



رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

المجلد الثاني



بحوث المؤتمر العالمي الثاني العالم الإسلامي - المشكلات والحلول التضامن الإسلامي

الذي نظّمته
رابطة العالم الإسلامي
برعاية خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود
مكة المكرمة

١ - ٣ / جمادى الأولى / ١٤٣٥ هـ، الموافق: ٢ - ٤ / مارس / ٢٠١٤ م

المجلد الثاني
بحوث المؤتمر العالمي الثاني
العالم الإسلامي .. المشكلات والحلول
التضامن الإسلامي

رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات



المجلد الثاني
بحوث المؤتمر العالمي الثاني
العالم الإسلامي .. المشكلات والحلول
التضامن الإسلامي

الذي نظمته

رابطة العالم الإسلامي

برعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

١ - ٣ / جمادى الأولى / ١٤٣٥ هـ ، الموافق : ٢ - ٤ / مارس / ٢٠١٤ م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحور الثالث

مجالات التضامن

التضامن الإسلامي في المجال السياسي

إعداد

السفير عبد الله عبد الرحمن عالم

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بمنظمة التعاون الإسلامي - جدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توطئة

يبدو أن الهدف المتوخى الذي ارتسم في أذهان قادة العالم الإسلامي وهم يبذلون مساعيهم الحميدة وجهودهم الخيرة بحثاً عن سبل التعاضد بين دولهم للدفاع عن مصالحها وخدمة قضاياها المشتركة على نحو أكثر فاعلية، كان إنشاء مظلة جامعة للأمة تكون محفلاً لمواجهة الأخطار وملتقى للتباحث والتشاور وتنسيق المواقف.

وكان للجهود المخلصة التي بذلها الملك فيصل بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، والحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، طيب الله ثراهما، إثر محاولة حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ الدور الكبير في جمع قادة وممثلي خمس وعشرين دولة إسلامية في مدينة الرباط في الفترة من الثاني والعشرين إلى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٩ م في أول قمة إسلامية، كانت البداية الفعلية لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك (منظمة التعاون الإسلامي اليوم)، والتي أصبحت مؤسسة جامعة للأمة الإسلامية تضطلع بمهمة توطيد العلاقات بين الدول الإسلامية والذود عن مصالحها وتجسيد مبدأ التضامن في المجالات كافة.

القضية الفلسطينية التي كانت السبب في نشأة المنظمة ومساندة الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المشروعة في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف تشكل الأولوية المطلقة والتجسيد الحقيقي لمفهوم التضامن الإسلامي في المجال السياسي، ووفق هذا النهج، اختطت المنظمة طريقها، لكن بعد مرور عقود على إنشاء منظمة التعاون الإسلامي، ونتيجة لتطورات

دراماتيكية شهدها مطلع الألفية الجديدة تولدت تحديات متعاضمة.

وعلى امتداد قرابة قرن من الزمان، لم يمر عالمنا الإسلامي بفترة أصعب من الفترة الحالية بفعل التحولات المفصلية والتغيرات الحاسمة والتطورات المتلاحقة في بعض بلدانه.

ويبدو أن يقظة الشعوب وتطلعها إلى الحياة الكريمة والحكم الرشيد وحرصها على ألاّ تعيش خارج سياق التاريخ قد شكلت كلها عوامل جديدة أصبح لها تأثير كبير في تغيير موازين القوى المعهودة، وقد يكون من المناسب في هذا المقام الإشارة إلى ما تضمنه برنامج العمل العشري للمنظمة الصادر عن قمة مكة الإسلامية الاستثنائية في عام ٢٠٠٥ من دعوة إلى الإصلاح والحكم الرشيد، والعمل على استنهاض مقومات الأمة للتقدم والتطور والخروج من براثن التخلف، حتى لا تبقى الأمة الإسلامية خارج سياق العصر، وحتى تسود فيها قيم السلام والتسامح، ويتم تجاوز العقبات والخلافات وتسويتها عن طريق الحوار والوسائل السلمية، بعيداً عن أجواء العنف والصدام.

١- المشتركات السياسية بين دول العالم الإسلامي:

تشكل منظمة التعاون الإسلامي البيت الجامع للعالم الإسلامي، لذلك فهي ملتزمة بالتكثيف مع الحقائق الجديدة في عصر العولمة والانفتاح على الحضارات والثقافات المختلفة.

وفي هذا الصدد، خطت المنظمة خطوات استباقية عديدة للتوفيق بين المصالح والآراء بشأن طريقة التعامل مع التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية. وقد يكون من الضروري القول إن ذلك يستوجب توفر الإرادة السياسية الحقيقية من قبل الدول الأعضاء والتزامها بمبدأ التضامن وما يتطلبه من تشاور وتنسيق وعمل جماعي مشترك.

ولن تكون المنظمة وحدها قادرة على مواجهة التحديات المتعددة التي تمس السلم والأمن والتنمية والاقتصاد والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والكوارث البشرية والطبيعية.

وقد يكون من الصواب القول إن اعتبار منظمة التعاون الإسلامي صوت الأمة الإسلامية الواحد جعل لها دوراً فريداً في قيادة الأمة لإيجاد حلول دائمة لهذه التحديات، وفي هذا الصدد، تحتاج الدول الأعضاء إلى حشد مواردها والعمل معاً من أجل تحقيق هدف العمل الإسلامي المشترك ومواجهة هذه التحديات ومساعدة العالم الإسلامي على التكيف باستمرار مع التطورات المتلاحقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، لكنه من أجل مواكبة هذه التغيرات السريعة في العالم يتحتم على الدول الإسلامية التعامل مع المتطلبات الجديدة التي تبرز كل يوم في الوقت المناسب وبالوسائل المناسبة.

المجال السياسي:

ينص الفصل الأول من ميثاق المنظمة في مادته الأولى على تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء، وكذلك صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة. ويؤكد الميثاق كذلك:

أهمية تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، وكذلك تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء، وتأكيد التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في المنظمة إزاء التحديات والتهديدات التي تواجهها أو تتعرض لها الأمة الإسلامية، وتكليف الأمين العام بوضع إطار عام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتحديد واجباتها والتزاماتها في هذا الصدد، بما في ذلك التضامن وتقديم الدعم للدول الأعضاء التي تواجه تهديدات.

المشاركة والتنسيق الفاعل في جميع المحافل الإقليمية والدولية من أجل حماية وتعزيز المصالح الجماعية للأمة الإسلامية، بما في ذلك عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، وتقديم الدعم اللازم للمرشحين الذين تقدمهم الدول الأعضاء للمنظمات الدولية والإقليمية.

المحافظة على قضية القدس الشريف كقضية مركزية للمنظمة وللأمة الإسلامية.

ويؤكد من جديد القرارات والمقررات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير، وقبرص، وناجورنو كاراباغ، والصومال، التي تظهر التضامن مع الشعوب المسلمة في قضاياها العادلة.

التأكيد على ضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية، وعلى صحة إسلام أتباعها، وعدم جواز تكفيرهم، وحرمة دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ما داموا يؤمنون بالله سبحانه وتعالى وبالرسول ﷺ وبقية أركان الإيمان، ويحترمون أركان الإسلام، ولا ينكرون معلوماً من الدين بالضرورة.

التسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي، ومواجهة التطرف الديني والتعصب المذهبي، وعدم تكفير المذاهب الإسلامية، والتأكيد على الحوار بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز الاعتدال والوسطية.

مكافحة الإرهاب، والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمحاربتة، والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد بالرياض في فبراير ٢٠٠٥م، بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

محاربة ظاهرة كراهية الإسلاموفوبيا والتأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي، بما فيها جميع الحكومات، لضمان احترام جميع الأديان ومحاربة الإساءة إليها.

المحافظة على موقف موحد من الحل الشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ١٥١٥.

التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية وتكريس الحقوق الفلسطينية فيها، والحفاظ على تراثها وهويتها العربية والإسلامية وكرمز للتسامح وملتقى للأديان السماوية، وتأكيد حرمة المسجد الأقصى ومرافقه من الانتهاكات وحماية الأماكن المقدسة الأخرى الإسلامية والمسيحية، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة.

تقديم الدعم الكامل للسلطة الفلسطينية فيما تبذله من جهود في التفاوض للحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساعدة الضرورية لفرض سيطرتها على جميع الأراضي الفلسطينية ونقاط العبور الدولية، وإعادة فتح مطار غزة ومينائها وربط غزة بالضفة الغربية لضمان حرية تنقل الفلسطينيين.

تعزيز التضامن الإسلامي:

أكدت مؤتمرات القمة الإسلامية على أن اجتماع الأمة الإسلامية ووحدة كلمتها هو سر قوتها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وهو ما يحتم على الأمة الإسلامية الأخذ بكل أسباب الوحدة والتضامن والتعاقد بين أبنائها، والعمل على تذليل كل ما يعترض تحقيق هذه الأهداف، وبناء قدراتها من خلال برامج عملية في المجالات السياسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستطيع أبناء الأمة الإسلامية الترابط بعضهم ببعض عقائدياً ووجدانياً ومصيرياً في الحاضر والمستقبل، ونبذ كل أسباب الفرقة والشقاق السياسي والفتنة الطائفية والتشرد بين أبناء الأمة الواحدة، والالتزام بالمصداقية في العمل الإسلامي المشترك.

ويؤكد قادة العالم الإسلامي على الدور المحوري لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التضامن الإسلامي وفقاً لميثاق المنظمة وبرنامجها العشري.

ورحب قادة العالم الإسلامي بمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز الخاص بإنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية للوصول إلى كلمة سواء، يكون مقره في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية، ويُعين أعضاؤه من مؤتمر القمة الإسلامية باقتراح من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمجلس الوزاري.

وأكدت مؤتمرات القمة الإسلامية أن الإعلام يتحمل عبئاً كبيراً في تحقيق
غايات التضامن الإسلامي وتعزيز الأسس والمبادئ المسؤولة. كما يدعون
الدول الأعضاء إلى الحرص على تنفيذ أحكام القرارات السابقة الصادرة عن
اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للإعلام والشؤون الثقافية (كوميالك).

كما أكدت مؤتمرات القمة الإسلامية أن قضية فلسطين هي القضية
المركزية للأمم الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي
العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس الشرقية
والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي
البنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٢٥)، يعتبر مطلباً
حيوياً للأمم الإسلامية قاطبة.

ومن شأن تسوية هذه القضية وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة
ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق أن يساهم في إحلال السلم والأمن
العالميين، ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف،
ومنها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، على أساس
حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل
عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة رقم (١٩٤).

ودعا قادة العالم الإسلامي إلى بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس
والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية
لحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، ويجددون
إدانتهم لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لانتهاكاتها المتواصلة. وأكدوا
العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان

وتفكيك المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وكذلك وقف بناء الجدار وإزالة الجزء القائم منه، وفقاً للرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية.

وقرر القادة دعم الخطة الاستراتيجية متعددة القطاعات بالقدس التي تم اعتمادها في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية كإطار لتحديد أولويات التمويل الإسلامي لمدينة القدس، ويدعون الدول الأعضاء إلى دعم احتياجات القدس ومؤسساتها وأهلها وفقاً لهذه الخطة الاستراتيجية ودعم المشاريع المتضمنة فيها.

٢- توحيد المواقف في المحافل الدولية والإقليمية وأثره وأمثلة لذلك:

أولاً: دور وإنجازات منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية القضية الأولى التي تصدر اهتمامات وأولويات العمل في منظمة التعاون الإسلامي، وتحظى بخصوصية نابعة من كونها تعتبر السبب وراء إنشاء المنظمة عقب الحريق الآثم الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك.

وقد أكد الميثاق على خصوصية علاقة المنظمة بالقضية الفلسطينية، حيث أنشأت المنظمة من أجلها لجنة القدس، وصندوق القدس، ووكالة بيت مال القدس، إضافة إلى أنها تعتبر البند الأول والدائم على جدول أعمال اجتماعاتها كافة.

• موقف المنظمة من القضية الفلسطينية:

ينطلق موقف منظمة التعاون الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية من محورين رئيسيين: الأول يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية؛ والثاني يتعلق بانتهاك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويعتبر موقف المنظمة مكملاً للموقف الدولي بشأن القضية الفلسطينية.

وتلتزم المنظمة انطلاقاً مما جاء في ميثاقها وقراراتها بالدعم المطلق لكفاح الشعب الفلسطيني العادل من أجل تحقيق أهدافه وطموحاته، والعمل على مساعدته من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة كافة.

وتعمل على تحقيق ذلك من خلال المحاور التالية:

- بذل جميع الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ م، وتقديم الدعم الفاعل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
- المحافظة على موقف إسلامي موحد من الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات منظمة التعاون الإسلامي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.
- التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية وتكريس الحقوق الفلسطينية فيها، وتوفير الحماية لتراثها ومقدساتها والدفاع عن هويتها العربية والإسلامية؛
- تمكين المواطنين الفلسطينيين وتعزيز صمودهم والدفاع عن حقوقهم الأساسية كافة، بما يشمل السياسية والاجتماعية والمدنية والاقتصادية والثقافية منها.

• العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية.

الإنجازات التي حققتها المنظمة في دعم التضامن مع القضية الفلسطينية

- العمل الدبلوماسي والسياسي للأمين العام، والذي يتضمن الإبقاء على قضية فلسطين على جدول أعماله واجتماعاته ومراسلاته واتصالاته مع القادة وصناع القرار، لنقل موقف المنظمة الداعم للقضية الفلسطينية والمدافع عنها.

- عقد المنظمة لاجتماعات للجنة التنفيذية على مستوى وزراء الخارجية لمتابعة التطورات في فلسطين واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها.

- التأكيد على مركزية قضية فلسطين للأمة الإسلامية، وعلى مواقف المنظمة الثابتة بشأنها في القرارات السياسية والتقارير والبيانات الرسمية؛ والمراسلات والاتصالات مع الجهات الفاعلة في العالم؛ والندوات والاجتماعات السياسية والثقافية؛ وفي وسائل الإعلام المختلفة.

• تنسيق السياسة الخارجية للمنظمة لدعم الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية:

في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي:

تضطلع المنظمة بمهمة حشد الدعم والتأييد للقرارات السياسية الخاصة بفلسطين، وكان آخرها وأهمها القرار التاريخي بالاعتراف الأممي بدولة فلسطين في ٢٩ / ١١ / ٢٠١٢م ورفع عضويتها في الأمم المتحدة.

على مستوى مجلس حقوق الإنسان:

تعمل المنظمة من خلال الدول الأعضاء على تقديم واعتماد قرارات هامة لدعم دولة فلسطين، ويبرز دور المنظمة في عمل المجموعة الإسلامية على استصدار قرار تشكيل بعثة تقصي الحقائق في عام ٢٠٠٩، وصدور تقرير غولدستون. بشأن الحرب على قطاع غزة، إضافة إلى تقرير آخر بشأن تأثير المستوطنات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني.

في منظمة اليونسكو:

تعمل المنظمة من خلال المجموعة الإسلامية على تقديم واعتماد قرارات هامة سنوياً بشأن فلسطين والقدس الشريف، وكان أهمها قرار المصادقة على عضوية دولة فلسطين في منظمة اليونسكو في ٢٠١١م.

• تنسيق سياسات الدول الأعضاء في المنظمة تجاه قضية القدس الشريف:

- تقوم المنظمة بعقد اجتماعات لجناتها التنفيذية لبحث الاعتداءات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى المبارك.
- كما قامت المنظمة بإيفاد وفد مشترك من الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية للوقوف على الاحتياجات في مدينة القدس وتقييمها وتحديد أولويات العمل فيها، هذا إضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى:
- وضع واعتماد الخطة الاستراتيجية لتنمية القطاعات الحيوية في مدينة القدس على مستوى القمة ومجلس وزراء الخارجية والمبادرة بتنفيذها.
- العمل على توفير الدعم المالي للقدس من خلال المؤسسات المتخصصة (البنك الإسلامية للتنمية، صندوق التضامن الإسلامي،

وكالة بيت مال القدس... الخ)، إضافة إلى حشد الدعم من الدول الأعضاء، وصناديق التنمية، والمؤسسات الأهلية.. الخ) وذلك من أجل لتلبية احتياجات القطاعات الحيوية؛ وفي مقدمتها التعليم والصحة والإسكان والشباب.. الخ.

- إرسال خطابات ورسائل وعقد اجتماعات لحشد الدعم المالي لمدينة القدس الشريف.

- حث الأطراف الدولية الفاعلة مثل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والاتحاد الأوروبي وصناديق التنمية الدولية لإيلاء مدينة القدس أولوية في العمل وفي الدعم المالي والتنموي.

ثانياً: عمل منظمة التعاون الإسلامي في معالجة قضايا الأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء

يزيد تعداد المسلمين الذين يعيشون في الدول غير الأعضاء في المنظمة على ٥٠٠ مليون نسمة، وهو ما يعادل ثلث مجموع المسلمين.

وبالنظر إلى هذا العدد الكبير الذي يتوزع بين مختلف قارات العالم، ولاسيما آسيا وإفريقيا وأوروبا، وبتزايد في أمريكا، تكتسي المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعقدة لهؤلاء أهمية كبيرة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي.

وينطوي شأن الأقليات المسلمة الذي نتناوله هنا على بُعدين:

أولهما: كيفية توفير الحماية لها، على الصعيدين السياسي والقضائي، من تعسف المجتمع الحاكم.

ثانياً: كيفية حماية الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بأصولها العرقية ولغتها ودينها على نحو يكفل لها صون معتقداتها وعاداتها، وقد أنشأت المنظمة إدارة مختصة بشؤون الأقليات والمجتمعات المسلمة منذ أكثر من ثلاثين عاماً لهذا الغرض، وهي الإدارة الفريدة من نوعها في المنظمات الدولية الأخرى.

وقد قدّمت منظمة التعاون الإسلامي، ثاني أكبر منظمة دولية في العالم، العديد من المبادرات والمساعي الحميدة لإيجاد حلول عادلة لقضايا الأقليات والمجتمعات المسلمة في مناطق ودول متعددة بشكل عام وكذلك بشكل خاص مثل قضية المسلمين في جنوب الفلبين، وفي ميانمار، وفي تراقيا الغربية، وفي تايلندا، وتكلّل بعضها بنجاح، وما زالت المنظمة تقوم بإزاء بعضها الآخر بمبادرات جادة لحلّها.

وإحفاقاً للحق، ينبغي أن نقول إن مشكلة الأقليات لا تقتصر على الأقليات المسلمة، بل إن لها تأثيرات واسعة في كثير من الدول غير الأعضاء، وهي غالباً ذات خصائص عرقية، وثقافية، ولغوية، ودينية، وسياسية أدت إلى حرمانها من الحقوق.

لذا، حظيت أبعاد مشكلة الأقليات باهتمام خاص من المجتمع الدولي عند وضع معايير حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال، كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ للأقليات والمجتمعات، دون شرط، التمتع بجميع الحقوق دون أي تمييز، سواء بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر.

وأعيد التأكيد على ذلك في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، في المادة ٢٧، ثم في الإعلان اللاحق للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اعتمد من خلال القرار رقم ٤٧/١٣٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٢.

وعلى هذا النحو، فإن حقوق الأقليات المسلمة ذات بعد حقوقي إنساني، لأن حقوق الأقليات ترتبط بمقدار الحرية التي تتمتع بها أقلية ما في سياق معين. ومما يرتبط أيضاً بمسألة التمتع بالحقوق، أمر النزاع الناشئ عن وجود حقوق للأقليات والمجتمعات المختلفة وفق دساتير البلدان ونظمها القانونية من ناحية وحرمان الأقليات من تلك الحقوق بطرق مختلفة عن طرق الالتفاف عليها بتشريعات معيبة أو استخدام القوة في قمعها.

وانخرطت منظمة التعاون الإسلامي على مدى الأعوام الثلاثين الماضية في العمل على مساعدة الأقليات المسلمة لاسترداد حقوقها داخل نسيج مجتمعاتها وفق الأطر الدستورية والقانونية السائدة في البلدان التي تعيش فيها وحيثما غابت الحماية القانونية، وذلك من خلال الوسائل السياسية التي ترمي إلى توفير الحد الأدنى من الحقوق، بنفس المعايير التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في تلك البلدان.

وفي ظل التحول الذي شهده وضع الأقليات المسلمة في العقود القليلة الأخيرة، نظرت منظمة التعاون الإسلامي بعين الأهمية إلى إعادة التأكيد على حقوق هذه الأقليات والمجتمعات من خلال اجتماعاتها المختلفة سواء على مستوى القمة أو الوزراء، لتوفير الحماية للمسلمين، كما تم ترسيخ ذلك في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والقرارات المختلفة، وذلك تجسيدا للاهتمام بحقوق الأقليات المسلمة عالمياً، وفي سياقات بعينها، مثل الأقليات المسلمة في جنوب الفلبين وفي تراقيا الغربية، وقضايا الأقليات المسلمة في ميانمار، وفي جنوب تايلندا، وفي الهند وفي بلغاريا وفي البلقان، إلخ..

وفي هذا السياق، اعتمدت سياسة منظمة التعاون الإسلامي، التي تأخذ في الحسبان الحقائق على أرض الواقع، على مر السنين على الاستراتيجيات التالية:

- الحفاظ على قنوات اتصال مع الأقليات المسلمة ومساعدتها على التفاعل مع الدول الأعضاء بالمنظمة للتعرف على احتياجاتها، وطريقة المعالجة التي تنتهجها الدولة، ومد يد العون وتقديم النصح لها.
- بناء علاقات أو اتصال مباشر مع تلك الدول التي تعيش فيها مجتمعات مسلمة للتأكيد على ضرورة صون حقوقها، من خلال المفاوضات والدخول في حوار بناء ودبلوماسي، مع المراعاة الكاملة لسيادة الدول المعنية وسلامة أراضيها.
- مساعدة الأقليات المسلمة في حوارها مع حكومات بلادها المعنية بهدف اندماجها وتعايشها مع الأقليات الأخرى.
- العمل على تحقيق التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإسلامية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لها.
- ومن بين وسائل تحقيق ذلك أيضاً، تنظيم الندوات. وقد انعقدت ندوات بالفعل في إسبانيا وبلغاريا والبرازيل وغانا وموزمبيق وكوريا الجنوبية وفي جمهورية بولندا.

الأقليات المسلمة:

تواجه الجماعات والمجتمعات المسلمة في مختلف أنحاء العالم حالياً عدداً كبيراً من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يعيش ٥٠٠ مليون مسلم ضمن أقليات في مختلف أنحاء العالم خارج الدول السبع والخمسين الأعضاء في المنظمة.

وتشمل هذه التحديات التهميش والفقر والامية وتفشي الأمراض والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والحرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية وحقوق

المواطنة والحيلولة بينها وبين الموارد الاقتصادية والتعليمية أو اللجوء للجهات القانونية.

وفي هذا الصدد، ظلت المنظمة تسعى لتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات المستنيرة عبر السنين دعماً للمجتمعات والأقليات المسلمة. والهدف من هذه الاستراتيجيات هو تعزيز التواصل مع الأقليات وحكومات البلدان التي تعيش فيها وحشد المساعدات من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء للأقليات المسلمة في شتى بقاع العالم.

التضامن في مقاومة الإرهاب والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام:

شددت مؤتمرات القمة الإسلامية على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره ورفض أي مبرر أو مسوغ له، كما أعادت تجديد تضامنها مع الدول الأعضاء في المنظمة التي تعرضت وتعرض للعمليات الإرهابية، وشددت على ضرورة محاربة الممارسات الإرهابية كافة وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحرير عليها، باعتبار الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لون أو بلد، وأكدت أهمية تضافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، مع تنويعها بالجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية في إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الرياض عام ٢٠٠٥م.

أكدت على ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين مشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي، التي لا تستبيح دماء المدنيين الأبرياء.

وعبرت مؤتمرات القمة الإسلامية عن عميق قلقها أمام تصاعد ظاهرة الربط بين الإسلام والإرهاب، والتي تستغلها بعض التيارات والأحزاب المتطرفة في

الغرب للإساءة للإسلام والمسلمين، وأكدت ضرورة العمل الجماعي لإبراز صورة الإسلام الحقيقية وقيمه السامية، والتصدي لظاهرة كراهية الإسلام وتشويه صورته وقيمه ورموزه، وتدني الأماكن الإسلامية، والعمل الفعال مع الدول والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وحثها على محاربة هذه الظاهرة، وعدم جواز استغلال حرية التعبير ذريعة للإساءة إلى الأديان.

كما أكدت على ضرورة احترام التنوع الثقافي والديني والتعايش السلمي وأهمية مواصلة التعاون على المستوى الدولي ضد التحريض على الكراهية والتعصب، ورحبت في هذا الصدد باعتماد مجلس حقوق الإنسان بالتوافق لقراره رقم ١٦ / ١٨ بشأن مكافحة التعصب والتحريض على العنف أو الكراهية والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، باعتباره خطوة متقدمة لاحترام التعددية الثقافية.

وأكد قادة العالم الإسلامي أن حوار الحضارات هو السبيل الأمثل لتجسيد قيم الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب لبناء عالم يسوده التسامح والتعاون والسلام والثقة بين الأمم، ودعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة في برامج مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الدولي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات الذي أنشأته حكومة المملكة العربية السعودية في فيينا بالتعاون مع جمهورية النمسا ومملكة إسبانيا لتعزيز الحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وكذلك المشاركة في تحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي ترأسه بصورة مشتركة تركيا وإسبانيا.

٣- نحو تفعيل محكمة العدل الإسلامية:

تسعى المنظمة حالياً إلى تفعيل الاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة العدل الإسلامية، والتي ستتخذ من الكويت مقراً لها.

ويهدف مشروع إنشاء هذه المحكمة إلى حل النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة. وتتمثل ولاية المحكمة في النظر في القضايا التي تتفق الدول الأعضاء على إحالتها لها والقضايا المنصوص على إحالتها إلى المحكمة في أي معاهدة أو تعاقداً بينها.

وتستوحي هذه المحكمة نظامها من محكمة العدل الدولية، إلا أنها تعتمد على مبدأ التراضي بين الدول المتنازعة كجزء من عمل المحكمة وتعتمد مبدأي الصلح والتسامح شعاراً لها في حل النزاعات، سواء بالنسبة للقضايا الحدودية أو مسائل الحروب والنزاعات على الموارد الطبيعية، وذلك بشكل قانوني في حالة رضي الطرفان اللجوء إلى هذه المحكمة.

وفي حال تم استكمال النصاب القانوني لمباشرة عمل هذه المحكمة، فإنها ستسهم إلى حد كبير في نزع فتيل الخلافات الإسلامية واللجوء إلى المبادئ الدولية لحل النزاعات وإخماد نار الفتنة الحدودية بين الدول الإسلامية، كما أنها ستحد من دور المنظمات الدولية الحالية في التدخل في شؤون الدول الإسلامية وقياداتها. وستتمتع المحكمة باستقلال تام يجيز لها اتخاذ إجراءاتها وأحكامها دون أي تأثير من دولة أو أفراد أو منظمات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لأحكام المادة ٤٩ من النظام الأساسي لهذه محكمة، فيبدأ سريان نظامها الأساسي بعد إيداع ثلثي الدول الأعضاء لوثائق تصديقها لدى الأمانة العامة، وإلى حدود هذا التاريخ فقد قامت سبع دول فقط

بالتوقيع على النظام الأساسي للمحكمة، في حين تلقت الأمانة العامة وثائق تصديق التوقيع من ١١ دولة، هي اتحاد جزر القمر، وجمهورية جيبوتي، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، ودولة فلسطين، وجمهورية الصومال، وجمهورية تشاد، وجمهورية النيجر.

أما الدول التي صادقت على النظام الأساسي فهي المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية، ودولة قطر، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية المالديف، وجمهورية السودان، وجمهورية غامبيا، وليبيا.

واعتباراً للأهمية الكبرى لإنشاء هذه المحكمة والدور الفاعل الذي يمكن أن تقوم به لحل النزاعات بين الدول الأعضاء ونزع فتيل الصراعات التي قد تنشأ بين هذه الدول، فإنه يستوجب توجيه دعوة ملحة لبقية الدول الأعضاء في المنظمة للإسراع بالتوقيع والمصادقة على النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الإسلامية لتمكينها من الاضطلاع بالدور المنوط بعهدتها.

التوصيات:

تتمثل الأولوية العامة الأبرز لتقوية الأمة والاستفادة من الفرص الحالية في الحاجة إلى حشد الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة من جانب الدول الأعضاء، وبخاصة في ما يتعلق بتوحيد نمطها التصويتي ودعم القضية الفلسطينية.

كما تشمل مجالات أخرى تحتاج فيها الدول الأعضاء في المنظمة إلى إظهار تضامنها ووحدتها، ومن ذلك الالتزام الكامل بالعمل على تأمين مقعد دائم في عملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتجهيز منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء بشكل أفضل لمواجهة التحديات الناشئة.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمة من خلال قنواتها الدبلوماسية والسياسية للتعامل مع التحديات التي تتصل بالأقليات والمجتمعات المسلمة، ما زالت الحاجة تدعو إلى مزيد من العمل من خلال زيادة مساعدات الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتحسين أوضاعها.

يتوقع من زعماء منظمة التعاون الإسلامي مواصلة دعم الفرص التي تم تحديدها لزيادة التعاون البيئي في إطار المنظمة وفي مجالات بالغة الأهمية مثل التجارة والزراعة والتمويل.

في السياق نفسه، توجد حاجة إلى سداد رأس المال المكتتب فيه لصندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية، بينما يجب تقديم دعم نشط للجزء الثاني من البرنامج الخاص بالتنمية في إفريقيا، وذلك إضافة إلى تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع آسيا الوسطى ونشاطات مؤسسة الأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي المزمع إنشاؤها في كازاخستان.

تحض منظمة التعاون الإسلامي جميع الدول الأعضاء ومنظماتها الخيرية والإنسانية ومنظمات المجتمع المدني فيها على تزويد الأمانة العامة بجميع ما يلزم من وسائل ومساعدات لتمكينها من النهوض بواجباتها تجاه المحتاجين والضعفاء في مواجهة التحديات الإنسانية المتزايدة. وعليه، توصي بإنشاء صندوق خاص لحالات الطوارئ في كنف الأمانة العامة لمواكبة عواقب حالات الطوارئ الإنسانية.

يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات فورية للمشاركة على المستوى السياسي من خلال القنوات الدبلوماسية مع نظيراتها في العالم الغربي لتبين لها أن منظمة التعاون الإسلامي لا تشكل تحدياً، وإنما هي شريك فعال في الحوار والجهود المبذولة من أجل جمع الحضارات من خلال السعي بكل قوة إلى إلحاق الهزيمة بمؤيدي الكراهية والتعصب الديني.

يتعين على الدول الأعضاء أن تجتهد للوصول إلى وثيقة يقر فيها زعماء الغرب رسمياً بأن الإسلام موفويًا تشكل تهديداً للتعايش السلمي والتفاهم بين الشعوب.

يجب إقناع النظراء الأوروبيين والغربيين بأن قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٨/١٦ والذي رعته المنظمة ليس موجهًا ضد المسيحية أو اليهودية أو أي دين آخر. إنما الهدف منه الوصول إلى توافق على إخضاع مؤيدي التعصب والكراهية، المؤدية إلى العنف والقتل، للمساءلة القانونية.

يجب التوضيح للبلدان الغربية أن الدول الأعضاء في المنظمة جميعها ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى التي تحفظ حق الفرد في حرية الممارسة الدينية وحرية التعبير والتمتع بحياة خالية من

الترهيب والتمييز والقسر و التهديد والتخويف، وأن الهدف من قرار الأمم المتحدة الذي قدمته منظمة التعاون الإسلامي هو حماية هذه الحقوق من خلال توافق في الرأي.

من أجل تحقيق بعض التحسين في وضع المرأة والطفل، يجب معالجة قضايا من قبيل الفقر والأمية وقلة فرص الحصول على تعليم ورعاية صحية، والعنف ضد المرأة والطفل، وسوء ظروف المعيشة وضعف حضور المرأة في مجالات أساسية، مثل المجالات السياسية والإنمائية، بطريقة ممنهجة ومستمرة، ويتطلب ذلك أفراد جهود كبيرة وموارد كثيرة وقدر كبير من الوقت والالتزام بهذه القضية.

يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن تكون شريكاً فعالاً في تحالف الحضارات لتحقيق كثير من هذه الأهداف، ويجب أن تتضمن مذكرة التفاهم بين المنظمتين إشارة إلى الجهود المشتركة لتحقيق التزام سياسي لمكافحة تعصب الكراهية الدينية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا.

التضامن الإسلامي في المجال الاقتصادي

إعداد

الدكتور شوقي أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر،

عميد كلية التجارة سابقاً - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

خلق الله تعالى المسلمين ليكونوا أمة واحدة وإن تعددت دُولُهُم وتنوعت شعوبُهُم وتميزت جنسياتهم، فجعل جغرافيتهم منطقة واحدة متلاصقة، لا تجد في غالب الأمر دولة إسلامية إلا وهي محاطة بدول إسلامية، غير مفصولة بفواصل جغرافية حازمة، وجعل مواردهم الاقتصادية - لو نظرت إليها على المستوى القطري - لا تشكل بمفردها كياناً اقتصادياً يمكن من التفرد والاستقلالية، فمهما وجدت موارد في أية دولة إسلامية؛ فهي عاجزة بمفردها عن أن تقيم اقتصاداً قوياً مكتفياً بنفسه أو حتى قريباً من ذلك، بينما لو نظرت إليها على المستوى الإسلامي؛ لوجدتها تشكل كياناً مكتملاً لا يحتاج إلى غيره، فالعجز هنا متوفر هناك، والمتوفر هنا عجز هناك.

وأوجد سبحانه من العوامل الخارجية في كل زمان ما يُحتمُّ عليهم أن يكونوا أمة واحدة، ثم أمرهم بأن يكونوا متسقين مع هذه الحقائق التي تجعلهم أمة واحدة، وبهذا صار تضامن المسلمين في كل المجالات - وبخاصة المجال الاقتصادي - حقيقة كونية وفريضة شرعية وضرورة حضارية.

فإذا ما أدركنا واستوعبنا تلك الحقائق؛ فإن العجب ينتابنا عندما ننظر إلى واقع العالم الإسلامي في عصرنا هذا، والذي يتضح بأجلى صورة في متضادات التضامن الإسلامي ونقائضه: من التشرذم والتفوق والتدابير والتناز، وتزداد الصورة قتامة إذا ما يمنا وجوهنا شطر العالم الخارجي المحيط والمجاور للعالم الإسلامي، حيث التكامل والتكتل والتعاون والتضامن - وبخاصة في المجال الاقتصادي - يفرض نفسه في حياة هذه الشعوب، وكأننا جنس مغاير للناس، لا تتعلق بنا الحقيقة الكونية التي صاغها شاعرنا الحكيم:

الناس للناس من بدوٍ وحاضرةٍ * * بعضٌ لبعضٍ وإن لم يشعروا خدماً

وقد يسأل سائل: لِمَ هذا الموقف النشاز الشاذ؟ وَمَن المسؤول عنه؟ وما العائق أمام تحقيق ما تجمعت وأجمعت عليه كل الحقائق الكونية والشرعية والحضارية؟

وأقول: إن العوائق عديدة، والمسؤولين عن ذلك كُثُر على اختلاف مسؤولياتهم، وأرى - وأحسب أنني مصيب - أن العامل السياسي وعدم توفر إرادة بل حتى مجرد رغبة سياسية؛ هو العامل الأول^(١)، ولذا كان سروري كبيراً وفألي مرتفعاً عندما صدر عن قادة مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة ١٤٣٣ هـ؛ ما يعبر عن رغبة قوية في تحقيق المزيد من التعاون بين دول العالم الإسلامي، وأدعو الله تعالى ألا يكون ما قيل في هذا المؤتمر مجرد كلمات بالأفواه، وأن يكون وراءها يقين قلبي.

إن التضامن الاقتصادي الإسلامي من الاتساع والتشعب بحيث لا تغطيه ورقة ولا بضع ورقات، ولقد «قُتل بحثاً» في العديد من المناسبات والمحافل العلمية، ونال جهوداً عملية تطبيقية رسمية وشعبية من خلال منظمة التعاون الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي وغيرهما.

والمطلوب منا كمفكرين ومنفذين: مداومة النظر في هذا الموضوع، بُغية تطوير وتنشيط الجهود المبذولة حياله فكرياً وعملياً، وآمل أن يكون لهذه الورقة المتواضعة دور صغير في ذلك.

والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير.

(١) وقديماً قرر ذلك رائد نظرية التكامل الاقتصادي بيلا بلاسا في كتابه: نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، الطبعة الأولى، ص ١١.

المبحث الأول ضرورة التضامن الاقتصادي الإسلامي

تمهيد:

من المنظور الاقتصادي نجد المصطلحات الشائعة هي التكامل والتعاون، ولها معانٍ محددة في الأدب الاقتصادي، ولها صورها وتجلياتها المعروفة، وبدايةً لا يُقصد بها موقف عابر تقفه دولة أو أكثر مع دولة تتعرض لظرف طارئ ثم ينتهي الأمر، وإنما المقصود قيام ترتيبات مقننة رسمية ينجم عنها حالة من التلاحم والتكتل المستمر على فترات من الزمن، والمصطلح الأكثر شيوعاً هو التكامل « integration »، ويعني قيام طرفين أو أكثر بإنجاز وضعية يُكمل فيها طرفٌ ما الطرفَ الثاني، ويتولد عن هذا ميلاد شيء جديد مكتمل المكونات بدرجة أكبر من قبل.

وقد توصل الاقتصاديون إلى تحديد العديد من صور التكامل الاقتصادي، وهي أشبه ما تكون بالمراتب والمراحل، فهي متصافة رأسيًا لا أفقيًا^(١)، وأولها تتطلب إزالة القيود الكمية والرسوم الجمركية بين طرفي أو أطراف التكامل، وتسمى منطقة التجارة الحرة، والمرحلة التي تليها مباشرة أو غلٌ منها في درجة التكامل، حيث تتطلب توحيد السياسة الجمركية للأطراف تجاه الدول الأخرى، وتسمى الاتحاد الجمركي، ثم مرحلة أو غلٌ في التكامل تتطلب حرية تنقل عناصر الإنتاج من أيدي عاملة وتكنولوجيا ورؤوس أموال بين أطراف التكامل، وتسمى بالسوق المشتركة، ثم مرحلة تتطلب توحيد السياسات النقدية والمالية بين الأطراف، وتسمى الوحدة الاقتصادية، وتلك هي أعلى مراحل التكامل الاقتصادي.

(١) بيلا بلاسا، مرجع سابق.

وتعبير التضامن المستخدم هنا ربما كان مقصوداً؛ لأن صيغته تقتضي حالة عالية من التوحد والاندماج، فالأطراف ضامنة متضامنة، وكأنها صارت بمثابة شيء واحد، فكل طرف ضامن ومضمون من قبل الطرف الآخر، وهذا هو ما نطمح إليه، وهو ما يتسق والتشبيه النبوي للمسلمين بأنهم كالجسد الواحد، وبأنهم كالبيان يشد بعضه بعضاً.

وقبل أن نُنهي هذا التمهيد؛ علينا أن نحدد المقصود هنا بالتضامن الاقتصادي الإسلامي، ولا يتأتى ذلك دون استرجاع تاريخ فكرة التكامل الاقتصادي الإسلامي، لتتعرف على ما إذا كانت هناك خطوات قد اتخذت من قبل في هذا الصدد؛ أم أننا اليوم نبدأ قصة التكامل من البداية.

والواقع أن هناك جهوداً بُذلت في هذا المجال على المستويين النظري والعملي على السواء^(١)، وهناك العديد من الإجراءات التي سلفت، وكان حظها من التوفيق والنجاح متفاوتاً من حال لأخرى، ومن صورة لصورة، وهناك ما بُذل حيال منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة على المستوى الإقليمي العربي والمستوى الإسلامي، وهناك مؤسسات أقيمت لخدمة هذا الهدف؛ مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الثماني الإسلامية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.. الخ.

(١) لمزيد من المعرفة: يراجع: مصطفى دسوقي، تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي حول «اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة» جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، المحرم ١٤٢٠هـ / مايو ١٩٩٩م، د. محمد علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، القاهرة: مكتبة زهراء الشروق، ٢٠٠٧م.

وفي ضوء ذلك؛ فإن المطلوب منا الآن ليس إعادة اختراع العجلة كما يقال، وإنما النظر العلمي الجاد فيما بُذل وأُسس وأقيم على أرض الواقع، وتفعيله وتطويره، وتعديل ما ينبغي تعديله، والبناء عليه، علينا بالتعامل الجاد مع التحديات وتصحيح الأخطاء وتوسيع وتعميق الصالح.

وعلىنا أن ندرك أن هدفنا تحقيق الوحدة الاقتصادية الإسلامية، ولا يتعارض ذلك مع تقسيم السير إلى مراحل وخطوات، وعلىنا أن نسير في الطريق بحكمة وروية، ولا حرج من بعض التأيي، وطالما أننا لا نتوقف ولا نرتد على أدبارنا؛ فإننا واصلون إن شاء الله تعالى، وهذا أفضل من الاندفاع غير المدروس على أرض غير ممهدة سرعان ما يعقبه شلل وتوقف، كما حدث في تجارب سابقة للعالم العربي، وكان من عوامل ذلك إهدار أبجدية مراحل التكامل^(١)، ولقد آن الأوان لأن ندخل في صلب مسائل المبحث التي تندرج تحت هذا التساؤل الكبير: لماذا كان التضامن الاقتصادي الإسلامي ضرورياً؟

والإجابة المختصرة عن هذا السؤال في كلمتين: أن الوضعية الاقتصادية للعالم الإسلامي تقتضي ذلك، وأن الأوضاع الاقتصادية العالمية هي الأخرى تقتضي ذلك، أما الإجابة المفصلة فنشير إليها فيما يلي:

(١) د. رفعت لقوشة، السوق العربية المشتركة: مداخلات أولية، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م. وانظر: د. مصطفى محمد، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.

أ - الوضع الاقتصادي للعالم الإسلامي:

إن من ينظر في الوضع الاقتصادي للعالم الإسلامي؛ لا يملك نفسه من التعجب، فبينما نمتلك موارد اقتصادية طائلة؛ فإن وضعنا الاقتصادي متخلف مُزري، وهو بلغة المنطق: متقدم بالقوة متخلف بالفعل، وأسوأ العيوب نقص القادر على التمام، كما عبّر عن ذلك شاعرنا الحكيم:

ولم أر في عيوب الناس عيباً ** كنقص القادرين على التمام

ورغم ما يبدو في هذا الموقف من مفارقة؛ لكنه لا يعز على التفسير، ويكفي أن نقول إن التنمية الاقتصادية ليست دالة في الموارد الاقتصادية فحسب؛ بل هي دالة في العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والدولية فضلاً عن الاقتصادية، والتحليل العلمي للتخلف الاقتصادي الإسلامي يؤكد على أن مرجعه هو العوامل غير الاقتصادية، والتي لعبت - وما زالت - دور الكوابح التي تحُول دون سير العربة بطاقتها الكامنة فيها.

وهنا ثلاث نقاط مهمة حول اقتصاد العالم الإسلامي :

١ - الموارد الاقتصادية للعالم الإسلامي:

بلغ سكان العالم الإسلامي حسب التقرير السنوي للبنك الإسلامي لعام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م أكثر من مليار وخمسمائة وخمسة وثمانين مليون نسمة^(١)، وتمثل الفئة الشبابية أكثر من نصف سكانه، وبه عشرات الملايين من المتعلمين في مختلف التخصصات العلمية، والمعنى الاقتصادي لذلك هو وجود سوق واسعة لتوزيع السلع والخدمات، ورصيد كبير من قوة العمل ذات الخبرة

(١) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٣٢هـ.

والمهارة في مجملها، ومعنى ذلك امتلاك فرصة وجود اقتصاد قوي، وبخاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك ما يمتلكه هذا العالم من موارد اقتصادية طبيعية بمختلف أنواعها: زراعية ومائية ومعدينية، والتي تتحدث عن أحجامها الكبيرة وتنوعاتها: العديد من الدراسات والوثائق، فضلاً عن ممتلكاته من الموارد المالية والرأسمالية والتي لا يختلف اثنان حول وفرتها^(١).

إذن فهذا العالم يمتلك عناصر الإنتاج المهيئة لإنجاز إنتاج قوي متنوع يُدخله بجدارة في نادي التنمية الاقتصادية، والعنصر الإنتاجي الوحيد الذي لا يمتلك منه العالم الإسلامي ما يكفيه؛ هو عنصر التكنولوجيا، لكن المجتمع الذي يمتلك بقية عناصر الإنتاج على هذا النحو لا يصعب عليه توفير هذا العنصر، إذا ما وُجدت الإرادة الجادة^(٢).

٢ - المستوى الاقتصادي الفعلي للعالم الإسلامي:

هذه الموارد الاقتصادية إذا ما أُحسن توظيفها؛ كفيلاً بجعل المستوى المعيشي لسكان العالم الإسلامي مرتفعاً لا يقل عما لدى الشعوب والدول المتقدمة المعروفة. فهل هو كذلك؟ الإجابة - بكل أسف - هي: لا، إذ نعيش حياة التخلف الاقتصادي من حيث الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه، ومن حيث ديون خارجية باهظة رغم ما نمتلكه من فوائض مالية تتجاوز ٢ تريليون دولار، وما زال الفقر يُعد - حسب تصريح البنك الإسلامي للتنمية - أهم تحدٍّ يواجهه الدول الإسلامية، ف ٣٠٠ مليون شخصاً في الدول

(١) لمزيد من المعرفة يُنظر: د. محمد العقلا، مرجع سابق، ص ١٢٥ وما بعدها، مجلس الوحدة الاقتصادية، توطین رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي، عمّان، يوليو، ١٩٨١ م.
(٢) د. عطية صقر، الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥ م.

الأعضاء في البنك؛ يعيشون بمبلغ ١,٢٥ دولاراً في اليوم^(١). ويقرر البنك أنه حدث تقهقر في ١٨ مؤشراً للأهداف الإنمائية، منها: الفقر، وتوزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، والجوع، والتغذية، والمياه النقية، والصرف الصحي.. إلخ. ويصنف دليل القدرات الأساس على أنه منخفض جداً.

وقد يكون أبلغ من أي مقال في ذلك؛ إلقاء نظرة خاطفة على مؤشر الجوع في دول العالم الإسلامي كما ورد في تقرير البنك الإسلامي لعام ١٤٣٢هـ.

(١) تقرير البنك الإسلامي السنوي لعام ١٤٣٢هـ.

الملحق ١٤
مؤشر الجوع في العالم

| م | الدولة | ٢٠٠١ م | ٢٠١١ م | حالة الجوع (٢٠١١ م) |
|----|--------------------------|--------|--------|---------------------|
| ١ | أفغانستان | .. | .. | .. |
| ٢ | ألبانيا | ٨,٢ | ٥> | منخفض |
| ٣ | الجزائر | ٥,٩ | ٥> | منخفض |
| ٤ | أذربيجان | ٧,٨ | ٥> | منخفض |
| ٥ | البحرين | .. | .. | .. |
| ٦ | بنغلاديش | ٢٧,٦ | ٢٤,٥ | مقلق |
| ٧ | بنين | ١٦,٩ | ١٤,٧ | خطير |
| ٨ | بروناي دار السلام | .. | .. | .. |
| ٩ | بوركينافاسو | ٢١,٧ | ١٧,٢ | خطير |
| ١٠ | الكاميرون | ١٩,٤ | ١٧,٧ | خطير |
| ١١ | تشاد | ٢١,٠ | ٣٠,٦ | مقلق جداً |
| ١٢ | جمهورية القمر | ٣٠,١ | ٢٦,٢ | مقلق |
| ١٣ | كويت ديفوار | ١٦,٤ | ١٨,٠ | خطير |
| ١٤ | جيبوتي | ٣٥,٣ | ٢٢,٥ | مقلق |
| ١٥ | مصر | ٥> | ٥> | منخفض |
| ١٦ | الغابون | ٧,٣ | ٥,٢ | معتدل |
| ١٧ | غامبيا | ١٦,٤ | ١٥,٠ | خطير |
| ١٨ | غينيا | ٢٢,٤ | ١٧,٣ | خطير |
| ١٩ | غينيا بيساو | ٢٢,٨ | ١٩,٥ | خطير |
| ٢٠ | إندونيسيا | ١٤,٣ | ١٢,٢ | خطير |
| ٢١ | إيران | ٥,٠ | ٥> | منخفض |
| ٢٢ | العراق | .. | .. | .. |
| ٢٣ | الأردن | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٢٤ | قازاقستان | ٥,٣ | ٥> | منخفض |
| ٢٥ | الكويت | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٢٦ | قرقيزستان | ٨,٧ | ٥,٥ | معتدل |
| ٢٧ | لبنان | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٢٨ | ليبيا | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٢٩ | ماليزيا | ٦,٦ | ٥> | منخفض |
| ٣٠ | المالديف | .. | .. | .. |
| ٣١ | مالي | ٢٣,٢ | ١٩,٧ | خطير |
| ٣٢ | موريتانيا | ١٦,٩ | ١٢,٧ | خطير |
| ٣٣ | المغرب | ٦,١ | ٥,٩ | معتدل |
| ٣٤ | موزمبيق | ٢٨,٤ | ٢٢,٧ | مقلق |
| ٣٥ | النيجر | ٣٠,٨ | ٢٣,٠ | مقلق |
| ٣٦ | نيجيريا | ١٨,٢ | ١٥,٥ | خطير |
| ٣٧ | عمان | .. | .. | .. |
| ٣٨ | باكستان | ٢١,٩ | ٢٠,٧ | مقلق |
| ٣٩ | فلسطين* | .. | .. | .. |
| ٤٠ | قطر | .. | .. | .. |
| ٤١ | المملكة العربية السعودية | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٤٢ | السنغال | ١٩,٣ | ١٣,٦ | خطير |
| ٤٣ | سيراليون | ٣٠,٧ | ٢٥,٢ | مقلق |
| ٤٤ | الصومال | .. | .. | .. |
| ٤٥ | السودان | ٢٥,٩ | ٢١,٥ | مقلق |
| ٤٦ | سورينام | ١٠,٠ | ٨,٠ | معتدل |
| ٤٧ | سورية | ٥,٤ | ٥> | منخفض |
| ٤٨ | طاجيكستان | ٢٤,٥ | ١٧,٠ | خطير |
| ٤٩ | توغو | ٢٢,٦ | ٢٠,١ | مقلق |
| ٥٠ | تونس | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٥١ | تركيا | ٥> | ٥> | منخفض |
| ٥٢ | تركمنستان | ٨,٨ | ٦,٢ | معتدل |
| ٥٣ | الإمارات العربية المتحدة | .. | .. | .. |
| ٥٤ | أوغندا | ١٧,٧ | ١٦,٧ | خطير |
| ٥٥ | أوزبكستان | ١٠,٧ | ٦,٣ | معتدل |
| ٥٦ | اليمن | ٢٧,٩ | ٢٥,٤ | مقلق |

* تعني قطاع غزة والضفة الغربية
المصدر: المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، مؤشر الجوع في العالم: «مشكلة الجوع: كيف ارتفع الأسعار وشدّة تقلب أسعار الموادّ الغذائية»، ١١ أكتوبر ٢٠١١ م.

كيف تجوع أمة تمتلك هذا الكم من الموارد الاقتصادية!!؟

إن أبلغ وصف لنا هو ما ورد في هذا البيت من الشعر العربي:
كالعيس في البئداء يقتلها الظَّما * * والماءُ فوق ظُهورها محمول

٣- لماذا لم ينجح العالم الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

هل يجوز أن يقال: إن السبب في ذلك عدم الرغبة في تحقيق التنمية؟ لو جاز مثل هذا القول حيال الأفراد؛ فإنه لا يجوز حيال دول ناهز عددها الستين دولة، والواقع يشهد بوجود جهود بُذلت منذ زمن طويل وما زالت تُبذل وإن تفاوتت في جديتها وقوتها، ومع ذلك كان الإخفاق حليفها، فلماذا يحدث هذا في ظل توفر هذا القدر من الموارد الاقتصادية؟

الجواب عن ذلك: وجود العديد من المعوقات والكوابح المتنوعة: سياسية واجتماعية ودولية، والذي يعنينا منها هنا: عامل لا يختلف على وجوده اثنان، إنه دخول هذا العالم حلبة التنمية من مدخل قُطري لا من مدخل إسلامي ولا إقليمي، فكل قُطر سار في طريق بمفرده، متوقعاً على نفسه، معتقداً أنه يستطيع - اعتماداً على بعض الموارد لديه - السير في رُكب السائرين في طريق التنمية، وكثير من هذه الأقطار لم يستطع السير أصلاً، وبعضها سار وحده مُكرهاً لأنه لم يجد من يأخذ بيديه من الأقطار الشقيقة ذات الحظ الأحسن نسبياً، ونسي القائمون على أمر هذه الأوطان والأقطار الإسلامية؛ حقائق مهمة، منها أن العالم اليوم لم يعد كما كان بالأمس عندما أخذت الدول - المتقدمة اليوم - تشق طريق التنمية والتقدم سلفاً، فيومها لم يكن هناك عالم آخر غيرها له قوتها وضغوطه ومصالحه التي تحدد لها ما يمكنها عمله وما لا يمكنها عمله، لم تكن هناك دول لها من القوة ما يمكنها من تحديد المسار وسرعته أمام هذه الدول

الغربية، بل إن العالم الآخر - آنذاك - كان مدعماً ومُعِيناً لهذه الدول في نهضتها وتقدمها، من خلال مدها بالموارد الطبيعية التي تحتاجها، أو بالأيدي العاملة، أو بالسوق الواسعة لترويج منتجاتها الصناعية، وفي ضوء هذا الواقع تمكنت الدول - آنذاك - من السير دولةً دولةً في طريق التنمية وإن تواضعت مواردها الذاتية.

فهل صورة الواقع الاقتصادي العالمي اليوم على هذا النحو؟ إن الوضع اليوم مغاير كل المغايرة لهذه الصورة ومناقض لها.

ب - الواقع الاقتصادي العالمي:

غفلنا نحن المسلمين - حكاماً وشعوباً - عن حقيقة الواقع الاقتصادي العالمي الراهن وما له من سماتٍ جِدُّ مغايرة ومناقضة لما كان عليه بالأمس.

نحن الآن حيال دول أجنبية على درجة كبيرة من القوة السياسية والاقتصادية، ولها مصالحتها التي لا يجوز لأحد الاقتراب منها - ناهيك عن معارضتها - وإلا واجهونا بما قد يصل إلى الحرب والإفناء، وبالطبع فإن مصالحي الكبار في معظمها لا تتسق ولا تتناغم ومصالحي الصغار الذين يريدون أن يكون لهم مكان في ساحة التنمية التي أصبحت نادياً للكبار لا يصرح لغيرهم بدخوله إلا بسلطان، والسلطان هنا هو القوة، ولا قوة مع القطرية، وبخاصة إذا ما كانت في معظمها قُطرية قِرْمَة، وإلا فقل لي بربك: هل تستطيع دولة من عشرات الدول الإسلامية أن تقف بمفردها أمام أمريكا أو بريطانيا أو الصين أو غيرها؟!!

وليت الأمر وقف عند حد وجود دول كبرى لها مصالحها، بل تعداه إلى وجود تكتلات فوق العملاقة لمجموعات هذه الدول العملاقة^(١)، ومعنى ذلك أن المشهد اليوم ليس هو مواجهة أمريكا - مثلاً - بمفردها؛ وإنما مواجهة «اتحاد النفط» الذي يضم أمريكا وكندا والمكسيك، وليس مواجهة فرنسا أو بريطانيا بمفردها؛ وإنما مواجهة أوروبا كاملة ممثلة في «الاتحاد الأوروبي»، ومعنى ذلك زيادة الموقف سوءاً فوق سوءٍ أمام حماية الأقطار الإسلامية لمصالحها في نادي الكبار.

فإذا ما أدخلنا في المعادلة عنصراً جديداً آخر متمثلاً في الشركات العالمية العابرة للقارات والجنسيات؛ والتي ترجع في جملتها إلى دول خارج دائرة العالم الإسلامي وتسيطر على ثلاثة أرباع التجارة الدولية والاستثمارات الدولية^(٢)؛ فإن صورة المواجهة غير المتكافئة تزداد وضوحاً وتشتد حدة، أضف إلى ذلك عنصراً آخر حاكماً في الملعب الدولي - المتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية - وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة

(١) د. رفعت العوضي، التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، مرجع سابق.

د. إسماعيل شلبي، أهمية وحدة الأمة الإسلامية ومعوقاتهما، الملتقى الأول لعلماء المسلمين، مكة المكرمة، ١٣٢٧هـ.

(٢) د. شوقي دنيا، اتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل، مركز صالح كامل، سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢).

د. عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربي، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

التجارة العالمية^(١)، والتي تهيمن على الإجراءات والأساليب الدولية التي تحقق للدول الكبرى والشركات الدولية مصالحها، مهما كان ذلك على حساب مصالح الدول الضعيفة والتي تتكون أساساً من الدول الإسلامية.

ويُتوج ذلك كله ما يسود العالم اليوم من العولمة الاقتصادية وما تتضمنه من تحرير التجارة، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وإزالة الحواجز والحدود، وتحويل العالم إلى ما يشبه الدولة الواحدة، وجعل الأسواق الخارجية أسواقاً داخلية^(٢).

هل في ضوء هذا الواقع الاقتصادي العالمي؛ تستطيع دولة إسلامية - أو حتى بضع دول - أن تحقق بمفردها ما تصبو إليه من تنمية حقيقية تحولها من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة لها موقعها المحفوظ في ساحة التنمية؟ إن ذلك حلم أقرب ما يكون إلى الوهم^(٣)، والتجارب المريرة التي قامت بها الدول الإسلامية في هذا وما لحقها من فشل؛ خير برهان على ذلك.

(١) د. علي حافظ منصور، المنظمات الدولية الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات العالم الإسلامي، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، مرجع سابق.

- د. نبيل حشاد، العجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م، ص ٣٠٩ وما بعدها.

- د. إبراهيم المطرف، الاقتصاد العربي - الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

- د. محمد الدمرداش، فرص وتحديات أمام أداء الاقتصاد العربي، نفس المؤتمر.

(٢) هانس بيتر مارتين، فسخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، ٢٣٨، الكويت.

(٣) د. محمد البرعي وآخرون، المراكز القوية لتعزيز قدرات اقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

في ظل هذا الواقع؛ لا مناص من إقامة تكتل إسلامي حقيقي وتكامل اقتصادي لا يقف عند المرحلة الأولى، وإنما يتعامل مع كل المراحل بأقصى درجات الرشاد والفاعلية، وبه فقط نحجز لنا مكاناً في نادي الكبار، وندخل دخولاً حقيقياً في سباق التنمية.

ولا مناص أمامنا من سماع القرآن الكريم وهو يأمرنا ويحذرننا وينهانا ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣]، ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُوتَدَّهَبُ رِيحًا﴾ [الأنفال: ٤٦].

ومن سماع الحديث الشريف وهو يُرغبنا ويحذرننا: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(١)، «يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها»، قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل...»^(٢).

ومن سماع الرجل الحكيم وهو ينصح أولاده:
كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى * * * خطبٌ، ولا تتفرقوا أحاداً
تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً * * * وإذا انفردن تكسرت أفراداً

نسمع ونعمل ونطيع، وإلا فالفشل والمزيد من الهوان والضياع.

وهكذا نجد أننا أمام المدخل الإنمائي الصحيح الذي قال به النقل وصدقه العقل وأكدته التجربة، وهو ما كان من بوابة التضامن الاقتصادي الإسلامي، ندخل من خلاله أمة واحدة قوية كبرى؛ فعالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية العملاقة، والشركات العابرة للقارات، والتقنيات والمعلومات،

(١) متفق عليه.

(٢) رواه أحمد وأبو داود.

عالم العولمة، وإذا لم ندخل فيه فلن يكون لنا مكان ولا بقاء، وسنخرج قريباً من التاريخ، والدخول الحقيقي في هذا العالم ليس له مدخل إلا التضامن الاقتصادي والتكامل القومي الذي يصل إلى حد التضامن، وبذلك فقط نضمن إنجاز التنمية وحسن استغلال مواردنا والحفاظ عليها من الجوعى هنا وهناك، ونضمن الحصول على شروط أفضل في تجاراتنا وعلاقاتنا الاقتصادية الدولية، ونضمن تحقيق المستوى المعيشي الكريم لشعبنا بدلاً عن أن يكون الفقر هو القاسم المشترك الأعظم بينها طبقاً لتقرير البنك الإسلامي الذي سلفت الإشارة إليه، بل ونحقق تضامناً إسلامياً شاملاً لا يقبل التفكك والتشردم، لأن الواقع المعاصر أثبت أن اللحام الاقتصادي هو اللحام الأقوى لربط الأجزاء ببعضها، وبخاصة إذا كان لحاماً من كلا الطرفين لا من طرف واحد، والترجمة الاقتصادية لهذه المقولة: أن يكون التضامن الاقتصادي متسقاً من حيث الواقع مع اشتقاق الكلمة «التضامن» الذي يُبنى عن حدوث الفعل من الطرفين معاً، وإنه لشيء جيد وطيب أن تقف دولة إسلامية اقتصادياً مع دولة أخرى دعماً ومؤازرة، لكن الأجود والأطيب أن تؤازر كل دولة الأخرى، بحيث لا يكون هناك معطي وآخذ، بل الجميع معطي وآخذ في نفس الوقت؛ فالمسألة مشاركة وتعاون، ونصبح بالفعل أمام عمليات وأنشطة ومشروعات اقتصادية مشتركة، يشعر فيها كل طرف بأنه مستفيد لا مجرد مفيد، بهذا تكون اللُّحمة الاقتصادية قوية مستعصية على الزوال، وهذه الحقيقة الاقتصادية قد ألمح إليها القرآن الكريم في قصة سد يأجوج ومأجوج، فذو القرنين مكنه الله تعالى من أسباب الإنجاز الفعال، ومع ذلك لم يكتف بما لديه؛ بل طلب المشاركة من القوم الذين ناشدوه بناء سدٍّ لهم؛ فقال: أعينوني بقوة، آتوني زُبَرَ الحديد^(١).

(١) د. شوقي دنيا، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،

سلسلة أبحاث الفائزين بالجائزة.

المبحث الثاني مداخل التضامن الاقتصادي الإسلامي

رغم الجهود الإسلامية المبذولة منذ زمن بعيد لإنجاز التنمية؛ فإنها لم تنجز حتى اليوم بالشكل الحقيقي المرغوب فيه، ووراء ذلك العديد من العوامل والأسباب، منها- كما قلنا- دخول العالم الإسلامي حلبة التنمية دولاً منفردة وأقطاراً أحادية دونما تضامن وتكامل، وتوصلنا إلى ضرورة دخول الحلبة من مدخل التكامل الاقتصادي إن أردنا إنجاز التنمية، طالما توفرت العناصر الأخرى الحاكمة، وأشرنا إلى صور وتجليات للتكامل الاقتصادي كما أظهرها الواقع التطبيقي.

والعالم الغربي طبق فكرة التكامل الاقتصادي من خلال مدخل تجاري في الأساس، فاعتمد التجارة بين الدول كقاطرة تجرها نحو التكامل، فكانت المرحلة الأولى تجارية «منطقة التجارة الحرة»، وكانت المرحلة الثانية أيضاً تجارية «الاتحاد الجمركي»، ونجحت هذه الصيغة التكاملية في إحداث تكامل اقتصادي صعد إلى مرحلته الأخيرة «الوحدة الاقتصادية» في إحدى تطبيقاته.

وأخذت الدول النامية- ومنها الإسلامية- في تقليد الغرب في هذا النهج، لكن النتائج لم تكن مبشرة كما تم في الغرب، الأمر الذي جعل الباحثين يُقلّبون الأمر على وجوهه لمعرفة كيف تختلف النتائج لمقدمات واحدة، وتوصلوا إلى أن واقع التجربتين مختلف فجاء الاختلاف في النتائج^(١)، فهناك دول أنجزت التنمية أولاً، ثم أرادت المزيد من التنمية مع الحفاظ عليها من جهة أخرى؛

(١) د. إسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي الإسلامي بين الإقليمية والعولمة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٦م.

فوجدت أمامها التكامل التجاري ليحقق لها ما أرادت، فأنجزت وحققت، بينما نحن لم نُنجز التنمية بعدُ، ونريد للتكامل التجاري أن ينجزها ! فتبيّن أنه أعجز من أن يحقق ذلك، وأعجز من أن يحقق تكاملاً من الأساس، ورد الفعل الرشيد على ذلك لا يكون بإدارة الظهر لفكرة التكامل الاقتصادي كلية واستمرار النهج القطري أملاً في تحقيق التنمية؛ وإنما يكون باتخاذ نهج التكامل طريقاً مع عدم التوقع حول الصورة التقليدية له والمتمثلة في قاطرة التجارة، فالتكامل له العديد من الصور، منها الاستثمارية، ومنها الجامعة بين التجارية والاستثمارية، وعلينا باستخدام الأنجع منها في تحقيق التكامل الحقيقي بيننا، ومن ثم إنجاز التنمية لعالمنا.

وفي هذا المبحث أشير إلى هذه الصور الثلاث مع التذكير برؤيتنا للصورة الأكثر نجاعة.

١- المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي:

هو الذي اعتمد تحرير التجارة مدخلاً للتكامل الاقتصادي بين الدول، وقد تمثل ذلك حتى وقت ليس بالبعيد؛ في تحرير تجارة السلع؛ من خلال إزالة القيود الكمية والرسوم الجمركية، وحديثاً أُدخل عليه تعديل وتطوير بتحرير تجارة الخدمات وإزالة ما هنالك من حواجز تعوق حركتها بين الدول التي تنشُد التكامل الاقتصادي، ونال هذا التطوير دعم الكثير من الباحثين من منطلق أنه أكثر فاعلية من مدخل تحرير تجارة السلع.

وقبل أن نعلق على هذا التطوير؛ تجدر الإشارة إلى أن فكرته طُبقت أولاً في الدول المتقدمة -وبخاصة الغربية- وحققت لها الكثير من النتائج المرجوة، لكن هذا التطوير لم تترسخ أقدامه العملية بعد في دنيا العالم النامي الذي يضم بين

ربوعه العالم الإسلامي؛ ومن ثم فلم يَمض وقتٌ كافٍ يَمكِّننا من تقييمه والحكم على مدى نجاعته.

والمدخل التجاري - سواء منه ما تعلق بتحرير التجارة السلعية، أو بتحرير التجارة الخدمية - وإن كان لم يزل في بدايته؛ لم يكن فعالاً بالدرجة المطلوبة في تحقيق ما كان يعلّق عليه من آمال، فلم يستطع أن يحرر التجارة البيئية تحريراً قوياً فاعلاً، ومن ثم لم يمثل آلية فاعلة في إنجاز تنمية هذا العالم الإسلامي، وتبين أن هناك عوامل هيكلية وتنظيمية وسياسية حالت دون تحقيقه للمطلوب، فليس هناك تنسيق حقيقي بين الخطط الاقتصادية الإسلامية - إن كانت هناك خطط أصلاً - في العديد من دول العالم الإسلامي، وليس هناك تنسيق بين التشريعات التجارية والمالية والنقدية، وهناك ضعف القدرة التصديرية في العديد من السلع لدى هذه البلدان، وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الكثير من هذه الدول في تحرير التجارة بينها^(١).

وخلصت بحوث ودراسات في هذا الشأن إلى القول: إن مدخل تحرير التجارة السلعية لن يؤدي إلى الإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وأول ما تبادر إلى الذهن لدى بعض الباحثين عندئذ؛ هو تحرير تجارة الخدمات بين هذه الدول أو على الأقل مجموعة منها، والمعروف أن الخدمات هي الشقائق المعنوية للسلع، وتنضوي اليوم تحت جناحها عشرات البنود؛ مثل خدمات النقل والتخزين، والتأمين والاتصالات، والبحوث والاستشارات والبنوك.. إلخ، ومن حسن الطالع أن التجارة البيئية العربية والإسلامية في الخدمات؛ تشكل نسبة أعلى بكثير من تجارتها البيئية

(١) د. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

في السلع، وأن العوائق التي تقف أمام تحريرها قد تكون أقل صعوبة منها في التجارة السلعية^(١).

وهناك جهود بُذلت لتحرير هذه التجارة بين الدول العربية والإسلامية من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومن خلال اتفاقيات أبرمت بين بعض الدول العربية، والأمر في حاجة إلى مزيد من الدعم والتفعيل والتنشيط في هذا المجال؛ لما له من آثار اقتصادية طيبة على الاستثمارات الإسلامية المشتركة، وحرية انتقال عناصر الإنتاج وتوطنها في الموطن المناسب، وبخاصة ما تعلق منها بالخبرات والمهارات، والطريق لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية والدول الإسلامية ليس مذللاً ممهداً، وعلينا العمل بشكل جاد على تذليل وإزالة هذه العقبات^(٢).

٢- المدخل الاستثماري للتكامل الاقتصادي:

يسمى هذا المدخل عند بعض الباحثين: بالتكامل الإنمائي^(٣)، انطلاقاً من كونه المدخل الذي يحقق التنمية بالفعل، ويحاجج أنصار هذا المدخل بحجج نظرية وأخرى عملية لفشل المدخل التجاري أو المدخل السوقي، إشارة إلى السوق وما يجري فيها من تجارة، وفشله في تحقيق المقصود والمستهدف لدى الدول النامية والتي منها الدول الإسلامية والمتمثل في التنمية، فأين هي تلك السلع والخدمات التجارية لدى تلك الدول، والتي يكون لتحريرها صدى مؤثر في إنجاز التنمية، إضافة إلى هذا الكم الهائل من المعوقات التي تعترض هذا التحرير؟

(١) د. عبد الفتاح النعماني وآخر، صناعة الخدمات العربية ودورها في الإسراع بتحقيق التكامل العربي، المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرين، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤م.

(٢) نفسه.

(٣) د. إسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي الإسلامي .. مرجع سابق

إذن لا مفر من مدخل آخر للتكامل الاقتصادي، يتمثل في التكامل الاستثماري أو الإنمائي أو الإنتاجي - سُمَّه ما شئتَ - فطالما أنت في حلبة الاستثمار والإنتاج لا في حلبة السوق والتجارة، فأنت بحاجة إلى الإنتاج والاستثمار ثم إلى تسويق هذا الإنتاج.

والمقصود ببساطة: التوجه نحو زيادة الاستثمارات، وتحقيق ذلك قُطرياً: متعذر في حالات كثيرة، لكنه ميسور إسلامياً أو حتى عربياً، وإذا أردنا بالفعل إنجاز التنمية؛ فعلينا ببذل كل جهد ممكن لإقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين أكثر من دولة من هذه الدول، والحقيقة هناك جهود بُذلت وتُبدل على هذا الصعيد الاقتصادي من خلال مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وكذلك بعض المراكز التي أقامتها منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من المؤسسات والمنظمات والهيئات، لكن الأمر يتطلب بذل كل ما يمكن بذله من جهود مالية وتنظيمية وتشريعية وسياسية لتفعيل هذه المؤسسات ودعمها، وإدخال عناصر جديدة قد يكون لها دورها الفاعل في هذا الصدد مثل القطاع الخاص^(١)، وأن تكون نظرة الحكومات إليها نظرة اعتبار، لأنها لا تقل أهمية عن المشروعات الوطنية إن لم تزد، ولأنها جديرة بكل دعم وتشجيع.

٣- المدخل التجاري الاستثماري للتكامل الاقتصادي:

لم تترسخ بعدُ أقدامُ هذا المدخل التكاملي، ولم يصك لنفسه اسماً مميزاً ومصطلحاً يقف على قدم وساق حيال مصطلح التكامل التجاري والتكامل الاستثماري، وهذا المدخل - من حيث التاريخ - أحدث من سابقه، ومن حيث المحتوى والمضمون: قد استفاد من أخويه السابقين له. وحاول أن

(١) البنك الإسلامي، التقرير السنوي، ١٤٣٢هـ.

يتلاشى المعوقات التي وقفت في طريقهما، ثم إنه يأخذ من كل منهما بطرف، فلا هو بالتجاري المحض الذي ينحصر في العمل على تحرير التجارة بين الدول، ولا هو بالاستثماري المحض الذي يتمحور حول قيام مشروعات استثمارية مشتركة.

ومن الناحية العملية ربما لم يوجد أي من التكامل التجاري المحض والتكامل الاستثماري المحض، فلم يخلُ التجاري من أعمال استثمارية، ولم يخل الاستثماري من أعمال تجارية، بيد أنه في كلتا الحالتين كان عملاً ثانوياً بجوار النشاط والجهد الأصلي، وحيث إن التكامل بمفرده ثبت عجزه، فإن التكامل الاستثماري - وإن لم يثبت عجزه كسابقه - في حاجة إلى مؤازرة ودعم على الجبهة التجارية، لما هو معروف من أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية: التداخل والترابط، فلا زراعة ولا صناعة دون تجارة، ولا تجارة دون زراعة وصناعة.. إلخ؛ بمعنى أنه لا يتأتى وجود تجارة قوية مؤثرة دون استثمارات قوية وناجحة في مجالات اقتصادية شتى، والعكس صحيح^(١).

وعلىنا أن نعترف بهذه الحقيقة الاقتصادية ونعمل بمقتضاها، وذلك بالسير على المحورين معاً، وبالذخول من المدخلين معاً: التجاري والاستثماري؛ فنبذل كل جهد ممكن في تحرير ما يمكن تحريره من تجارة سلعية وخدمية، ونبذل كل جهد مستطاع في إقامة ما يمكن إقامته من استثمارات مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلىنا أن ندرك ونؤمن بأن عملنا هنا يغذي عملنا هناك، وعملنا هناك يغذي عملنا هنا، لأنها تغذية مرتدة متبادلة.

(١) د. جاب الله عبد الفضيل وآخر، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث.

وأعتقد أن هذا ما يجري عليه العمل الآن في العالم الإسلامي، وبخاصة من خلال مجموعة البنك الإسلامي والمراكز الاقتصادية التي أنشأتها منظمة التعاون الإسلامي، والمطلوب تدعيم حكومي وشعبي قوي لهذه المؤسسات، وإيجاد المزيد من التعاون والتنسيق بينها، وإنشاء مراكز ومؤسسات جديدة توجب الحاجة والمصلحة إنشاءها.

وحبذا لو ركزنا كثيراً على حسن اختيار عملنا وتحركاتنا، وألا نقع في محذورين كلاهما مدمر: التسرع الزائد بما يحمله من تحليق في خيال ليست له أرضية من الواقع فلا يتحقق فنُصاب بالإحباط، والبطء الشديد الذي يُفعدنا عن الحركة النشطة ولا يتحقق منه شيء ذو بال فتكون النتيجة نفس النتيجة السالفة، معنى ذلك ضرورة التدرج المدروس، وضرورة تنوع الجهود دون بعثتها على جبهتي التجارة وتحريرها والاستثمارات وإقامتها وتنشيطها.

المبحث الثالث

مجالات محورية في التضامن الاقتصادي الإسلامي

ومهما يكن من أمر نوع التكامل الاقتصادي الأكثر فاعلية؛ فإن هناك جهوداً كثيرة يجب بذلها حتى يتحقق لنا إنجاز التكامل أو التضامن الذي يحقق لنا التقدم والتنمية.

وبما أن هناك جهوداً كثيرة بُذلت سلفاً في هذا المضمار -وهي في مجملها جيدة- فإن المطلوب منا اليوم تفعيل هذه الجهود وتطوير ما يحتاج إلى تطوير منها وإضافة ما يستدعي الأمر إضافته من جهود جديدة.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى عدة جهود يجب بذلها في هذا الشأن، وهي:

١- تشجيع التجارة البنّية بين دول العالم الإسلامي وشعوبه.

نحن ندرك كل جهود سلفت في هذا الشأن، وعلينا المراجعة المستمرة للأوضاع حتى ندلل ما ظهر من عقبات في هذا الطريق، ونتدارك ما حدث من قصور أو تجاوزات أو حتى أخطاء.

ونتائج الجهود التي بُذلت في هذا الصدد؛ لم تكن على الوجه المطلوب، ولقد قُدمت دراسات عديدة لتحليل وتفسير هذا الأمر، وتوصلت إلى العوامل والأسباب التي كانت وراء ذلك.

وعلينا الآن أن نبادر بعلاج هذه العوامل والأسباب والعمل على تنحية ما يمكن تنحيته منها؛ سواء كان من طبيعة اقتصادية أو تشريعية أو سياسية أو تنظيمية، ومن المفيد أن نتخير الإجراء الأسهل الذي لا يصطدم بعقبات ونسير فيه، ولا مانع من أن يكون التحرير التجاري انتقائياً يتخير بعض السلع والخدمات، والنجاح في هذا الحيز سوف يمهد الطريق للنجاح في حيز أوسع،

ويذلل بعض العقبات والصعاب في مجالات أخرى، ويجب مراعاة أوضاع الصناعات والمشروعات الأقل تطوراً حتى لا يؤدي تحرير التجارة إلى تدميرها أو زيادة وضعها سوءاً، كذلك يجب مراعاة أثر ذلك على الوضع المالي للدولة، لأن التحرير معناه فقدان الدولة لإيراداتٍ جمركيةٍ كانت تموّل الخزينة العامة، فكيف يكون العمل آنذاك؟^(١).

إن التعارض قائم بين المصالح القطرية والمصالح الإسلامية أو القومية - على الأقل لدى بعض الدول الإسلامية - ويجب مراعاته كي لا تتعثر الجهود أمام خشية ضياع المصالح القطرية، وقد كان ذلك أحد العوامل في تعثر الجهود التي بُذلت في الماضي وحتى الآن لإنجاز تكامل اقتصادي حقيقي إسلامي^(٢)، فالمطلوب إيجاد صيغٍ ومخارجٍ تحقق كلتا المصلحتين: القطرية والإسلامية - أو على الأقل أكبر قدر منها - وإيجاد آلياتٍ لدعم وتعويض ما قد ينجم من مضار على هذا الطرف أو ذاك؛ من جرّاء ما حدث ويحدث من تكامل.

وغير خافٍ ما يبذله البنك الإسلامي ومجموعته، وكذلك المراكز والهيئات التي أقامت منظمة التعاون الإسلامي؛ من جهود حميدة في هذا الشأن، لكن الأمر أكبر بكثير، ويتطلب مزيداً من دعم الحكومات المباشر وغير المباشر.

(١) د. نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

(٢) نفس المرجع.

٢- فتح أبواب الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري:

إذا كانت الخطوة السابقة تنصرف إلى التكامل التجاري وتشجيع التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي؛ فإن هذه الخطوة تنصرف إلى التكامل الاستثماري أو الإنتاجي، فالحالة الإسلامية تستدعي لتكاملها أن نهج التكامل الذي يجمع بين عناصر تجارية وأخرى استثمارية.

ومعنى ذلك: أنه لا مناص من قيام استثمارات مشتركة بين الدول الإسلامية، سواء على مستوى الحكومات، أو القطاع الخاص، أو كليهما معاً، المهم قيام هذه المشروعات الإنتاجية على المستوى الإسلامي، وإذا تعذر فعلى المستوى الإقليمي، وإذا تعذر فعلى مستوى مجموعة من الدول حتى ولو دولتين، ذلك إذا ما أحسن اختيار مجاله وموطنه وطريقة المشاركة؛ فإنه إذا ما أنجزت أنجزت معه العديد من النتائج التي نرجوها؛ من حسن استغلال للموارد، وحسن تقسيم للعمل، واتساع للسوق، وإيجاد حماية من النهب الخارجي، أو التعرض لضغوط في التبادل ومعدلاته وأساليبه، يضاف إلى ذلك أنه قد يكون أيسر تنفيذاً ولا يتعرض للعقبات المتنوعة التي حالت وتحول دون تحقيق تكامل اقتصادي إسلامي، والمهم أن نحسن اختيار هذه المشروعات الاستثمارية ونتخير منها الأهم فالأهم، وليكن جهدنا منتشرًا على مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية، ولنتخير في كل قطاع بعض المشروعات ذات الأهمية والاحتياج الأشد لها، وذات الميزات التكاملية العالية، وعلينا أن نؤمن لهذه المشروعات متطلبات قيامها واستمرارها من تشريعات واتفاقيات وتمويل ومرافق وغيرها مما يتطلبه المشروع.

وحبذا لو تركزت الجهود التكاملية في هذه المرحلة على إقامة مشروعات زراعية تؤمّن للعالم الإسلامي اكتفاءً ذاتياً - على الأقل - من السلع الغذائية الأساس، وتُباعده بينه وبين كابوس الجوع القاتل، وقد كُتبتْ مئات الصفحات عن التبعية الغذائية في العالم الإسلامي، وعن الفجوة المتزايدة الاتساع في المجال الغذائي^(١)، والمفارقة أن هذا القطاع الاقتصادي؛ عوامل الإنتاج فيه كلها متوفرة في ربوع العالم الإسلامي، واللافت للنظر أنه يمثل حالة جيدة لتجسيد كون فكرة التكامل الاقتصادي حقيقة كونية جغرافية واقتصادية، فهنا يوجد المورد الزراعي ممثلاً في الأراضي والمياه، وهناك يوجد المورد الزراعي ممثلاً في الأيدي العاملة الماهرة، وهناك يوجد المورد الزراعي ممثلاً في الأموال اللازمة لتمويل هذه المشروعات، إضافة إلى الوحدة الجغرافية حيث الغالبية العظمى من الدول الإسلامية متلاصقة دون حواجز طبيعية مانعة من الانسياب.

والمعروف أن فاتورة الغذاء تتصاعد تكلفتها يوماً بعد يوم على المستويين الاقتصادي والسياسي، وقد وصلت في بعض الحالات إلى تهديد صريح وقوي لمعتقداتنا وشريعتنا واجتماعياتنا، بل ووجودنا نفسه، والأمر من الأهمية والخطورة بمكان^(٢).

وحبذا لو ركزنا في المجال الصناعي على عدة صناعات تشتد حاجة العالم الإسلامي إليها من جهة، وتتوفر لديه معظم متطلبات قيامها من جهة أخرى،

(١) لمزيد من المعرفة: تراجع أوراق المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠م.

(٢) البنك الإسلامي، التقرير السنوي، ١٤٣٢هـ.

كالصناعات الدوائية، وصناعة الأسلحة، وبعض الصناعات الثقيلة، ومن المهم مراعاة الموقع الصحيح لهذه الصناعات على خريطة الخطط والبرامج الاقتصادية للدول الداخلة في التكامل، وحبذا لو احتذت الدول الإسلامية حذو الشركات العالمية متعددة الجنسيات؛ فقامت بإنشاء شركات إسلامية عابرة للأقطار متعددة الجنسيات، إذ في ذلك ترسيخ قوي للتكامل ومزيد من دعم اللحام الاقتصادي بين الدول.

وحبذا لو ركزنا في مجال التجارة -وبخاصة تجارة الخدمات- على توفير أساطيل بحرية تجارية وما نحتاجه من موانئ وخدمات تزيل ما هناك من مسافات اقتصادية بين دول متلاصقة جغرافياً، وعلى توفير الطرق البرية الإقليمية بحيث ترتبط كل الدول الإسلامية بشبكة حديثة متطورة من الطرق تصل شرق البلاد بغربها، وجنوبها بشمالها، وهنا يكون للمدخل التكاملي الاستثماري دوره البارز في دعم ونجاح المدخل التكاملي التجاري.

إن السعي لإقامة هذه الأنشطة وتفعيل وتدعيم القوائم منها؛ هو تدعيم وتنشيط لقيام السوق الإسلامية المشتركة، حتى وإن لم نعلن عن قيامها في اتفاقياتنا، فالسوق المشتركة تقوم على تحرير التجارة وانتقال عناصر الإنتاج وتوحيد السياسات النقدية والمالية، وكل هذه الجهود على الصعيد التجاري والاستثماري - حتى ولو لم تكن شاملة مبرمجة - تصب في خانة هذه السوق، وبنجاحها وتوسعها؛ نجد أنفسنا أمام سوق إسلامية مشتركة أُنجزت بالفعل أو أُنجز الكثير منها.

٣- توجيه الدعم والقروض للدول الإسلامية :

قضية الدعم المالي من الدول الإسلامية الغنية للدول الإسلامية الفقيرة، تقف على رأس الأوليات في التضامن الاقتصادي الإسلامي، وبخاصة للدول الإسلامية ذات الأوضاع الاقتصادية المتردية^(١)، والتضامن هنا لا يقف عند الجهود الحكومية الرسمية؛ بل يتخطاه إلى الجهود المجتمعية من مؤسسات ومنظمات المجتمع الخيرية، من خلال جمعيات الإغاثة والمؤسسات الوقفية، وعلى الجهات الحكومية ومنظماتها أن تقدم في هذا الشأن المنح والقروض الحسنة، فطالما تم التعاون من خلال الإقراض فليكن إقراضاً بغير أعباء لا تفرضها نفقات فعلية.

وحبذا لو دخل الدعم المالي بين الدول الإسلامية من بوابة صيغ التمويل الإسلامية العديدة المتنوعة، إذ هي أجدى بكثير من التوقع حول الدعم من خلال الدَّين، وهناك بالفعل جهود جيدة في هذا الشأن، ولكنها بحاجة إلى تنشيط وتعميق^(٢).

والله تعالى نسأل أن يكلل كل عمل حول تحقيق التضامن الاقتصادي الإسلامي بالتوفيق والنجاح.

(١) البنك الإسلامي، تقرير ١٤٣٢هـ.

(٢) نفس المرجع.

مراجع البحث

القرآن الكريم

الكتب :

- (١) د. محمد علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، القاهرة: مكتبة زهراء الشروق، ٢٠٠٧م.
- (٢) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة: الطبعة الأولى.
- (٣) مصطفى دسوقي، تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة» جامعة الأزهر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مايو ١٩٩٩م.
- (٤) د. رفعت لقوشة، السوق العربية المشتركة - مداخلات أولية، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ١٩٩٧م.
- (٥) د. مصطفى محمد، السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، المؤتمر السنوي الثاني، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.
- (٦) البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، ١٤٣٢هـ.
- (٧) مجلس الوحدة الاقتصادية، توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي، الأردن، ١٩٨١م.

(٨) د. عطية صقر، الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥م.

(٩) د. رفعت العوضي، التكتلات الاقتصادية العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة».

(١٠) د. إسماعيل شلبي، أهمية وحدة الأمة الإسلامية ومعوقاتهما، الملتقى الأول لعلماء المسلمين، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٢٧هـ.

(١١) د. شوقي دنيا، اتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل، مركز صالح كامل، سلسلة الدراسات والبحوث (٢٢).

(١٢) د. عبد الله هدية، الشركات المتعددة الجنسية والوطن العربي، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الدول الإسلامية».

(١٣) د. علي حافظ منصور، المنظمات الدولية الاقتصادية وأثرها على اقتصاديات العالم الإسلامي، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية.

(١٤) د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.

(١٥) د. إبراهيم المطرف، الاقتصاد العربي.. الواقع والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

- (١٦) د. محمد الدمرداش، فرص وتحديات أمام أداء الاقتصاد العربي، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- (١٧) هانس - بيتر مارتين، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، (٢٣٨)، الكويت.
- (١٨) د. محمد البرعي، المراكز القوية لتعزيز قدرات الاقتصاديات العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي (١٧)، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- (١٩) د. شوقي دنيا، نظرات اقتصادية في القرآن الكريم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة أبحاث جائزة البنك.
- (٢٠) د. إسماعيل شلبي، التكامل الاقتصادي الإسلامي بين الإقليمية والعولمة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ٢٠٠٦م.
- (٢١) د. عبد الفتاح النعماني، صناعة الخدمات العربية ودورها في الإسراع بتحقيق التكامل العربي، المؤتمر العلمي السنوي الدولي العشرون، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤م.
- (٢٢) د. جاب الله عبد الفضيل، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي.
- (٢٣) مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، المؤتمر الدولي «اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي» ٢٠٠٠م.

(٢٤) د. حسن عباس زكي، المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة، من أبحاث مؤتمر مستقبل الأمة الإسلامية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة: ٢٠٠٣ م.

(٢٥) د. فائقة الرفاعي، استثمار الفوائض النقدية في العالم الإسلامي، مؤتمر مستقبل الأمة الإسلامية.

(٢٦) يوسف الحجّجي، المستقبل الاقتصادي للعالم الإسلامي في ظل العولمة، مؤتمر مستقبل الأمة الإسلامية.

التضامن في المجال الاجتماعي

إعداد

الدكتور حقار محمد أحمد

رئيس المركز الثقافي للبحوث والدراسات الإفريقية والعربية بتشاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن من السنن الكونية أن الإنسان اجتماعي بطبعه، ولا يتصور أن يعيش وحده، ولا يكون هناك استمرار للحياة دون أخيه، وكل فرد من أفراد الأسرة البشرية بحاجة إلى عون أخيه في الدين أو الوطن، قوياً أم ضعيفاً، والتضامن الاجتماعي في الإسلام ينطلق أساساً من أسس الإخوة الإيمانية، والرحمة الربانية في الإسلام، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الحجرات: ١٠]، وكما ينطلق من مفهوم وحدة الأمة الإسلامية كجسد واحد، ومصير واحد، كما قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، ومطلوب من الأمة تحقيق الوحدة لأن عوامل الوحدة متوافرة لديها، من وحدة في نبيها، ووحدة في قيادتها، ووحدة في منهجها في الحياة والمصير، ووحدة حيث تنتهي كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، ووحدة في مشاعرها.

أقوى رابطة تربط الإنسان بأخيه الإنسان في الإسلام هي الرابطة الإيمانية، والأخوة في الإسلام مقدمة حتى على الأخوة النسبية، حيث قال الله تعالى: ﴿ لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وكما نفت هذه الآية الإيمان الصادق لمن لا يقدم الأخوة الإيمانية على الأخوة النسبية، فإن المسلم المستطيع الذي لا يهتم بأمر حاجات أخيه المسلم ينفي عنه صفة الإيمان الصادق، وهذا يؤكد أهمية التضامن الإسلامي، كما ورد في حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

(ما آمن بي من بات شبعاناً، وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم)^(١).

ولأهمية هذا الموضوع فإن الإسلام كله يعتمد على أمرين: وهما الإيمان بالله وحده لا شريك له، وتقديم الخير والإحسان إلى الإنسان، ثم إلى مخلوقات الله كافة، وسأعرض موضوع البحث في ستة مباحث، لنقف على أهمية هذا الموضوع الهام الذي اختارته رابطة العالم الإسلامي، مؤسسة إحياء الأمة وترابطها ولمّ شملها، وصولاً إلى خيري الدنيا والآخرة إن شاء الله.

(١) حديث حسن أخرجه البيهقي في الترغيب والترهيب ٣/٣٥٨.

المبحث الأول التضامن الاجتماعي لغة واصطلاحاً

يقول ابن منظور في لسان العرب عن معنى الضمان: (الضَّمينُ الكفيل، ضَمِنَ الشيءَ وبِهِ ضَمْنًا وَضَمَانًا كَفَلَ بِهِ، وَضَمَّنَهُ إِياه كَفَّلَهُ، يُقال: ضَمِنْتُ الشيءَ أَضَمَّنُهُ ضَمَانًا فَأنا ضامِنٌ وَهُوَ مَضْمُونٌ، وفي الحديث: «من مات في سبيل الله فهو ضامن على الله أن يدخله الجنة»، أي ذو ضمان على الله)، وقال في موضع آخر: (المضْمَن من أبيات الشعر ما لم يتم معناه إلا في البيت الذي بعده)، وأنا أقول: هل توجد حياة كريمة تملأها الرحمة من غير التعاون وعطف القوي على الضعيف؟ كلا ثم كلا! ومن غير كفالة القوي للضعيف ستظل حياة القوي ناقصة ومبتورة البركة.

وأما التضامن الاجتماعي في الاصطلاح فهو: (تأمين حاجات الفقراء والضعفاء في المجتمع، كالعاجزين والشيوخ واليتامى، والمحرومين من الرزق لأي سبب طارئ، كالعطالة).

المبحث الثاني

أهمية مفهوم التضامن الإسلامي في المجتمع المسلم

إن التضامن الإسلامي من أهم المواضيع في حياة المسلم، لأنه يمثل قاعدة المجتمع المسلم وشرط وجوده وكيانه، والتضامن الإسلامي هو التعاون والتكافل وإلغاء الفوارق بين أبناء المسلمين، وربطهم برابطة الإسلام على ضوء الكتاب والسنة النبوية، ولبلورة أهمية هذا الموضوع في المجتمع المسلم، فقد نهى الإسلام عن كل سبب يؤدي إلى إضعاف هذا الرابط، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ومع وجود التفرق لا يمكن التضامن والتكافل، وذكر القرآن المسلمين بأنهم أبناء أمة واحدة في شأنهم كله، صغر أو عظم، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وذكرهم كذلك بأن يقوموا بواجباتهم، وما فيه خيري الدنيا والآخرة كرجل واحد، وصف واحد، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَنِينَ مَرْضُوضًا﴾ [الصف: ٤].

والتضامن الإسلامي ينطلق من أمر الله العظيم في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالنَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وهو أمر موجه إلى أفراد الأمة إلى قيام الساعة، والآية أظهرت أهمية التعاون والبر، ونفي ما يضادهما من الإثم والعدوان، ومفهوم التضامن، والذي هو إعانة وكفالة المحتاج والمحروم، هو حق من حقوق المحروم على المستطيع أو الميسور، وهذا البعد من التضامن ليس له نظير في نظام تضامن في أي مجتمع في العالم، حيث قال الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥]، ومن يهمل الضعفاء والمساكين وذوي الحاجة في المجتمع يسلب منه صفة

الإيمان المسببة لدخول الجنة، والنعيم في الآخرة، قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يُحِصُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿٣﴾﴾ [الماعون: ١-٣]، ووصف القرآن الذي لا يبادر إلى إعانة المحتاجين، أو يتنكر لإعانة المسكين بصفة الكفر في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُوهُمْ مَنْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ أَطَعَمَهُمْ﴾ [يس: ٤٧].

وهذا الاهتمام يصل إلى درجة نفي الإيمان عن الذي لا يهتم بأمر جاره وتفقد أحواله، وفي هذا يقول الرسول الأعظم ﷺ: «ما آمن بي من بات شبعاناً، وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»^(١) وشجع الرسول ﷺ الأمة على البذل من أجل الضعيف والمسكين الفقير قائلاً: «أَبْغُونِي فِي ضَعْفَائِكُمْ، فَإِنَّكُمْ إِنَّمَا تَنْصُرُونَ بِضَعْفَائِكُمْ»^(٢)، ومن يعتقد بأن رزقه يزداد بكفالة الضعيف، فإن بذله وكفالاته تجاه الضعيف يزدادان يوماً، علماً بأن بذل المال من أجل الفقير في ثقافة التضامن الإسلامي ليس منحة من الميسور إلى الضعيف، ولكنه حق من حقوق الضعيف على الميسور، لأن مال الميسور في حقيقته هو مال الله، ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وهذه الثقافة النبيلة الأهداف جعلت عين المسلم تدمع حين عجز عن إعانة أخيه المحتاج، ﴿تَوَلَّوْاْ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، ورجب الإسلام المسلم في البذل طوعاً بأحسن ما عنده، قال تعالى: ﴿لَنْ نَّأَلُوَ الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، لأن المسلم السوي يفهم بأن المسلمين جسد واحد، وهذا الفهم كفيلاً بإلغاء الفوارق بين المسلمين، ويدفع بعجلة التعاون والتكافل

(١) حديث حسن أخرجه البيهقي / الترغيب والترهيب ٣/ ٣٥٨

(٢) مسند الشاميين، لأبي القاسم الطبراني ١/ ٣٣٥

والتضامن إلى الأمام دائماً إن شاء الله: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»^(١)، وقال أيضاً: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً»، وشبك بين أصابعه^(٢).

ومما تقدم نفهم أهمية مفهوم التضامن الاجتماعي في الإسلام، وضرورة تفعيله على مستوى الدول والشعوب المسلمة، وهذا التفعيل والمسئولية تقع على عاتق الدول الإسلامية عبر وسائلها التعليمية والتربوية والإعلامية والاجتماعية، والعلماء والدعاة والأئمة، والإعلام الخاص، والمفكرين، للمحافظة على وحدة الأمة وتماسكها وتوازنها وكيانها وسلامتها، وتوفير أسباب العيش الكريم، وإنقاذها من الأمراض النفسية والجسدية الناتجة عن الفقر والفاقة بإذن الله تعالى.

١ رواه البخاري في الأدب ص ٦٠١١، ومسلم في البر حديث ٢٥٨٦

٢ رواه البخاري، كتاب الصلاة.

المبحث الثالث

التضامن الاجتماعي في التشريع الإسلامي

إن القرآن الكريم ما فرط أبداً في شيء له أهمية في حياة الإنسان في دنياه وآخرته، قال الله تعالى: ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأَنْعَام: ٣٨]، و(من) هنا للتبويض، أي لم نهمل جزءاً صغيراً من شيء مما يدخل في اهتمام الإنسان، وله صلة بحياته في الدنيا والآخرة، وبما أن موضوع التضامن الاجتماعي من أهم الأمور في حياة المسلم اهتم به التشريع الإسلامي أيما اهتمام، ونظام التضامن الاجتماعي الإسلامي في التشريع الإسلامي له أربع قواعد، وهي كما يلي:

١- الأساس التربوي

٢- الأساس الاقتصادي

٣- الأساس التشريعي

٤- الأساس السلطوي

وهذه الأسس والقواعد التي ذكرت تصب في توفير الحياة الكريمة المستقرة للفرد المسلم في إطار بناء تشريع محكم ونظام دقيق، والمسئول عنه من حيث التطبيق الدولة^(١)، وهذا النظام البديل عن النظام المادي في المجتمعات المادية، وهو يتسم أيضاً بالإحسان الشامل الذي أفقه الإنسان، ويشمل المؤمن والكافر، كما قال الله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ وَاللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ولا يخالط

(١) الشرق الأوسط العدد ٨٤٠٤ / ٢٠٠١ محاضرة لوزير الأوقاف المغربي عبد الكريم العلوي

هذا الإنفاق رياء، ويكون خالصا لوجه الله الكريم، ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، ولقد وردت نصوص كثيرة من الكتاب والسنة لإقرار هذا الأمر، ومنها قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وهو زكاة المال ٢.٥٪ مما يملكه الإنسان إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول، وأمر الله المسلمين بدفع جزء مما آتاهم الله لإخوانهم المحتاجين في قوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وقال الله تعالى مشجعا هؤلاء: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]، وقال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ»^(١)، وقال أيضا ﷺ: «مَنْ وَلَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ، وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَّرَهُمْ، احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَّتْهُ، وَفَقَّرَهُ»^(٢).

وأمر الله التعاون على البر، وهو فعل الخير والعون تجاه المحتاج، والنصوص التي ذكرناها آنفا تمثل أمر الله وإرادته في هذا الموضوع الهام، أي حكم الله الحكيم العليم لمصالح العباد، والمسلم السوي يُحَكِّمُ الله في شأنه كله، والذي لا يُحَكِّمُ الله تُنفى عنه صفة الإيمان، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وأمر رسوله ﷺ أن يحكم بأمره، ولا يلتفت إلى

(١) رواه أبو داود والترمذي، بلوغ المرام رقم ١١٩٨.

(٢) رواه أبو داود، وصححه الشيخ الألباني.

أهواء من لا يريد ذلك، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى أيضاً: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

لقد عين التشريع الإسلامي في مجال التضامن الاجتماعي جهات تقوم بتنفيذ أمر التضامن، وهي الأسرة، ثم صندوق الزكاة، ثم الدولة، وبعد ذلك تبقى مسؤولية كل فرد من أفراد الأمة تجاه أخيه المحتاج والفقير، لقد لخص الإمام أبو حامد الغزالي، ثم الشاطبي مقصد التشريع الإسلامي في حفظ الفرد والجماعة بخمسة أمور، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وكل ما يتعلق بهذه الخمسة يدخل في التضامن الاجتماعي الإسلامي الذي يرمي إلى تنمية روح التكافل، وتوفير سبل العيش الكريم لأفراد الأمة^(١)، والتشريع الإسلامي يتميز بربانية المصدر والمقصد، وإنسانية الأفق، وواقعية المنهج.

(١) نظرة إلى حق الضامن الاجتماعي في الإسلام، د محمد أنس الزرقا ص ٢.

المبحث الرابع

التضامن الاجتماعي الإسلامي ضرورة ملحة

لمواجهة الأوضاع الاجتماعية المتردية للمسلمين

لقد تبين مما تقدم أهمية التضامن الاجتماعي الإسلامي في المبحث الثاني من هذا البحث، والله تعالى وجه نداء حثيثا إلى أفراد أمة الإسلام لإعانة المحتاج في القرآن، وأحاديث نبيه الكريم ﷺ، والإجابة على هذا النداء من الله ورسوله ﷺ فرض واجب على كل مسلم ومسلمة عند الاستطاعة ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وهذا أمر من الله رب العالمين، ومعنى الأمر في الآية أن للضعيف في المجتمع حقا شرعياً على مال المستطيع، وما يقدمه المستطيع ليس خدمة منه إلى المحتاج، بل هو حق عليه: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥]، ويقول الرسول ﷺ: «.. كَيْفَ يُقَدِّسُ اللَّهُ أُمَّةً لَا يُؤْخَذُ لِضَعِيفِهِمْ مِنْ شَدِيدِهِمْ؟» (١).

وكل مسلم وجب عليه الإجابة على هذا النداء من الله ورسوله ﷺ، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وواجب كل مسلم بموجب هذا النداء الرباني أصبح ضرورة ملحة اليوم، نظرا لعظم حجم انتشار الفقر والفاقة في المجتمع المسلم اليوم، وأوضاع اجتماعية متردية بشكل مخيف قد تهدد كيان الأمة كلها، ويمكن تناول هذه الأوضاع من خلال الأرقام والإحصائيات التالية بإيجاز إن شاء الله:

ينتشر الفقر في الدول الإسلامية بشكل مرعب، بالرغم من توفر الموارد اللازمة لتخفيف الفقر، حيث توجد في الدول الإسلامية ٦٥٪ من مصادر الطاقة،

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن، وحسنه الألباني.

فضلاً عن الثروة الدفينة غير المستغلة، والعجيب أن نسبة الفقراء والمساكين في العالم الإسلامي ٧١٪ من السكان، ومن هؤلاء ٥٧٪ لا يأكلون إلا وجبة واحدة في اليوم^(١)، وميزانيات التضامن الاجتماعي في الدول الإسلامية في مؤخره الميزانيات، ماعدا المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث بلغت ميزانية التضامن والضمان الاجتماعي في عهده ١٠٨ مليار ريال سعودي^(٢)، وهذه الميزانية تعتبر ميزانية مشجعة.

١ - بما أن معظم الحروب تدور في العالم الإسلامي بتخطيط من تجار الأسلحة ودماء البشر، وتنفيذ من الجهلة من أبناء المسلمين، وهذا الأمر نتج عنه عدد كبير جدا من اللاجئين والنازحين في بعض دول العالم الإسلامي، حيث بلغت نسبة اللاجئين في العالم الإسلامي ٥٥٪ من عدد اللاجئين في العالم، ومعظمهم من أفغانستان والصومال والسودان وسوريا والعراق، ومن بين ٤٤ مليون مشرد في العالم، فإن ٥.٤ مليوناً منهم من العالم الإسلامي، ونصيب فلسطين وحدها ٣.٨ مليوناً، وبلغ عدد الأطفال طالبي اللجوء السياسي المسجلين لدى الأمم المتحدة من العالم الإسلامي ١٥.٥٠٠، وبلغ عدد الأيتام في العالم الإسلامي ٨١٧٠٠٠ يتيماً، و٢٦٪ منهم يتيم الأبوين^(٣)، وهذا فضلاً عن وجود مئات الألوف من الأراامل والأسر الضعيفة في المجتمع.

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

(٢) انظر دورية أم القرى، العدد ٤٤٩٤ / ٢٠١٣ م.

(٣) نشرة المفوضية العليا للاجئين رقم ٢١٩٤ لعام ٢٠١٤ - جنيف أنطونيو غوتيرس المفوض

السامي لشئون اللاجئين.

٢- بما أن الشباب هم حاضر الأمة ومستقبلها، وهم حاملو لواء التغيير إلى الأفضل، وقوة الحفاظ على مقدسات الأمة تحت التوجيه الرشيد من الحكومات الرشيدة والعلماء والمفكرين؛ فإن الاعتناء بهذا العنصر مسألة مهمة، وتبلغ نسبتهم ٧٤٪ من السكان في العالم الإسلامي، وإن ٣٥٪ منهم بلا عمل، و٥٧٪ منهم لا يستطيع الزواج وتكوين الأسرة بسبب الفقر والبطالة، و٩٪ منهم ينخرط في شبكات العنف والتطرف والإرهاب، بسبب الفقر والعطالة وعدم المشاركة في الشؤون العامة، وانعدام الحوار الحر الهادف في معظم الدول الإسلامية، أو دول فيها أقلية مسلمة، والضغط الاجتماعي، وتقول صحيفة إيكونوميست: إن نصف اللاجئين في العالم الإسلامي فروا من بلادهم بسبب الحروب الأمريكية، وعددهم ٤.٧ مليوناً تقريباً^(١)، وما تم سرده يجب أن يدفع المجتمع المسلم نحو عمل جاد ومدروس، لإحياء وتفعيل التضامن الإسلامي بصورة استثنائية، للتحسين من أوضاع المسلمين، علماً بأن الميزانية المخصصة في الدول الغربية لهذا المجال هي الأكبر والأهم.

وإذا أضيفت ميزانيات الجمعيات الاجتماعية غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، إلى ميزانية الدول الغربية في هذا المجال؛ فإن تلك الميزانية الخاصة للتضامن والضمان الاجتماعي تكون دائماً أكبر من ميزانيات تلك الدول، وعندما سألت بعض المختصين في هذا المجال في فرنسا -لكوني مقيماً فيها- قالوا: إن هذا أمر طبيعي، لأن ميزانية الدولة جزء من تلك الميزانية، باعتبار أن هذا المجال أهم من الدولة نفسها، ولأن الدولة ما هي إلا آلة تنظيمية لحركة

(1) Hpp: //www.economist.com/node/18867622

المجتمع في إطار المتفق عليه اجتماعياً وقانونياً، وليس للسياسات فيه أي أثر كبير، والجدير بالذكر أن عدد اللاجئين والنازحين من مالي وإفريقيا الوسطى غير داخلين في الإحصائية التي ذكرتها أعلاه، والمجازر والقتل على الهوية الإسلامية جارية في إفريقيا الوسطى، بالرغم من مغادرة البلاد لأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ ألف شخص، و١٥.٠٠٠ محاصر في داخل إفريقيا الوسطى، والذين وصلوا إلى تشاد والكاميرون يعيشون في ظروف إنسانية صعبة جداً، بالرغم من الحملة الإنسانية التي قام بها رئيس جمهورية تشاد مشكورا على تلك الحملة.

وعندما ننظر إلى خارطة العالم الإسلامي بالدقة؛ لما تعيشه المجتمعات المسلمة من الفقر والتشرد والعطالة؛ فإننا ندرك قيمة مفهوم التضامن الاجتماعي الإسلامي، وحكمة الإسلام في تأكيد أهمية هذا الموضوع الذي أصبح تفعيله وتنشيطه والعمل به ضرورة ملحة، بل يلخص شروط حياة المجتمع المسلم وجوداً وعدمًا.

المبحث الخامس

العقبات التي تحول دون تحقيق التضامن الإسلامي المثالي، وسبل إزالة تلك العقبات

قسمت موضوع هذا المبحث إلى قسمين، وفي القسم الأول سأتناول العقبات، وفي القسم الثاني سأتناول سبل إزالة تلك العقبات:

أولاً: العقبات التي تحول دون تحقيق التضامن الاجتماعي الإسلامي المثالي الذي يوفر للأمة سبل العيش الكريم، والتماسك الاجتماعي وإزالة الفوارق، وسيادة الرحمة والعاطفة الإسلامية، وانتشار معاني الإيثارة، كما قال الله تعالى: ﴿وَيُؤَثِّرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، وقول الرسول ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وكذلك إزالة الأنانية والفردية والانعزالية، وبخل الغني، وحسد وحقد المعسر، ونظراً للأحداث الخطيرة التي مرت بها الأمة المحمدية ظهرت عقبات كثيرة وخطيرة أمام الأمة، وحالت دون تحقيق مثالية التضامن الإسلامي كنظام للتكافل الاجتماعي المنشود، وفق ما ورد في كتاب الله، وسنة نبي الله ﷺ، ويمكن أن نلخص تلك العقبات في النقاط التالية:

١ - من هذه العقبات الكبيرة فقدان الأمة لقيادة سياسية تأخذ بأيدي الأمة إلى ما فيه خير الدنيا والدين، وقاعدتنا الأساسية هي الإيمان بالله وحده لا شريك له، والأخوة الإيمانية كرابط أساسي ومرجعي بين أفرادها، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وهذه القيادة التي تمثلت في الخلافة الإسلامية التي حفظت للأمة وحدتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والثقافية والدينية، منذ دولة المدينة

المنورة إلى عام ١٩٢٤، وغياب هذه القيادة أدى إلى تمزق الأمة، وسادت الفرقة بين أبنائها، وأدى إلى فتح أبواب حصون الأمة لتغلغل القوة الاستعمارية الهدامة، وبث سمومها الثقافية، وأسلوب حياتها الحيوانية والبهيمية، وفرض تلك الحالة على الأمة، وغياب مواقف ورؤى سياسية موحدة للعالم الإسلامي في أدق قضاياها المصيرية، وعودة تلك القيادة هو مربط الفرس.

٢- فقدان الأمة لإطار تشريعي ذي مرجعية واحدة، وهو القرآن الكريم والسنة النبوية، ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، والاختلاف الدخيل على أبناء المسلمين في هذه النقطة بسبب التشريعات الدخيلة كلفت غالباً من الفرقة والحروب والفتن والتكفير المتبادل، ولعله صدق على الأمة حديث الرسول ﷺ: «وَمَا لَمْ تَحْكُمُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَّخِذُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ»^(١).

٣- ظهور البدع والخرافات، وإضافاتٌ بدعيةٌ إسلامٌ الله الصافي الكامل ليس بحاجة إليها، ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [الزخرف: ٢٣].

٤- تمكنت الثقافة الرومانية اليهودية النصرانية من الانتشار في العالم الإسلامي، وحلت محل الثقافة العربية الإسلامية التي هي ربانية المصدر، وإنسانية الآفاق، وهذا شكل خطيرة كبيرة على موروث الأمة وممارساتها العملية في الحياة اليومية، مما قاد الأمة إلى تبعية ثقافة الغير، وتنازلت الأمة عن أساسيات موروثها، ومقدساتها.

(١) رواه ابن ماجه في الفتن، حديث ٣٠١٩.

٥- تمكنت الحركة الماسونية من التغلغل داخل البيت المسلم عبر تجنيد قيادات سياسية واقتصادية وثقافية، وعبر نوادي رياضية وثقافية، شبائية ونسائية، ونقابات عمالية، ووسائل إعلام منحطة ورخيصة، وحركات قومية ليس لها جذور ثقافية ولا عقدية ولا تاريخية في المجتمع المسلم، ولكنها زُرعت زراعة، وهذه بعض من العقبات على سبيل التمثيل لا الحصر.

ثانيا: سبل إزالة تلك العقبات:

لإزالة العقبة الأولى من العقبات التي ذكرتها في الفقرة الأولى من فقرات هذا المبحث، وهي فقدان الأمة لقيادة سياسية توحد رؤى أبناء الأمة لخوض معارك الصراع بين الحق والباطل، وحفاظا على وحدة الأمة ومقدساتها، انطلقا من قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، ومنعا للتفرق المذموم، أمر الله المسلمين بأن يعتصموا بحبل الله المتين، وأن تكون الأمة صاحبة رسالة واحدة، وأن مفهوم الأممية عندها ينطلق من الأخوة الإيمانية، وعبادة الله الواحد الأحد، ومفهوم أن أمميتنا لا علاقة لها بالعوامل العرقية ولا الجغرافية ولا التاريخية: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾، وتكوين تلك القيادة كفيل بإزالة العقبة الأولى من خلال إقامة الخلافة الإسلامية التي تسع الجميع، بما فيهم غير المسلم في الوطن الإسلامي الذي عاصمته مكة المكرمة، ووجود مكة المكرمة والقدس بالجوار يجعل من المملكة العربية السعودية أهلاً لهذا المشروع العظيم، والملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين هو القيادي السياسي الوحيد الذي له إمكانية توحيد مليار وستمئة مليون مسلم في العالم في وقت واحد من أوقات الصلوات الخمس، وتحقيق هذا الأمر ليس بعيداً، بل يمكن تحقيقه لأن المقومات الأساسية لذلك متوفرة وواقعية.

إن من سبل إزالة العقبة الثانية، وهي إهمال التشريع الإسلامي، واعتماد تشريعات وضعية من تأليف البشر، وأن هذا الجانب يؤثر سلباً على عملية التضامن الاجتماعي، لأثر التشريعات البالغ على تفكير وسلوك الناس، ولأنها إطار لتوجيه سلوك المجتمع في دائرة التشريع الإسلامي المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، وتعتبر هذه الدائرة أكبر دائرة في خارطة الشريعة الإسلامية، وكذلك في القانون الوضعي، حيث إن القانون الاجتماعي هو أكبر وأهم قسم من أقسام القانون في التشريعات الغربية، والتشريعات الغربية منبثقة من الثقافة والأعراف السائدة للأمم الأوروبية، وقاعدة تلك الثقافات منبثقة من الديانة اليهودية النصرانية المتأثرتين بالوثنيات الإغريقية والرومانية والهندية والمجوسية الفارسية الزرداشتية والمزداكية، وهذه التشريعات لا يمكن أن تتفق مع الشخصية الإسلامية صاحبة الثقافة العربية الإسلامية ذات الأسس الربانية، وتحكيم هذه التشريعات بدل الشريعة الإسلامية في المجتمع المسلم يُحدث خللاً على كافة المستويات في الحياة اليومية للفرد المسلم سلوكياً، لأن مجال التكافل في المجتمع المسلم يتجلى في البذل الخالص لوجه الله الكريم، دون انتظار مقابل مادي أو معنوي، بينما هو في القوانين الاجتماعية الغربية شرع لمنع ثورة الفقراء فقط، وهنا يتضح الفرق بين الرؤيتين، في المصدر والهدف.

إن من سبل إزالة العقبة الثالثة، وهي قضية انتشار البدع والخرافات بين بعض أفراد الأمة، هي ما يلي:

- نشر التعليم على جميع المستويات في المجتمعات المسلمة لخلق جيل جديد، مرجعته كتاب الله، وسنة نبيه الكريم ﷺ.
- تفرغ عدد كبير من الدعاة في المناطق التي تتركز فيها البدع والخرافات، كي يعرضوا الإسلام الصافي كما ورثناه من الرسول ﷺ، ويتجنبوا قدر الإمكان إثارة الخلافات مع تلك الجهات التي تمارس البدعة

- والخرافات، ويحاولوا خلق جو ودي معها.
- إنشاء وتدعيم وسائل إعلامية هادفة في الأماكن التي في أمس الحاجة إليها، مع تجنب تناول المسائل الخلافية، وتجنب تناول المخالفين بالاسم.
 - استخدام الوسائل الإعلامية الحكومية لنشر الدعوة الصحيحة.
 - دعم الدعاة بمشاريع اجتماعية وإغاثية وخيرية، وهذا سيكون له أثر بالغ في قبول الداعية واحترامه من قبل العامة والقيادات المخالفة لأهل السنة من الفرق المنتشرة في المناطق المختلفة.
 - توثيق صلة الداعية بالجهات المسؤولة في الدولة، والتعاون معها بشفافية، ووضعها في الصورة عما يقوم بهالداعية من خلال تقارير منتظمة وواضحة.
 - إنشاء منابر حوارية إسلامية بين أهل السنة والجمعيات الطرقية، للمحافظة على الحوار الإسلامي الذي يبدو فاشلا في كثير من الدول الإسلامية، بسبب عدم وجود مراكز ومنابر حوارية تهدف إلى الحفاظ على التعايش الإسلامي / الإسلامي، قبل الذهاب إلى منابر الحوار مع الآخر، والآن العكس هو السائد في كثير من المجتمعات الإسلامية، وهذا مما يؤسف له بشدة، لأنه الآن توجد جهات طرقية كثيرة تتهرب من الحوار الإسلامي، وتسعى جاهدة لتنمية الحوار الإسلامي مع أتباع الأديان الأخرى، بل أدى الأمر ببعضها إلى الاستعانة بتلك الجهات المحاربة للإسلام، وهذا توجه خاطئ وخطير حين يصدر ممن يدعي الإسلام، علما أن الحوار مع الآخر أمر مهم كما علمنا الرسول ﷺ، ووثيقة المدينة المنورة خير شاهد على ذلك، وهي تمثل القاعدة الأساسية للحوار والمواطنة.

المبحث السادس

من ثمرات التضامن الإسلامي للملكة العربية السعودية

بما أن المملكة العربية السعودية هي دولة قامت على شرع ودعوة السلف الصالح، وهي قبة مليار وستمائة مليون مسلم في العالم اليوم، فإنه تقع على عاتقها مسؤوليات جسيمة، وحكومة المملكة العربية مدركة لهذه المسؤولية العظيمة، وأعطت أهمية كبرى لقضية التضامن الإسلامي، وقد حولت المملكة العربية السعودية موضوع التضامن من فكرة إلى مشروع للدولة، لتحقيق التعاون والتكافل وبناء الإنسان المسلم في المجتمعات المسلمة.

وتهدف الحكومة السعودية بهذا المشروع إلى القيام بزيارات ميدانية ودبلوماسية إلى معظم الدول الإسلامية، والبلدان التي بها الأقليات المسلمة، وبعد الانتهاء من هذه الجولات باقتراح من المملكة تم إنشاء مؤسسات إسلامية لدعم مشروع التضامن، وتجسيداً له على أرض الواقع، إضافة إلى المؤسسات التي تم تأسيسها في فترات سابقة لتاريخ هذه الزيارات، ويمكن ذكر بعض هذه المؤسسات، وهي:

أولاً: رابطة العالم الإسلامي، وقد تأسست هذه الرابطة في عام ١٣٨١هـ، ومقرها مدينة مكة المكرمة، كمنظمة عالمية إسلامية غير حكومية لصالح المسلمين، ومن أهدافها:

- ١- العمل على تبليغ الدعوة الإسلامية ونشرها.
- ٢- شرح مبادئ الإسلام وتعاليمه، ودحض الشبهات.
- ٣- التصدي لأعداء الإسلام الذين يريدون فتنه المسلمين، وتمزيق وحدتهم.

٤ - النظر في القضايا الإسلامية بما يحقق مصالح المسلمين.

ولقد قامت هذه المنظمة بأعمال قد تعجز عنها الدول للقيام بها، وكل ذلك بتحقيق الرعاية الكريمة والدعم المادي لها من المملكة العربية السعودية، وقدمت خدمات جليلة لأبناء الأمة، وأنجزت إنجازات عظيمة، ومن بينها:

١ - الدعوة الإسلامية من خلال التعليم، ونشر الدعاة والكتاب المفيد.

٢ - ترجمة معاني القرآن الكريم.

٣ - عقد الندوات والمؤتمرات الإسلامية.

٤ - مساعدة المؤسسات الإسلامية وتوجيهها نحو الأفضل.

٥ - إنشاء دائرة للثقافة الإسلامية.

٦ - إصدار مجلة شهرية (رابطة العالم الإسلامي)^(١).

ثانياً: التوصية بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي أنشأت عام ١٣٩١ بناء على توصية مؤتمر رؤساء الدول الإسلامية الذي عقد في الرباط عام ١٣٨٩، وقرار مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية عام ١٣٩٠ في جدة، لتكون إطاراً للسياسة الخارجية للدول الإسلامية، ومن أهدافها:

١ - تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

٢ - دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

(١) الأستاذ الدكتور فهد بن حمود العصيمي، التضامن الإسلامي.

٣- العمل على محو التفرقة العنصرية، والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله.

٤- اتخاذ اللازم لدعم السلام والأمن.

٥- تنسيق العمل من أجل المحافظة على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها من اليهود.

٦- دعم كفاح الشعوب الإسلامية لنيل كامل استقلالها.

٧- إيجاد التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى، ومن إنجازات هذه المنظمة التي تمثل دبلوماسية الدول الإسلامية:

- إنشاء صندوق التضامن الإسلامي.
- إنشاء وكالة أبناء الدول الإسلامية.
- إنشاء منظمة إذاعات الدول الإسلامية.
- بناء المدارس والمعاهد والمراكز الإسلامية والجامعات الإسلامية.
- المساهمة في تأهيل الكوادر في الدول الأعضاء.
- نشر اللغة العربية، والتدريس بها.
- إنشاء مراكز البحوث ودعمها.

وهذه المنظمة لها أهمية كبيرة، وتم تعديل اسمها إلى: (منظمة التعاون الإسلامي) بدل (المؤتمر الإسلامي).

ثالثاً: هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية، ولقد تأسست في عام ١٤٠٩، وتعمل تحت مظلة رابطة العالم الإسلامي، وهي مستقلة عنها إدارياً ومالياً، ومن أهدافها:

١- تقديم العون بجميع أشكاله للمسلمين ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها، وحماية المسلمين من استغلال المغرضين، والمحافظة على عقيدتهم الإسلامية.

٢- الإسهام في المشروعات الاستثمارية الإسلامية الجديدة، من أجل مجتمع يقوم على أسس حضارية وعلمية وعقيدة إسلامية صحيحة.

٣- تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية، والرعاية الروحية والاجتماعية للأيتام واللاجئين وفقراء المسلمين.

٤- تبني المشروعات الصغيرة التي توفر للاجئين وفقراء المسلمين حياة كريمة.

لقد قدمت هذه المنظمة الكثير في مجالات عديدة، مما يدعم التضامن الإسلامي والتكافل، وأنا من الشهود على ذلك العمل المبارك في بلادي تشاد، وفي دول أخرى.

رابعاً: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، وهي منظمة إسلامية عالمية في خدمة الشباب المسلم، للتنسيق بين المنظمات الشبابية عبر العالم، ومقرها مدينة الرياض، وأنشئت عام ١٣٩٢ هـ من أجل خدمة الإسلام من خلال من يمثل حاضر الأمة ومستقبلها، ولمساعدة الشباب على بناء أنفسهم، وإعداد مستقبل أفضل لهم في إطار التضامن الإسلامي، ولقد أنجزت هذه المنظمة الشبابية إنجازات كثيرة، ومنها:

١- توسيع نطاق الاتصال بالشباب المسلم في سائر العالم.

٢- التعرف على العناصر القيادية والمنظمات الإسلامية الصالحة، القادرة على المشاركة في تنفيذ المشروعات الشبابية.

٣- توفير الوسائل والأدوات اللازمة لتحسين أداء أعمال المنظمات الشبابية.

٤- إنشاء عدد من اللجان المتخصصة لتقديم الخدمات الضرورية للمسلمين،

مثل لجنة الدعوة، ولجنة فلسطين، ولجنة الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن روسيا، ولجنة بورما، ولجنة ألمانيا، ولجنة الطيب المسلم، ولجنة أوروبا، ولجنة الأمريكتين.

- ٥- توفير اللقاءات المتخصصة في المناشط، والخدمات الشبابية.
- ٦- العناية بالكتاب الإسلامي الجيد، طباعة وتوزيعا وترجمة.
- ٧- المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات داخل المملكة وخارجها.
- ٨- إقامة المخيمات الشبابية والطلابية، الدائمة والمؤقتة.
- ٩- مساعدة كافة الهيئات الإسلامية، وتوفير المعلومات، والتنسيق بينها.
- ١٠- تقديم المنح الدراسية للطلاب النابغين.

لقد تمكنت هذه المنظمة من تحويل مئات الآلاف من الشباب الطائش إلى عنصر سوي مفيد لنفسه ولأسرته وبلده ودينه، ومن الجنسين، ومئات من هؤلاء يشغلون اليوم في مواقع قيادية، من خلالها يخدمون الإسلام، وينشرون في المجتمع معاني الرحمة والتكافل والتضامن الاجتماعي الإسلامي، وأنا واحد من الذين استفادوا من التضامن الإسلامي عبر الندوة العالمية للشباب الإسلامي، حيث درست في جامعة (فرانسواربيليه) على حسابها، ولولا تلك الكفالة لما استطعت المشاركة في المؤتمر الوطني المستقل بتشاد عام ١٩٩٣، لخوض معركة الدفاع عن اللغة العربية مع الآخرين، المعركة الطويلة التي انتهت إلى اعتراف دولة تشاد باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد، إلى جانب اللغة الفرنسية، في المادة التاسعة من دستور تشاد الجديد لعام ١٩٩٦، ثم أصبحت مديراً لمكتبها في تشاد، وعضواً لمجلس أمنائها لمدة ١٥ عاماً، وأشعرتني الندوة بأنني منها وإليها إلى اليوم، ولقد أعطت هذه المنظمة صورة حسنة عن نفسها، وعن المملكة العربية السعودية، دولة وشعباً، والقائمين عليها.

الخاتمة

كرست خاتمة هذه البحث النتائج التي حصلت عليها من خلال هذا البحث، وبعض المقترحات، ولقد استفدت كثيرا من البحث الذي بين لي ضرورة المحافظة على شعيرة التضامن والتكافل الاجتماعي في الإسلام، إذا أردنا أن يكون عندنا أمة واحدة متماسكة ومتعاونة وقوية وقادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وكما بين لي البحث أن أساس التكافل والبذل من أجل المحتاج من قبل المستطيع في المجتمع ليس منحة من المستطيع، ولكنه حق من حقوق المحتاج، وكما اتضح لي بأن قضية تمويل التضامن الاجتماعي في الإسلام تنطلق من مبدأ ديني ليست له أية صلة بالأسس المادية، أو الأغراض السياسية.

كما هو الحال في أنظمة التضامن الاجتماعي في الغرب، فإن الدافع من المحافظة على هذا النظام عندهم هو الخوف من غضب الفقراء والمحرومين، وتبين لي أيضاً أن التشريع الإسلامي أعطى مساحة كبيرة وحيزاً عظيماً لموضوع التضامن الاجتماعي، ويتمتع التشريع الإسلامي بمرونة واقعية لم أجدها في التشريعات الغربية المهيمنة حالياً، ولقد كشف لي البحث عظم تردي أوضاع عامة المسلمين من التشرد والنزوح واللجوء، وتبين لي أيضاً أن الأمة تعاني من عوامل كثيرة، تحول دون تحقيق التضامن المطلوب، ومنها:

١ - فقدان الأمة لقيادة سياسية واحدة.

٢ - إن مقومات تكوين القيادة السياسية الموحدة متوفرة، وتحتاج فقط إلى تفعيل وبذل جهود إعلامية وتربوية.

وأختم هذه الخاتمة بالمقترحات التالية:

- ١- أن تقوم المملكة العربية السعودية بمبادرة تكوين قيادة سياسية واحدة للأمة؛ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعالمنا اليوم لا يعرف التعامل إلا مع التجمعات والكتل، مثل الاتحاد الأوروبي، والسعودية صاحبة مكة والمدينة، ولها تقديرها من جميع المسلمين.
- ٢- تقوية عوامل الحوار الإسلامي / الإسلامي، ثم الحوار مع الآخر، لأنه إذا كان الحوار الإسلامي / الإسلامي فاشلاً؛ فإن الأمة الإسلامية لا تستفيد من الحوار مع الغير، لاعتبارات يصعب سردها هنا.
- ٣- العمل على رفع تهمة الإرهاب عن المؤسسات الإسلامية، حتى تلعب دورها في دعم عملية التضامن والتكافل، إلى جانب جهود الدول الإسلامية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الترغيب والترهيب للمنذري.
- ٣- نظرة حق في الضمان الإسلامي، للدكتور محمد أنس الزرقاء.
- ٤- محاضرة لوزير الأوقاف المغربي عبد الكريم العلوي المدغري، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٤٠٤ / ٢٠٠١.
- ٥- دورية أم القرى، العدد ٤٤٩٤ / ٢٠١٣ م.
- ٦- تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- ٧- نشرة المفوضية العليا للاجئين رقم ٢١٩٤ لعام ٢٠١٤، جنيف أنطونيو غوتيرس المفوض السامي لشئون اللاجئين.
- 8 - <http://www.economist.com/nodel1886722>
- ٩- التضامن الإسلامي، للأستاذ الدكتور فهد بن حمود العصيمي.

التضامن في المجالين العلمي والتعليمي

إعداد

الدكتور إسماعيل لطفي جافاكيا

عضو المجلس الأعلى لرابطة العالم الإسلامي،

رئيس جامعة فطاني - تايلاند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه؛ أما بعد:

فإنَّ العلم حياة للنفس الإنسانية، وحرمانها منه يعنى انتقاص وامتهان كرامتها، ومما يؤكد حقَّ التَّعلُّم والتَّعلِيم في الإسلام: ما فعله النبي ﷺ بأسرى بدر، إذ جعل فدية الأسير تعليم عشرة من أبناء المسلمين؛ وترحيبه، بل وصيته ﷺ بالترحيب وحسن الوفادة بمنَّ جاء يطلب العلم؛ فعن عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَ صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالِ الْمُرَادِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَّكِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى بُرْدٍ لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ أَطْلُبُ الْعِلْمَ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِطَالِبِ الْعِلْمِ، إِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ لَتُحْفُهُ الْمَلَائِكَةُ وَتُظَلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا، ثُمَّ يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغُوا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مِنْ حُبِّهِمْ لِمَا يَطْلُبُ، فَمَا جِئْتَ تَطْلُبُ؟»، قَالَ: قَالَ صَفْوَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا نَزَالَ نَسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَأَفْتِنَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ»^(١).

وعن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ قَالَ: «سَيَأْتِيكُمْ أَقْوَامٌ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَقُولُوا لَهُمْ: مَرْحَبًا مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْنُوهُمْ» قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا أَقْنُوهُمْ، قَالَ: «عَلَّمُوهُمْ»^(٢).

(١) المعجم الكبير للطبراني، برقم (٧٣٤٧) عن صفوان بن عسال المرادي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) سنن ابن ماجه، باب: الوصاة بطلبة العلم، برقم (٢٤٧) عن أبي سعدي الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأهميّة التّعليم مسألة لم تُعدّ اليوم محلّ جدلٍ في أيّة منطقة من العالم، فالتّجارب الدّولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التّقدّم الحقيقيّة - بل والوحيدة - هي التّعليم، وإنّ كلّ الدّول التي أحرزَت شوطاً كبيراً في التّقدّم، تقدّمت من بوابة التّعليم، بل إنّ الدّول المتقدّمة تضع التّعليم في أولويّة برامجها وسياستها.

ومن الطّبيعي أن يكون للتّحويلات والتّغيّرات العالميّة انعكاساتها على العمليّة التعليميّة في شتى بقاع العالم؛ باعتباره نظاماً اجتماعياً فرعياً داخل إطار المنظومة المجتمعيّة الشاملة.

إنّ العالم يمرّ بفترةٍ غايةٍ في الحساسية؛ حيث ينتقل من قرنٍ إلى قرنٍ، ومن نظامٍ سياسيٍّ إلى آخر، ومن نظامٍ اقتصاديٍّ إلى نظامٍ مختلفٍ تماماً، فلقد مضى الزّمن الذي كانت الدّول فيه تتفوّق داخل حدودها، وتكون بمعزلٍ عن العالم، ذلك لأنّ واقع ثورة الاتّصالات قد تخطّى حواجز الزّمان والمكان.

والعالم بهذه المتغيّرات وغيرها يتّجه نحو نظامٍ عالميٍّ جديدٍ يتغيّر فيه نمط الحياة تماماً، وأصبح يعيش حضارة الثّورة الثالثة التي تشهد سرعة المتغيّرات، كما فرضت نوعيّةً جديدةً من التكنولوجيا المتطوّرة التي تحتاج إلى نوعيّةٍ معيّنة من العمّالة القادرة على التحوّل من مهنةٍ إلى أخرى في إطار التّعليم المستمر.

ومما يؤسّف له ويؤسّى عليه، أن من أقوى عوامل الضّعف التي يعاني منها الكيان الإسلامي: انخفاض مردود التّعليم في جميع مستوياته، وتضاؤل تأثيره في التنمية الشاملة، وتراجع الدور الذي كان ينهض به التّعليم في عصور التألّق الحضاري، حين كان العلم عماد الحياة العقليّة والإيمانيّة في المجتمعات الإسلاميّة، وكان التّعليم حقّاً مُشاعاً لا تحدّه قيود، وكانت خدمة العلم

والنهوض بالتّعليم وإشاعته وتعميمه، من الواجبات التي يقوم بها المجتمع بصورة تلقائية، من منطلق إيمانيّ، وبحافز من التقوى التي تدفع الناس إلى الإنفاق والبذل والعطاء زُلْفَى وتقرُّباً إلى الله تعالى، ولقد أضحى بحث قضية التّعليم، ودراسة مختلف الجوانب المرتبطة به، من الصّور والقصوى التي تفرض الوفاء بالتزامات صارمة ومُلحّة، لا مناص من القيام بها للخروج من مرحلة الضّعف والعجز، إلى مرحلة القوّة والقُدرة^(١)، وهذا يتطلّب التطرُّق بواقعية وموضوعية لما يلي:

الإشكالية المنهجية والإجرائية: من أين بدأ الخلل؟

التّحديات التي تواجه التّعليم الإسلامي في الألفية الثالثة: كيف نخطّط لتعليم أفضل في المستقبل؟

من المعلوم أنّه لا يتمّ أمر العباد فيما بينهم، ولا تنتظم مصالحهم ولا تجتمع كلمتهم، ولا يهابهم عدوهم، إلا بالتّضامن الإسلامي الذي حقيقته التّعاون على البر والتقوى، والتكافل والتّعاطف والتّناصح، والتّواصي بالحقّ والصّبر عليه، ولا شكّ في أنّ هذا من أهمّ الواجبات الإسلامية والفرائض اللازمة، وقد نصّت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، على أنّ التّضامن الإسلامي بين المسلمين -أفراداً وجماعات، حكومات وشعوباً- من أهمّ المهمّات، وأوجب الواجبات التي لا بدّ منها لصّلاح الجميع وإقامة دينهم وحلّ مشاكلهم، وتوحيد صفوفهم، وجمع كلمتهم ضدّ الظلم والفساد.

والنّصوص الواردة في هذا الباب من الآيات والأحاديث كثيرة جداً، وهي وإن لم ترِدْ بلفظ التّضامن فقد وردت بمعناه وما يدلّ عليه عند أهل العلم،

(١) يُنظر: الدكتور عبد العزيز بن عثمان التّويجري، التّعليم العربي: الواقع والمستقبل، ص: ٧.

والأشياء بحقائقها ومعانيها لا بألفاظها المجردة، فالتضامن معناه التعاون والتكاتف والتكافل والتناصر والتواصي، وما أدى هذا المعنى من الألفاظ، ويدخل في ذلك: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله سبحانه، وإرشاد الناس إلى أسباب السعادة والنجاة، وما فيه إصلاح أمر الدنيا والآخرة، ويدخل فيه تعليم الجاهل، وإغاثة الملهوف، ونصر المظلوم، ورد الظالم عن ظلمه، والأخذ على أيدي المفسدين المخربين، وإقامة الحدود، وحفظ الأمن، وحماية الطرق داخلاً وخارجاً، وتوفير المواصلات البرية والبحرية والجوية، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، لتحقيق المصالح المشتركة الدينية والدينية، وتسهيل التعاون بين المسلمين في كل ما يحفظ الحق، ويقوم العدل، وينشر الأمن والسلام^(١).

والتعاون -ابتداءً- هو الأصل الأصيل في الشريعة الإسلامية الغراء، يقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

ويقول رسول الله ﷺ: «المُسْلِمُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ، إِنْ اشْتَكَى عَيْنُهُ اشْتَكَى كُلُّهُ، وَإِنْ اشْتَكَى رَأْسُهُ اشْتَكَى كُلُّهُ»^(٢)؛ فالتعاون الحقيقي -بدلالة الآية الكريمة والحديث الشريف- هو المفضي إلى التكامل في عمل البر والخير: بتكميل النقوص، وتضميد الجروح، ورتق الخروق، وسد الثغور في جسد الأمة الواحدة، على أساس التحابب والتجاذب، والتراحم والتلاحم بين المتعاونين؛ وينتج عن ذلك الثمرات التالية:

(١) يُنظر: التضامن الإسلامي؛ الموقع الرسمي لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز: <http://www.binbaz.org.sa/mat/>

(٢) صحيح مسلم، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، برقم (٦٧)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

أولاً: أن الإخلاص هو منطلق التعاون؛ إذ العمل الخيري لا يعرف سر المهنة، (فلا خوف من سرقة الإبداع والتميز)؛ حيث أتى النبي ﷺ رجل يستحم له فلم يجد عنده ما يتحم له، فدله على آخر فحم له، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فقال: «إِنَّ الدَّالَّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ»^(١).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»^(٢).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهَا وَوَزْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»^(٣).

فهدف المتعاونين تحقيق الخير، حيث لا يستطيع فرد أو مجموعة من الناس أو مؤسسة أن تقوم بجميع الأنشطة؛ وإن توفرت - فرضاً - جميع الاحتياجات للمجتمع، إذ ينبغي إدراك أهمية مشاركة كل أهل الخير في التعاون والتضامن؛ تحت ألية المنظمات الإسلامية ذات السمة العالمية؛ التي تنشط في معاونة المجتمعات الإسلامية عامة، والأقليات المسلمة بخاصة؛ لتحافظ على كيانها وهويتها، وتثبت ذاتها، وتحقق طموحاتها، وتضطلع بأداء فروض الكفايات على عوانتها، ومن ثم تسهم في إسقاط الإثم عن باقي الأمة المسلمة بمجموعها.

(١) سنن الترمذي، باب: ما جاء الدال على الخير كفاعله، برقم (٢٦٧٠)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة، برقم (٢٦٧٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح مسلم، باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمر، برقم (١٠١٧)، عن جرير بن

ثانياً: أن التعاون يجدد الطاقة؛ إذ كثيراً ما يخمد الحماس وتضعف الهمة، ويضوي التجديد، ويكَلِّ الفكر، ويقل الإنتاج، وتتأخر النتائج، فإذا ما تلاقى أهل الهدف الواحد؛ انبعثت الهمة من جديد، وتجددت الطاقة، وعادت الحيوية مرة أخرى إلى أغصان الشجرة التي بدأت بالدبول، وكادت أن تكون هشيماً، فأورث هذا التلاقي والتلاحق والتنسيق والتعاون الأمور التالية:

- تطوير الابتكارات.
- شحذ الهمة إلى التسابق.
- التقدم والإنتاج والتفوق.
- العمل بأكثر من عقل ورأي؛ وقد قيل: «العاقل من أضاف إلى عقله عقول العلماء، وإلى رأيه آراء الحكماء، فالعقل الفرد ربما زلّ، والرأي الفرد ربما ضلّ».
- التعاون في مجال التعلم والتعليم، والعمل على تسهيل طريق طالب العلم، وتيسير سبيل سلوكه؛ لأن المتعاون يحصد زرع تعاونه، والذال على الخير يجني ثمار فعله؛ قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَسْلُكُ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا، إِلَّا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١).

(١) سنن أبي داود، باب: الحث على طلب العلم، برقم (٣٦٤٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثالثاً: أن التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإسلامية يقوم بتحقيق ما لا تحققه خزائن المال العالميّة

• يُحَقِّقُ التَّعَاوُنَ الْمَحَبَّةَ وَالْأُلْفَةَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٣]؛ ولا تكون الألفة، ولا تتحقق المحبة إلا من خلال إفشاء السلام بمتطلباته واستحقاقاته ومقوماته؛ قال رسول الله ﷺ: «لا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ» (١).

• يُوَدِّي التَّعَاوُنَ إِلَى تَحْقِيقِ الْأَمْنِ النَّفْسِيِّ فِي قُلُوبِ الْعَامِلِينَ، وَهُوَ مَطْلَبٌ عَظِيمٌ؛ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأَجْرِ وَالْفَضْلِ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ، كَمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ اسْتِجْمَاعُ الْهَمَمِ وَتَرْكِيزُ الْأَفْكَارِ عَلَى الْبَرَامِجِ الْإِنْتَاجِيَّةِ نَحْوِ الْفُوزِ بِالْجَنَّةِ دَارِ السَّلَامِ، يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٢٥) ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: ٢٥-٢٦].

• التَّعَاوُنُ طَرِيقٌ لِمُشَارَكَةِ الْعَامِلِينَ الْمَشْغُولِينَ بِعِيُوبِ الْعَامِلِينَ، فَيَكْثُرُ الْمُؤَيَّدُونَ وَالْمُدَافِعُونَ؛ فِيهِ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»، ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ، أَوْ يَطْلُبُ حَاجَةً، فَقَالَ: «اشْفَعُوا تُؤَجَّرُوا، وَلِيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ» (٢).

(١) صحيح مسلم، باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأن إفشاء السلام سبب لحصولها، برقم (٩٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري، باب: تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً، برقم (٦٠٢٦)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

رابعاً: أن التعاون والتنسيق يُطلُّ بالمتعاونين على المجتمع؛ لأنَّ من البدهيات الفكرية أنَّ عمل كل مؤسسة لا يتبيَّن حجمه وقدراته إلا عند مقارنته بالمؤسسات الأخرى، فعند التنسيق والتعاون بين المؤسسات العاملة لتنمية المجتمعات الإسلامية؛ يظهر عدد كبير من شرائح المجتمع لم يَعْرِفْها، فضلاً عن أن يُقَدِّم لها خدمات.

والإسلام جاء بتشغيل جميع طاقات المجتمع في العمل الخيري، فبيَّن رسول الله ﷺ أن فعل الخير ليست وسيلته المال فحسب؛ بل كل ما ينفع الناس في أمر دينهم ودنياهم من عمل الخير.

قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطَّلَعُ فِيهِ الشَّمْسُ: يَعْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا، أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيَمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ»^(١)؛ والمتأمل بإمعان يجد أن النماذج المذكورة في هذا الحديث الشريف هي مشاعر وأحاسيس وانطباعات وجوارح لمعاني الإسلام دين السلام، ويتحقق كثيرٌ من هذا بالتعاون الصادق والتنسيق بين الجهات الإسلامية المتعاونة، مع الشفافية والوضوح في التعامل.

خامساً: أن التعاون يحقق أعظم الاستثمارات؛ فللتنسيق والتعاون أثر كبير على تخفيض التكاليف والمصروفات بين الجهات المتعاونة؛ بل إنَّ التنسيق والتعاون يحقق لها استثمارات كبيرة، ومنها:

- تخفيض التكاليف المالية والفكرية والعملية، مع إنجاز الأعمال الكبيرة التي قد لا تستطيعها جهة واحدة، كما يحقق تخفيضاً في الجهود الفكرية

(١) صحيح البخاري، باب: مَنْ أَخَذَ بِالرَّكَابِ وَنَحْوِهِ، برقم (٢٩٨٩)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والعملية، فكم صُرِفَتْ من أوقاتٍ وأموالٍ في بحوثٍ وأعمالٍ متماثلة، كان بالإمكان توفيرها لو تمّ الاطلاع والتّعارف بين هذه الجهات؛ فضلاً عن التنسيق والتعاون.

• يمنع الازدواجية في تقديم الخدمات وتنظيم الأنشطة وتوزيع الأعمال، ولعلّ الأهمّ في هذا التعاون والتنسيق؛ هو التوفير والاحتفاظ بالموارد، وإعطاء أولويةٍ بمَنَحِ ميزانيةٍ أكبر لمشروعاتٍ حضاريةٍ تخدم الرّسالة السّامية؛ بغيّة استيعاب مساحة ميدانيةٍ أوسع من هذه المعمورة، واستقطاب قاطنيتها لهدايتهم وإحراق الرّحمة بهم.

سبيل وأوجه التعاون:

لا تستطيع أيّة مؤسسة إسلاميّة أن تشمل كلّ البقاع لمحيط أنشطتها، وهنا تأتي أهميّة تعدّد الجهات الخيرية، مع أهميّة التّعاون والتنسيق والشفافية بينها، ومن أوجه التّعاون:

١- الكلمة الصّالحة تنمو، وفي الاصطلاح المعاصر: (صياغة الحثّيات - التّزكية - التّوصية - الشّفاعاة)، فكمّ من كَلِمَةٍ صالحةٍ نَمَتْ وقام بها مشروع خيري عظيم.

٢- التّفاعل الخيري بإقامة ندوات مشتركة، وعقد دورات إدارية مشتركة للارتقاء بأداء العاملين في المجال الرّسالي.

٣- تبادل الخبرات الإداريّة والدعويّة والتّربويّة والتّعليميّة، وتكافل الدّعم المالي بين الجهات العاملة والتنسيق بينها على أساس التّكامل في العمل الرّسالي، وبصفة التّلاحم والتّرابط، والاستفادة من كافة الطّاقات والصّلاحيات في المؤسّسات الإسلاميّة للإفادة منها؛ ثمّ تبادل ما هو جديد من مبتكرات الوسائل والطرق والآليّات.

٤ - التّواصل الحضاري بإقامة معارض للمشاريع النموذجيّة على أساس التّجديد والتّحديث والتّكامل؛ من خلال إبراز المؤسّسات الإسلاميّة لمبتكراتها في ترقية وتنمية المجتمعات الإسلاميّة.

والحديث باقتضاب عن صناعة التّعليم «الصّناعة الاستراتيجية»؛ يكون في الحديث عن أبعاد التميّز ومجالات التّكامل بين التّعليم الحكومي، والتّعليم الأهلي؛ حيث لا تخلو أيّة دولة من هذين القطاعين في التّعليم.

التّعليم الإسلامي بين القطاعين الحكومي والأهلي : أبعاد التميّز

تزايد اهتمامات المجتمعات الحديثة بتطوير التّعليم، وتحديث مناهجه ونظّمه وإصلاح أوضاعه، وتجديد رسالته في خدمة المجتمع؛ انطلاقاً من إسهام البحث العلمي بجميع فروعها في دعم التنمية والرّفع من مردوديّتها، وبسّط مظلّتها حتى تشمل الأجيال الحاليّة والأجيال القادمة، ضمن وتيرة مطّردة، وفي سياق متكامل، وبرؤية منسجمة، وألا يتوقّف البحث في مجال التّعليم؛ لأنّ القضايا تتجدّد، والمعوقات تتكاثر، والتّحديات تتزايد، والأعباء تتضاعف، والمسؤوليّات تتعاضم، ولا سبيل إلى تجاوز هذه العقبات جميعاً، إلّا بمواصلة الدّراسة والبحث دون فتور في كلّ شأن من الشؤون المتعلّقة بالتّعليم بصورة عامّة، وبالتّعليم العالي بصورة خاصّة، في دورات متعاقبة لا تتوقّف، يكون الهدف منها مواكبة المستجدّات، بفهم لآليّاتها، ووعي بتأثيراتها، وإدراك لغاياتها، بالقدر الذي يُبقي مجال البحث مفتوحاً أمام المهتمّين بالموضوع، ويفتح في وجههم أبواب المستقبل الذي لا سبيل إلى صياغته - بمشيئة الله - إلّا بالتفوّق في العلوم، والإبداع في التقانة، والتميّز في المعرفة،

والتألق في الثقافة، والتقدّم في إحراز قصب السبق في هذه الميادين جميعاً، وعلى مؤسسات التعليم الإسلاميّة: الثبات في الأمر، والعزيمة على الرّشد؛ لتحقيق التّأصيل الإسلامي للعلوم، والتقانة، والمعرفة، والثقافة، وتوجيهها إسلامياً؛ فمن شأنه أن يُسهم إسهاماً فعّالاً في التكوين الفعّال للشباب المسلم، وفي جعله قادراً على مقاومة المحاولات التي تستهدف إبعاده عن منابع فكره ومصادر حضارته، وأن يعمل على ربطه بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه سلف الأمة الصّالح.

ومن المؤسسات المعنيّة بالتّعليم، ما هي حكوميّة، وما هي أهليّة، على أن التّعليم الخاص هو أحد البدائل للتفوّق والإبداع والتميّز والتألق في الصّناعة التعليميّة ذات الصّبغة الإسلاميّة؛ بيد أنّه لا يمكن أن يحقّق الأهداف من وجوده وانتشاره إلا إذا كان في تناغم مع التّعليم الحكومي.

ومن أوجه التّناغم: أن يتمايزا، لضمان الإضافة المرجوّة من جهة، وأن يتكاملا من جهة أخرى.

تميّز التّعليم الأهلي عن التّعليم الحكومي

إنّ أوجه التميّز عديدة، ويمكن تصنيفها حسب طبيعتها في أربع مجموعات، على النحو التالي:

(١) مرونة التّعليم الأهلي مقارنة بالحكومي، وتتجلّى مرونته في قدرته على القيام بوظيفة الاستباق، واستشراف احتياجات ومتطلّبات المستقبل، وألّا يقتصر على التكيّف مع احتياجات ومتطلّبات الحاضر^(١).

(١) يُنظر: سعد دياب وعدنان سومان، التّعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن

وبالتالي قدرة التّعليم الخاص على استشراف التخصّصات الواعدة في التّعليم الإسلامي، والتركيز على مسالك تكوين الطلبة التطبيقية، ومناشط تأهيلهم الشخصية، من خلال منهج علمي شامل للمتطلّبات الإسلامية، والتخصّصات المعاصرة، وتتمثل المرونة كذلك في حرية اختيار الطلبة التخصّص الذي يرغبون فيه، ومساعدتهم لتحقيق مطالب القبول.

(٢) أهلية التّعليم الخاص لتقديم تعليم وخدمات أعلى جودة، ففي أغلب البلدان نجد أنّ حجم التّعليم العالي الخاص من حيث عدد المؤسّسات ومن حيث عدد الطلبة، أقلّ نسبياً من حجم التعليم الحكومي، ممّا يُمكن التّعليم الخاص من التحرك بسهولة أكبر، على مستوى الإدارة واتخاذ القرار واستيعاب متطلّبات التربية في شؤون رعاية الطلاب والطالبات، وإن كان ذلك في نطاق أطر وقوانين عامّة تشمل مؤسّسات التّعليم.

وأهلية التحرك بسهولة أكبر؛ تسمح بتطوير تعليم يتّسم بأعلى جودة، بحكم إمكانية إدخال (نماذج تعليمية أكثر تطوراً من النماذج الحكومية)^(١)، وهو ممكن إن توافرت ظروف مساعدة، من إقامة مراكز ومؤسّسات تميّز، يجوز أن يستفيد منها التّعليم العالي الحكومي ومؤسّسات التعليم الخاص الأخرى.

(٣) القدرة على استقطاب الطلبة الوافدين؛ وهي ميزة للتّعليم الخاص أكثر من الحكومي في بعض الدول.

(٤) إمكانية عقد شراكة مع بعض المؤسّسات الاقتصادية؛ بحكم نفتح

(١) يُنظر: جبرائيل بشارة، الجامعات الخاصّة ودورها المكمل في رفق منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ورقة عمل مقدّمة إلى: المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣، ص: ٧.

التّعليم الخاص الأكثر وضوحاً على المحيط الاقتصادي، كأن تبنيّ بعض الشّركات مؤسّسات للتّعليم الخاص.

تميّز التّعليم الحكومي عن التّعليم الخاص:

يتميّز التّعليم الحكومي عن التّعليم الخاص بعدّة أبعاد؛ أهمّها أنّ التّعليم الحكومي:

(١) يستوعب غالباً نسبة كبيرة من الطّلبة، ويرجع ذلك إلى أسباب، منها أنّه يتوجّه إلى كلّ فئات المجتمع، خصوصاً في الأقطار التي يكون فيها مجانيّاً، أو تكون رسوم الالتحاق به منخفضة وفي متناول الأفراد الذين تتوافر فيهم الشّروط المطلوبة غير الماليّة، لأنّه مكسب من المكاسب الوطنيّة، ولكلّ الحقّ في الاستفادة منه.

(٢) يبقى مرجعاً أساساً للتّعليم الخاص، ويعتبر المحكّ المعتمد لتقويم مستوى التّعليم الخاص، فهو إمّا متطوّر كليّاً أو في بعض جوانبه بالمقارنة بالتّعليم الحكومي، وإمّا متأخّر عنه.

(٣) يستمدّ التّعليم الحكومي ميزانيّاته من الدّولة إلى جانب ما يجمعه من الرّسوم، ومن بعض الخدمات التي يقدّمها للأفراد أو المؤسّسات في المجتمع، وهو ما يسمح له بتأمين تعليم مجاني كليّاً أو جزئيّاً للملتحقين به.

(٤) يبقى التّعليم الحكومي متحمّلاً العبء الأكبر لإعداد الكوادر لخدمة التنمية، ونشر التّعليم من أجل تلبية احتياجات المجتمع وطموحات الأفراد، ويعتبر رأس الحربة للتّقدّم، ولاستنباط المعرفة وتوظيفها.

التعليم الإسلامي بين التعليم الحكومي والأهلي :

مجالات التكامل

(نقل الخبرات والتجارب التعليمية وتبادلها)

تكمن مجالات تكامل التعليم الإسلامي بين التعليم الحكومي وبين التعليم؛ في التفاعل بين ثلاثة مشاهد أساس؛ أولها: ملامح العالم المعاصر منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وثانيها: التوجهات المتعين العمل بمقتضاها في التعليم عموماً، وثالثها: الوضع الذي عليه التعليم بسِمَتِهِ الإسلامية؛ ويمثل التعليم الخاص أحد إفرزات هذا التفاعل، أو بديلاً من البدائل الممكنة لتجاوز الصعوبات التي يواجهها التعليم في تحقيقه لطلبات المجتمع في ضوء الظروف الداخلية والخارجية المفروضة عليه.

وثمة مسارات أربعة - على الأقل - للتكامل بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص، ويشمل كل مسار عدداً من مجالات التكامل، على النحو التالي:

(١) المسار الأول: ويتمثل في قيام كل من النظامين بالوظائف والمهام نفسها، وهو تكامل يتخذ شكل المثلية، ومن أوجه هذه الوظائف والمهام أن النظامين:

- يسهمان في تحقيق أهداف التعليم، من خلال إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في حقول المعرفة المختلفة، القادرة على تنمية المعرفة في مختلف العلوم والمجالات، كما يسهمان في توفير البيئة العلمية والنفسية والاجتماعية.

- يتكاملان في توفير فرص التعليم للراغبين في الالتحاق بالتعليم، وفي الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد في هذا الصدد، في ضوء النمو السكاني الملاحظ.

- يسهمان في تطوير البحث العلمي، والاستشارات والخدمات لفائدة المؤسسات والهيكل الجامعي وغير الجامعي.

- يوفّران فرص عمل إضافية لأعضاء هيئة التدريس، ودخلاً إضافياً لهم.
(٢) المسار الثاني: ويتمثل في استفادة التعليم الخاص من التعليم الحكومي، ومن المجالات المعنية بهذا المسار ما يلي:

- الاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس المباشرين بالتعليم الحكومي؛ سواء في التدريس أو البحث العلمي، أو بناء المناهج التعليمية وتطويرها وإغنائها، بما يتوافر لهم من اطلاع على المستجدات المعرفية، أو المتصلة بطرق التدريس والبحث العلمي، والاستفادة منهم فيما يتعلق ببناء الاختبارات لإجراء الامتحانات.

- سماح التعليم الحكومي للتعليم الخاص بإنشاء مؤسسات تعليمية تتمتع بحرية إدارة نفسها دون وصاية عليها.

- تقديم نماذج من المناهج التعليمية في مجالات تخصص معينة، وتأمين العون على توظيفها بما يتلاءم مع إمكانيات مؤسسات التعليم الخاص
- إيجاد معابر تُمكن من نقل الطلبة من التعليم العالي الخاص إلى الحكومي، وبالعكس.

(٣) المسار الثالث: استفادة التعليم الحكومي من التعليم الخاص، ومن أوجه ذلك:

- إعانة التعليم الخاص للتعليم الحكومي على تحمّل بعض أعباء التعليم، وتبدو هذه الإعانة قيمة في المواقع العلمية التي ترتفع فيها باطراد أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم، خصوصاً في ظل سياسات تأخذ بمبدأ أنّ

لكل حامل شهادة الحق في الالتحاق بالتعليم.

- يمثل التعليم الخاص - في الحالات التي يتميز فيها بتأمين خدمات جيدة مقارنة بتلك التي يوفرها التعليم الحكومي - فرصة للتعليم الحكومي المنافس، لمراجعة المناهج والوسائل وطرق العمل، والتنظيم، والظروف الماديّة والإمكانات المتوفرة؛ لتحقيق تقدّم ينافس التعليم الخاص.

(٤) المسار الرابع: التكامل في شكل شراكة بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص، يقوم على اعتبار أن التعليم الخاص شريك للتعليم الحكومي، «لا يُستغنى عنه في مسيرة تنمية التعليم العالي، فهو فاعل رئيس في مواجهة التحديات التي يواجهها هذا التعليم وفي تنميته وتطويره»^(١).

ويمكن أن تتجسّد هذه الشراكة في إحداث مراكز للبحث العلمي، أو في تجهيز ما توافر منها، بالتقنيات والأجهزة الحديثة والباحثين الأكفاء.

وبذلك يمكن القول: إنّ التعليم الحكومي والتعليم الخاص محكوم عليهما أن يتكاملا مَهْمَا كان شكل التكامل، من أجل تأهيل التعليم لخدمة التنمية المحليّة والقوميّة، وخدمة الإنسان في عصر المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه اعتباراً لاختلاف الأوضاع من مؤسّسة تعليميّة إلى أخرى، واعتباراً لمبدأ الواقعيّة والفاعليّة، يُفَضَّل أن يتمّ اختيار مسارات التكامل والأشكال التي تشملها حسب الحاجة إلى ذلك، وحسب الإمكانيات المتوافرة، ومستوى تقدّم التعليم في كلّ بيئة، وأيضاً حسب طبيعة الأهداف المخطّط لها.

(١) جبرائيل بشارة، الجامعات الخاصّة ودورها المكمل في رفق منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ص: ٩.

دعم مشروعات البحث العلمي في الدول الإسلامية وتشجيع البحث العلمي المشترك

لقد تميّز علماءنا المسلمون السابقون ببذل الجهد، وأسهموا في التدبُّر والتفكُّر؛ آخذين في الاعتبار شعورهم بأنهم أمناء على الشعوب عموماً، فينبغي أن يتولّد هذا الشعور أيضاً عند علماء اليوم، فنحن بحاجة في هذا العصر ليسهم علماء المسلمين في بناء الحضارة الإنسانية كما كان سابقاً، وهذا يحتاج إلى أمن نفسي للعالم من حيث دخله، ومن حيث تهيئة المناخ العلمي والإمكانيات له داخل وطنه بدلاً عن الهجرة للخارج.

ولتهيئة مناخ علمي يُشجّع العالم على التفكير وتطوير المعرفة؛ يلزم توفير العطاء المادّي الذي يجعله متفرّغاً للعلم والبحث، وتوفير المتدييات واللقاءات العلميّة بين أصحاب التخصص لعمل أبحاث مشتركة، وفي مقابل ذلك؛ لا بدّ من أن يكون هناك قرار سياسي، وأن تكون هناك فرصة للإبداع والتميّز.

إنّ مقوّمات البحث العلمي في كثير من الدول الإسلامية، قد لا تتحقّق بالقدر الذي ينهض بالأمة، مثل عدم أوندرة الأدوات والأجهزة العلميّة في معامل المؤسسات التعليميّة لبعض هذه الدول؛ حيث تحتكر الدول الكبرى هذه الأدوات والأجهزة العلميّة، أو تحتفظ بحقّها فيها وتؤجّرها، إذن هناك مشكلة في نقل التكنولوجيا، واستئثار الدول الكبرى بهذا جعل الدول الإسلاميّة في مكانٍ منخفض باستمرار، ولا يصل إلى مستواها.

من هنا ينبغي على الدول الإسلاميّة الكبرى أن تدعم أجهزة البحث العلمي، ومراكز أبحاث ومعامل الدول الإسلاميّة النامية، ومجتمعات الأقلية المسلمة التي فيها عقول مفكّرة، بمعنى إحداث صورة من التضامن الإسلامي

بين الدول التي لديها قوّة بشريّة فكريّة، وبين الدول التي لديها ثورة ماديّة؛ لدعم هذه البحوث، فالبحث العلمي لا يخدم الأُمَّة المسلمة فحسب، بل يخدم البشريّة كلّها، وهذه هي قوّة الحضارة الإسلاميّة عندما كانت في أوج عظمتها خدمةً لكلّ العلوم، وللعالم الإنساني أيضاً.

الخاتمة

إنَّ التَّعليمَ الَّذِي يُعَيِّرُ الواقعَ، ويبني النهضة، وينمِّي المجتمع؛ هو قطعاً التَّعليمَ الَّذِي يصوغ المستقبل؛ ذلك أنَّ بناءَ المستقبل لا ينفصل عن بناء الحاضر، ولذا فإنَّ التَّعليمَ الَّذِي لا يرقى إلى مستوى العصر، ولا يتلاءم مع المتغيِّرات ولا يسايرها؛ هو تعليمٌ محكومٌ عليه بالفشل، وبالتالي فهو غير أهل ليكون تعليمَ المستقبل.

ومن المؤكَّد أن الوصول إلى هذا المستوى الرَّاقِي من تطوير التَّعليم، يتطلَّب إرادة تزامنيَّة قويَّة حازمة لإحداث التغيِّرات العميقة المطلوبة في العمليَّة التَّعليميَّة بصورة عامة، وبشكلٍ شامل.

وهذا التَّطوير يقتضي ربط العمليَّة التَّعليميَّة بالتنمية العلميَّة والتقنيَّة من جهة، وبمتغيِّرات العصر في مجال النِّظم التربويَّة والمناهج التَّعليميَّة من جهة ثانية، وتحديد الأهداف من العمليَّة التَّعليميَّة وفقاً لمتطلِّبات البناء الحضاري، وتوجيهها نحو النهوض بالمجتمعات الإسلاميَّة من النواحي كافة.

إنَّنا لم نَعْضُ الطَّرْفَ عن أنَّ تطوير التَّعليم يتطلَّب موازنات كبيرة، وأنَّ معظم المؤسَّسات التَّعليميَّة الإسلاميَّة في أرجاء المعمورة، لا تتوافر لديها الموارد الكافية، ولكن ليس معنى ذلك الرُّكون إلى الأمر الواقع، ففي الإمكان البدء بخطوات تدريجيَّة، بشرط أنَّ تتوافر الإرادة الصَّادقة للتَّضامن الإسلامي في المجال العلمي والتَّعليمي.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم: (مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي). الإصدار ١٠٠. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.
- برنامج المكتبة الشاملة، لتخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
- بشارة، جبرائيل، ٢٠٠٣، الجامعات الخاصة ودورها المكمل في رفد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق، ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣.
- التّويجري، عبد العزيز بن عثمان، ٢٠٠٣، التعليم العربي: الواقع والمستقبل، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، المغرب.
- دياب، سعد وسومان، عدنان، ٢٠٠٠، التّعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، تونس.

التضامن في المجالين العلمي والتعليمي

إعداد

الدكتور جعفر علي عبد السلام
الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

نزل الوحي على رسولنا ﷺ ليقود الإنسانية إلى مرادها، فكانت حضارة الإسلام التي أنقذت العالم من الضلال والجهل والفتنة، وأعطت البشرية الكثير في مجالات العلوم والمعارف وصحة العقيدة وسلامتها، ووضعت طريقاً سليماً للإنسان للاتصال بخالقه بعد أن خفت الأنوار تحت ركام الطغيان المارق في حياتنا المعاصرة.. وهذه الحضارة التي أضاءت الدنيا في فترات كثيرة من عمر البشرية؛ تعرضت لموجات من المد والجزر، وتحديات كثيرة لإعاقتها عن دورها الريادي في هذه الحياة.

وفي هذا الوقت الحرج من تاريخ أمتنا، يحتاج العالم الإسلامي إلى التضامن والتعاون في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذا في مجال الدعوة والإعلام، وهي المحاور التي يدور حولها هذا المؤتمر.

ويعد التضامن في المجال العلمي والتعليمي والبحث؛ على رأس الأولويات التي يجب أن يتجه إليها التضامن بين العالم الإسلامي شعوباً ودولاً على حد سواء، ذلك لأن المجال العلمي والتعليمي هو الذي أدى إلى انقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، ودول صناعية ودول زراعية، وإلى دول تعيش في بيئة صحية سليمة، وأخرى في بيئة تعاني أمراض الجهل والفقر والمرض.

إن رُقي الدول وتقدمها يقاس بمقدار ما توافر لها من تقدم علمي، والدول الإسلامية تعد في مؤخرة دول العالم من حيث حيازتها للتقدم العلمي، رغم أنه

تتوافر للكثير منها الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكّنه من إحراز التقدم العلمي، ولكن الفرقة والتشردم عامل حاسم في تخلفها، وأصبح ضرورياً أن تتعاون وتتضامن هذه الدول لتقضي على هذا الداء الخطير.

وسنقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام هي:

- القسم الأول: أهمية التقدم العلمي في الوقت الراهن.
- القسم الثاني: ضرورة التضامن بين مختلف دول العالم لتحقيق التقدم العلمي.
- القسم الثالث: وثيقة الحقوق الجامعية وتطبيقها في العالم الإسلامي.

القسم الأول

أهمية التقدم العلمي في الوقت الراهن

لا يحتاج الحديث عن التقدم العلمي ودوره في الوقت الراهن إلى بحث طويل، فمعيار تقدم الدولة وتميزها عن غيرها يقاس بمقدار ما يتوافر لها من تقدم علمي، فهو الذي أحدث طفرة اقتصادية في الدول المتقدمة، فالنمو في القطاع الزراعي - مثلاً - حقق طفرة في الدول التي تقدمت علمياً، فالتوسع الزراعي الأفقي والرأسي على وجه الخصوص؛ إنما تم بفعل التقدم العلمي.

إن مراكز البحوث في الدول المتقدمة مكنتها من زيادة المحاصيل الزراعية بشكل كبير، وتجارب تخصيب الأرض الزراعية والاستفادة من الهندسة الوراثية في زيادة غلة ما ينتجه الفدان من الأرض؛ أدت إلى تقدم هذه الدول زراعياً، وليس غريباً أن نجد الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر نصف إنتاج محاصيل الحبوب «القمح والذرة والشعير وغيرها»، كما أن التقدم العلمي مكّن الدول الكبرى التي تفوقت فيه؛ من توسيع رقعة الأراضي الزراعية باستخدام الآلات الحديثة في إزالة الملوحة من الأراضي الزراعية، إلى استصلاح العديد من الأراضي وإضافتها إلى الرقعة المزروعة فيها.

كما أن الدول المتقدمة تقدمت أساساً في الصناعة، فالإنتاج الصناعي هو الذي جعل الدول الأوروبية ودول القارة الأمريكية تتقدم على غيرها وتحوز عناصر الثروة، كما أن هذا التقدم هو الذي جعل العالم ينقسم إلى دول تحصل على ٨٠٪ من الإنتاج العالمي للثروة، وعددها لا يزيد في الواقع على عشرين دولة، بينما نصيب ٨٠٪ من السكان في العالم يساوي ٢٠٪ فقط.

إن التقدم الصناعي فتح آفاق العالم أمام الدول الغنية ومكنها من السيطرة على معظم الدول واستخراج موارد الثروة واستغلالها لصالحها، وتستمر الدول الغنية في جني ثمار التقدم العلمي الذي يشهد تفوقاً فيه يوماً بعد يوم.

إننا نعيش ثورة المعلومات بعد الثورة الصناعية، وأصبح هذا المجال الجديد من المجالات الواعدة أمام هذه الدول، يزيد ثروتها ويعظم إمكاناتها، وبالتالي سيطرتها على مقدرات الثروة على مستوى العالم، ومن المعلوم أن ولوج باب التقدم العلمي قد يستغرق وقتاً طويلاً في البداية، يُمكّنه بعد ذلك من أن يندفع بقوة وبشكل أسرع بكثير؛ مما يعظم نتاج التقدم العلمي ويجعلها تحقق تقدماً ضخماً في وقت قصير بعد ذلك.

ولعل الطموح العلمي هو الذي جعل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون يصرخ بأن أمته في خطر، فقد رأى أن اليابان تقدمت علمياً على بلده في مجال البحث العلمي، ورأى كذلك النمور الآسيوية تتقدم يوماً بعد يوم، مما ينذر بخطر مُحْدَق لدى الدول الأخرى التي لا تستطيع حيازة التقدم العلمي.

إن تقدم الدول يقاس بما قدمته في مجال العلوم والبحث العلمي، وعلى الجامعات في كافة الدول الإسلامية أن تقوم بدورها الأساس في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها وتنميتها، فقد انتهى عصر العلم للعلم، وتوظيف العلم لخدمة الإنسان - وهو ما يطلق عليه التكنولوجيا - هو أحد أهداف الجامعات في كل العالم، لذا فتوطين التكنولوجيا في العالم العربي والإسلامي يحتاج إلى إجادة اللغة التي تنتقل إليها التكنولوجيا، فاللغة العربية ليست أداة لنقل التكنولوجيا بل لتوطينها؛ مع عدم إهمال اللغات الأخرى التي تنقلها، ونحن بحاجة إلى تهيئة البيئة في عالمنا العربي للتقدم العلمي، ولا يتم ذلك إلا بالاهتمام بالقيم الإسلامية التي تحث على الاهتمام بالعمل وإتقانه، ومنها:

حب العمل والصبر والمثابرة والعدالة وغيرها من القيم الدافعة إلى التقدم. ولا بد من تهيئة الجامعات في عالمنا الإسلامي للقيام بهذه المهمة، والبحث عن العوائق التي تواجه الجامعات في هذا الصدد، وإنشاء المعامل ومراكز البحوث والاهتمام بصغار الباحثين، وذلك حتى تستطيع الجامعات الإسلامية القيام بدورها في إحداث تقدم علمي سريع.

ولا بد في حراكنا نحو التقدم أن نؤمن بأن التكنولوجيا أساس التقدم الذي تشهده معظم الدول المعاصرة، فبقدر ما في الدولة من العلم والتكنولوجيا؛ تزداد أهميتها الدولية، والأمر بالنسبة لعالمنا الإسلامي يفوق ذلك بكثير.

فالتكنولوجيا تهتم بالتطبيقات العلمية للعلوم في مجال الاقتصاد بكافة فروعها: «الزراعي، والصناعي، والتجاري، والبرمجي، والفضائيات»، وكافة صور التقدم الصناعي والعلمي الذي جعل الكثير من الدول متقدمة رغم أن إمكاناتها تبدو محدودة في كثير من الأحيان، ومثال ذلك: الهند التي تقدمت في صناعة البرمجيات، وأصبح أبرز المبرمجين في العالم من الهنود.

والواقع أن التقدم في مجال نقل التكنولوجيا؛ قضية تشغل الأمم المتحدة منذ وقت طويل؛ حيث أنشأت جهازاً متخصصاً بذلك هو (الينكتاد) الذي يقوم بدراسة معوقات نقل التكنولوجيا من العالم الأول إلى العالم الثالث، ويذلل العراقيل والمعوقات التي توضع في هذا المجال، ويهتم بتوطين التكنولوجيا وليس مجرد نقلها، بمعنى أن يتم إيجاد أجهزة وعلماء ومجالات للعمل في دولنا الإسلامية في هذا المجال حتى لا تتأثر عملية نقل التكنولوجيا بأي عامل خارجي يهدم العمل من أساسه، وعالمنا الإسلامي والله الحمد لديه الإمكانيات والقدرات التي تمكنه من نقل التكنولوجيا وتوطينها في دياره، بل وإبداعها،

ولكن يجب أن يتحقق التعاون بين مختلف الأجهزة - وعلى رأسها الجامعات- في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، من خلال تسيير تجارب التقدم العلمي التي تتم في دولنا الإسلامية، وتعظيم الاستفادة من منها في مراكز البحوث والمدارس والمعاهد والجامعات في عالمنا الإسلامي، كما أننا في حاجة إلى الحفاظ على المبدعين والمخترعين واحتضانهم، من خلال تعديل منظومة التشريعات غير المحفزة على العمل والإبداع، وتنفيذ حزمة من الإصلاحات والحوافز حتى نحد من ظاهرة هجرة العقول.

ولاشك في أن تطوير الدراسة في جامعات ومراكز البحوث في الدول الإسلامية؛ مسألة باتت ملحة وضرورة حياتية، وعلى الرغم من أنه قد بُذلت فيها العديد من الجهود؛ فإنها مازالت في حاجة إلى الكثير والكثير لتكون محاضن جاذبة للمبدعين، ونحن في حاجة إلى الربط بين مراكز البحوث والجامعات والمجتمع، وجعل الجامعة في خدمة القطاعات الإنتاجية فيه، كما ينبغي أن تكون الإنجازات التي تتم في أي من الجامعات في عالمنا الإسلامي مسموحاً الأخذ بها في باقي الجامعات، «فالعلم رحيمٌ بين أهله» وذلك يقع في صميم التضامن الإسلامي الذي نحن بصدد الحديث عنه.

وعلى الإعلام أن يسهم بدور رائد في هذا المجال باعتباره يشارك الآن في تكوين عقول الأشخاص واتجاهاتهم في الحياة.

لقد حازت العديد من الجامعات في الدول الإسلامية قدراً كبيراً من العلوم التطبيقية، وتقدمت بدولها إلى الأمام، وأذكر هنا الجامعات السعودية وعلى رأسها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، والجامعات المصرية وعلى رأسها جامعة الإسكندرية، والجامعات الماليزية، والإندونيسية، كذلك تقدمت الجامعات الإسلامية في الهند وتفوقت في مجال صناعة البرمجيات.

وفي هذا السياق أؤكد على ضرورة بعث التراث الإسلامي خاصة في مجال العلوم الطبيعية والتجريبية وضرورة الإضافة إليه والتكملة عليه، ثم تدريس القيم والمعايير الأخلاقية التي تقدمها الشريعة للحد من النزوات والطموحات التي تأتي علي حساب توازن الإنسان واحترام آدميته، ولا شك في أن تناول المفاهيم العلمية الحديثة والنظريات التي أسهمت في تطوير الحياة المادية للإنسان الغربي من منظور إسلامي يركز على الفاعليات الآتية:

١- طرح النظريات التي تتعارض مع الحقائق الإيمانية؛ كالمنهج العلمي الغربي الذي يُغفل أن الكون خلقه الله ويُرجع الخلق إلى موجود هو الطبيعة.

٢- اعتماد الوحي إلى جانب التجربة والعقل كمصدر من مصادر المعرفة بحيث تؤخذ الحقائق من الوحي الذي يعلو على ما سواه من مصادر المعرفة، مع عدم إغفال التجربة والعقل بالطبع.

٣- تدريس إسهامات العلماء المسلمين في مختلف المجالات العلمية والبناء عليها وتكميلها باجتهادات علمية متصلة، مع عدم إغفال ما جادت به قرائح العلماء في الغرب.

وهنا يجب أن ينشأ تفاهم علمي على مستوى جامعات العالم وبين العلماء المتميزين في كل جامعة، للاستفادة بالتراث العلمي الإسلامي الذي كان أساساً للعلوم الحديثة حيث تم ترجمته والاستعانة به في عصر النهضة.

ولا شك في أن كليات العلوم الطبية مثلاً تحتاج إلى دراسة فقهية لضبط البحوث البيولوجية والوقوف على التزامها باحترام الإنسان وصيانة كرامته كما قرره الدين الإسلامي، وكذا بيان حكم الشارع في قضايا الساحة، وفي مقدمتها قضايا نقل الأعضاء، والاستنساخ، وزراعة الأنسجة، والتلقيح الصناعي، والإجهاض، والزواج بين متماثلين، وكافة ما يتصل بالطب الوقائي، كل ذلك في إطار ضبط التقدم العلمي بمعايير الدين الإسلامي الحنيف وثوابته.

القسم الثاني

ضرورة التضامن بين دول العالم الإسلامي

لتحقيق التقدم المنشود

العالم الإسلامي غنى بموارده البشرية والطبيعية والمنتجات الزراعية والحيوانية ومصادر الطاقة والمعادن الصلبة والسائلة؛ مما يَمَكِّنُه من تحقيق التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في كثير من هذه الموارد، وعلى الدول الإسلامية ألا تلجأ إلى الغير إلا للضرورة، وهذا لن يتحقق إلا بالأخوة الإسلامية التي ميز الله بها المسلمين، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ فتطبيق هذا المبدأ الإسلامي يحقق للمسلمين العزة والقوة.

إن التعاون والتضامن الإسلامي كفيل بأن يساعد على تعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي للأمة الإسلامية، بالإضافة إلى ابتكار التكنولوجيا الإسلامية الملائمة لحاجات المجتمع الإسلامي الاقتصادية والسياسية والتربوية والتعليمية؛ فذلك يؤدي إلى حماية الدول الإسلامية من التبعية للدول الصناعية، مع الأخذ في الاعتبار أن التضامن الإسلامي ضرورة من ضرورات الحفاظ على كينونتنا، ولا يمكن عزل التضامن الاقتصادي بين الدول الإسلامية عن التضامن في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية.

وفي إطار التضامن الإسلامي في المجال العلمي والتعليمي، أشير إلى مجموعة من المقترحات تدعم هذه القضية على النحو التالي:

معالم استراتيجية تطوير التعليم والبحث العلمي، كآلية من آليات التضامن الإسلامي:

١ - التنسيق بين لجان قطاعات التعليم العالي في الدول العربية والإسلامية:

إن دولنا تضم لجاناً مختصة بها نخبة من العلماء المتخصصين في كل قطاعات الدراسات العلمية المختلفة: العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعلوم الأساس.. إلخ، ويجب أن تمثل في رابطة الجامعات الإسلامية أو في أي اتحاد آخر تختاره الجامعات الإسلامية، وتقوم هذه اللجان بنفس الاختصاصات التي تتولاها على مستوى كل الجامعات الأعضاء، وبالتالي تتخذ القرارات الكفيلة بالتنسيق بين اللجان، وتقوم بتوحيد القرارات التي تتخذ لتوحيد البرامج، وإنشاء التخصصات الجديدة، والتطوير المستمر للمحتوى العلمي للمناهج بما يتواءم مع التطورات الجارية.

ومما يؤسف له أن قطاع الدراسات الإسلامية ليس له لجنة في المجلس الأعلى للجامعات في مصر، ونأمل أن يتم إنشاؤها وضمها إلى لجان القطاع في المجلس الأعلى للجامعات، كما نناشد الدول الإسلامية أن تنشئ لجنة لهذه الدراسات، وأقترح أن تكون هذه القطاعات على النحو التالي:

* قطاع دراسات الدعوة الإسلامية:

ويختص بالنظر في تصحيح أسلوب الخطاب الديني وأسلوب مخاطبة الآخر ورد الشبهات عن الإسلام، وتُمثل فيه كليات الدعوة وأصول الدين والإعلام.

* قطاع دراسات السنة والسيرة:

ويختص بتوضيح السنة النبوية وشرح مصطلح الحديث ودفع الشبهات ضد السنة، ومراجعة ما يدرس في جامعات العالم الإسلامي في هذا القطاع.

ونرى أن يضم إليه دراسات السيرة النبوية، وهذا القطاع بفرعيه يحتاج إلى تمثيل كليات أصول الدين، والدعوة، والآداب، ودار العلوم، كما يجب أن تمثل فيه كليات اللغات الأجنبية.

* قطاع دراسات أصول الفقه :

ويختص بالنظر في تطوير دراسات أصول الفقه وتحديثها وإدخال التعديلات التي تجعلها متماشية مع حاجة المجتمعات الإسلامية، وهي تحتاج إلى تمثيل كل الكليات المشار إليها فيها.

* قطاع دراسات الفقه الإسلامي :

ويختص بالنظر في تطوير دراسات الفقه الإسلامي وتحديثها للتصدي للمشكلات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية في كافة كليات الشريعة والقانون وكليات الحقوق بمختلف الجامعات، وربطها بالدراسات القانونية المعاصرة.

* قطاع دراسات القرآن الكريم :

ويدخل في ذلك دراسات علوم القرآن وحفظه وتجويده، كما يشمل دراسات التفسير وأسباب النزول.. إلخ، وتمثل فيه كليات القرآن الكريم وأصول الدين والدراسات الإسلامية وأقسام الدراسات الإسلامية بكليات اللغات الأجنبية.

٢- توحيد المقاييس في الشهادات:

المقاييس والشهادات تعاني من صعوبة المعادلة، فهناك جامعات تشدد في إقرار المعادلات وتقارن الدراسة المراد معادلتها بتلك التي تتم في الجامعة وفقاً

للساعات وعدد السنوات التي تدرس للمادة في كل جامعة، وتُحمل الطالب مواد دراسية يستذكرها ويُمتحن فيها حتى يُسمح له بالتسجيل في الدرجة المطلوبة، ومنها معظم كليات جامعة الأزهر، بينما تتساهل جامعات أخرى وتسمح بالقيود دون معادلة أو بمعادلة شكلية، وأعتقد أن الاتجاهين ليسا على صواب، ويجب أن تنظر المعادلة في جملة ما يدرس في كلتا الجامعتين وليس بالساعة والمقرر المفرد، وعموماً لم تنجح الجامعات العربية والإسلامية في إيجاد قرارات توحد المعايير لمنح الشهادات وتقييمها بشكل عام، رغم وجود قرارات من الاتحادات الجامعية بتسهيل المعادلة بين الجامعات، ويجب حسم هذه المسألة على وجه السرعة.

إن توحيد المناهج وسنوات الدراسة والأخذ بنظم متقاربة في الدراسة؛ يتبنى أسلوباً موحداً على أساس السنة أو الساعات المقررة، وهي مسألة يجب أن تكون على جدول أعمال المنظمات الجامعية في عالمنا العربي والإسلامي.

ومن المسائل الواجبة الاعتبار: أن يتم تبادل الطلاب بين مختلف جامعات الدول العربية والإسلامية، ولا شك في أن تجربة جامعة الأزهر بالسماح لطلاب الجامعات التي تطبق برامجها الدراسية أن تكمل الدراسة بمقرها في القاهرة - مثل تجربة معهد الفتح الإسلامي بسوريا، وتجارب تمت في ماليزيا، وإندونيسيا - تجربة جيدة يجب التوسع في تعميمها.

٣- إفساح المجالات للخبرات الجديدة:

إذا ما أردنا أن نتقدم، فلا مفر من المواءمة بين القديم والحديث، ويجب أن يفسح الأقدمون - المسيطرون على مقاليد الأمور في الجامعات - المجال للأعضاء الجدد وللفكر العلمي المعاصر أن يرى التطبيق في جامعاتنا.

إن التركيز على التراكم العلمي والمعرفي لدى كل جامعاتنا؛ من شأنه أن يوجد مجتمع العلماء، ويجب أن تبذل دولنا جهداً مضاعفاً لتسهيل هذا التبادل والإسراع بحركة العلماء نحو التكامل والتعاون الفعال، وذلك يحتاج إلى زيادة ميزانيات المؤتمرات والندوات واللقاءات.

٤ - تكثيف اللقاءات بين الجامعات الإسلامية والغربية:

إن تكثيف اللقاءات بين القيادات الجامعية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي، والإكثار من عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين أعضاء الهيئات البحثية والعلمية في بلادنا- وبينهم وبين الجامعات الأوروبية التي أدت بالفعل تعاوناً وتفهماً لأوضاع جامعاتنا- مسألة في غاية الأهمية، وقد نجحت رابطة الجامعات الإسلامية في عقد اتفاقيات مع جامعات إيطالية تسمح للطلاب المصريين والإيطاليين بدراسات مشتركة يحصلون بعدها على شهادات جامعية مشتركة من إيطاليا والدول العربية والإسلامية التي تسمح لهذا التعاون الدراسي المشترك والمثمر، كما نجحت في عقد اتفاق لإنشاء دراسة ماجستير في الحضارة الإسلامية في جامعة فلورنسا، وذلك بعد عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات العلمية التي أظهرت تقارباً علمياً بين جامعاتنا وهذه الجامعات في مجالات عديدة.

٥ - مواجهة التخلف التكنولوجي في الجامعات:

في فترة الطفرة النفطية؛ استطاعت الدول العربية أن تقيم تعاوناً بين جامعات النفط وجامعات الدول الأخرى، وقد مكن هذا التعاون من توحيد المناهج إلى حد ما، وتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس بالدول غير البترولية، ويجب مواجهة الوضع الذي بدأ يتعثر بانتهااء الطفرة البترولية من

ناحية، وبعودة الكوادر الجديدة التي أكملت تعليمها في جامعات أمريكية وأوروبية على مناهج مختلفة ودراسات في موضوعات تختلف عن تلك السائدة في دولها، وفي الدول التي بدأت خطوات التعليم على يديها كمصر وسوريا، ويجب الاستفادة من هذا التنوع.

إننا نشكو من الحظر الذي بدأ يُفرض على دراسات مهمة في مجالات حيوية مطلوبة لبلادنا وجامعاتنا، في الوقت الذي يعاني فيه الخريجون الجدد من عدم الاستفادة المثلى بهم، بل إن كثيراً منهم يعاني الإحباط بسبب عدم وجود الفرص المماثلة للتدريس للمناهج والمسائل الجديدة التي درسوها، وهكذا يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء نواة سد الفراغ الناتج من هذه الظاهرة، ويجب أن تتطور مناهج الدراسات والبحوث بما يسمح بتطوير الدراسة في جامعاتنا ووضع هؤلاء في الأماكن المناسبة لهم.

من المهم تطوير برامج البحوث والدراسات العليا وتنبيه جامعاتنا ودولنا الإسلامية إلى ضرورة الاهتمام بالعلوم التطبيقية التي ارتفع بها شأن الحضارة الإسلامية في تاريخها المزدهر، ونأمل أن نُعيدها إلى أراضينا، وأن نطور بها حياتنا في الحاضر والمستقبل.

لقد أخرجت حضارة الإسلام العالمَ من ظلمات الضلال والجهل والفتنة، وقادته إلى سبل الرشد والتفوق والنبوغ، ونأمل في استعادة أمجادنا العلمية، مع بعث هذه الحضارة لتقودنا إلى التقدم والازدهار في تلك المرحلة الصعبة التي نمر بها في مواجهة تحديات المرحلة.

وأطالب بضرورة الاهتمام بتفعيل القيم الدافعة للتقدم، والكامنة في معارفنا وعلومنا الإسلامية، والتي تشجع على تعظيم ثقافة الإبداع والتفوق والإحسان:

«إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»، بما يعد المدخل الناجز لثقافة الجودة بالمعنى العصري في أفضل صورته، وأتمنى إنشاء مركز أبحاث في كل شركة صناعية أو مؤسسة تهتم بتطوير منتجاتها، يكون طريقاً للتواصل بينها وبين مؤسسات البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، ويهتم باكتشاف المواهب والقدرات، وتنمية المهارات، ويسعى لاستيعاب العلوم الحديثة وأساليب تطبيقها في الحياة العملية، ورعاية الموهوبين، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار، ورعاية الشباب ودعمهم لتحقيق إنجاز أفضل، والتعاون مع المنظمات الإسلامية لتعميم الاهتمام بالثقافات العلمية بين المسلمين، مع دعوة العلماء لتذكيرهم بأهمية الأخذ بالعلوم العصرية والمستقبلية، ونقل خبراتهم وتجاربهم إلى الأجيال الواعدة، وتعظيم التبادل العلمي بين الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتشجيع الإشراف المشترك تحقيقاً لمبدأ (الماجناكارتا - بولونيا) وأن تكون النتائج العلمية التي تتوصل إليها الجامعات متاحة للجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى بيسر وسهولة، والربط بين مؤسسات البحث العلمي في الدول الإسلامية من خلال جهاز تقني يعمل على عدم تكرار الأبحاث العلمية، مع إتاحة تبادلها للانتفاع بها على مستوى النظرية والتطبيق، وتطوير برامج التعليم في الجامعات والمؤسسات التعليمية، مع الربط بينها وبين مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية، والعناية بما تحتاجه مجتمعاتنا وبما يلبي تطلعاتها نحو بيئة أنقى ومجتمع أفضل، واحترام أخلاقيات البحث العلمي وإنسانية المعرفة، وتشجيع الابتكار والإبداع بإقامة المهرجانات والمعارض، وتسجيل براءات الاختراع من جانب المنظمات المعنية، مع السعي إلى تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشروعات عمل بما يصدر عنها من منتجات وصناعات تعود بالنفع على أصحابها وعلى المجتمع الإسلامي،

واستخدام اللغة العربية في مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية - تأليفاً ونشراً وترجمة - في كافة المجالات؛ من خلال مشروع إسلامي للترجمة يفتح المجال للاطلاع على أحدث نتائج البحوث العلمية، ويسمح بالإضافة والتجديد من خلال تفعيل مشروع معمل اللغة العربية باعتباره مدخلاً حاكماً لتطوير مناهج اللغة العربية، وتعزيز حركة تعريب العلوم ونقل نظرياتها وتطبيقاتها، وإنشاء مؤسسات خاصة في الدول الإسلامية لمتابعة برامج الجودة وتحقيق معاييرها الدولية في الجامعات والمؤسسات العلمية والإنتاجية، مع دعوة البنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم العون المالي للمؤسسات المعنية بالجودة وتطوير التقنية، وإيجاد بيئة علمية واجتماعية تساعد على استيعاب التكنولوجيا وتسهيل توطينها في العالم الإسلامي، ووضع الأنظمة التي تشجع الاستثمار في هذا المجال، وتزيد القوة التفاوضية مع الشركات الكبرى في العالم المتقدم، وتُلزمها بتعليم الكفايات الإسلامية وتدريبها على التكنولوجيا الجديدة بموجب عقود البيع والاستثمار، وزيادة الإنفاق على التعليم، وتخصيص نسبة ملائمة من دخل الدول الإسلامية للإنفاق على البحث العلمي، وترشيد الإنفاق لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الموارد، والانتقال بالعالم الإسلامي إلى مرحلة الإسهام والإبداع التقني، وتحقيق التكامل بين دول العالم الإسلامي، والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية التي حققت قدراً من السبق العلمي والتقني، وإبرام اتفاقيات تسهل نقل الخبرات وتبادل المصالح بين دوله، وإقرار حوافز تشجع على عودة العقول المهاجرة إلى العالم الإسلامي، وتقلل من استنزاف طاقات الأمة ومقدراتها.

القسم الثالث

وثيقة الحقوق الجامعية وتطبيقها في العالم الإسلامي

إن هدف الوحدة السياسية الكاملة: إقامة الأمة التي تضم الدول الإسلامية بشكل موحد، أو اتحادي «فيدرالي»، أو تعاهدي، فتجمع شعوبنا في إطار واحد ينمي المصالح المشتركة بيننا، ويقيم لنا قوة لا يُستهان بها، وهو هدف لا ينبغي أن يغيب عن بالنا يوماً واحداً، رغم أن تجارب الوحدة السياسية بين بلادنا في الماضي القريب لم تكن ناجحة، ويجب أن نتعلم منها.

وأول الدروس التي نتعلمها: ضرورة التمهيد للوحدة السياسية بإقامة صروح للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الورقة بإذن الله.

ففي جامعة بولونيا - وهي أقدم جامعة أوروبية وفي العالم - حضرت احتفالاً منذ سنوات بمناسبة ذكرى الماجناكارتا، وقد ظننت في البداية أنني سأحضر ذكرى إعلان وثيقة الحقوق البريطانية المشهورة عقب ثورة الارستقراطية البريطانية على الملكية في بريطانيا، تلك الوثيقة التي أعطت للشعب حق المناقشة والموافقة والاعتراض على ميزانية الدولة، وأعلنت طائفة واسعة من حقوق الإنسان وحياته كما هو معروف.

ولكنني وجدت احتفالاً بمناسبة إعلان وثيقة إقرار ميثاق العمل للجامعات في مختلف أنحاء العالم وفق تقاليد القانون الروماني في اتباع الشكليات التي كانت واضحة، وكانت المناسبة تمثل شيئاً عظيماً بالنسبة للعلماء الإيطاليين، حيث حضر ممثلون لكافة الجامعات الإيطالية ولبسوا زيَّ الجامعة وساروا في صف طويل، ثم أعقبه حضور احتفالية كبيرة تحدث فيها أحد رجال القانون

الإيطاليين عن هذه الوثيقة المهمة المعروفة بنودها لدينا، والمتبعة في الكثير من جامعاتنا في بلادنا العربية والإسلامية، وإن تأخر تطبيقها.

وسأشرح مضمون هذه الوثيقة في إيجاز وأوضح كيف نطبقها في بلادنا؛ لأن ما يحدث اليوم في نطاق العولمة يتناقض معها، ويهدد أحكامها.

مبادئ وثيقة الحقوق الجامعية :

المبدأ الأول: مبدأ حرية البحث العلمي

إن المجتمعات الأوروبية تعتبر مبدأ الحرية أهم مبدأ يجب أن تسير عليه حياتها مهما كان الثمن، فهم يعرفون أن هذا المبدأ هو الذي يطلق العنان للشهوات كي تسيطر عليهم، كما أنه المسؤول عن بعض الظواهر السلبية التي باتت تهدد مستقبلهم، كالتفسخ الاجتماعي، وضياع الأسرة، وانعدام الخصوبة، وشيخوخة المجتمع، وتفشى الانحلال في العلاقات الاجتماعية، وضياع القيم الحاكمة للروابط، إلى غير ذلك من العوامل السلبية، لكن من ناحية أخرى هو الذي يدفع الأفراد إلى الانفتاح والعمل والإتقان والإجادة، ويميز المُجدِّ عن غيره، ويجعل الإنسان يعمل بلا خوف للوصول إلى ما يريد، فيقوى الحافز الضروري للعمل، ويشجع المبادرات لدى الإنسان؛ لذلك لا يقبل الأوروبيون المساس به بحال.

والإسلام فيه العديد من المبادئ والقيم والأصول التي يقوم عليها مبدأ الحرية، وهناك أمثلة تدل على أنه لا يقبل المساس بالقيم بحال، وأنه يطلق باب الحوافز والمبادرات الفردية إلى حد كبير، وإن كانت القيود تتصل بعدم ممارسة أي عدوان على حريات الآخرين أو مصالح أخرى للمجتمع الإسلامي واضحة وجليّة وتُفوق في أهميتها الحرية الفردية.

ويبدو أن التمسك بالحرية واعتبارها الأساس الأول الذي تقوم عليه الحضارة الغربية؛ قد جاء نتيجة للقيود الشديدة التي عاشها الإنسان الأوروبي محاصراً بين قيود السلطة وقيود الكنيسة التي كَبَلت الحياة والعلماء ونكَّلت بهم تنكياً شديداً (كما حدث لجاليليو وجوردانو برونو)، ولقد نجح المجتمع الأوروبي في إطلاق الحريات ودفع ثمناً كبيراً من الأشخاص والأموال حتى وصل إليها، وبالتالي لا سبيل للتفريط فيها بحال.

ومجال البحث العلمي لا يختلف عن العمل في مجال التجارة أو الصناعة أو ممارسة مختلف الأنشطة؛ فهو محكوم أيضاً بمبدأ «دعه يعمل، دعه يمر»؛ لذا تقوم القيادات الجامعية بوضع خطط البحث العلمي بحرية ودون تدخل من الحكومات، وتتولى فرق البحث جمع الحقائق وتحليلها والوصول إلى نتائج فيها، دون خوف من الترقب أو المطاردة، ولا تدخل من الدولة ولا من الإدارة الجامعية في تقييم البحوث أو تتبَّع ما تم القيام به ولو كانت النتائج ضد التوجهات أو السياسات العامة؛ لذلك يطلق العنان لعقل الباحث وفكره في أن يقرر ما يشاء ويصل إلى ما يريد دون خوف أو وجل.

المبدأ الثاني: البحث العلمي في خدمة المجتمع

وهو مبدأ مهم بدوره، ووصلت المجتمعات إلى تقريره بعد فترة من الزمن ساد فيها مبدأ العلم للعلم؛ أي لا يهتم في البحث العلمي أن يستفيد المجتمع منه، وإنما يكفي أنه يخدم أحد فروع العلم الذي يتخصص فيه الباحث، وهي بلا شك قضية شائكة، ولكن الجامعات الأوروبية استقرت في النهاية على أهمية أن يكون البحث العلمي في خدمة المجتمعات التي توجد فيها الجامعات، ويحتاج ذلك إلى وضع خطط سنوية للبحث العلمي في كل جامعة، وربما وُضعت خطة للبحوث والجامعات الأوروبية لتشجيع البحث العلمي من كل

الجامعات في مجالات يهتم بها الاتحاد الأوروبي.

ونأتي إلى أهمية التعاون بين الجامعات في الغرب والشركات الكبرى والتي تنتج التكنولوجيا الحديثة، ويستطيع المُشاهد - كما شاهدتُ شخصياً - أن يرى أقسام الكليات العملية في الجامعات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثل: هارفارد، ويل، شمال كاليفورنيا، وهي مرتبطة بشركات أمثال IBM، بوينج، كومباك... إلخ، وكل اختراع جديد في مجالات عمل هذه الشركات وكذلك تحسين أي عمل يستهدف التطوير القائم؛ إنما يأتي نتيجة جهد يتم بين الجامعات وهذه الشركات.

ولقد استطاعت هذه الشركات أن تستفيد من البحوث العلمية والقوى المتخصصة في مجالات العلوم الحيوية كلها، واستطاع العلماء أن يطلعوا على المجالات المختلفة للعمل وعرفوا كيف يمكن أن ترى أفكارهم ونظرياتهم طريقَ النور وأن تدخل دائرة التنفيذ.

وهذه المسائل في غاية التعقيد في دولنا الإسلامية، فقليل من الجامعات قد هيأت نفسها لكي تكون بيوت خبرة تُلبى حاجات المجتمع، وقليل من الشركات يستعين بمخترعات تتم لديها، وتستعين الحكومة والشركات ببيوت الخبرة الأجنبية لأسباب يأتي في مقدمتها: الاستجابة لشروط الشركات والحكومات الأجنبية المقدمة للمِنح والقروض، ولأن الصناعات الرأسمالية دائماً مستوردة والخبرة الأساس كذلك مستوردة، ولا بد من أن نعترف بأن أغلب جامعاتنا لم تصبح بعد مهياًة لتقديم استشارات وخبرات واسعة؛ لذا فإن هذا الجانب يجب أن يطور، وهذا التطوير يحتاج إلى ما يلي:

١ - زيادة حجم التعاون بين الجامعات في بلادنا وتلك التي نالت خبرات

علمية في الخارج؛ بتشجيع الزيارات العلمية والبحوث المشتركة، والإسهام معها في تقديم الخبرات للسوق في مجالات العمل المختلفة لكي تكتسب وتدريب الخبراء في هذه المجالات لديها.

٢- تدخل الحكومات للعمل على الاستعانة بالخبرة الوطنية في المجالات التي تتوافر لديها، وكذلك فرص الاستعانة ببيوت الخبرة الوطنية والأجنبية حتى يمكن التعلم من هذه البيوت عن طريق المكاتب المشتركة.

٣- تشجيع إقامة بيوت خبرة في مختلف الجامعات وزيادة الاعتماد عليها من قبل الحكومة والشركات والأفراد، وتعريف المجتمع بها وتقديم سجلات تحتوي على هذه البيوت وتخصصاتها.

٤- عدم مغالاة بيوت الخبرة في الأتعاب التي تقدرها لأعمالها، ومراعاة أن ظروف السوق تختلف في دولنا عن الدول الصناعية المتقدمة.

٥- التركيز على الجانب العملي في التدريس، وربط الجامعات بشكل جيد بالسوق وبالمصانع والمؤسسات التجارية المختلفة.

اتحادات الجامعات بين الدول الإسلامية والدول الأوروبية:

للأسف اهتمت جامعاتنا بإنشاء نواب لرؤساء الجامعات ووكلاء للكليات لشؤون البيئة، ولكن هذه التغيرات لم تؤدِّ الأعمال الأساس التي يفترض أن تقوم بها، بل إن اختصاصاتها لم تحدد بشكل كافٍ حتى الآن، ويعتمد الأمر في النهاية على اهتمامات وقدرات من يشغل هذه الأماكن.

كما حرصت الدول الإسلامية على إقامة اتحادات تمارس أنشطة بين الجامعات للتنسيق ودعم العلاقات بينها، وإنشاء جامعات وكليات جديدة تهتم

بالدراسات الإسلامية ودراسات اللغة العربية في المناطق التي لا توجد فيها أو توجد فيها بشكل ضعيف، ومن هذه الاتحادات: اتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي.

ولا شك في أن هذه الاتحادات تقوم بكثير من الأعمال النافعة للجامعات الأعضاء، ولكنها أقل من المطلوب في ظل التطورات المعاصرة التي غيرت العالم، وأوروبا أقرب الأمثلة لنا، فقد تطورت أبنية التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي لتواكب الفكر الأوروبي البراجماتي الذي عُرف به هذا الاتحاد.

وقد اتجه هذا الاتحاد إلى تكوين المجلس الأعلى لجامعات الاتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، وإن كان يعقد جلساته في أي من الجامعات بشكل دوري، وهو يتكون من رؤساء الجامعات الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي، وله مجلس تنفيذي يتكون من عدد من الرؤساء يُنتخبون من الجامعات الأعضاء لمدة ثلاث سنوات، والقرارات التي تصدر من المجلس مُلزَمة تنفيذها الجامعات الأعضاء، والاختصاصات الأساس لهذا المجلس هي توحيد نظم التعليم والامتحانات بين الجامعات، وتوحيد الشهادات ومُدَد الدراسة وغير ذلك من نظم التقييم والاختبارات، بحيث أصبحت الشهادات التي تُمنح من مختلف الجامعات الأعضاء؛ شبه موحدة، ومن ثم لا تشور مشكلات معادلة الشهادات أو القيد في الدراسات العليا في جامعة أو في كلية من كليات الجامعات الأوروبية.

ومن أهم الأنظمة التي تتبعها الجامعات الأوروبية الآن: إعطاء الطلاب حق دراسة عدة مناهج قد تستغرق عاماً أو عدة أشهر في جامعة غير الجامعة المقيّد فيها، ومثل هذا النظام يؤكد وحدة الشعوب الأوروبية، ويعطى الإحساس لمن يعيش في إحدى دولها بأنه لا يوجد فارق بينه وبين أبناء هذه

الدولة، والأهم من ذلك الاستفادة من المنجزات العلمية التي تكون إحدى الجامعات قد تفوقت فيها، وتبادل الخبرات بين الجامعات الأعضاء، كما أن تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الأوروبية والجامعات الأمريكية له أهميته الفائقة في هذه الدول، وهو يساعد على توحيد وإقامة أوروبا المتحدة القوية، الأمر الذي يجب أن نحتذي به ونحن نسعى لتحقيق التضامن الإسلامي في المجال العلمي والتعليمي.

وإذا نظرنا إلى عالمنا العربي والإسلامي على اتساعه؛ فإننا نجد تعاوناً علمياً لا بأس به بين مختلف الجامعات، وتقييم هذه الجامعات ندوات ومؤتمرات وحلقات للدراسات والبحث، كما تبذل جهود لتوحيد المناهج أو على الأقل تقريبها من بعضها البعض بين الجامعات العربية والإسلامية.

ولكن نلاحظ على العمل الجامعي في هذا المجال ما يلي:

١- أن التبادل القائم بين الجامعات العربية والإسلامية في نطاق أعضاء هيئة التدريس؛ قد شهد طفرة في بعض الفترات من الدول التي تحتوى على جامعات قديمة إلى الجامعات الحديثة التي أقيمت في دول الخليج على وجه الخصوص، وكان من شأن هذا التبادل توحيد المناهج في كثير من الحقول.

وقد بدأت تتكون في هذه الجامعات كودار علمية أتمت دراستها في الغالب في جامعات أوروبية وأمريكية، وتزودت دون شك بخبرات لا بأس بها في مختلف التخصصات العلمية، لكن الجامعات ترسم السياسات الخاصة بالمناهج والبعثات وإعطاء المنح بشكل مستقل عن الآخر، ويوجد مجلس أعلى للجامعات في دولنا التي فيها أكثر من جامعة، وهي تقوم بدور في توحيد

السياسات العامة للتعليم على نطاق الدولة، ولكن لا يوجد فيها مجلس أعلى للجامعات العربية أو الإسلامية يوحد سياسات وأنظمة التعليم بين كل الجامعات الموجودة في الساحة العربية أو الإسلامية.

واتحادات الجامعات لم تقم بهذا الدور حتى الآن بشكل كامل؛ ومما يؤسف له وجود أكثر من اتحاد تتشابه اختصاصاته أو تتوحد دون أن تصل إلى وضع مناهج موحدة للتعليم الجامعي في مختلف التخصصات.

٢- أن تبادل الأساتذة لم يتم بشكل منظم حتى الآن، ويكون بهدف التعليم وتدريس منهج لا يوجد من يسده في الجامعة، وإذا وجد فيه من الكوادر الوطنية من يمكنه القيام: يتوقف التبادل، حتى إن الخبرات المتنوعة التي كانت تستحوذ عليها الجامعات الحديثة لم تعد تتوافر بالشكل المطلوب.

والمطلوب إيجاد تبادل وتنسيق علمي يستهدف تنويع الخبرات وتبادل المعلومات بين كافة الجامعات، ولم يستطع أي اتحاد من اتحادات الجامعات القائمة أن يضع سياسة يمكن أن توصل إلى تنفيذ هذا الهدف حتى الآن.

ويحتاج هذا إلى تدخل حاسم يحدد اختصاصات واضحة للجامعات في ذلك، وينشئ بيوت الخبرة داخل كل جامعة، ويحدد وسائل التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع، ويصنع خريطة للبحث في كل كلية، يشارك في رسم معالمها القيادات الجامعية ورجال الأعمال والمهتمون في منطقة كل جامعة، وقد آن الأوان لتبذل الحكومات جهداً في مجالات العمل والإنتاج والخدمات الواجب توحيدها بين مختلف الجامعات وقطاع المجتمع.

ونوضح هنا دور جامعاتنا في بعض حقول العمل والإنتاج والخدمات.

مجال التحكيم الدولي:

في فترة التحول الاقتصادي من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق؛ خضعت مصر لضغوط كبيرة في مجال التحكيم في عقود الاستثمار التي شاعت في السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن، وكانت معظم عقود الاستثمار تضع شرط التحكيم أمام مركز التحكيم المرتبط بغرفة التجارة بباريس، وعبثاً حاولت جهات وطنية عديدة التدخل لتخفيف حدة هذا الوضع؛ ذلك أن التحكيم أمام غرفة باريس كان يكلف كثيراً من النفقات ونادراً ما يصدر الحكم لصالح الطرف الوطني، وقد أقيمت ثلاثة مراكز للتحكيم في منطقتنا بمبادرة من اللجنة الاستشارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا أحدها في القاهرة والثاني في البحرين والثالث في ماليزيا، لكن المنازعات التي تُعرض على هذه المراكز قليلة، وتبدو الضغوط الدولية في هذا الشأن قوية، وهي تريد لمؤسساتنا دوراً هامشياً، وقد قامت جامعة عين شمس وجامعة الأزهر؛ بإنشاء مراكز للتحكيم التجاري الدولي، وإن تعثرت مسيرتها بعض الشيء؛ إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها وأسهمت في إيجاد فئة من المحكمين والخبراء يمكنهم حسم الكثير من المنازعات بين أطراف من جنسيات مختلفة، كما أن مركز التحكيم التجاري بجامعة الأزهر - والذي أنشئ بمبادرات من أشخاص سعوديين ومصريين - قد طبق أحكام الشريعة الإسلامية في العديد من المنازعات التي عُرضت أمامه.

وهكذا نجد أن الجامعات يمكن أن تسير في هذا الخط، وأن تساعد منظمات المجتمع الخاص على حسم المنازعات للمجتمعات الإسلامية بعيداً عن المؤسسات الأجنبية التي تؤثر تأثيراً بالغ الضرر على المصالح العربية والإسلامية في هذا الخصوص، ورابطة الجامعات الإسلامية مستعدة لدعم أمثال هذه الاتجاهات ونقل الخبرة إلى المؤسسات والجامعات الموجودة في العالم الإسلامي والتي ترغب في القيام بهذه الأنشطة.

مجال البحث العلمي:

لم تعد الدول تتحمل بمفردها الميزانيات الضخمة التي يحتاجها البحث العلمي؛ لذا فإن مؤسسات قريبة من نظام الوقف الإسلامي، بدأت تنتشر في كل العالم المتقدم بتمويلها القطاع الخاص والأفراد وبعض الشخصيات العربية، ومن أمثلة ذلك: مركز عبد العزيز بجامعة بولونيا بإيطاليا، ومركز آل مكتوم بجامعة داندي بأدنبرة، ومراكز أخرى عديدة بإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وعلى نفس النمط أقيم في جامعة الأزهر «مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي»، ورغم تعدد التجارب في هذا الإطار، لكن العالم الإسلامي لم يستفد منها بشكل قوي حتى الآن.

المجال الصناعي:

يوجد في المجال الصناعي في الدول العربية والإسلامية؛ مؤسسات مهمة ارتبطت فيها خبرات الجامعات بالمؤسسات الصناعية في قليل من الدول مثل ماليزيا واندونيسيا، وكذلك في قطاعات أخرى مهمة كدراسات الجدوى ودراسة نقل بعض التجارب، ولكنها حالات قليلة ومحدودة الأثر.

المجال الزراعي:

رغم وجود الزراعة كنشاط رئيس لدولنا الإسلامية؛ غير أن الارتباط بالجامعات وكليات الزراعة يكاد يكون محدوداً، وقد يشارك الأساتذة بصفتهم الشخصية في إجراء بعض البحوث والتجارب؛ لذا لم تستخدم الجامعات نفسها كبيوت خبرة في هذا المجال بالشكل المطلوب.

مجالات أخرى:

يمكن في إطار المهن الحرة إقامة بيوت خبرة داخل الجامعات لتغطي ما تحتاجه من خبرات العلماء؛ خاصة في المجالات الهندسية والاقتصادية والتجارية وغيرها؛ لأن ما يتم في هذا الخصوص محدود للغاية، وغالب أساتذة الجامعات يتعاملون مع هذه الهيئات كأفراد دون أن ترتبط بينهم روابط مؤسسية، وهذا عيب خطير.

المبدأ الثالث: مبدأ إشاعة نتائج البحوث من كافة الجامعات :

أما المبدأ الثالث الذي يحكم الجامعات؛ فهو مبدأ إشاعة نتائج البحوث العلمية للكافة، وبالطبع فأول المحتاجين للاستفادة من هذا المبدأ: الجامعات نفسها؛ فالعلم رحِم بين أهله، وما لم تستفد الجامعات بشكل واسع من هذا المبدأ؛ فستظل قضية البحث العلمي في عالمنا الإسلامي مشكلة كبيرة.

إنَّ واضعي العهد الأعظم للعمل الجامعي كان أمامهم بوضوح هذا المبدأ بهدف التعاون الكبير بين الجامعات لتحقيق هذا الهدف، وأعتقد أن الكثير من الجامعات الأوروبية نهضت نتيجة تطبيق هذا المبدأ، ولكن يبدو أن هذه الفائدة لم تنقل إلى جامعات دول العالم الثالث لأسباب عديدة، في مقدمتها:

أن بلادنا لم تفتح ذراعيها بالشكل المطلوب للاستفادة من أنشطة هذه الهيئات، ولا شك في أن وضع سياسات مناسبة مع هذه الهيئات وبذل الجهد في تنسيق هذه الأنشطة معها؛ من ألزم الأمور الآن، ومن هذه الأسباب ما يرجع إلى سياسات الدول التي لم تخُل من تأثير على الجامعات الموجودة فيها، ومنها ما يرجع إلى تهيئة الجامعات في دولنا لتقبُّل العلوم الحديثة المرتبطة بالتقدم والتطور التكنولوجي.

ولا يمكن أن نتقدم إلا بإيجاد تعاون فعال نشط تتدخل فيه الدول الإسلامية متضامنة، عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وتساعد الجامعات على النشاط في هذا المجال، وإذا كان هذا التعاون قد أحيط بكثير من القيود في الآونة الحاضرة؛ إلا أن المحاولات يجب أن تستمر بدأب ونشاط لكسر هذه القيود، ولقد وُجّهت إلينا تَهْمٌ باطلة خاصة بعد ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م، وترتب عليها حرمان طلاب بعثاتنا إلى الخارج من الحصول على معلومات وعلوم تتصل «بالمجالات الحساسة»؛ كعلوم تكنولوجيا الفضاء والطاقة النووية والهندسة الوراثية والعلوم البيولوجية بشكل عام؛ لذا لا بد من العمل في ثلاثة اتجاهات في نفس الوقت وهي:

الاتجاه الأول:

التعاون المتبادل، فالكثير من الجامعات الموجودة في الدول الإسلامية والدول النامية بشكل عام؛ قد أحرزت تقدماً في المجالات العلمية الحديثة، وسيكون من السهل تبادل الخبرات عن طريق البحوث المشتركة والقيادات الجامعية وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، وهو تعاون ضروري لا مفر منه لإحراز التقدم العلمي بينها.

الاتجاه الثاني:

الاستفادة القصوى من البعثات والهيئات العلمية التي تعلمت في الخارج، ولا زالت تعمل خارج بلادها لأسباب عديدة؛ من أهمها: عدم وجود المناخ العلمي المحفز والمناسب لها في بلادها، وهي مسألة يجب أن توضع لها سياسات عملية للاستفادة منها بشكل أو بآخر.

أما الاتجاه الثالث:

تشجيع مختلف هيئات المجتمع المدني والمؤسسات التي ترتبط بعلاقات علمية وعملية في الخارج على التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

إن العلماء والمهنيين في مختلف الدول يرتبطون الآن بمجامع وجمعيات علمية في مختلف التخصصات، ولا شك في أن وضع هدف الاستفادة القصوى منها، يمكن أن يساعد في تعويض بعض ما خسرناه من هذه التوجهات الجديدة، ويجب أن تولي جميع الدول الإسلامية عناية بالمنظمات المتخصصة الدولية الحكومية وغير الحكومية، والتي تقدم مساعدات مهمة في حقل نقل الخبرات العلمية والتكنولوجية، وإن توافر قاعدة علمية تكنولوجية حديثة بات شرطاً لكي تتبوأ الأمم مكاناً مرموقاً في النظام العالمي الجديد، ولا يمكن لهذه القاعدة أن تتكون وتنمو إلا بتوافر مقومات رئيسة منها:

- إرادة سياسية وطنية واعية بقيمة العلم والتكنولوجيا ودورهما في المجتمع.
- نظام تعليمي وتربوي وثقافي حديث يتوافر مع تطور العالم.
- نظام متكامل للعلم والتكنولوجيا يتوافر لديه إمكانيات وطاقات مؤسسية ومالية وبشرية قادرة على الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي وربطه بتنمية المجتمع.
- تعظيم الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية والإقليمية.
- سياسة علمية وتكنولوجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية وسياسات الإنتاج والاستهلاك، وتوزيع الدخل، والسياسة التعليمية، والسياسة الثقافية والسياسة الخارجية.

ولعل نجاح بعض الدول الإسلامية في إقامة صناعات تعتمد على الطاقة النووية - مثل إيران وباكستان - يدل على إمكانيات هذه الدول في مجال العقول المبدعة، ولا شك في أن وجود شركات كبرى تمتلك شراء هذه التكنولوجيا، يمكن علماء الدول الإسلامية من تصنيع مواد وتكنولوجيا أفضل من تلك التي تمتلكها الدول فرادى.

أهم التوصيات:

وفي نهاية هذه الورقة؛ أشير إلى مجموعة من التوصيات التي نعتقد أنها مفيدة في قضية التضامن الإسلامي في مجال التعليم والبحث العلمي، ومنها:

- السعي الحثيث لإيجاد بيئة علمية واجتماعية تساعد على تطوير التعليم والبحث العلمي في العالم الإسلامي.
- تشجيع المبادرات الفردية والمؤسسية في مجال التكامل في التعليم والبحث العلمي في مجتمعنا الإسلامي الكبير.
- تعظيم الاستفادة من المنجزات العلمية والاكتشافات ونتائج البحوث التي تتم في المؤسسات والجامعات الإسلامية.
- ضرورة العناية باللغة العربية في بلادنا، وتسهيل فهمها والتعامل بها لتكون نواة للوحدة الفكرية بين الشعوب الإسلامية.
- ضرورة الاهتمام بالقيم الدافعة للتقدم والكامنة في ديننا الإسلامي، ومن بينها: قيم الاهتمام بالعمل وتحسينه وتجويده.
- أهمية وضع استراتيجية تعليمية وتربوية واضحة بين الدول الإسلامية جميعاً؛ تعمل على توحيد مقاييس ومعايير منح الشهادات العلمية، وتعمل على تعزيز التضامن الإسلامي.
- ضرورة الاهتمام بالكوادر والكفاءات في العالم الإسلامي وتنميتها والاعتماد عليها في استيعاب العلوم الحديثة وأساليب تطبيقها في الحياة العملية، ويحتاج ذلك لرعاية الموهوبين، وتوفير مدارس خاصة بهم وتشجيعهم على الإبداع والابتكار منذ الصغر، مع عمل خطة واضحة

لعودة العقول المهاجرة التي أثرت الدول المتقدمة وأسهمت في تقدمها، مع توفير كافة أسباب الراحة لها لتظل في أوطانها، وإقامة روابط واتحادات إسلامية تجمعهم في بوتقتها لخدمة العالم الإسلامي الكبير.

- تشجيع الابتكار وتسهيل تسجيل براءات الاختراع بين مختلف الدول، مع تسهيل عمليات تحويل المخترعات إلى منتجات صناعية عن طريق تدخل الدول لتذليل أية صعوبات تعترض ذلك، لتحقيق حلم العالم الإسلامي في التضامن والتكامل وتحقيق تقدمه المنشود.

والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

التضامن

في مجال الدعوة والإعلام

إعداد

الدكتور أحمد مطهر عقبات

مستشار جامعة صنعاء، عميد كلية الإعلام (سابقاً) - اليمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

مما لا شك فيه أن التوعية إزاء كافة القضايا الدينية والدينية -بُغية توسيع وتعميق نظرة المسلم إلى متغيرات الحياة بما يعكس القيم والمثل الإسلامية الصحيحة- يحتاج إلى قدرٍ وافٍ من المعرفة والمعلومة التي تؤهله لاستيعاب كافة المستجدات والاستفادة من محاسنها بوعي وإدراك يضمن الحقوق في التعليم والتعلم، مع الحفاظ على السلوكيات الحميدة المكتسبة، ونقل صورة مشرفة لحقيقة جوهر الدين وسلوك المسلم القويم في ظل التحولات والمستجدات الدولية، وخاصة بعد أن اتسع التشويه المتعمد من خلال أعمال العنف وانشقاق الدعاة في تناول الأحداث المتعاقبة في المنطقة العربية والإسلامية في الأعوام الأخيرة -وبالتحديد في دول ما يسمى الربيع العربي- الأمر الذي يستوجب وقفة جادة تضامنية في مجال الدعوة والإعلام؛ لتوحيد الصفوف وإعادة الثقة إلى كافة الفصائل والمذاهب والقوى المؤثرة في الشارع الإسلامي والرأي العام العربي والأجنبي؛ عبر استراتيجية إعلامية إسلامية معاصرة تتماشى مع كافة الأفكار والأطروحات المُحبة للسلام، وتعزيز المصالح المشتركة في إطار القيم والأخلاق، وبما يلبي طموح المسلم في الاستفادة من تكنولوجيا العصر وتدفق المعلومات المساعدة في تحقيق تنمية مستدامة، وتكفل تعاوناً ندياً مع الآخر ومسيرة العولمة الظاهرة، بقدر كبير من المسؤولية وبما لا يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

ولأن الدعاة يقفون عادة في مقدمة الصفوف الإعلامية التوجيهية -سواء من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإعلام الجديد المتمثل

في الشبكة العنكبوتية والتواصل الاجتماعي المنوع، أو عن طريق الاتصال المواجه بمنابره المختلفة وندواته ومؤتمراته وغيرها - فإن مسؤوليتهم عظيمة في إيصال الأفكار الموضوعية بقدرٍ عالٍ من استيعاب طبيعة المرحلة والشريحة الاجتماعية المستهدفة، والمعلومات المطلوب تدفقها، والأسلوب المناسب في الإلقاء والتقديم واللغة المتوافقة مع كل حالة تواصل، وبالتالي فإن مهنية أدائهم أصبحت مطلوبة في إطار استراتيجية معلومة.

ولتحقيق هذا الهدف: لا بد من تعاونٍ من مختلف الدول الإسلامية المستوعبة لاستراتيجية الإعلام الإسلامي المعاصر؛ في مجال تأهيل وتدريب الدعاة لمواجهة متطلبات العصر وبتثافة التضامن، وهذه أهم المحاور التي سنركز عليها في هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من الحالة القائمة لوضع الأمة الإسلامية؛ في ظل التحولات والمستجدات الدولية التي أثرت سلباً في حالات كثيرة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - على حياة الناس ومعيشتهم وتآلفهم وتضامنهم وأمنهم واستقرارهم، والتناقض الواضح في الخطاب الإعلامي الموجه لفئات بعينها، والتحريض ضد فئات أخرى، والتباعد بين أفكار واتجاهات الأمة الإسلامية الموحدة عقيدة وسلوكاً، الأمر الذي يحتاج إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى تبني هذه المواقف؛ لتصحيح مسار الخطاب الإعلامي بما يخدم استراتيجية إعلامية إسلامية معاصرة، تشارك فيها الدول الإسلامية بخبراتها وتكنولوجياها وإمكاناتها، وتقديم التعاون في تدريب الدعاة والإعلاميين في البرامج الموجهة.

تساؤلات البحث:

- هل يحتاج الإعلام الإسلامي إلى استراتيجية خاصة به؟ أم أن استراتيجية الإعلام العمومي وفق السياسة الإعلامية لكل بلد تكفي؟
- ما هي مميزات استراتيجية الإعلام الإسلامي (إن وُجدت)؟
- لماذا يرى النقاد والمهتمون أهمية وضع استراتيجية لإعلام إسلامي معاصر؟ وما المقصود بمعاصرة الإعلام الإسلامي؟
- ما هي متطلبات العصر التي ينبغي على الدعاة مواجهتها؟
- ما هي أوجه التعاون المطلوبة في مجال تأهيل وتدريب الدعاة لمواجهة متطلبات العصر وبث ثقافة التضامن؟

هدف البحث:

يسعى البحث لتفحص واقع الأداء الإعلامي الإسلامي في ظل الظروف المعاشة في البلدان الإسلامية، والتحويلات والمستجدات الدولية، وتأكيد الحاجة الملحة للمزيد من التشاور والتنسيق والتعاون لتطوير استراتيجية معاصرة لإعلام إسلامي ناجح، والتعاون في مجال تأهيل وتدريب الدعاة لمواجهة متطلبات العصر وبث ثقافة التضامن.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي هو الأنسب في تتبع الموضوع وفق كل حالة مستهدفة، ودراستها وتحليلها للوصول إلى الاستنتاجات المناسبة التي تحقق هدف البحث.

محتويات البحث:

- سيركز البحث على جانبين رئيسيين هما:
- ١ - استراتيجية الإعلام الإسلامي المعاصر.
 - ٢ - التعاون في مجال تأهيل وتدريب الدعاة لمواجهة متطلبات العصر وبث ثقافة التضامن.

استراتيجية الإعلام الإسلامي المعاصر

الإعلام بصفة عامة، والإسلامي بصفة خاصة؛ ليس فقط عاملاً مساعداً في فهم الأمور الحياتية، ووسيلة تربوية وتعليمية داعمة للمعارف، ومجالاً حيويًا لاستقاء المعلومات من مصادر شتى، ودليلاً تربويًا يتقبل الكثير إيجابياته في أكثر من اتجاه، بقدر ما يقرب أيضا بين الثقافات الإنسانية التي تزخر بتناقضات للمفاهيم والعقائد وبالتالي السلوكيات الظاهرة، مما يستوجب الإطالة على مجمل الاختلافات ودراستها وتفهمها، انطلاقاً من أهمية الاعتراف بالآخر واستيعاب أفكاره، مع إمكانية تقبل الإيمان بوجودها كشرط أساسٍ لديمومة التواصل الإنساني بين الأمم، ولعل الدين الإسلامي الحنيف يجسد هذه المفاهيم بأبعاد إنسانية جديرة بالاهتمام.

من هنا يدخل الإعلام الإسلامي - عن طريق الحوار - إلى عمق التكوين المنطقي لأبجديات العلاقات الثقافية بين الشعوب، بتحاور إنساني يقرب من عملية التواصل ويفتح آفاقاً رحبة لتبادل معرفي خلّاق، وهذه المعطيات تتطلب نشر قيم التسامح وتجنب الإرهاب والعنف بكافة صورته، ويتحمل هذه المسؤولية علماء الأمة ومثقفوها، وأي تقصير في هذا المسار يشكل عائقاً لا ضرورة له في تعميم سماحة القيم والدين وتأسيس مبادئ المحبة والسلام (عقبات: ٢٠١٣، ٥١).

أما التقصيرات المحتملة في هذا الجانب؛ فقد حملها الباحثون للمثقفين عموماً وعلماء السياسة والاجتماع والإعلام خصوصاً، بالتأكيد على أن تقصير المثقفين في مواجهة الخطاب المتطرف؛ سببه تقصير الإعلام في التعامل معهم في برامجهم، في الوقت الذي يجد فيه مثقفو التطرف والتكفير منابر أوسع لترويج

أفكارهم وتميرير فتاواهم جهارة وفي المضممار نفسه.

إن تقوية الحضور الإعلامي للمثقفين أصحاب الرؤية المتفتحة والمتشبعين بقمم التسامح؛ إنما تستوجه ضرورة إدراك ثلاثة أهداف كبرى لا يمكن تجاوزها لاستنبات قابلية مناهضة الأفكار المتطرفة والتكفيرية المفضية للعنف:

الأول: دور المثقفين في تفكيك المنظومة النظرية والإيديولوجية التي تؤسس للفكر الإرهابي وتؤطر دعاته وتجدد شرائح من المجتمع (من الشباب تحديداً) لرفض الفكر المتخلف والبناء على ذلك لارتكاب الفضاعات دون وجه حق.

الثاني: من المثقفين الفاعلين بالمجال السياسي وعلم الاجتماع والتربية؛ في العمل على استنبات ثقافة الممانعة والتحصين ضد مد الفكر الإرهابي الذي من شأن انتشاره تدمير كل سبل الاجتهاد والفكر المتنور.

والرسالة الإعلامية في هذه النقطة لا يجب أن تصاغ خصيصاً لأصحاب هذا الفكر بمحاولة ثنيهم عما هم مؤمنون به أو مروجون له، بل وأيضاً لكل أطراف المجتمع التي قد تكون مصب هذا الفكر وهدفه الأساس، والمطلوب حقاً إشراك المثقفين في تشكيل الجانب الثقافي من الشبكة البرامجية؛ لأن ضمور هذا الجانب من شأنه فسح المجال لثقافة الإرهاب ومثقفها بالمنابر الأخرى.

الثالث: يُلتمس من علماء السياسة تحديداً في تبيان المصلحة من تكريس العدل المجتمعي.

وعليه فإن دور الإعلام لا ينحصر فقط في استنبات سبل الممانعة الذاتية من المتلقي؛ بل وإشراكه في الحرب المعلنة على الإرهاب تنظيمًا وفكراً وإيديولوجياً. (اليحياوي: ٢٠٠٧، ٥٢).

إن واقع الأمة قد اكتنفته تحديات جمّة في الجوانب السياسية والطائفية والانزواء تحت مظلة الأفكار الضيقة والتطرف، إلى جانب الانعكاسات الخطيرة على تربية النشء ومناهج التعليم، وتذليل أولويات القضايا القومية ومنها قضية فلسطين وتهويد القدس وعزلها عن العالم الإسلامي، ولعل نتائج أزمات ما يسمى بالربيع العربي تُعدّ شاهداً على شرخ العلاقات والتواصل والحوار وتباين المواقف مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.. إلخ.

وإزاء هذا الوضع الذي تُعبر عنه وسائل الإعلام التقليدية والجديدة ومنابر المساجد والفعاليات والندوات والمؤتمرات والاتصال المواجه المتنوع بكافة المحاور والتفاصيل والعمق، أصبح لزاماً تكثيف الجهود لتحديد استراتيجيات ورؤى مساعدة تلمّ شمل الأمة وتعيد توحيد مواقفها تحت راية تعاليم الإسلام والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض ملامح استراتيجية الإعلام الإسلامي المعاصر على النحو التالي:

أولاً: تبني خطاب إعلامي جديد يركز على ثقافة التسامح ويساعد على:

١- نبذ الاختلافات السياسية والتعصبات المذهبية بين المسلمين أنفسهم، والتي تصل أحياناً إلى البُغض والعداء والحرب الإعلامية والاقتتال، مما يغير مجرى التسامح والوسطية والاعتدال إلى الغلو والعنف والتطرف والإخلال بالأمن الاجتماعي والسكينة العامة وتجاهل مبادئ الإسلام الحنيف وشريعته، وقيم وأخلاقيات المجتمع، وحق الإنسان في التعبير عن آرائه بحرية تامة.

٢- الابتعاد عن التشدد الثقافي وعدم اعتراف البعض بالفكر الآخر، لكي لا يغلق باب الحوار الإنساني بين الشعوب بخلق عداءات لا مبرر لها،

- وردود أفعال تسيء إلى الأمة ككل، فأهم ما يميز الحضارات - ومنها الإسلامية - : البعد الإنساني في ملامح ثقافة التسامح، ويتجلى ذلك في:
- إقرار مبدأ التساوي بين الشعوب في الحقوق الإنسانية، وإلغاء التفاوت بسبب القوميات واللغات والانتماءات والأعراق، واعتبار العمل الصالح هو معيار التفاضل.
 - تحريم الظلم والعدوان ودعوة المظلومين المضطهدين للدفاع عن حقهم المشروع في الحياة، واعتبار الجهاد أداة لحماية الكرامة الإنسانية.
 - احترام الأديان السماوية والإشادة بدورها الأخلاقي والاجتماعي والإنساني لتحرير العقول من الأساطير والمعتقدات الخاطئة، فالتعددية ظاهرة حية وصحية ولا خطر منها، وتدلل على احترام متبادل بين الشعوب والحضارات والأديان، والحوار هو أداة التواصل الإنساني للتعرف على الآخر بسلوك حضاري لتبادل المعرفة وإثراء التجربة الإنسانية والبحث عن الأفضل الذي يخدم الإنسان، لاسيما وأن الحضارة الإسلامية تتميز باعتمادها على ثقافة شمولية تستمد معالمها من القرآن الكريم والسنة الشريفة، ولا يقتصر أثر هذه الثقافة على تنمية العواطف الدينية والاهتمام بأداء العبادات وتغذية المشاعر الروحية فقط، وإنما تمتد إلى كل السلوكيات الاجتماعية بحيث يصبح المسلم نموذجاً حياً للشخصية الإنسانية (النهان: ٢٠٠٥، ٢٦٩).

إن التقارب بين الثقافات لا يعني بالضرورة انتفاء المتناقضات والقناعات بمحتوى ومضامين الكثير منها، بل وأحياناً تكثر التأويلات والشكوك في طبيعتها ومصادرها وجوهرها وموضوعيتها والخوف من أهدافها الخفية أو

المعلنة، إلا أن الحاجة إلى التواصل الإنساني تظل قائمة للاستفادة من الأفكار المفيدة والتفاعل المعرفي والتقارب بين الشعوب، أو بحسب تعبير النقاد: بالرغم مما يسود بين الثقافات في العالم من نزعة شكية ومن حالات الريبة والحذر، وعلى الرغم من أن أصواتاً من داخل هذه الثقافة أو تلك لا تكف عن الدعوة إلى القطيعة والتخويف من مخاطر ما يسمى بالغزو الثقافي؛ فإن جدلية التأثير المتبادل بين هذه الثقافات أصبحت من الأمور المسلّم بها، وهي حالة غير جديدة ولا استثنائية وممتدة عبر العصور، وفي مقدور الثقافة العربية أن تقدم أتم نموذج لهذا التفاعل في ماضيها وحاضرها؛ فهي ثقافة واثقة بنفسها، وعندما بدأ تواصلها بالآخر في لحظة زمنية فارقة من تاريخ البشرية، وضعت استراتيجية غير مكتوبة تتجسد في اختيار وتطويع وتوظيف ما تنقل، ورفض العداء للآخر الذي تنقل عنه.

وفي ظل هذه الاستراتيجية المبكرة؛ بدأت الترجمة من اللغات الأخرى، واجتهد العرب في نقل ما يحتاجونه لا ما يحتاجه غيرهم، وهكذا تحددت جدلية التبادل والتفاعل منذ التأسيس لثقافة عربية شاملة الاستفادة في حدود ما تتقبله العقيدة والبيئة والمصلحة العامة للأمة. (المقالح: ٢٠٠٢، ١١).

وليست الثقافات كيانات أحادية منفردة، فكل الثقافات والأديان تسمح بالتأويلات المتعددة، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام الدول المختلفة -حسبما تقتضيه أهدافها- لاستخدامها بطرق مختلفة، وهذا ينطبق على النظم الاقتصادية والاختيارات السياسية، والتحالفات العسكرية، ويأمكن المرء تبرير أي شيء يريده؛ انطلاقاً من الاعتبارات الثقافية أو الدينية، والقيود عادة لا تفرضها الثقافات أو التقاليد، وإنما يفرضها المتنفذون في السلطة في مجتمعات معينة؛ من خلال تفسير ثقافتهم بشكل يتناسب مع مصالحهم، (هاليداي: ٢٠٠٢، ١٦).

ولهذا فإن الانفتاح الثقافي قد يكون عاملاً مساعداً في توضيح الرؤية إزاء الكثير من القضايا الدينية والإنسانية وكسب ثقة الآخر، وبالتالي تكوين استراتيجية تواصل لخطاب إعلامي إسلامي يتقبله الناس ويُسهّم في تقريب وجهات النظر، مع الأخذ بالاعتبار أن الحوار أقرب الطرق للتعرف وتبادل المعرفة مع الآخر وإمكانية الاحتفاظ بالقناعات والخصوصيات، لاسيما المتعلقة بالدين والعقيدة المتأصلة في وجدان الناس وعاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم.

وهنا على الداعية أن يعي واقع الحياة المعيشية والفكرية والعادات والتقاليد المتفاوتة في كل دولة، وأن يراعي ويحترم الأعراف الاجتماعية المتبعة، مصحوبة بدراسة معمّقة لطرق وأساليب التعامل معهم وفق طبائعهم واستيعاب ما يحبونه وما يبغضونه، ودراسة أوضاع واتجاهات ورغبات وميول الناس والأسلوب الأمثل في كسب ثقتهم واللغة المفضلة لديهم للتحديث بها؛ كمدخل رئيسة للتعرف على الوسط الاجتماعي المرشح لمكان وبيئة النشاط التي ستسهل اختيار الأسلوب الأمثل للتواصل بثقة وليونة - وبخاصة في حال ممانعة البعض - استرشاداً بقوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

ويتجسد الدور الإعلامي الإسلامي في السعي نحو تضامن إسلامي في تعزيز التوعية بتعاليم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وشرح المتغيرات والتحويلات الدولية التي تسببت في فتور العلاقة والتضامن بين المسلمين، وكشف الافتراءات الظاهرة وتحليلها والتبصير بسبل دحضها وتجنب الشبهات عنها، ويساعد في هذا الإطار: لقاء علماء المسلمين وكبار الدعاة؛

لتداول المواضيع المطروحة وتبادل الآراء والتنسيق حولها واستنباط الخبرات المفضلة في كيفية الإعداد السليم للرسائل الإعلامية الإسلامية بما يتماشى ومتطلبات العصر، والنظر في تقوية وسائل حديثة مؤثرة للدعوة وتجديدها ونقلها بصورة تلفت انتباه المستقبل وتنال ثقته.

والإعلام الإسلامي المعاصر يركز على أسس مهنية مرسومة ومحددة في أخلاقيات العمل الصحفي في طرق استقاء المعلومة وتناولها بدقة وموضوعية وصدق وأمانة، والإعلامي في البرامج الدينية كالصحفي في وسائل الإعلام الجماهيرية؛ عليه أن يتابع الأحداث من مكان وقوعها بمصداقية وسرعة؛ لأن المتلقي للأخبار ينظر إلى محتواها بعين الصحفي الراوي لها، وهذا يعني أن الإعلام الإسلامي قادر على تقديم بديل أفضل للجمهور المسلم من أية وسيلة إعلامية أخرى، ويصبح مصدراً معلوماً تياً أنياً لها إذا تمكن من المتابعة المستمرة للأحداث الساخنة من مسارح وقوعها، وهذه الميزة تكمن في أهمية بلورة الفكرة وسرد الأحداث وروايتها بنظرة إسلامية مرجعية تترك أثرها في تهذيب الدعوة المطلوبة لاستراتيجية الإعلام الإسلامي.

ثانياً: استيعاب طبيعة الخطاب الإعلامي ومكونات الأشكال التكنولوجية والفنية والأبعاد الظاهرة والمخفية في التعبير اللفظي والصوري، وبمعنى آخر: فهم وقدرة استيعاب فنون العمل الإعلامي بشقيه اللفظي والصوري (السمع بصري)، وذلك لأهمية التعامل مع الوافد الإعلامي بقراءة ما بين السطور والأبعاد المعرفية لمحتويات الصورة واللوحة المرئية المعروضة لتتبع الأهداف في بثها، وفي نفس الوقت حسن استخدام أدوات الإنتاج الحديثة في بث المادة الإعلامية بكفاءة عالية.

وهذا يعني أن استراتيجية الإعلام الإسلامي المعاصر تقتضي التعامل مع كل جديد؛ يساعد في تحميل الخطاب المعاني المستوحاة من روح الدعوة الإسلامية المتعاملة مع لغة العصر ووسائل وأدوات الإنتاج الإعلامي الجديد في صورة معبرة وجذابة ومقبولة من شرائح المجتمع المختلفة.

لقد تجلت الرؤى والإشكاليات الكامنة في الإعلام الجديد للممارسات التي فتحت الباب أمام الباحثين المتخصصين في الإعلام المرئي، بتركيز شديد على طبيعة التقنيات الحديثة ووظائفها وخدماتها اللامحدودة في الجانب التربوي سلباً وإيجاباً، وبحسب المبتغى من عملية التكوين والعرض وتقبل الجمهور وتقييمه ورد الفعل المنتظر في العمق المعرفي والسلوكي.

إن التطور المذهل لهذه الوسائط الجديدة برأي أساتذة علم اجتماع الإعلام والاتصال (بن رمضان: ٢٠١١، ٨)؛ يطرح مشكلات جمّة وغير مألوفة ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية وثقافية وميديا تيكية وأخلاقية وتربوية، ونظراً لجسامة هذه المشكلات المتصلة بهذه الوسائط وتعقدها، لم يعد ممكناً تناسيها من قبل الأفراد والجماعات الاجتماعية على امتداد الكرة الأرضية، خاصة في المجتمعات النامية التي تبدو مقحمة ومحشورة ومجبرة على اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الجديدة.

وأمام هذه الأوضاع غير المألوفة المرتبطة بـ(مجتمع الاتصال والإعلام والمعرفة) الناشئ، ونظراً لغياب علامات ونقاط استدلال ملائمة تمكن مختلف أطراف الفعل الاجتماعي من قراءة ملائمة للعلاقات التي يقيمونها مع الذات ومع الآخر ومع العالم، يبدي الأفراد والمجتمعات حيرة وقلقاً يصعب كبتهما في اللحظة الراهنة، حيث تشكل موضعاً مركزياً يطال حياتهم اليومية،

أي: أن هذه الوسائل أصبحت تقييم علاقة منتظمة مع كل أبعاد حياتهم الاجتماعية، وإبداء نوع من الهلع والضياع وسط فيض وغزارة المعلومات اللامحدودة التي يصعب ضبطها والتحكم فيها.

وما دام الأمر قد وصل لهذا الحد؛ فلا مناص من مواجهة معلوماتية واعية وتقييم ذاتي وجماعي للوفاد منها، بوعي مسؤول وإدراك نقدي قادر على الفرز وتكوين العلاقة المعلوماتية في إطار الثوابت والدين والقيم، وهذا لن يتم إلا بفهم مغزى وسائل الاتصال الحديثة وخصائصها ووظائفها والبعد المرئي المؤثر في عملية التقبل في مجاله العمومي، وهذا المجال العمومي كما يفهمه مؤسس البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال (الحمامي: ٢٠١١، ٢٥)؛ ليس معطى تفرزه وسائط الإعلام الكلاسيكية والتقليدية أو الميديا الجديدة، وإنما هو نتاج لتفاعله مع السياق السياسي والثقافي.

وبتعبير آخر: فإن الفضاء العمومي الذي يمثل الفيس بوك أحد مكوناته في المجتمعات العربية؛ ليس نتيجة حتمية فرضتها علينا العولمة التكنولوجية، إنما تشكل في سياق كان فيه النظام الإعلامي الوطني عاجزاً - بسبب النموذج التقليدي للإعلام - عن إدماج الأفراد والجماعات المتعلمة والمنفتحة على العالم والطامحة إلى المشاركة في الشأن العام، وهذا يعني أن الإعلام الإسلامي - وخاصة المرئي منه - ينبغي أن يتخذ بُعداً أوسع في تحميل محتواه الكم المعلوماتي اللازم للتأثير التربوي، وجذب انتباه المستقبل بفضل تكوين الصورة السينمائية وتقنيات الوسائط المتعددة، واستغلال خدمات الكمبيوتر والإعلام الجديد، التي تتطلب وصفاً موجزاً لديناميكية عملها من زاوية أكثر قرباً.

والصحفي في الإعلام الإسلامي في الوقت الحاضر؛ ملزم بأن يدرك تطورات الإنتاج الإعلامي ببرامجه الفتوية المتنوعة: إخبارياً، تحريرياً وثائقياً، تحريرياً أدبياً، وتحريرياً تنويرياً، وعليه أن يكتسب صفات المفكر والأديب والكاتب والمحقق والرسام ومهارات المصور والمخرج والمستوعب لعمل طاقم الإنتاج السمعي بصري ووظائف أدوات الإنتاج.. إلخ.

والإعلامي في البرامج الدعوية الإسلامية؛ ينبغي أن لا يتجاهل محتوى وسائل الإعلام المعاصرة الأخرى، ويضع المراقبون (بوخنوفة: ٢٠٠٥م) في هذا الصدد؛ بعض التوصيات المفيدة التي يمكن أن يتبعها الدعاة لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير مهارات التعرف على طبيعة وسائل الإعلام وتكنولوجياها ولغتها السمعية والبصرية والافتراضية.
- تطوير مؤهلات التعرف على عمليات البناء وإعادة البناء، وتمثيل الواقع من قبل وسائل الإعلام وفق فئات (المعلومات، الخيال، الألعاب، الرياضة، الدراما).
- التعريف بسلطة وسائل الإعلام والتقنيات التي تستخدمها في توصيل أو تبليغ رسائلها والآثار الإقناعية لهذه الوسائل.
- تعليم مناهج وطرق فك رموز وتحليل المحتويات التي تنتجها وتبثها وسائل الإعلام.
- معرفة النشاط النفسي والذهني والفيسيولوجي للمتلقى، والعمليات التي يمكن أن ينمي من خلالها معارفه بواسطة وسائل الإعلام، وكيفية ربط هذه المعارف بالمعارف الأخرى التي يتحصل عليها من الواقع المعاش.

- تطوير مؤهلات التمييز بين الأشكال المتنوعة للواقع والخيال.
- التعرف على مصادر الرسائل الإعلامية.
- التعريف بتأثير وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات الفردية الجماعية.
- تطوير مؤهلات التعبير والإبداع باستخدام لغة وسائل الإعلام وتكنولوجياها وتجريب الإنتاج.
- تطوير مهارات التعبير الشخصي والحكم النقدي والاختيار الانتقائي للمنتجات والمعلومات التي تروجها وسائل الإعلام.
- تطوير قدرات التعرف على العلاقة بين المحتوى الإعلامي والواقع.

إن لغة وسائل الإعلام وتكنولوجياها تقف على رأس الاهتمامات المفترضة للإعلام الإسلامي المعاصر، نظراً لأهمية اللغة والبلاغة في الدعوة؛ حيث تكتسب اللغة بصفة عامة واللغة الإعلامية بصفة خاصة؛ معاني ودلالات لإيصال الفكرة المقصودة، بتفسير واضح وكلمات غنية بالعبارات التي تتناسب مع كل حالة وموضوع، واستخدام متنوع يظهر عمق اللغة وقدرة المتحدث على إبراز جمال اللفظ وبحور قواعد الجمل المستخدمة الهادفة المختصرة الجامعة للمعنى المقصود والهدف المزعوم بلباقة ومعرفة واجتهاد.

ولاشك في أن مكانة اللغة العربية - وبخاصة في الإذاعة والتلفاز - من أهم القضايا التي تطرح نفسها بإلحاح على من له صلة بالشأن الاتصالي العربي، مهنيين وقيادات إعلامية وباحثين ومثقفين ودعاة؛ لما تكتسبه من أبعاد حضارية خطيرة في سياق ما تواجهه اليوم من تحديات جسام ناتجة عن ظاهرة العولمة؛ لأن دور اللغة هو في صوغ صورة الأمم، وأن الأمم في لغتها وبلاغتها، وبحسب

تعبير الشاعر حافظ إبراهيم:

أرى لرجال العُرب عِزاً وَمَنْعَةً * * * وكم عَزَّ أقوامٌ بعِز لغات

إن اللغة هي عنوان مجد الشعوب وتقدمها، والمرآة التي ينعكس من خلالها عمقها التاريخي وعطاؤها الحضاري، واللغة لمقدم البرامج والداعي هي جسر تواصل المفاهيم الصحيحة للمعاني المبتغاة، فلئن كانت اللغة في ظاهرها نسيجاً كثيفاً من الرموز والدلالات، وبناءً مُحكماً يستند إلى قواعد نحوية صارمة، وفقهاً يتشكل وينتظم، فإنها تحمل في باطنها - إذا ما سبرت أغوارها واستقرأت خباياها - عالماً متناسقاً ينبض حركة وحياء، يستمد مكوناته من البيئة والتاريخ والثقافة.

إن هذا العالم الذي تتضح ملامحه كلما ازدادت القدرة على الأخذ بناصية اللغة وعلى تفكيك مغالقتها، هو نتاج لصيرورة أمة من الأمم وجماع تراكماتها الفكرية وممارساتها الثقافية، وبالتالي فإن صورة الأمة تتشكل من خلال لغتها؛ لما تحمله من تاريخها وتنقله من تجاربها وثقافتها، ومن هذا المنطلق فإن اللغة تتعدى وظيفتها الاجتماعية - باعتبارها أداة للتخاطب والتواصل مع الآخر - إلى وظيفة أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً لتكون وعاء الثقافة وجوهرها (الهرقام: ٢٠٠٠م، ٥).

ويصنف رومان جاكوبسون وظائف اللغة بأن لها ما يلي:

- وظيفة استنادية: بتقديم معلومات خام، وهي بشكل جوهري دون أي تلوين: لغة حيادية غير شخصية، تحتوي القليل من الظرف والحال والصفة والنعته.

- وظيفة انفعالية تدخل في اللغة حساسية الشخص، تطلق أحكاماً وأوصافاً، تلتزم وتتورط، لغة معبأة ومُحملة بقوة، تنضح من أعطافها الحياة العاطفية، ونحن هنا في مجال ال(أنا).
- وظيفة إرادية رغبوية: تسمح بتورط المتلقي، إنها باستمرار لغة (أنتم)، ودعوة نداء وتحفيز، ويجب أن يكون توريط المتلقي بمضمونها حذراً ومتأقلماً.
- وظيفة تفسيرية: تسمح بالتحدث عن لغة بوساطة لغة أخرى، وهي كما يقول بسارتر: الكلمة التي تشكل لغة فوق لغة.
- وظيفة شعرية: لغة محملة بالعبارات الطنانية والألفاظ الرنانة بشكل عام.
- وظيفة تواصلية: تتضمن كل جوانب الاتصال التي تثبت إرادة تأقلم الرسالة مع المتلقي (إعادة صياغة، مفردات بسيطة، جمل طويلة، تكرار).

والمفتاح في الوظيفة التواصلية للغة الإعلامية: هو إعادة الصياغة واستخدام العبارات المبسطة والجمل القصيرة؛ لتحقيق رغبة الإعلام الجماهيري في تكييف الرسالة مع المتلقي للتأثير فيه.

ومن خصائص اللغة وسماتها في الإعلام الجماهيري الفاعل والمؤثر: أن تكون موضوعية، عقلانية، منطقية، واقعية، حوارية، بأشكال لغوية بسيطة، عملية، مباشرة، عصرية، مألوفة، وطرائق تعبيرية غير معقدة، غير متكلفة، غير منمقة، قليلة النعوت والصفات، بعيدة عن التطرف والمغالاة، بعيدة عن الحشو واللغو والتكرار، بعيدة عن العبارات الشعارية والقوالب الفارغة، منفتحة على مصطلحات الحضارة الراهنة، مختصرة، مكثفة، تؤدي المعنى

بأقل الألفاظ وأقصر عبارات وجمل، وأيسر صياغة دون أن تهبط إلى العامية، أو أن تقع في الابتذال والضحالة والوهن (مهنا: ١٩٩٣ م، ٨٢، ٨٣، ٩١).

وقد وصف الأقدمون لغتهم بعبارات جديرة بالاهتمام، نذكر بعضاً منها:

يقول أبو داود بن جرير: «تلخيص المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والخروج مما بُني عليه أول الكلام إسهاب» (الجاحظ: ج ٢-٨).

ويقول ثمامة بن أشرس: «قلتُ لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ فقال: أن يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزاك.. والذي لا بد منه أن يكون سليماً من التكلف، بعيداً من الصنعة، بريئاً من التعقيد، غنياً عن التأويل» (الجاحظ: ج ١-٥٨).

ويقول العتابي عن البلاغة: «كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة، فهو بليغ» (الجاحظ: ج ١-٦٢).

ويقول بعض جهابذة الألفاظ، ونقاد المعاني: «وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل؛ يكون إظهار المعنى» (الجاحظ: ج ١-٥٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر يتخلق في رحم اللغة، وقد عرّف سقراط الفكر بأنه: (كلام العقل إلى نفسه)، والكلام من منظور اللغويين المعاصرين منذ الفرنسي دي سوسيبير؛ يعني التعبير الانفعالي والشعوري، وهو المادة الأولى للتعبير الفني.

وكان اللغويون العرب القدامى أكثر دقة عندما وحدوا بين تخلق الفكرة واللغة معاً، كما جاء في هذه الرسالة القديمة: (اعلم أن النفس الناطقة إذا عزمت على إحداث معنى؛ استعانت بالقوة المفكرة، واختارت لذلك أوفق الألفاظ

التي تدل عليها، وتعرضها على العقل، فإن استصلحها صار مراداً تغلفت بها القوة الإرادية التي هي في طاعة العقل في أمرها؛ بإخراجها إن أرادت القول باللسان، وإن أرادت الكتابة تعلق بها القوة الفاعلة، وهي قائمة بالأعصاب.. والألفاظ جسد، والمعنى روح، والخط لباس).

ويأتي علم النفس الإبداعي ليؤكد المعنى نفسه الذي قاله فرويد وهو يرصد تخلق الفكر باللغة: (إن النشاط العقلي يصبح نشاطاً عقلياً شعورياً عندما يتبلور في شكل صور ناطقة).

ويؤكد عالم اللغة بنيامين؛ انطواء الفكر على الكلام واحتواء الكلام للفكر فيقول: (إن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار، بل إنها هي نفسها التي تشكل الفكر)، وهذا يعني أن الخطاب لا بد من أن ينطلق من توافق حضاري وتقني جديد، وأصبح من الواجب علينا مسايرة العصر بأن نتقل من لغوية اللسان - بمعطياته الشكلية - إلى لغويات الكلام بأبعادها الفكرية والشعورية، ومع الوثبة الحضارية الثالثة أصبحت استراتيجية الإقناع بالتركيز على أدوات الحضور اللغوي، وهي نفسها وسائل الإنجاح أو الفشل في تسويق الفكر والأيديولوجيات المختلفة.

والحديث عن تسويق الأفكار عالمياً؛ يعني إحكام الصوغ اللغوي العربي لضمان ترجمة دقيقة للمعاني، ولكي نصل إلى هذه الدقة اللغوية؛ لا بد من أن يتحلى الأسلوب بالاعتبارات التالية:

- استخدام قصار الجمل والابتعاد عن الجمل الطويلة المركبة.
- الدقة في استخدام الزمن اللغوي.
- التقليل من العطف والإضافة.

- الدقة في استخدام المصطلحات العلمية والرموز.
- تحري الدقة في معرفة دلالات الألفاظ المستخدمة حتى لا تقع في بواطن المترادفات اللغوية.
- اختيار الجملة تبعاً لمقام المعنى: فالاسمية للثبات، والجملة الفعلية للحركة وعدم اليقين (التلاوي: ٢٠٠٤م، ٣٢، ٣٧).

وبهذه المفاهيم النظرية والإلمام الكافي باللغة والمعنى والصوت والوظيفة والعناصر المرتكزة إلى قواعد النحو والصرف والبلاغة؛ تبرز أهمية تدعيم قدرات الإعلام الإسلامي المعاصر - وفي المقدمة مُعدُّو ومقدمو البرامج الفئوية - في التعامل مع وسائل الإعلام وتنمية مهاراتهم اللغوية في توصيل الجانب اللفظي من المادة، وتتنزاج الصورة مع الكلمة لتعطي مفهوماً واضحاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التجارب العملية في الوساطة بين المادة والمتلقي؛ تُلقي بظلالها على القدرة في التقديم، بل هي محور رئيس لاكتساب خبرات جديدة في الميدان (عقبات: ٢٠٠٨).

كما أن اقتصار الإعلامي على التخصص الدقيق في مجالٍ بعينه؛ سيمكنه من التوسع المعرفي وتعميق الثقافة المحيطة به، وبالتالي الإفادة بكم هائل من المعلومات المفيدة للمستقبل، وتمكنه أيضاً من أداءٍ مهني ارتجالي في التقديم يساعد في إيصال الفكرة والتأثير الملاحظ.

التعاون في مجال تأهيل الدعاة

لمواجهة متطلبات العصر

إن استيعاب متطلبات العصر في فهم التحولات السياسية، وتقصي الأحداث المتسارعة في واقع الأمة التي أفرزت تحديات متمثلة في الصراع الطائفي، وغياب ثقافة الأمة الواحدة، والتشطير في الرؤى والمفاهيم في تناول القضايا بخطاب إعلامي متناقض؛ كل ذلك قد أوجب على الدعاة دراسة متطلبات العصر: من تكنولوجيا، وأسلوب التعامل مع الآخر، والسعي نحو معرفة السبل الكفيلة بأداء متميز ومنفتح على الجميع كشركاء في الدين والعقيدة ووحدة الأمة.

والدول الإسلامية تزخر بقدرات وكفاءات مساعدة لتأهيل وتدريب الدعاة لمواجهة متطلبات العصر وبث ثقافة التضامن؛ مما يمكن من تعزيز التعاون في وضع برامج تأهيلية تُلبي طموح الأداء الخطابي المؤثر في الاتجاهات التالية:

أولاً: التواصل الإعلامي:

يعتبر الداعية الذي يظهر أمام المستقبل في أية وسيلة إعلامية؛ في مقدمة الشخصيات التي تمتلك زمام المبادرة ونسج خيوط الاتصال، بالقدر الذي يمتلكه من إمكانات ثقافية واستيعابية للموضوع المطروح، وموهبة أداء ارتجالية تنوع وفقاً للحالات -ابتداءً من تكوين وعرض الفكرة وتطورها- وإدراك قواعد ومقومات شروط فنون الإلقاء التي تدرّس في معاهد الصحافة والدعوة والإعلام؛ يدخل من ضمنها طريقة النطق بصورة توضح الألفاظ والمعاني، من خلال دراسة مخارج الحروف دون التباس، ومعرفة طبقات الصوت، وإعطاء الحروف حقها من الجهر والهمس والاحتكاك والانفجار والترقيق والتفخيم والمد والقصر، وتقطيع الجمل أو الكلمات التي تحمل معنى واحداً، والإمام بعلامات الترقيم التي تسهل تقسيم الجمل لكي تنطق

بدرجة كافية من الوضوح الذي يعتبر أهم عناصر فن الإلقاء، وغيرها من القواعد والدلالات التي ستمكّن الداعية من اقتباس العوامل المساعدة في تكوين الشخصية التعبيرية، في أشكال تتلاءم مع الموضوع المطروح وبالتأثير التربوي المقنع، وكذلك في غياب النص عندما تلعب الإيماءات وملامح الوجه وردود الأفعال الآنية دورها في التعبير عن معلومات إضافية لم تُدرج في النص اللفظي، وتمتلك تعبيرات صورية توحى بالكثير من المفاهيم التربوية بالسير في اتجاه الهدف المرسوم من المتحدث، وبحيث يللمم الأفكار لملامسة القضية المتداولة في الإطار الفكري الذي يحمله ويصبه في مجرى الاقتناع به والإيمان بمحتواه، وذلك واضح من خلال الفقرات الإرشادية والاتصال المواجه في الندوات والمؤتمرات وخطب المساجد وغيرها.

وعن طريق التدريب على فنون الإلقاء والتقديم وبلاغة الأداء نظرياً وعملياً على أيدي الخبراء المتخصصة؛ يستطيع الدعاة معرفة طرق وأساليب التقديم وفق كل حالة وجمهور مستهدف؛ بما يتناسب وثقافته وحساسية الموضوع المتناول، والاتجاهات الفكرية الحاضرة، واستخدام الوسائل التوضيحية الناجعة، ولعل المناهج والمفردات ووسائل التعليم الموضوعية من قبل الخبراء؛ كفيلاً بإمداد المتدربين بالمعلومات الكافية في هذا الإطار.

ثانياً: ملامسة الوقائع والأحداث والتحويلات المتلاحقة:

يمثل العمل الإعلامي الذي ينبغي أن يستوعبه الداعية أثناء تواصله عبر وسائل الإعلام المتاحة؛ سلسلة حلقات مترابطة لإنجاز وجبة إعلامية توعوية تلبي طموح المستقبل؛ ابتداءً بالتدريب، مروراً بتنفيذ العمل المقروء والمسموع والمرئي، انتهاءً بتقييم الأداء وتحقيق أهدافه، بمشاركة أفراد من ذوي المؤهلات والتخصصات الإعلامية الصحفية والفنية السمعية والبصرية التي تشكل فريق عمل يوكل إليه إعداد البرامج الإعلامية وخاصة الإذاعية والتلفزيونية منها.

كما أن التدريب بشتى صورته؛ هو السبيل لتعليم قواعد وأصول الأداء المهني، لا سيما في تلك الأعمال التي تتطلب قدراً وافياً من المعرفة الفكرية باستخدام الآلة لإنجاز الأعمال بالصورة السليمة، ومنها الحقل الإعلامي الذي يربط معرفياً ومهنياً بين نظريات مفردات المناهج التخصصية وتزامن التطبيق العملي، لتأكيد اكتساب الخبرة باستخدام الأجهزة والأدوات المساعدة وخاصة السمعية والبصرية منها.

إن التطور العلمي المتواصل لأدوات الإنتاج الاتصالية وتقدم صناعة الأجهزة والمعدات الإنتاجية - من كاميرات رقمية حديثة وميكروفونات متعددة الوظائف ومازجات سمعية وبصرية بمؤثرات متنوعة والحاسبات والأدوات التي تسهم في اكتمال الرسوم والصور الطبيعية والمفترضة وفق رؤية المخرج والسيناريو المقترح - يحتاج إلى معرفة طرق التشغيل وتكوين العمل الصحفي والفني بالصورة التي تتناسب مع كل حالة؛ لأن الأشكال التعبيرية في الإعلام المرئي (مثلاً) تحتل مكانة مهمة في تقديم كافة البرامج الوثائقية والدرامية والفنية والاستعراضية؛ باستخدام الصورة ومشتقاتها، والوسائط البصرية المتعددة الأغراض، وإمكانات الاستديوهات من إضاءة وديكور وإكسسوار وماكياج وملابس وأجهزة إلكترونية تقليدية وحديثة.

ومن هنا يتضح أن إنتاج المواد الإعلامية يشارك فيه فريق إعلامي وفني، وتتعاظم الحاجة دورياً إلى التدريب في التخصص الدقيق بجرعات تتعرف على آخر المستجدات في عالم الاتصال تكنولوجياً ومعرفياً، نظرياً وتطبيقاً، من أجل الغوص في أعماق المادة المستهدفة وتقصي أسرار استيعابها وتنفيذ الأعمال المناطة بها، لتكوين وجبة إعلامية مقبولة بمساعدة المدربين من ذوي الكفاءة الإعلامية المهنية والأكاديمية والخبرات المتميزة.

وفي ظروف ممارسة هذه المهن برأي المتابعين (حمدان: ٢٠٠٣، ٣٣)؛ أصبحت لمؤسسات التكوين المستمر أهميه خاصة لتمكين المهنيين من التأقلم

مع هذه التحولات، وأصبح لزاماً على الصحفي أن يتعلم مهارات حديثة لم يكن مطالباً بها في الماضي.

كما أن مؤسسات التكوين الإعلامي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمواكبة هذه التحولات التكنولوجية؛ حتى يجيد الطالب التعامل مع الأجهزة المعلوماتية، ويتعلم الاستغلال الأفضل للإنترنت في الوصول إلى المعلومات والتراسل الإلكتروني، وكذا يتدرب الطالب على مختلف البرمجيات الخاصة بالمعالجة الآلية للنصوص والصور وبالإخراج الإلكتروني للمادة المكتوبة أو السمعية البصرية، وبالتركيب الرقمي للبرامج الإذاعية التي أصبحت مائة للتدريس، وهي أيضاً محور رئيس من محاور البحث الأكاديمي. إن متطلبات العصر وما تقتضيه من معرفة وإتقان ومهارة؛ تحتاج إلى تعاون بين الدول الإسلامية في مجال تدريب وتأهيل الدعاة والقائمين على برامج الإعلام الإسلامي؛ نظراً للعلاقة الديناميكية المهنية بين الداعي المقدم للمادة في الموضوع المستهدف، وبين بقية أعضاء الإنتاج الإعلامي وبحسب متطلبات المرحلة، ويمكن هنا اقتراح بعض الجوانب المفيدة في هذا المضمار كما يلي:

- ملامسة واقع الإعلام الإسلامي وتقييمه بحثياً بمشاركة متخصصين مهنيين من الكفاءات الأكاديمية، ومن المجربين والمشهود لهم بالمشاركة الناجحة في طاقم الإنتاج الإعلامي، ومتابعة سير العملية الإنتاجية بطرق علمية سليمة، واستغلال أمثل للإعلام الجديد، وأدوات الإنتاج الحديثة في عملية التكوين الذي حقق نجاحات مضطربة ولاقت قبولاً لدى شرائح المجتمع المختلفة.
- استنباط جوانب القوة والضعف في الإنتاج البرامجي الإسلامي لتعزيز الإيجابيات واكتشاف جوانب الضعف التي تحتاج إلى تدريب وتطوير وتحديث ومهارة أداء.

- الاستفادة من برامج التدريب العملي في مؤسسات التعليم أو التدريب الإعلامي التي تزخر بكفاية علمية ومهنية لأعضاء هيئة التدريس والبرامج والمناهج الحديثة واستخدام أدوات الإنتاج المتطورة.
 - توفير مكتبة إعلامية ورقية وإلكترونية تحوي الكتب والأبحاث والدراسات الحديثة العلمية والمُحكِّمة؛ للاستفادة من المحتوى المرتبط بتطوير الأداء الإعلامي في الدول الإسلامية.
 - تبادل الزيارات الميدانية لمعاهد التدريب الإعلامي وكليات الإعلام واستوديوهات الإنتاج الإعلامي الحديثة، في الدول ذات الخبرات والتجارب المعروفة لتتبع طرق الإفادة منها.
 - التواصل المستمر مع مراكز الدراسات والبحوث الإعلامية في كل العالم للاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة من أي معلومات يمكن تطويعها لتطوير الإعلام الإسلامي.
 - مشاركة الجمعيات الدولية الإعلامية المتخصصة نشاطاتها ومؤتمراتها وحلقات نقاشاتها البحثية لاستنباط ما يلائم تطوير الإعلام الإسلامي.
- وبصفة عامة** فإن وضع استراتيجية للإعلام الإسلامي المعاصر تحتاج إلى استيعاب حقيقي للتطورات المتلاحقة لتكنولوجيا الاتصال، وممارسة أداء إعلامي تمكّن الدعاة ومقدمي البرامج من استغلالٍ أمثل لأدوات الإنتاج الحديثة بمؤثراتها السمعية والبصرية؛ لإبراز الوجبة الإعلامية الموجهة بقدر عالٍ من الموضوعية والتأثير والإقناع، وتحقيق الأهداف الموضوعية في الاستراتيجية العامة المدرجة في السياسة الإعلامية لإعلام إسلامي فاعل، ولعل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات واعتماد الكفاءات في التدريب؛ سيساعد في تأهيل الدعاة لمواجهة متطلبات العصر والتبصير بالأساليب الناجعة لبث ثقافة تضامنية أكثر فاعلية وفق البرامج المقترحة في هذا الشأن.

المراجع

- أحمد عقبات. البعد الإنساني للإسلام في الإعلام المرئي. مجلة إذاعة وتلفزيون الخليج. يوليو ٢٠١٣.
- يحيى اليحياوي. دور المثقفين والإعلاميين في التصدي لظاهرة الإرهاب. مجلة الإذاعات العربية. العددان ٣، ٤ - ٢٠٠٧م. إتحاد إذاعات الدول العربية. تونس.
- محمد النبهان. أثر الحضارة الإسلامية في تعميق القيم الإنسانية. مجلة الثوابت. العدد ٤١، ٢٠٠٥م. المؤتمر الشعبي العام. صنعاء.
- عبد العزيز المقالح. جدلية التأثير المتبادل بين الثقافات. مجلة دراسات يمنية. العدد ٦٤، ٢٠٠٢م. مركز الدراسات والبحوث. صنعاء.
- فريد هاليداي. صدام الحضارات خرافة عالمية جديدة. مجلة الثوابت. العدد ٢٧-٢٠٠٢م. المؤتمر الشعبي العام. صنعاء.
- بوخنوفة، عبد الوهاب، ٢٠٠٥م، الطفل العربي والتربية على التعامل مع وسائل الإعلام، مجلة الإذاعات العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد ٢. تونس.
- عبد الحفيظ الهرقام. الطفل العربي والتحويلات الجذرية للمشهد السمعي البصري. مجلة الإذاعات العربية. اتحاد إذاعات الدول العربية. العدد ١ - ٢٠٠٢.
- فريال مهنا. نحو بلاغة إعلامية معاصرة. منشورات جامعة دمشق. ١٩٩٢-١٩٩٣م.

- يوسف بن رمضان. الاتصال الجديد والديناميات الثقافية في المجتمعات المعاصرة. مجلة الإذاعات العربية. العدد ٣-٢٠١١. إتحاد إذاعات الدول العربية. تونس.
- الصادق الحمامي. الميديا الجديدة والمجال العمومي. مجلة الإذاعات العربية. العدد ٣-٢٠١١. إتحاد إذاعات الدول العربية. تونس.
- محمد التلاوي. المنظور اللغوي لتسويق الأفكار. مجلة الإذاعات العربية. العدد ٣-٢٠٠٣م. إتحاد إذاعات الدول العربية. تونس.
- أحمد عقبات. إعداد وتقديم وإنتاج البرامج الإذاعية. دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر. ٢٠٠٨. صنعاء.
- محمد حمدان. الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على مهن الإعلام والاتصال. مجلة الإذاعات العربية. إتحاد إذاعات الدول العربية، العدد ٤ - ٢٠٠٣م.

التعاون في تأهيل وتدريب الدعاة

إعداد

الدكتور أحمد بن علي الخليفي

الأستاذ المشارك بالمعهد العالي للدعوة والاحتساب
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجعلها على المحجة البيضاء، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل ليقوموا بالدعوة إلى الله، قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، ولقد أمر الله جل علاه هذه الأمة بالدعوة الإسلامية، وحث على القيام بها، وجعل من صفات وشعار أتباع النبي ﷺ القيام بالدعوة، قال جل شأنه: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وقال جل شأنه أمراً بالدعوة ومبينا طرقها: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]، ولقد أوجب الله على هذه الأمة القيام بالدعوة فقال: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وبعث النبي ﷺ دعواته إلى أقطار الأرض ليقوموا بالدعوة ويبلغوا دين الله، فامتثل صحابته لهذه المهمة العظيمة، وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل هذا الدين العظيم، وتحلوا بأجمل الصفات، وأفضل السمات، فتعاونوا وتآزرُوا وتعاضدوا، وحققوا ما يصبون إليه

فعمّ الخير أرجاء الأرض، ومن أمثلة ذلك إرساله ﷺ لمعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما إلى اليمن، فظهر فيما بينهما من التعاون والتناصر والتآزر، ومما جاء أن معاذاً وأبا موسى رضي الله عنهما، إذا كان أحدهما قريباً من صاحبه أحدث به عهداً، وفي إحدى الزيارات سأل معاذ أبا موسى فقال: يَا عَبْدَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: أَتَفَوِّهُ تَفَوُّقًا، قَالَ: فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: أَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَأَقُومُ وَقَدْ فَضَيْتُ جُرْئِي مِنَ النَّوْمِ، فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي، فَأَحْتَسِبُ نَوْمِي كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمِي (١).

قال القاضي عياض رحمته الله: «وفيه التعاون على البر ومصالح المسلمين» (٢).

إن التعاون بين الدعوة مبدأً جميل وخلق عظيم، فمهمتهم عظيمة، ورسالتهم جليلة، يكمل بعضهم بعضاً، ويفيد بعضهم بعضاً، كلٌ فيما يحسنه ويجيده، وكلٌ له تجاربه وخبراته، وإننا في عصر له متطلباته وتقنياته ووسائله.

إن الدعوة إلى الله واجب شرعي، وقد دل على ذلك الأدلة العديدة التي تأمر بالدعوة وتوجبها، وإذا كانت الدعوة واجبة، فإن التعاون في العمل الدعوي واجب أيضاً، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

واليوم، ونتيجة المتغيرات، وتعدد الأفكار والاتجاهات، وتنوع الوسائل والأدوات، نحتاج من العاملين في المجال الدعوي، ودعاتنا في أقطار الأرض إلى أن يستشعروا أهمية التعاون والتضامن في تأهيل وتدريب الدعاة والعاملين في المنظمات والمؤسسات والمراكز والجمعيات الإسلامية.

(١) أخرجه البخاري في كتاب: المغازي، باب: بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ١٦١/٣ رقم ٤٣٤٢-٤٣٤٤-٤٣٤٥.

(٢) إكمال المعلم ٦/٤٦٢.

إن برامج التأهيل والتدريب الدعوية التي ننشدها ونرجوها اليوم من أهم الأعمال التي ينبغي أن تستثمر في التنمية الدعوية، وفي نفس الوقت هي من أهم الثروات التي تسهم في التأثير على المدعوين بأقل الجهود وأدنى الأوقات. ومن الجميل أن يكون من أهم المهمات للمؤسسات والجمعيات، وللمهتمين في العمل الدعوي تجاه الدعاة ومن في دائرة اهتمامهم، مراجعات ودراسات ونقاشات وحلقات ودورات ووقفات، أمام تلك البرامج والأعمال الدعوية التي تم تنفيذها، أو التي سيتم عملها، حتى نستطيع الرقي والارتقاء بالعمل الدعوي.

وينبغي علينا أن ندرك بأن تعاون الدعاة وتضامنهم، وتقديم برامج التأهيل والتدريب للرفع من مستواهم، وتبادل خبراتهم، يعد هو القوة الحقيقية التي يُعتمد عليها في حسن العمل، وجمال الأداء، وروعة البرامج، وتقديم الأفضل والأكثر أثراً.

ومهما يكن فإن التعاون والعمل المشترك بين الدعاة أو العاملين في المجال الدعوي لن يتحقق إلا بدافع من شعور داخلي نابع من الإحساس بالمسؤولية، والإيمان بالعمل التكاملي.

ومن هنا كانت هذه الورقات لتشخذ الهمم، وتحرك المشاعر، وترسم الطريق الأمثل لبناء عمل ومشروع تنتفع به الأمة، وترتقي بعملها الدعوي، كما أن هذه الورقات جاءت لتبين جزءاً من معالم النجاح في العمل الدعوي.

وإني بهذه المناسبة رأيت الكتابة في المحور الثالث والموسوم بـ: مجالات التضامن، ومنها التضامن في مجال الدعوة، واخترت عنواناً للبحث أسميته: (التعاون في تأهيل وتدريب الدعاة) لما له من أهمية كبرى في العمل الدعوي، ولما له من حاجة في مواجهة متطلبات العصر.

سائلاً المولى أن يوفقنا ويسددنا ويعيننا فهو الجواد الكريم الرحيم.

وسوف يكون هذا البحث في ضوء العناصر الآتية:

- المبحث الأول: مفهوم التعاون وأهميته بين العاملين في الدعوة الإسلامية.
- المبحث الثاني: مفهوم التدريب وأهميته في إعداد الدعاة والعاملين في الدعوة الإسلامية.
- المبحث الثالث: أهداف التأهيل والتدريب وصلته بالتعليم.
- المبحث الرابع: الاحتياجات التدريبية للدعاة والعاملين في المجال الدعوي.

المبحث الأول

مفهوم التعاون وأهميته بين العاملين في الدعوة الإسلامية

أولاً: مفهوم التعاون:

العون: المعاونة والمظاهرة، يقال: فلان عَوْنِي، أي معيني، وقد أعتته، قال تعالى: ﴿... فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ...﴾ [الكهف: ٩٥]، ﴿... وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤]. والتعاون هو التظاهر، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢] (١).

وفي لسان العرب: «العون: الظهير على الأمر.. والعرب تقول إذا جاءت السنة: جاء معها أعوانها، ويعنون السنة الجذب، وبالأعوان الجراد والذئاب والأمراض» (٢)، والرجل المعوان من كان كثير العون وحسن المعونة. ومن معاني التعاون في القرآن الكريم: الوزير، والأزر، والردء.

ومنه قوله تعالى في سؤال موسى ﷺ: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِ﴾ (٢٩) هَرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴿طه: ٢٩-٣٢﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤].

ثانياً: أهمية التعاون بين العاملين في الدعوة الإسلامية:

إن التعاون بين الدعاة مبدأ جميل، وخلق عظيم، لما للقيام بالدعوة من شرف ومكانة، فالمهمة عظيمة، والرسالة جلييلة، وإن مما يدل على أهمية التعاون وضرورته بين الدعاة إلى الإسلام ما يأتي:

(١) انظر المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني ص ٣٥٦.

(٢) لسان العرب: ابن منظور ٢٩٨/١٣.

(١) ما ورد من نصوص عديدة في الكتاب والسنة تبين فضل وأهمية التعاون، وكل نص يتضمن معنى جليلاً، وبيان ذلك فيما يلي:

- الأمر بالتعاون والحث عليه، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، والبر والتقوى كلمتان جامعتان شاملتان لكل أنواع وخصال الخير، الذي هو هدف الداعية من دعوته، والتعاون ما هو إلا وسيلة لتحقيق الغايات والأهداف.

- إن قدوات الدعاة الذين قال الله عنهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَتْهُمْ أُقْبَدَتْهُ﴾ [الأنعام: ٩٠] كان من مبادئهم: التعاون وطلب العون، ومن النصوص في ذلك ما يأتي:

• قوله تعالى عن موسى ﷺ: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ أَشَدُّ بِهِ أَزْرَىٰ ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ نَسْحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [طه: ٢٥-٣٥]، قال السعدي رحمه الله في قوله: ﴿وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾: «أي معيناً يعاونني، ويؤازرنني ويساعدني على من أرسلت إليهم»^(١).

• وقوله تعالى أيضاً عن موسى ﷺ: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ قَالَ سَدِّدْ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجْعَلْ لَكَ سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيِّنِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥]، فالردء يعني المعين والمساعد والوزير والظهير.

- إن نصوصاً عديدة جاءت لتوضح أن المسلمين كالبنیان المرصوص،

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن السعدي، ص ٥٠٤.

وكالجسد الواحد، ففي الحديث عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ»^(١)، وفي الحديث عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى»^(٢)، وإذا كان ذلك على وجه العموم، ولعامة المسلمين، فالدعاة فيما بينهم من باب أولى، مما يؤكد على أن العمل الإسلامي ينبغي أن يكون بنيانه شامخًا، ولبناته مترابطة ومتراصة ومتراصة مترابطة أمام التحديات التي تواجهه، ولن يتأتى ذلك ما لم يكن بين العاملين في المجال الدعوي من التعاون والتضامن والتآزر، يقول ابن بطال رَحِمَهُ اللهُ: «والمعاونة في أمور الآخرة، وكذا في الأمور المباحة من الدين، مندوب إليها»^(٣).

- إن من حقوق الأخوة الإيمانية، والمحبة الصادقة، التعاون في أعمال الخير والبر، وأن يحب المرء للآخرين مثل ما يحب لنفسه، وإذا كان هذا على وجه العموم، فالدعاة أولى من يتمثل ذلك، ويترجمه إلى واقع عملي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وفي الحديث عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ

(١) أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب الصلاة، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ١٧١/١، رقم الحديث: ٤٨١، وفي كتاب المظالم، باب: نصر المظلوم، ١٩١/٢، رقم الحديث: ٢٤٤٦، وفي كتاب الأدب، باب: تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا، ٩٦/٤، رقم الحديث: ٦٠٢٦، وأخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٥٨٦/٤، رقم الحديث: ٢٥٨٥.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ١٥٨٧/٤، رقم الحديث: ٢٥٨٦.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر ٥٥٢/١٠.

مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(١).

قال النووي رَحِمَهُ اللهُ: «قال العلماء -رحمهم الله- معناه: لا يؤمن الإيمان التام، وإلا فأصل الإيمان يحصل لمن لم يكن بهذه الصفة، والمراد يحب لأخيه من الطاعات والأشياء المباحات، ويدل عليه ما جاء في رواية النسائي في هذا الحديث «حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ»...»^(٢).

وبحسب تعاون الدعوة وتضامنهم تتجلى لنا معاني الأخوة الإيمانية والمحبة الإسلامية، وبيان ذلك فيما يلي:

- ١- إن الشعور التعاوني بين العاملين في المجال الدعوي، ورسم البرامج في ذلك، يقود إلى تآزر وتقوية للبرامج والمشاريع الدعوية، والبرامج هي إبراز للتجارب الرائعة والناجحة، وبعرضها وإبرازها يمكن الاستفادة منها، واستنساخها في مواقع ومواطن أخرى، بما يتوافق مع أهل كل بلد وأنظمتها.
- ٢- إن مما يدل على أهمية التعاون بين المؤسسات والمراكز والمنظمات العاملة في المجال الدعوي؛ الحاجة إلى اللقاءات والاجتماعات وضرورتها؛ للتشاور بين الدعوة والمهتمين بالدعوة؛ وللنظر في هموم الدعوة، ودراسة الأحوال والواقع، والنظر إلى المستقبل.
- ٣- الحاجة في العصر الحاضر إلى التعاون في البرامج المشتركة والمشاريع الدعوية، وبخاصة التي تحتاج إلى جهود كبيرة ومتنوعة.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ٢١/١ رقم الحديث: ١٣. وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير ٦٩/١ رقم الحديث: ٤٥.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج: النووي ٢/٢٠٦. والحديث أخرجه النسائي في كتاب الإيمان وشرائعه، باب علامة الإيمان ٨/١١٥ رقم الحديث: ٥٠١٧، وقال الألباني: صحيح، صحيح سنن النسائي، ٣/١٠٣٢ رقم الحديث: ٤٦٤٤.

المبحث الثاني

مفهوم التدريب وأهميته في إعداد الدعاة والعاملين في الدعوة الإسلامية

أولاً: مفهوم التدريب:

من معاني التدريب في اللغة ما جاء أن المدرَّب هو: المجرَّب، يقال: شيخ مدرَّب، أي مجرَّب، والمدرَّب أيضا الذي قد أصابته البلياء، ودرَّبته الشدائد، حتى قوي ومرن عليها. وقد درَّب بالشيء يدرِّب، ودرَّب به إذا اعتاده، والدَّارِبُ: الحاذق بصناعته^(١)، إذا التدرَّب هو مران وتعويد، حتى يصل المتدرَّب إلى الحذق بالعمل.

وبوجه عام عرف التدريب بأنه: ذلك النشاط الإنساني المخطط له، ويهدف إلى إحداث تغييرات في المتدربين من ناحية المعلومات، والمهارات، والخبرات، والاتجاهات، ومعدلات الأداء، وطرق العمل والسلوك^(٢).

وقيل: التدريب هو محاولة لتغيير سلوك الأفراد، بجعلهم يستخدمون طرقاً وأساليب مختلفة في أداء الأعمال، وبجعلهم يسلكون شكلاً مختلفاً بعد التدريب عما كانوا عليه قبله^(٣).

وهناك من عرف التدريب بأنه: النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحاً لمزاولة عمل ما^(٤)، والتأهيل والتدريب الذي نقصده في هذا البحث هو:

(١) انظر لسان العرب: ابن منظور ١ / ٣٧٤-٣٧٥.

(٢) انظر موقع الخبراء العرب للتدريب والاستشارات

<http://www.aei.ac/arservices.aspx?sid=%206>.

(٣) تنمية مهارات مسؤولي شؤون العاملين: السيد عليوة، ص ٥٢.

(٤) المرجع السابق ص ٥٢.

مجموعة البرامج والأنشطة العلمية والعملية التي تقدم للدعاة، لتنمية وتحسين مهاراتهم اللازمة، لتعينهم على التعامل الأمثل مع الوسائل والأساليب الدعوية، وتساعدهم على حسن التعامل مع المدعويين بمختلف شرائحهم وأصنافهم وأديانهم.

ثانياً: أهمية تأهيل وتدريب الدعاة والعاملين في الدعوة الإسلامية لمواجهة متطلبات العصر:

إن الداعية إلى الله يعتبر من أهم أركان الدعوة، وقد حض الله سبحانه وتعالى بتخصيص فرقة من المسلمين للقيام بالدعوة، وهذه الفرقة لا بد أن تكون مُعدة إعداداً يناسب ويلائم تلك المهمة العظيمة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. فالآية بينت التفقه في الدين قبل الإنذار، لتشير إلى أن التأهيل مقدم على مباشرة العمل.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي رِعي الأنبياء للغنم: (قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء رعي الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة، لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها، وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها، جبروا كسرهما ورفقوا بضعيفها)^(١).

وفي العصر الحاضر تعددت الوسائل الدعوية وتنوعت الأدوات، وبالتالي فإن التأهيل والتدريب للدعاة إلى الإسلام يعد خياراً استراتيجياً، للتمييز والارتقاء بالأداء والعمل، سعياً لخدمة الدين، ويعتبر أيضاً خياراً استراتيجياً

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر، ٤/٥٥٨.

لأي جهة دعوية تتطلع إلى إعداد وتأهيل كوادر بشرية، قادرة بإذن الله على إتقان العمل وجودته، وتلبية حاجاته، ومواكبة التطورات والتغيرات السريعة التي تحدث في مختلف المجالات.

كما أن التدريب المقصود في المجال الدعوي يسعى إلى تحقيق مستويات عالية من فهم وحسن أداء للعمل، عن طريق استخدام أساليب علمية متطورة، وعناصر متميزة قادرة على التجديد والابتكار والإبداع؛ الأمر الذي تحتاجه الدعوة الإسلامية في هذا العصر، وفي مستقبلها الزاهر، فالتأهيل والتدريب يزيد من فاعلية الدعوة، ويساعد على رفع كفايتهم النوعية في مجال الاهتمام والتخصص، كما يُكسبهم المعلومات والمهارات الوظيفية اللازمة، حيث تسهم في زيادة قدراتهم على أدائهم، أو الوظائف التي سوف يؤهلون لها. يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رَحِمَهُ اللهُ - مبيناً أثر التدريب في الخطابة -: «إن الشجاعة وإن كانت في القلب، فإنها تحتاج إلى تدريب النفس على الإقدام، وعلى التكلم بما في النفس، وإلقاء المقالات والخطب في المحافل، فمن مرّن نفسه على ذلك لم يزل به الأمر حتى يكون ملكة له، وزالت هيبة الخلق من قلبه، فلا يبالي ألقى الخطب والمقالات في المحافل الصغار والكبار، على العظماء وغيرهم»^(١).

وإن في تأهيل وتدريب الدعوة أهمية كبرى، وتبرز أهميته مع ما سبق ذكره مما يأتي:

١ - الدعوة إلى الله تعالى هم المبلغون عن الله وعن رسوله أحكام الشرع وأوامره ونواهيه، ولما لهذا التبليغ من الأهمية والخطورة والمكانة؛ كان لابد لمن يقوم به؛ أن يتصف بالصفات التي تؤهله للقيام بذلك العمل -

(١) الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة: عبد الرحمن بن سعدي ص ٤٦.

عمل الأنبياء والرسل - يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ولما كان التبليغ عن الله سبحانه وتعالى يعتمد العلم بما يبلغ، والصدق فيه، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق، فيكون عالماً بما يبلغ، صادقاً فيه، ويكون مع ذلك حَسَنَ الطريق، مرضي السيرة، عدلاً في أقواله وأفعاله، متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله، وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا يُنكر فضله، ولا يُجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيّات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟ فحقيق بمن أُقيم في هذا المنصب أن يعد له عُدَّتَه، وأن يتأهب له أهبتَه، وأن يعلم قدر المقام الذي أُقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به، فإن الله ناصره وهاديه»^(١).

٢- إن في تأهيل الدعاة وتدريبهم؛ إيجاد للدافع الذاتي والمعنوي لدى ذلك المعدِّ للقيام بأعباء الدعوة وتحملها، وبذل الغالي والنفيس في سبيلها، وحينها يعرف ويدرك أن قيامه بها إنما هو عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى، وتجده من داخل نفسه وضميره يقوم بها قبل أن يأمره أحد بها، وما ذلك إلا لأنها أصبحت حية في كيانه كله، تملأ ضميره وألفاظه وحركته ومسكنه، وصارت همه أينما حل وكان، ولذا كان اليقين بالدعوة عند النبي ﷺ هو الدافع له في دعوته للناس، وقد قرر ذلك حينما قال لعمه أبي طالب: «يا عم، والله لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله؛ أو أهلك فيه، ما تركته»^(٢).

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم ١ / ١٠.

(٢) السيرة النبوية: ابن هشام ٢ / ١٠١ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.

٣- الداعية في قيامه بالدعوة؛ يبني نفوساً، ويهذب مجتمعاً، ويقيم أمة قائمة لله على أساس سليم ومنهج قويم، ولا يتحقق ذلك إلا حينما يتم تأهيل وتدريب جيل من الدعاة يسرون على مبادئ علمية ثابتة، لا هم لهم إلا نشر الدعوة الصحيحة والمنهج السليم.

٤- الطبيب الذي يعالج الناس ويقوم بتطبيبتهم لا يمكن أن يكون كذلك إلا بعد دراسة وتدريب وإشراف، ولا يمكن أن يحصل على هذا اللقب إلا بعد إتقان وجهد، وإعداد لهذه المهمة التي سيقوم بها، وقل مثل ذلك في المهندس والصيدلي وغيرهم، ممن يوضعون تحت التجربة للكشف عن حالهم، ومدى تأهيلهم وإعدادهم لنجاح عملهم. وإذا كان هؤلاء لابد من إعدادهم، فإن الداعية أولى بذلك الإعداد، لأن عمله أخطر، ومهمته أعظم.

٥- إننا نجد أفراداً من الناس ينتسبون إلى الدعوة كدعاة، ومع ذلك فإن ضررهم أكثر من إفادتهم، وتصرفاتهم مع المدعويين ربما كان ضررها أكثر من نفعها، وقد لا يراعون المصالح في دعوتهم، ولا يتخيرون الوسيلة أو الأسلوب الأجدى والأأنفع مع أصناف المدعويين، نظراً لقلّة باعهم، وضعف فقههم في الدين، ولعل ذلك يرجع إلى القصور في تأهيلهم وإعدادهم وتكوينهم الدعوي.

٦- إننا في عصر قد اختلفت فيه المشارب والمذاهب والنحل، وأصبح للفكر أثره وسيادته، وإن في إعداد وتأهيل طائفة من الدعاة بتخصصات مختلفة أهمية كبرى لبيان الحق بجزئياته وتفصيله، إضافة إلى الدعوة إليه والدفاع عنه.

٧- كما أننا في عصر قد أحدث فيه ما لم يحدث في عصور ماضية، وإن في تأهيل

وإعداد مجموعة من الدعاة أهمية كبرى للإحاطة بالمستجدات، ولمواكبة تلك المتغيرات ومواجهتها، ومحاولة توظيفها للدعوة ما أمكن ذلك، بما لا يخالف القواعد الشرعية التي قررها العلماء^(١).

٨- تدريب الدعاة يُساعد على إتقان العمل الدعوي ونجاحه، ويعرّف بمواطن الضعف وبمواطن القوة في مجالات وأساليب الدعوة وأعمالها، إضافة إلى التعرف على مجالات الفرص والتحديات فيها.

٩- التدريب يساهم في إعداد الدعاة الإعداد الجيد والمناسب، ويؤهلهم للتحديات التي سيواجهونها بكل جدية وورقي وتحضر.

١٠- التدريب يضيف للدعاة حسن التعامل مع المواقف الطارئة والظروف المحيطة، ويساعد على اتخاذ القرار المناسب، المعتمد على الدليل والمنطق ومراعاة مصالح الدعوة.

وبذلك يتبين أن التدريب ارتقاء دائم، وانتقال من طور إلى طور، ومواكبة لما يناسب الزمان والمكان والحال.

(١) انظر صفات الداعية في ضوء سير دعاة النبي ﷺ: د. أحمد بن علي الخليلي، رسالة ماجستير غير منشورة.

المبحث الثالث

أهداف تأهيل الدعاة وتدريبهم وصلته بالتعليم

أولاً: أهداف تأهيل الدعاة وتدريبهم:

يهدف تأهيل وتدريب الدعاة بشكل عام إلى تحسين الأداء عند الداعية بما يتناسب وواقع العصر، وأما الأهداف على وجه التفصيل فيمكن أن يكون من أهمها ما يأتي:

- الارتقاء بمستوى أداء العاملين في الدعوة.
- إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي وتبادل الخبرات بين الدعاة.
- تعريف الداعية بأصناف المدعوين وأحوالهم، وفقه التعامل معهم.
- تعريف الدعاة بأفضل الوسائل والأساليب الدعوية.
- تعريف الداعية بوسائل الاتصال المعاصرة، والتقنيات الحديثة، وتدريبه على استخدامها بشكل مثمر في دعوته.
- إكساب الدعاة المهارة والخبرة التي تمكنهم من القيام بالدعوة على أكمل وجه وأحسن حال.
- إكساب الداعية المهارات اللازمة في الاتصال والإعداد والتحضير^(١).

(١) انظر تدريب الدعاة: أ.د. عبد الله بن إبراهيم اللحيان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٥١، ص ٣٣٢.

ثانياً: الصلة بين التعليم والتدريب والفرق بينهما:

ومن المناسب في هذا البحث أن نبين الصلة والعلاقة بين التعليم والتدريب، فالتعليم أساس التدريب، فلا تدريب بلا تعليم، وبالتالي فإن التعليم والتدريب عمل تكاملي لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر، وفي حديث الرجل المسيء في صلاته نجد أن النبي ﷺ علمه ودربه حتى أجاد صلاته، ففي الحديث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّ وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَارْجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرُهُ فَعَلَّمَنِي. فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا»^(١).

وأما الفرق بين التعليم والتدريب فيمكن القول بأن التعليم هو: إعطاء أو نقل أو إضافة معلومات ومعارف، أما التدريب فهو يشمل:

- إعطاء معلومات.
- تنمية مهارات.
- تغيير قناعات واتجاهات.
- تغيير في السلوكيات.
- وهناك من يرى أن الناتج النهائي من التدريب -باعتباره هدفاً- النسب الآتية:
- المعارف والمعلومات تعطى بنسبة ٢٠٪.
- تنمية مهارات تعطى بنسبة ٤٠٪.
- تكوين اتجاهات تعطى بنسبة ٤٠٪.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات، ٢٦٣/١، رقم الحديث ٧٥٧.

المبحث الرابع

الاحتياجات التدريبية للدعاة والعاملين في المجال الدعوي

أولاً: المقصود بالاحتياجات التدريبية وأهميتها تحديدها:

يقصد بالاحتياجات التدريبية أنها مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات التي يحتاجها الدعاة والعاملين في المجال الدعوي، والتدريب عليها لرفع مستوى الأداء؛ حتى يصبح الدعاة أكثر فاعلية في التأثير على المدعوين وتحقيق أهدافهم.

وتأتي أهمية تحديد الاحتياجات التدريبية للدعاة والعاملين في المجال الدعوي مما يأتي:

- تحديد الاحتياجات التدريبية يعد أولى مراحل التخطيط للبرامج التدريبية، وهو الأساس الذي تركز عليه بقية مراحل العملية التدريبية.
- يعين على تعيين واختيار الفئة المستهدفة من التدريب.
- يبعث على ترتيب الأولويات في موضوعات التدريب.
- يساهم في اختصار الوقت والجهد.

ثانياً: من أهم البرامج التدريبية المقترحة للدعاة والعاملين في المجال الدعوي:

وبعد تأمل واستقراء البرامج التدريبية، وبناء على التجارب التي مررت بها، أرى أن من أهم البرامج التدريبية التي يمكن أن تضاف إلى برامج تأهيل وإعداد الدعاة ما يأتي:

- البرامج التدريبية المختصة بتطوير وتنمية المهارات الشخصية، ومن أهمها:
 - برامج تطوير الذات وبنائها.

- برامج مهارات التفكير.
 - برامج الذكاءات المتعددة.
 - مهارات التعامل مع وسائل الإعلام (المقروء، المسموع، المرئي).
- البرامج التدريبية المختصة بالاتصال مع الآخرين، ومن أهمها:
- أصناف المدعوين وأحوالهم.
 - أنماط الشخصية.
 - مهارات العرض والتقديم والإلقاء والخطابة.
 - مهارات الحوار والاتصال الفعال.
 - مهارات التغذية الراجعة.
 - مهارات التأثير والإقناع.
- البرامج التدريبية المختصة بإدارة العمل الدعوي:
- التخطيط.
 - القيادة.
 - برامج الحاسب الآلي، والمواقع الإلكترونية.
 - استخدامات التقنية الحديثة في مجال الدعوة.
- البرامج التدريبية المختصة بالممارسات الدعوية مع الجهات الدعوية،
للتعرف على الخبرات والأعمال، ومن أهمها:
- التدريب في المكاتب الدعوية.
 - التدريب في المؤسسات الدعوية.
 - التدريب في المنظمات والهيئات العالمية.
 - التدريب في مراكز الحوار.
- ومما ينبغي التنبيه إليه أن بعضا مما ذكرنا ربما يندرج تحته مجموعة من الدورات.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفق وأعان، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فإن بث ثقافة التعاون بين العاملين في المجال الدعوي تأكيد على الإحساس بالمسؤولية الكبرى تجاه عالمنا الإسلامي، مما يتطلب أن نراجع ماضينا لنستفيد منه في مستقبلنا، ولذا فإن العاملين في المؤسسات الدعوية اليوم يتأكد عليهم أن يضاعفوا جهدهم ليقوموا ببناء الدعاة بناء شموليا، وحتى يكونوا على قدر كبير من التأهيل العلمي والعملية.

ومما ينبغي التنويه به أن اليوم ليس مثل الأمس، فقد تنوعت وسائل الاتصال وتعددت، وسهل اتصال الناس بعضهم ببعض، مما يتطلب ضرورة إكساب الدعاة المهارات اللازمة.

كما يشير البحث إلى أنغلى العاملين والمسؤولين مراجعة البرامج الخاصة بالتدريب، وبذل الجهد في تصميم البرامج المناسبة، والسعي إلى إيجاد السبل الكفيلة بضبطها ونجاحها.

ولكم أن تتصوروا الآتي:

- كيف سيكون حال الدعوة فيما لو حققت المؤسسات الدعوية التعاون فيما بينها، وأصبح التنسيق والترتيب من اهتمامها بما يخدم الدعوة الإسلامية داخليا أو خارجيا.

- كيف سيكون حال الدعاة والعاملين والمهتمين في المجال الدعوي لو قدمت لهم الدورات من خلال هذه الرؤى والمقترحات؟.

ومن توصيات هذا البحث ما يأتي :

- التأكيد على التعاون بين المؤسسات الدعوية في رسم البرامج والخطط اللازمة، والتي تعنى بتأهيل الدعاة وتدريبهم لمواجهة التحديات، ومتطلبات العصر.

- إعطاء المؤسسات الدعوية الدعاة المزيد من الاهتمام ببرامج التدريب.

- إنشاء هيئة عالمية للتدريب تكون تحت مظلة رابطة العالم الإسلامي، أسوة بالهيئات الأخرى.

هذا ما أردت طرحه وبيانه، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن يكن خطأ فمن نفسي والشيطان، سائلا المولى أن يسدد الخطى، ويبارك في الجهود.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الأقليات والتضامن الإسلامي

إعداد

الدكتور مصطفى خضر دونمز

عميد كلية العلوم الإسلامية ببروكسل - بلجيكا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ولي كلِّ فضل، وصاحب كلِّ نعمة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين، وهادي الأمة وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن اقتفى أثره من السلف والأئمة، وعلى من اتبع هديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد وصل -بفضل الله- عدد المسلمين الذين يعيشون داخل الاتحاد الأوروبي إلى أربعين مليوناً، وكانت البداية بالعمال المسلمين الذين قدموا إلى أوروبا قبل خمسين عاماً، ثم أحفادهم الذين وُلدوا فيها، ومنهم الأوروبيون الذين اعتنقوا الدين الإسلامي.

ونشأت أنشطة مختلفة لتوفير الحاجيات الدينية لهذه الكتلة البشرية؛ وأقيمت مؤسسات اجتماعية مهمة؛ كالمدارس القرآنية، والمبتيات، والمساجد، وغيرها، إلا أنها لم تكن كافية لملء الفراغ في مجال التعليم، وبناء عليه ظهرت الحاجة إلى تأسيس مدارس إسلامية، وازدادت الحاجة يوماً بعد يوم إلى تعليم يساهم في تطوير حياتهم الروحية والفكرية التي تمكنهم من المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الحاجة ماسة ومُلحة لإنشاء التعليم الجامعي الإسلامي في دول أوروبا، لتكوين باحثين وأئمة وخطباء ومدرسين ومرشدين، إضافة إلى تشجيع ثقافة التعايش ونشر الثقافة الإسلامية المبنية على التسامح والتواصل مع المجتمع الأوروبي،

ويهدف هذا المشروع الجامعي إلى سد نقص الحاجيات الدينية والثقافية لخمسة عشر مليون مسلم، وخصوصاً لدى الشباب المسلم الذين وُلدوا في أوروبا وترعرعوا فيها، كما يهدف إلى تنشئة علماء أكاديميين ومربين، قادرين على الإرشاد والتوجيه بشكل صحيح، وترسيخ الوعي الإسلامي في أذهان الشباب، والحفاظ من خلالهم على الوجود والهوية الإسلامية في هذه البلاد، وتذكيرهم بمسؤولياتهم ووظائفهم بالعمل والإسهام في المجتمع الغربي لتحقيق التضامن الإنساني، وذلك باندماجهم وقيامهم بأبحاث علمية هادفة في العلوم الإسلامية والإنسانية تنفع الجالية الإسلامية وتحل مشاكلها.

١- الأقلية:

مجموعة من الناس يتمتعون بجنسية الدولة التي يعيشون بها، ويختلفون عن غالبية مواطنيها في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والعادات والتقاليد^(١).

هذا تعريف شامل للأقلية، وهو ينطبق على الوجود الإسلامي في أوروبا، وهو ما جعلها تنضم إلى العمل التضامني بهذه الدول؛ في محاولة لإبراز معالم الدين الإسلامي من جهة - والتي منها التعايش وبيان عالمية هذا الدين التي تميّز بها - ومن جهة أخرى فإن الانضمام إلى العمل التطوعي التضامني؛ يسهم في تيسير وتسهيل الاندماج الإيجابي في المجتمعات الغربية ويساعد على رفع الضغوطات وتغيير بعض القوانين المخالفة للإسلام.

(١) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ص ١٠٠، على أن هناك تعاريف كثيرة لمفهوم الأقلية لا حاجة للتفصيل فيها.

٢ - إحصائيات متعلقة بالجماليات الإسلامية في بلاد أوروبا:

- وصل عدد المسلمين في أوروبا حسب إحصائيات ٢٠١٠م: ٤٤ مليوناً ومائة ألف.
 - عدد المسلمين في بلجيكا حسب إحصائيات ٢٠١٠م: مليونٌ يشكلون ١٠٪ من السكان.
 - عدد المسلمين في مدينة بروكسل فقط حسب إحصائيات ٢٠١٠م: ٣٠٠ ألف مسلماً يشكلون ٣٠٪ من سكان بروكسل.
 - عدد المساجد الموجودة في بلجيكا: ٣٨٠ مسجداً.
 - عدد المساجد الموجودة في مدينة بروكسل: ٨٥ مسجداً.
 - عدد الأساتذة الذين يُدرِّسون مادة التربية الإسلامية في المدارس البلجيكية: ٩٠٠ مدرساً.
 - عدد الطلاب المسلمين الذين يُدرِّسون في المدارس البلجيكية: ٢٠٠ ألف طالباً.
 - عدد المعاهد الإسلامية في بروكسل / بلجيكا: ٣ معاهد.
 - عدد الجامعات أو الكليات الإسلامية في بروكسيل / بلجيكا: ١ كلية، وهي: كلية العلوم الإسلامية ببروكسل.
- وبناء على هذه الإحصائيات؛ يتبين أن الوجود الإسلامي المختلف الأعراق والمتكون أساساً من الأتراك والمغاربة وبعض الدول الأخرى كالجزائر ومصر وتونس؛ قد تعدَّى مفهوم الأقلية إلى الجالية التي تسهم الآن في العمل السياسي والاجتماعي بصفة بارزة، يشهد بذلك الواقع في هذه البلاد، ففي بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا والسويد وغيرها؛ كثير من الجمعيات والمؤسسات العاملة في المجال التضامني؛ كإعانة الأيتام والمعوقين والمحتاجين وغيرهم، وقد كان لهذا أثر كبير في دخول الكثير من الأوروبيين إلى الإسلام رغم الحملات الإعلامية الجائرة التي تهدف إلى تشويه صورة المسلمين.

٣- أهمية التضامن في الإسلام:

حرص الإسلام على أن يعيش الناس بعضُهم مع بعض في حالة تعاضدٍ وترابط بين الفرد والجماعة وبين كل إنسان مع أخيه الإنسان؛ بحيث يرق غنيُّهم لفقيرهم، ويرحم كبيرهم صغيرهم، ويحترم صغيرهم كبيرهم، ويعود صحيحتهم مريضهم، ويسدّ شعبانهم حاجة جائفهم، ويهدي الرشيد الضالَّ، ويوقر الجاهل العالم، ويعلم العالم الجاهل، وتنتظم أمور حياتهم، وتوجه أموالهم إلى ما فيه خيرهم؛ وبذلك تصبح كل القوى الإنسانية في المجتمع؛ متلاقية متضامنة في المحافظة على مصالح الفرد ودفع الأذى والضرر عنه، والمحافظة على بناء المجتمع وإقامته على أسس قويمه ومبادئ سليمة، وعلى دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي الذي يعيشون فيه، وذلك أمر طبعي لدى أصحاب النفوس العالية والمبادئ السليمة؛ حيث يشعرون بحاجة بعضهم إلى بعض في كل شؤون الحياة.

ومن أمعن النظر في الشريعة الإسلامية؛ يدرك بوضوح أن نصوصها توضح أهمية التضامن لتحقيق مصالح المجتمع وحاجاته الضرورية والكمالية، وتعمل على أن تتوثق علاقة المسلم مع من حوله من الأفراد أولاً، ومع المجتمع على اختلاف أشكاله ثانياً.

والإسلام رفع قيمة الإنسان عموماً وقيمة المسلم خصوصاً، واهتم للغاية بمواساته وقضاء حاجته، وأصبح من يقصر في ذلك كمن قصر في جنب الله، حتى قال الرسول ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(١)،

(١) أخرجه البخاري (٧٣/١): كتاب «الإيمان»: باب «من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، رقم (١٣)، ومسلم (١/٢٣٩ الأبي): كتاب «الإيمان»، باب «الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير»، رقم (٤٥/٧١).

فليس مثله دينٌ في العدل والفضل، والمواساة والإنصاف، بل إنه جعل التفريطَ في التضامن والتعاون بين المسلمين على الفقر؛ سبباً يهوي بصاحبه في الهاوية، فقال تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ ۚ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ ۚ ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٤].

فالتضامن والتكافل مسؤولية متبادلة بين الأفراد والجماعات والفئات في المجتمع، لسد حاجة المحتاجين ومناصرتهم، ولإقامة المصالح المشتركة والدفاع عنها، قال تعالى: ﴿ وَكَفَلَهَا ذِكْرِيًّا ۗ ﴾ [مريم: ٣٧]، وقال ﷺ: «أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة، وأشار بالسبابة والوسطى».

والتكافل والتضامن والتآخي، يهدف إلى حماية الأفراد جميعاً، ووقيهم مخاطر البؤس والجهل والمرض والفقر، ويؤمّن العيش الكريم بشكل يليق بمستوى الإنسان وكرامته إذا ما انقطع دخله لخطرٍ طارئٍ حلَّ به.

والدعوة إلى التضامن والتكافل والتعاون؛ بدأت بأمر إلهي في قوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۗ ﴾ [المائدة: ٢]، وقد أوضح النبي ﷺ هذا التعاون ليبين تلاحم المسلمين وتراحمهم، وتمام مسؤوليتهم في مؤازرة بعضهم البعض؛ فهم يتعاونون ويتراحمون ويتعاطفون ليشكلوا بُنياناً اجتماعياً شديداً الترابط والتلاحم، قال ﷺ: «تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ؛ كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عَضُوهُ نَدَّاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى»، وقال ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٠٧٤/٤) كتاب الذكر والدعاء، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن

٤ - الحقوق التي وضعها الإسلام للتضامن الإنساني:

معلوم أن الإسلام في مراعاته لحب الإنسان للحياة قد شرع له ما تسلم به حياته من الهلاك، وأحكام الشريعة غالبها موضوعٌ للحفاظ على هذه النفس والعمل على بقائها سالمة.

والإسلام جعل حق الحياة مكفولاً لكل إنسان، وهدد من تسول له نفسه الاعتداء على هذا الحق، فكانت عقوبة قتل النفس بغير حق من أكبر الجرائم وأعظمها عند الله، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وتتحقق حماية النفس بحفظ الحياة الكريمة مادياً بما يحقق لها الحفظ والرعاية بكل طريق، وأدبياً بما يحقق الكرامة والحرية، ويمنع الاعتداء على ما يتعلق بها من مقومات حياتها؛ كحرية العمل والفكر وحرية الإقامة وغير ذلك، مع عدم إثارة الفتن أو السعي بالفساد بين الناس بما يقضي على الروابط الاجتماعية بينهم، في حين أن حماية النفس ورعايتها يكون في التعاون والترابط بين أفراد المجتمع.

كذلك تقضي أحكام الدين بالمحافظة على النفس البشرية ومنع الاعتداء عليها من الغير، فيحرم اعتداء الشخص على نفسه بالانتحار أو القتل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

ولقد كانت هذه المحافظة التي شرعها الله وأمر بها؛ لأن الله خلق الإنسان ليستخلفه في الأرض ويستعمره فيها، ولن يتم ذلك إلا إذا بقي الإنسان واستمرت حياته: يزرع ويحصد، ويبني ويصنع، ويؤدي حق الله عليه؛ فلولا تحريم القتل لاستهان به الناس، وبخاصة إذا ما حدث خلاف أو نزاع لأنفه

الأسباب؛ فينقرض النوع الإنساني الذي خلقه الله وجعله خليفةً في الأرض: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

والنفوس قد جُبلت على أنه لا يردعها إلا الوعيد المخيف، والزجر الشديد؛ لذا يقول سبحانه: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣].

وكذلك كفلت الشريعة الإسلامية للرعايا من أهل الكتاب حق الحياة، وحرمت قتلهم وجعلت دمهم كدم المسلمين؛ بل مجرد الأذى حرّمه النبي ﷺ حيث يقول: «مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصْمْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وهكذا نجد الشريعة الإسلامية ساوت بين المسلم وغيره في أمور؛ منها: القصاص والديات كما ذكر علماء الحنفية، والحرمان من الميراث، فكما أن الذمي لا يرث قريبه المسلم؛ فكذلك لا يرث المسلم قريبه الذمي، بل إن الفقه الإسلامي ينص على أن أهل الذمة إن كانوا في بلادنا وحاول عدونا أذاهم؛ وجب علينا أن نخرج لقتالهم ونموت دفاعاً عنهم، وفي هذا يقول الإمام القرافي: «فَعَقْدٌ يُوَدِّي إِلَى إِتْلَافِ نَفُوسِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ فِي سَبِيلِ الدِّفَاعِ عَنِ أَهْلِ الْكِتَابِ؛ إِنَّهُ لِعَظِيمٌ»^(٢).

(١) أخرجه الخطيب في تاريخه (٨/ ٣٧٠)، من حديث عبد الله ابن مسعود، واستنكره.

(٢) انظر: الفروق، للقرافي المالكي (٢/ ١٥).

ويستتبع الإقرارُ بمبدأ حق الحياة؛ تثبيتَ مجموعةٍ من الحقوق المتفرعة اللازمة، بقصد إحاطة هذا الحق الأصلي بمجموعة من الضمانات الحمائية، اقتضتها ظروفُ تطوُّر الحياة في مختلف جوانبها، وتعدُّد المخاطر المحيطة بها، ومن بينها:

- حق التضامن الاجتماعي؛ بتوفير الأسباب لحياة بشرية كريمة، وتأمين وسائل العيش، ومنها حق العمل.

- حق الرعاية الصحية؛ بتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض المهددة للصحة البشرية.

- حق التغطية الاجتماعية، وكفالة مختلف الأصناف والشرائح المحتاجة إلى الدعم الاجتماعي، بتوفير الأُطر والهيكل لرعاية الأيتام والشيخوخ وفاقدي السند وذوي الإعاقات الذهنية والبدنية، وتقديم المساعدات والمنح المادية والعينية لتخفيف وطأة الحياة عنهم.

- حق توفير المرافق الدينية والثقافية والترفيهية وسائر الأنشطة التي تستجيب لحاجيات الإنسان الروحية والنفسية والجسدية، كالمساجد والجوامع والمدارس والمكتبات والفضاءات الرياضية والترفيهية.

٥- الحالات الجائزة للجهاد لتحقيق التضامن:

أجمل الإسلام الحالات التي يجوز فيها للدولة الإسلامية إعلان فيما يلي:

١- الدفاع عن الدعوة الإسلامية وحرية انتشارها؛ وهذا لا يعني أن الإسلام يُكره الناس على اعتناقه؛ فالإسلام لا يُكره أحدا على اعتناقه، ولكنه - كما قال سيد قطب - يكره الذين يقفون بالقوة في طريقه، ويفتنون الناس عنه، أو يمنعونهم ابتداءً من تبين الرشد من الغي، عن طريق السيطرة عليهم وحرمانهم حق الاختيار.. فالإسلام يوجب القتال لإزالة قوى البغي والباطل والظلم التي تضع العراقيل المادية والمعنوية أمام الدعوة الإسلامية.

٢- الدفاع عن النفس والرد على الظلم والمعتدين؛ فالقتال في الإسلام شرع أساساً لرد الاعتداء؛ قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠] وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ وَأَخْرَجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿ [البقرة: ١٩٠-١٩١]، وقال سبحانه: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٩] الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿ [الحج: ٣٩-٤٠].

٣- تأديب الذين ينتقضون العهود والميثاق: قال عز وجل: ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥] الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ

عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْجَةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿٥٦﴾ فَمَا تَتَّقِفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ
مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿[الأنفال: ٥٥-٥٧].

٤- نُصْرَةُ الْمَظْلُومِينَ وَالْمُضْطَّهِدِينَ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥].

٥- قَمْعُ الْفِتْنَةِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ آنَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣].

٦- الدِّفَاعُ عَنِ الْأَقْلِيَّاتِ الْمُسْلِمَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنَ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢].

وهكذا تحدثت الآيات المتقدمة عن القتال كجهادٍ في سبيل إعلاء كلمة الله، وعن أسبابه المشروعة، ونستخلص مما سلف، أن الإسلام لم يفرض القتال عدواناً على أحد، وإنما للدفاع عن النفس إذا كان ثمة اعتداء، وكذلك للدفاع عن الدعوة الإسلامية إذا وقف أحد في سبيلها بفتنة من آمن بها، أي بصد من أراد الدخول في الإسلام عن تلك العقيدة.

ثم ذكر مبدأ العدالة مع المحاربين: فَإِنَّ الْعَدَالَهَ أَصْلٌ أَصِيلٌ فِي شَرَعِ اللَّهِ، بَلْ وَفِي كُلِّ كِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ

تَذَكَّرُونَ ﴿ [النحل: ٩٠]، وقال: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالنُّفُوٰى ﴾ [المائدة: ٨]، وقال عز وجل: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وقد جاء في السنة النبوية المباركة ما يفيد النهي عن قتل المدنيين، وتخريب الأعيان، وذلك نابع من مبادئ الإسلام السمحة التي تنطوي على العدل والرأفة، وتقوم على أساس من البذل والشفقة؛ فلم يُغفل الإسلام ذلك في جميع أحكامه التي شرعها، حتى في الأحكام التي كان يظن أنه يكون فيها أميل إلى الشدة منه إلى الرحمة، وهي الأحكام الحربية، فإن النظم والمبادئ التي وضعها الإسلام لتخفيف أرزاء القتال وفضائع الحرب وما تشمله من الرفق والعطف على بني آدم؛ هي أجود ما عرفت الإنسانية؛ فلم يُجزِ الإسلام قتل الشيخ الهرم، ولا الطفل، ولا الصبي، ولا المرأة، ولا العجزة، ولا من انقطعوا للعبادة في الصوامع، ولا المدنيين من تجار وزراة وعمال وصناع من الذين لم يشتركوا في القتال بالفعل.

وبهذا يسبق الإسلام كل العهود والمواثيق الدولية التي تنص على حماية المدنيين وقت الحرب في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩م، في حين أقرها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً.

وصحيح أن المواثيق الدولية في العصر الحديث قد أقرت حق المدنيين في الحماية من ويلات الحروب، لكن هذه المواثيق لا تعدو أن تكون حبراً على ورق؛ فالواقع ينطق بغير هذا؛ إذ تُلقى على المدنيين أطنان القنابل، وتهدم بيوتهم فوق رؤوسهم، وتتناثر أشلاؤهم، مما لا نجد له مثيلاً في تاريخ الإنسانية.

الخاتمة

الإسلام يجعل التضامن والتعاون؛ في البر والتقوى لا في الإثم والعدوان، ويخوف النفس من عقاب الله، ويأمرها بتقواه؛ لتستعين بهذه المشاعر على الضبط وعلى التسامي والتسامح، امثالاً لله رب العالمين، وطلباً لرضاه.

والعالم الإسلامي اليوم في حاجة ماسة إلى التضامن في كل شيء؛ وبخاصة في الشؤون الحيوية التي تقتضي اتحاد الكلمة والوقوف إلى جانب الحق والعدل.

ومن ذلك: التعاون المادي، وهو يربط بين طوائف من الناس؛ بعضهم تربطه بالمنفق رابطة العصب، وبعضهم رابطة الرحم، وبعضهم رابطة الرحمة، وبعضهم رابطة الإنسانية الكبرى في إطار العقيدة.

التوصيات والمقترحات:

- تصدي أهل العلم ومؤسسات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية لمعالجة المفاهيم المغلوطة من بعض الجماعات التي تنتمي إلى الإسلام.
- خلق جوٍّ للحوار بين أتباع الإسلام والآخر، من خلال الرؤية الإسلامية التي تتفق مع عقيدة الإسلام.
- إصدار ميثاق دولي لحماية المقدسات الدينية والأنبياء والرسل - ولا سيما نبينا محمد ﷺ - من الاعتداء.
- مفهوم الأمن الجماعي للدول الإسلامية، والعمل على تسوية المنازعات بين الدول الإسلامية بالطرق السلمية.

- تقديم المعونات الاقتصادية للدول والمجتمعات الإسلامية ذات الإمكانيات المحدودة.
- تقديم المساعدة والإغاثة العاجلة للدول الإسلامية المنكوبة.
- مناصرة المسلمين والدفاع عن قضاياهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي للتجمعات الإسلامية أينما كانت؛ من خلال الإسهامات السخية في بناء المساجد وإنشاء المراكز الإسلامية والمؤسسات التعليمية؛ ولاسيما في البلدان الغربية.
- الحرص على الوحدة الإسلامية والالتزام بمقتضيات الأخوة الإسلامية بين الأفراد والجماعات الإسلامية.
- تخلّص الدول الإسلامية من الهيمنة والتبعية للغرب وثقافته ودعم الصحوة الإسلامية.
- توحيد الجهود الإسلامية في مجال حقوق الإنسان.
- حماية حقوق الأقليات المسلمة في شتى بلدان العالم.
- توحيد أطر المناهج والتربية من خلال المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- إنشاء السوق الإسلامية المشتركة، وتوحيد العملة لتكون الدينار الإسلامي.

المحور الرابع

قضايا ملحق فلي التظامن

مستجدات الحالة العربية

إعداد

الدكتور بهيج ملاً حويش

عضو المجلس الأعلى العالمي للمساجد - إسبانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله القائل في كتابه العزيز: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وهو تبيان واضح إلى أن الفساد هو داء الأمم القاتل، وأن المفسدين يقودون شعوبهم وديارهم إلى الدمار، ثم تدور عليهم الدائرة لا محالة.

والنص القرآني يستحث في الإنسان ملكة التفكير والتدبر والاعتبار، فيقول سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً...﴾ [الروم: ٩]، ويضرب مثلاً بالمفسدين في شخص قارون الذي كان من قوم موسى فبغى عليه، فرغم كل ما أعطي من مال وقوة، لكنه لم يأخذ بنصيحة الخيرين من قومه، إذ قالوا له: ﴿لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ (٧٦) وَأَبْتَعْ فِيمَا أَتَيْتَكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: ٧٦-٧٧]، أي لا تستكبر ولا تغتر بجبروتك ولا تعتد على حقوق الناس ولا تنغمس في الفساد مستخفاً بإرادتهم التي جعلها الله مناط المسؤولية.

ثم بينت لنا السنة المطهرة أن العدل أساس الملك، وأن العدل والمساواة والحرية منظومة ترابط المجتمع، فلم تأت التكاليف الشرعية إلا في مرحلة لاحقة، ذلك أن التحرر من عبودية السلطان وحصرها في العبودية للإله الأحد؛ تحرر الإنسان من الخضوع والخنوع، فيسترد إرادته وحقه في الدفاع عن ذاته وعن مجتمعه.

عقيدة أصيلة، وثقافة فريدة، وعقلية وليدة، قابلها السلطان الجائر

بالاستخفاف ثم بالقتل والتشريد؛ فكانت نتيجته زوال سلطانه ونظام حكمه وتفريخ المتطرفين والإرهابيين رداً على تطرف الحكم الغشوم وإرهابه للناس، وتصدياً لمتطرفيه وإرهابيه، ثم يأتي سؤال الغافل: ﴿أَنَّى هَذَا؟﴾! ويكون جواب الحكيم: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾.

إنها الحقيقة الربانية التي دعانا تعالى إلى الإبحار نحوها، حقيقة نهوض الأمم وانهارها، حقيقة أن الفساد سرطان يتسلل إلى كل عضو من أعضاء المجتمع، فإن لم تتداركه نصائح المخلصين عاثت به الغوغائية أو تنازعت القوي المتناحرة، ثم تكون الغلبة للأقوى والأمكر والمتاجر بشرف الأمة وعقيدها وتراثها لصالح الأجنبي المتربص.

والأمر الآخر هو تحالف أتباع الليبرالية المتوحشة والعلمانية الموغلة بالإلحاد مع النظام الفاسد رغم أن مبادئهم وشعاراتهم منافية لهذا التحالف، ورغم علمهم بخيانتهم لها، ولكنهم يفعلون ذلك بقصد التغلغل في جهاز الحكم وإبعاد غيرهم عن حق الممارسة السياسية، ممنين النفس باحتمال التسلط على الحاكم الظالم أو قلب نظام الحكم لصالحهم، والأمثلة على ذلك ما زالت شاهدة ماثلة، أما الناصحون فيتحالف الجميع ضدهم؛ لأن إرادة الشر لديهم لا تترك فسحة للأخيار.

ولو انتقلنا من استقراء التاريخ إلى استقراء الواقع المتمثل في الانتفاضات الحادثة في السنوات الثلاثة الأخيرة؛ لوجدنا أن هناك تشابكاً بين الأسباب والكيفيات.

فلماذا حدثت تلك الانتفاضات؟ وكيف حدثت؟

أسباب الانتفاضات العربية:

لو ألقينا نظرة على الدول التي حدثت فيها الانتفاضات؛ لوجدناها جميعاً لديها قاسم مشترك أعظم؛ وهو انتشار الظلم والفساد والكذب؛ وتحول الإعلام إلى إدارة توجيه للرأي العام، ضمن رؤى ونظام «الحزب الواحد»؛ لسد الطريق على أي فصيل سياسي وطني، ثم يليها استحثاث الشعور القومي الوطني ليتخذ هوية عنصرية تغطى حق دول المحيط الحيوي، بل وتذهب إلى أبعد من هذا فتغذي روح العداوة بين الإثنيات والمذاهب الدينية ضمن الوطن الواحد، وهو نفس ما فعلته الدول الاستعمارية في أفريقيا؛ ففي الجزائر مثلاً استثارت البربر للحفاظ على الهوية القومية، ولولا الإسلام الجامع لهذه القوميات لتفكك المجتمع الجزائري، والفضل في ذلك يرجع - بعد الله - إلى هيئة العلماء بمرشديها ابن باديس والإبراهيمي؛ إذ حسمت هذه القضية تحت شعار: «شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي»، وكانت ثورة التحرير تجمع البربر والعرب في صف جهادي واحد حتى تحقّق الاستقلال.

يبدأ مسلسل الفساد بسن قوانين تشريعية لصالح السلطة وإفساح المجال للفساد المالي، واعتقال كل من يقف في وجه هذه الرياح الجامحة، ومع مرور الأيام يتعود الشعب على السكوت عن الفساد والخنوع وإغماض العين؛ حفاظاً على الحياة الشخصية والعائلية، ولكن الاحتقان الشعبي يدفع الشباب المثقف الغيور على وطنه إلى حافة الانفجار، ثم لا يلبث أن ينتقل هذا الغضب من دائرة الشعور والمعاناة إلى دائرة العمل بشكل انتفاضة شعبية تلقائية جارفة، أو حركة تمرد أو جماعة إرهابية تضرب كل من يساند الحكم الجائر، بل قد تمارس الجور الذي مارسه النظام الظالم، وهذا بالضبط ما حصل في الدول التي استيقظ شبابها متحدياً السلطة ساعياً إلى التغيير، ولكن بلا استراتيجية عمل

ولا مشروع سياسي ولا تركيبة متألّفة، معتمداً العنف المضاد لإزاحة السلطان الذي لم يعترف بأخطائه بل استهزأ بشعبه، وهذا ما عبر عنه القذافي مثلاً حينما قابلهم بعبارته المشهورة «من أنتم؟ فئران أنتم».

ولكن العنف أدى إلى خراب الوطن وضياع الأمن وتفكك الأجهزة الإدارية، بل إلى بروز تكتلات عرقية أو قبلية أو مذهبية، ولو أردنا أن نعدد أهم دوافع الانتفاضات لوجدنا ما يلي:

- ١- ارتفاع مستوى الوعي لدى الشعوب اليوم بحكم التواصل عن بعد والاطلاع على ما يجري في الأمم الأخرى.
- ٢- التنوع الثقافي في الوطن الواحد بحكم سهولة المواصلات وتنقل الأفراد والجماعات بين الدول.
- ٣- سقوط الإيديولوجيات في العالم بما فيها من الليبرالية المتوحشة والعلمانية المتطرفة؛ لأنها كانت أذنباً للسلطة الغشوم، وتعاملت مع المجموعات الوطنية الأخرى من باب الحقد والكراهية.
- ٤- الطبقة التي صنف بها الحكم الفاشي المواطنين ضمن الوطن الواحد.
- ٥- غياب العدل والحرية والمساواة بين المواطنين.
- ٦- نزوع شباب العالم إلى بناء مستقبله وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال المتلاحقة.

٧- انتهاك ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام، مما أدى إلى تشكل مجموعات من السياسيين الإسلاميين النازعين إلى التغيير السلمي، ومجموعات من «المخلصين لدينهم» ولكنهم جهلاء في أساسات الدين، مغرّقين في تطويع النصوص الشرعية لصالح تطرفهم واستباحة

دماء مخالفيهم، ثم يتشكل طابور خامس يبدو أحياناً على شكل مجموعة جهادية بقصد محاربة المجموعات المخلصة وتدمير أحياء المدن بالسيارات المفخخة بقصد اغتيال المناوئين للنظام تحت شعار الجهادية، ومثالنا -داعش- التي شكَّلتها الحُكم السوري والغزاة الإيرانيون لإشاعة الدمار وسفك دماء المقاومين الحقيقيين وإشاعة الرعب بين الناس، وإلا فأى جهاد عندما تفجر سيارة في سوق عام أو أمام مسجد أو شارع مزدحم؟

وهكذا نرى أن انهيار الدولة يبدأ بعدم خضوع المسؤولين لحكم القانون، وجعل الدستور مُسخراً لمتطلبات الحزب والإدارات، تقوم عليه مجموعات حزبية تختارهم اللجنة المركزية، لا لكفاءتهم، ولكن لتنفيذ رغبات الحزب، وبالطبع أمثال هؤلاء لا يستطيعون حل مشكلات المواطنين؛ لأن وجودهم يحد ذاته هو لب المشكلة الكبرى، وسبب ذلك أن المسؤولين لا يحيطون أنفسهم برجال مفكرين؛ بل بحرس مخلصين، فينامون مطمئنين إلى أن كل شيء تحت السيطرة، وهنا تبدأ إرهابات الانتفاضة الشعبية.

نخلص إلى القول إلى إن انفجار الانتفاضات كان مفتقراً إلى المبادئ الموجهة للحياة الفردية والمجتمعية، وأن الأزمة الأخلاقية هي الأرض الخصبة لنمو الفساد، وهذا بدوره يؤدي إلى أزمة سياسية تنتهي بالتمرد والاقتتال، نعم كانت هناك دسائس من ناحية، واندفاعات غبية من ناحية أخرى تسعى إلى إزاحة التغيير عن الطريق السلمي التحاوري؛ بإدخال أفكار بالية ماتت مع الزمن، وأخرى اغتيلية لإرادة التغيير، كما لم تنجح العولمة الاستبدادية في الحفاظ على المستبدين مع تغيير العقليات ورفض الجيل المتعلم العودة إلى حالة الخنوع مرة أخرى.

التحديات أو عوائق التضامن:

نتحدث عن نوعين من التحديات: السياسية والثقافية:

١ - التحديات السياسية: ونذكر منها

- بقاء الدولة العميقة أو الدولة الخفية (Cryptocracy) التي تعمل لاستعادة نظام الاستبداد.

- الصمت السياسي المقلق لدى السياسيين وعدم شفافية أهدافهم، وهذا ينطبق على كل اللاعبين السياسيين - أفراداً وقادة أحزاب أو حاكمين - إذ لا ثقة بالصامتين ولا بمن يغلف كلامه بعبارات بلاغية، أو يصمت عن إعطاء الرأي حيال مؤشرات التغيير، ويكتفي بعبارات التطمين وطلب الصبر والهدوء لأن «كل شيء يسير على ما يرام»، وأن «المسار تحت السيطرة».

- الاتجاه نحو الجماهيرية (Pupulism)؛ إذ من المعلوم أن الجماهير عاطفية، متقلبة الآراء، تخضع للتسيير الإعلامي، تفتنها الخطب الرنانة المفعمة بالوعود كما تفتنها الزعامة، لا تخضع لمنطق العقل والمسؤولية الجماعية؛ بل تسير خلف الزعيم بصفة الرجل الملهم والمنقذ، أي أنها أشبه ما تكون بالحركة الفوضوية (Anarchism) التي لا تخضع لحاكم ولا قانون.

- بروز الروح الحزبية والإيدولوجية التي تؤثر مصلحة الحزب أو الجماعة أو الفلسفة المادية المؤدلجة على مصلحة الوطن ووحدة أرضه وشعبه.

- وقوف المذهبية المسييسة والدينية المؤطرة مع نظام الاستبداد ممثلة بأعلى مراتبها، إذ كل انتقاد لها يفسر على أنه حرب دينية مذهبية ضد الأقليات؛ وبخاصة إذا ما ألبست المطالب المذهبية أو الدينية لباساً سياسياً.

- التمرد والانقسامات داخل تجمعات المعارضة وإمكانية تعاضمها تطرفاً وعنفاً في مختلف مراحل التغيير، حيث لا مرجعية ضابطة معترفاً بها، لا على المستوى الديني ولا على المستوى السياسي، وهنا لا نغفل عن أن المرجعية ذاتها قد تكون سبباً في التمرد والانقسام عندما تعمد إلى تغليب فصيل على آخر أو فرض نظرتها على مختلف الفصائل أو خضوعها لمتطلبات لا يرغبها الشعب.

- أدلجة الفكر الديني، وهذه مصيبة المصائب؛ إذ كل حزب بما لديهم فرحون، وبخاصة إذا ما امتشق المتطرفون من الجانبين - الحكومي والشعبي - حق الإفتاء والإدانة والتنفيذ، ومن هؤلاء من هم منافقون للحكم والنظام، ومن هم نصف أتقياء ونصف فوضويين.

- العولمة السياسية والثقافية وحماية الوطن من فرضها وتلقيح الرأي العام ضد الخضوع لها، علماً بأن ليس كل ما فيها سيئاً، ولكن لا بأس من الأخذ الانتقائي بما يناسب طبيعة مجتمعاتنا ومنظومتها الأخلاقية والدينية.

- الاتجاه نحو القومية الوطنية تحت مظلة الخصوصية المجتمعية.

٢- التحديات الثقافية:

معلوم أن المثقف الواعي لا يخضع لمنطق القوة بل يُعمل عقله لدحرها وتفكيكها، وهنا يبرز لنا نوعان من هذه التحديات:

- شرذمة الفكر الثقافي الوطني الجامع، حيث عمدت سلطة الاستبداد إلى تبيد النظام القيمي السائد، فلم تُبقَ قيماً اجتماعية سائدة تتحاكم إليها الضمائر وتبني على أساسها موازين القبول والتحفظ والرفض والولاء

للمرجعيات الاجتماعية، ولم تقرن التربية المدرسية وعلومها بالفلسفة الأخلاقية والسلوكية التي تنشئ الفرد على حسن استخدام المكتسبات العلمية، بل على العكس من ذلك، أغرقته في الولوج بما يدور في كواليس كرة القدم والفن بكل أشكاله؛ متجاهلة أمر تثقيفه في مختلف نواحي الحياة، بل ومشغلة وقته في التوافه من الأمور.

- تغليب ثقافة الحزب ومصالحته على ثقافة الوطن وحقوقه، وهذا ما نراه الآن سائداً؛ حيث بيعت الولاءات لمن يحقق للحزب أكبر المكاسب.

وفي العموم؛ فإن استعادة التصالح العام لشعوبنا ومجتمعاتنا، إضافة إلى معالجة مخلفات الاستبداد؛ يمثلان كبرى التحديات الماثلة اليوم، والتي تقتضي إعمال العقل في التغلب عليها وصولاً إلى التضامن الوطني والإقليمي في مختلف مناحي مجالنا الحيوي.

التضامن :

لا شك في أن التغيير من أجل التضامن؛ يحتاج إلى مرونة منضبطة وصبر منتج وربط الأمن بالتنمية والسلوكية الأخلاقية، ومن المفروض أن أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ الود والرحمة ودفع الأذى عن بعضهما البعض، وهذا يقودنا إلى عمل كل الأطراف الوطنية على تحريم استخدام السلاح في أية عملية تغيير حتى لا نرى آلات الدمار وهي تعمل في قتل المتظاهرين والمناوئين وتدمير البلد شعباً وأرضاً... فلنعط للزمن فرصته لحل المعضلات، ومن يدري؟ فقد يقبض الله بديلاً للحاكم المتجبر كما قبض للمسلمين الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز الذي أصلح ما فسد وبنى ما هدم، أي أنه أصلح ما أفسد الخلفاء قبله؛ وبخاصة إرسالهم الحجاج لقمع

انتفاضة عبد الله بن الزبير بكل وحشيته وضربه الكعبة بالمنجنيق وصلبه لعبد الله بن الزبير في بيت الله... وكم هو مؤسف أن يتكرر هذا المشهد اليوم.

ونحن إذ ندعو إلى تحريم استخدام السلاح بدءاً ضد نظام الحكم مهما كان جائراً؛ فإننا في الوقت نفسه ننكر على أنظمة الحكم استخدام السلاح ضد المعارضين أو تعذيبهم أو نفيهم إلى معسكرات اعتقال على الطريقة النازية أو الإضرار بأهلهم والتضييق عليهم، وندعوهم لعدم الاستماع لدعاة الفتنة، وعلى العلماء أن يكونوا عوناً لتضامن الحاكم والمحكوم، فينقلون إليه قلق الشارع وينقلون إلى الشارع حُسن تجاوب الحاكم، وبذلك نكون قد تقدمنا نحو الاستقرار والتضامن الوطني.

إن الأزمات الداخلية لا يحلها الأمن بل المفكرون، ولا منطق القوة بل منطق العقل، ولا بسلوكيات الفتنة بل بالتعاطي بأخلاقيات التعامل، ولا بالحذف المتوالي لكل مختلف بل بالاستيعاب ضمن صفوف الوطن وحق المواطنة، وبالتوعية والتفهم والتوضيح لا بالتفريع والتخوين، وبذلك تتغير نظرة الحاكم للمحكوم، وهذا لذلك، وتتغير معها الوشائج الرابطة بينهما.

إن «المعركة» القائمة اليوم في بعض البلاد بين الحاكم والمحكوم؛ هي في أصلها معركة عقول لا معركة وجود، فجيل اليوم لم يعد يقبل بسياسة الأمر الواقع، ويأبى إلا التعبير عن رأيه في هذه السياسة ومصدرها وشرعيتها، كما أنّ الجيل المثقف لم يعد يخضع للإملاءات؛ لأن نسبة كبيرة منه ذاقت مرارة التغريب، وباستقراءها لمجتمعات الغربية؛ وَعَتَّ أخطاءها السابقة كما وعت ضرورة التغيير فيها، فتحول هؤلاء إلى عامل إحياء للتغيير وصولاً إلى الوطنية الجامعة، سالكة مسالك تعترف بالآخر وبأن نجاح تيار شعبي لا يستوجب أن يكون على حساب الإيقاع بغيره من التيارات، وتبادل التُّهَم بينها أو الانتقاص

من أشخاصها أو السعي لإفشالها، بل يستوجب الانكباب على وضع رؤية متكاملة واستراتيجية عملٍ راشدة وفق برنامج عملٍ مدروس ومشروع شفاف للتغيير، قوامه:

- التوفيق بين الدعوة والدولة، بحيث يراقب الواحد منهما الآخر ويناصحه، وإن تعسر ذلك تكون السلطة القضائية صاحبة الفصل بين الاثنين.
- تفاهم ممثلي المنظمات المدنية على وضع أطر التضامن، والتفاهم أيضاً على إعطاء عملية التغيير نحو الحكم التشاوري بُعداً جديداً ورؤية مشتركة.
- اتفاق التيارات الفكرية - الإسلامية منها أو العروبية أو العلمانية المعتدلة أو اللبرالية الواقعية - على إيجاد أرضية وسط بين الدين والحداثة كما هو بين الدين والدولة.

إنّ التجديد في العقلية السياسية والاجتماعية يقتضي بالضرورة مايلي:

- ١- تربية الشعور الذي أصبح قلباً تاريخياً واجتماعياً لدى الفرد والجماعة، والذي جعلهم يتبنون قيماً وعادات وتقاليد متوارثة، منها ما هو سامٍ وثمان، ومنها ما هو بالٍ مناقض للقيم العليا والحقوق المشروعة التي فطر الله الناس عليها، وهذا يقتضي بدوره إعادة العقل للعمل إلى جانب النص تكاملاً وتعاضداً مع اعتبار فقه المقاصد وفقه الواقع.

إنّ الذكاء المشبوب والمتشعب بروح الأنانية وحب الذات وإنكار حق الغير؛ يحتاج منا إلى تفهم مشاكل المجتمع القائمة وبلورتها ومعالجتها بالتدرج ثم السعي لحلها؛ مستخدمين لغة خطاب متناسبة وثقافة المجتمع، وإقناع الآخر بأنّ إقرارنا لجزء من هذا التغيير ليس خسارة له، ذلك أن شعور أي فرد أو تيار بأننا نعمل بجد لإصلاح ما فسد من طرف الحكم أو من طرف فصيل من

فصائل المجتمع؛ سيجعله عوناً لنا، وبخاصة إذا بدأ الحكم بإصلاحات ولو كانت قليلة ولكنها متعاطمة، وهذا يعطيه شعوراً بأنّ محصلة التعاون بين مختلف الأطراف تعطي قيمة إيجابية لهذا التوجه، فيسعى حينئذٍ إلى العمل التشاركي، أما أن نلعب معه لعبة شد الحبل فيربح يوماً ويخسر يوماً؛ فإنه سيصل إلى يقين بأنّ محصلة هذا النوع من التعاطي لا تتعدى الصفر، فينأى بنفسه عن إضاعة الوقت، ويعود إلى استخدام ما لديه من ترسانة العنف، وبذلك نصبح بين العنف والعنف المضاد بإضافتنا قيمة سلبية لما أردنا إصلاحه، ويعود الكل إلى المعاناة من أزمة قطباها العقل والهوى، أو الرشد والميل الزائغ.

٢- الاهتمام بالتربية الاجتماعية:

إن الأخلاق والسلوكيات المجتمعية في بلادنا أساسها منظومة من القيم الثابتة، وعادات وتقاليد راسخة متوارثة، فركز على ما كان حيويًا منها وندخله في عجلة التربية والثقافة، ونُغفل ما دون ذلك بقصد الوصول إلى إقناع الفرد بأنه كائن اجتماعي عدا كونه كائنًا إنسانيًا، وأنّ واجبه في هذا المجال بناء مجتمع مترابط قائم على حق التباين، متفق على مقتضيات المواطنة وحقوقها عليه. وهذا لن يتم إلا إذا بدأنا بالتفكير بعقد اجتماعي جديد يوفر حماية حقيقية للأمن الاجتماعي واستمراريته، وهذا بدوره لن يكون إلا إذا كان حصيلة تفاهم وتناغم بين مكونات المجتمع، وإشراقة نتائج إيجابية مرجعها سياسة تفاهمية عاقلة، الأمر الذي يحتاج إلى تجديد في العقلية الاجتماعية والسياسية السائدة، ولئن كان أجدادنا قد اهتموا ببناء المساجد والمدارس القرآنية؛ فعلى الأجيال الحاضرة أن تهتم بالبرامج التربوية والتثقيفية المرشدة.

٣- التقنين القانوني ومشروعية سن القوانين والأحكام:

من المهم جداً التفريق بين الشرعية والقانونية، ذلك أن القانون والأوامر والأحكام الصادرة عن جهة ليست صاحبة شرعية؛ ليست ملزمة، فالحكم السوفييتي مثلاً كان يسن القوانين المتوافقة مع إيديولوجيته الشيوعية ويُلزم الأفراد بها، وكان يعتبر كل مخالف أو معارض لهذه القوانين من أعداء الشعب، وبالتالي يطبق بحقه قانون العقوبات الذي أقره سلفاً.

وجملة حكام الأنظمة الظالمة الذين حربوا البلاد وقتلوا العباد؛ لا شرعية تسندهم، ولا ثقافة تسعفهم، ولا دين وخلق يردّدهم، فمنهم من يبذل الدستور في يومين فقط، ومنهم من يسنده إلى من ليست لديهم أية معرفة بالتشريع ولا بسن القوانين ليضعوا له رغباته مغلفةً بإطار دستوري... فأنتى لهذا الحاكم من مشروعية دستورية تسنده وتدفع غير الغوغاء إلى مسانده؟ لقد شهدنا كيف تغير دستور سورية في جلسة نصف ساعة، خُفضت فيها عمرُ الرئيس إلى مستوى عمرِ الرئيس المفروض في حينه، ثم بدأ «هذا الرئيس» يسن المراسيم الرئاسية والتشريعات الاستثنائية.

أما إذا كانت القوانين صادرة عن سلطة شرعية؛ فإنَّ الأخذ بها واجب ملزم، وإن كان فيها ما هو قابل للنقد فيكون عن طريق القنوات المعتمدة وعن طريق الإعلام الحر.

إنَّ من واجبنا أن ندفع بشعوبنا وحكامنا للالتزام بالقوانين الصادرة عن سلطة شرعية وتشريعية ذات كفاءة، ومن واجبنا أيضاً الدفع بها نحو اعتماد المسؤولية السياسية والأخلاقية في التعامل، بحيث لا يسود منطق الأدواتية على المنطق العقلي والأخلاقي.

٤ - التعامل الدولي

إن التضامن الوطني والإقليمي يقتضي منا اتخاذ موقف يُفضي إلى التعاون الدولي، لا على أساس اليد العليا واليد السفلى؛ بل على أساس تبادل المصالح والمنافع وفق أطر القوانين الدولية والاتفاقات الشائئة الإيجابية، فالعالم حولنا متغير، عالم محاور ومصالح، فقد كان العالم ثنائي القطبية متنازع المصالح؛ ثم أصبح أحادي القطبية تقوم بموجبه الدولة العظمى الوحيدة بفرض سلطتها على الدول والجماعات، وتصنفها وفق نظرتها في حق احتكار ونهب ثروات الدول بما يتناسب ومصالحها الخاصة؛ دونما اعتبار لقوانين ولا شرعية دولية، ثم ما لبث العالم أن عاد إلى تعدد القطبية وتقاسم المصالح لا تنازعا، والتوافق على سياسة فرض الأمر الواقع على الشعوب حتى ولو كان ذلك منافيًا لمعتقداتها وقيمها وتراثها، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك متعاونة ومتعاضدة في قهر الجاليات المسلمة بكل وحشية وصلف، وهكذا فعلت في أيغور الصين وكشمير وداغستان وميانمار وأفريقيا الوسطى وكينيا والعراق وغيرها.

لقد أصبحت الدول المستعمرة تتذرع لإقامة حرب شاملة على الإسلام في كثير من بلاد العالم - وبخاصة حيث توجد أقليات مسلمة - تارة باسم محاربة الأصولية، وتارة باسم محاربة الوهابية أو الجهادية أو السلفية أو التطرف الإسلامي، وهذا ليس بجديد، فذاكرة التاريخ ما زالت حية لدينا جميعا، ونذكر في هذا المجال أن محكمة دنشواي كانت برئاسة جد بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة، وقد حكم على الفلاحين المصريين بالإعدام بتهمة الإرهاب، رغم أن كل ما فعلوه أنهم تصدوا للجنود الإنكليز الذين كانوا في رحلة صيد، فحرقوا بيادر المحصول، فما كان من جند الاستعمار إلا أن ردوا عليهم بإطلاق النار، عندها اضطرَّ الفلاحون إلى الرد بالمثل، والأمر نفسه كان

سائداً أيام الاستعمار الفرنسي للجزائر؛ إذ كانوا يسمون المجاهدين إرهابيين، وإعلامهم المكتوب كان يعتمد هذا التصنيف حتى الاستقلال، ولا حاجة للتذكير بما يحدث اليوم في أفريقيا وشرق آسيا.

وقبل أيام قليلة قال أحد موجهي السياسة الغربية: «إننا لم نقم بحربنا في أفغانستان لمحاربة الإرهاب؛ وإنما لمنع عودة الإسلام الذي يريده المسلمون، ولفرض الإسلام الذي نريده نحن وفق توجهاتنا، ولتعلم الدول الإسلامية أن عليها أن تطبق الإسلام الذي نريد نحن شاءت أم أبى، فلتكن ملكة التمييز لدينا حاکمة لمن يريد سيادة الإسلام ومن يريد سيادة الإرهاب بشقيه: الدولي والمحلي، ولتكن إدانتنا جلية في إدانة الإرهاب بكل أشكاله وصوره».

وهذا يدعونا جميعاً إلى تضامن الحراك الشعبي مع الحكومات الشرعية وتماسكها لدفع الأذى عن دولنا؛ بعزتنا وتماسكنا لا بإعطاء الأجنبي امتيازات مالية واقتصادية دفعاً لشره؛ بل باتخاذ موقف وطني وقانوني تجاهه.

وأخيراً نتساءل: هل جاءت الانتفاضات العربية صدمة لأنظمة الرعب؟ أم أنها نتاج مصيري لكل مفسد؟

﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾.

ونتساءل أيضاً: هل هناك فرصة لعودة التضامن؟ فنقول نعم، وبكل تأكيد، إذا عمل الجميع ضمائرهم واتخذوا سبيل التقارب.... ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

قضية فلسطين وتهويد القدس وعزلها عن العالم الإسلامي

إعداد

الدكتور عزت جرادات

أمين عام المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس - عمان - الأردن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قضية فلسطين وتهويد القدس

القسم الأول: القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني:

١- مدخل إلى القضية الفلسطينية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أصبحت القضية الفلسطينية هي الشغل الشاغل للشعب الفلسطيني بشكل خاص؛ والعرب بشكل عام، كما كانت موضع اهتمام الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة عندما عقد مؤتمر الصلح لدول الحلفاء في (فرساي-باريس - ١٨/١/١٩١٩م).

فقد قدمت القوى الصهيونية مذكرة ضممتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية، والتي تبدأ من جنوب لبنان ومنابع المياه، ومن البحر إلى الخط الحجازي الحديدي، فالعقبة والبحر الأحمر، لاستيعاب خمسة ملايين يهودي. أما الجانب العربي في المؤتمر فقدم مذكرة تبين أن غالبية سكان فلسطين هم من العرب، ويشكل اليهود فيها نسبة ضئيلة، وأن حل (المسألة اليهودية) التي نشأت في أوروبا يجب أن لا يتحملها العرب.

ونظراً للاختلاف في وجهات النظر بين القوى العربية والصهيونية، فقد قرر (مؤتمر الصلح) إرسال لجنة تحقيق دولية إلى المنطقة، لجنة كنج وكرابن (King -Grane)، والتي أكدت في تقريرها أن الرأي العام العربي ضد الصهيونية، وأن البرنامج الصهيوني غير قابل للتطبيق إلا بالقوة العسكرية، وهو أمر غير مقبول دولياً، ذلك أن عدد اليهود فيها لا يتجاوز خمسين ألف يهودي، بينما عدد السكان العرب ما يقارب ستمائة وخمسين ألف عربي.

ومن هنا، بدأت الصهيونية تعيد النظر في خطتها لتكثيف الهجرة إلى فلسطين؛ والاستيطان فيها، واستطاعت أن تؤثر في إصدار قرار بتعيين (هربرت صموئيل) اليهودي البريطاني - أول مندوب سام على فلسطين - والذي كان له دور فاعل في تسهيل الهجرات اليهودية من جهة، وفي تمكين اليهود من تقوية وجودهم وإنشاء مؤسساتهم ومستعمراتهم في فلسطين من جهة أخرى.

وبدأ الصراع الفلسطيني العربي - الصهيوني مرحلة جديدة، وللوقوف على تطور هذا الصراع فإن تتبع الحركة الصهيونية منذ نشأتها يعطي صورة واضحة عن القضية الفلسطينية وتطوراتها من حيث جذور الحركة الصهيونية وتأسيس الدولة.

٢ - جذور الحركة الصهيونية: (القرن التاسع عشر ١٩٢٢):

ترجع بذور الحركة الصهيونية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث طرح رواد الفكر الصهيوني إيجاباً حركة يهودية أوروبية تدعو إلى الهجرة اليهودية (العودة) إلى فلسطين بدوافع دينية - دنيوية، أملاً في إقامة الدولة فيها على المدى البعيد، ومن أهمهم: كاليشر (١٧٩٥ - ١٨٧٤) وموزس هس (١٨١٢ - ١٨٩٨ م) وبنسکر (١٨٢١ - ١٨٩١ م) وموهيليفر (١٨٢٤ - ١٨٩٨ م) وعينزبرغ (١٨٦٥ - ١٩٢٧ م) متأثرين بظهور اللاسامية الأوروبية العلمانية^(١).

وفي عام (١٨٩٦ م) وضع (ثيودور هرتسل) كتيبه بالألمانية بعنوان: (الدولة اليهودية)، وهي الفكرة التي رأى فيها (القوة الكامنة القادرة على تحريك الشعب اليهودي)، ولم يحدد البلد في كتابه، ولكنه وضعه على شكل سؤال: هل يكون البلد فلسطين أم الأرجنتين؟ سنأخذ ما يعرض علينا، وما يختاره الرأي العام اليهودي.

(١) الخالدي، وليد: الصهيونية في مئة عام، دار النهار للنشر بيروت ١٩٩٨ م.

واقترح لقيام الدولة إيجاد هيئتين، الأولى: (الجمعية اليهودية) لتوعية الرأي العام اليهودي وتنظيم الهجرة، والثانية: (الشركة اليهودية) لجمع المال وتنظيم التجارة والصناعة في البلد المختار^(١)، وتمكن (هرتسل) من عقد أول مؤتمر صهيوني (٢٧ / ٨ / ١٨٩٧) في (بازل - سويسرا).

وانتهى المؤتمر إلى إعلان قيام (المنظمة الصهيونية العالمية) لإقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين، وحضر ذلك المؤتمر (٨٤٨) مندوباً، معظمهم من أعيان المجتمع البورجوازي^(٢).

وحاول (هرتسل) الحصول على ميثاق من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بمنح اليهود الحق بإقامة مستوطنات يهودية في فلسطين تتمتع بالحكم الذاتي، ولكنه رفض قائلاً: (فليحتفظ اليهود بملايينهم، فلو قدر لإمبراطوريتي أن تتمزق، فقد يحصلون على فلسطين بلا مقابل، ولن يتم ذلك إلا إذا مُزقت أوصالنا، ولن أوافق على أن تُمزق وأنا حي)^(٣).

واستمرت الجهود الصهيونية في محاولاتها، مستغلة جميع الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية دولياً، إلى أن حصلت على (وعد بلفور) في ٢ / ١١ / ١٩١٧ م، والذي تضمن العبارات التالية (بمباركة أمريكية): (إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يسمح بإجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين).

(١) هرتسل، تيودور: الدولة اليهودية، ترجمة محمد فاضل، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧ م.
 (٢) فتوني، علي: المراحل التاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٩ م.
 (٣) صايغ، أنيس: يوميات هرتسل، ترجمة هلدا صايغ، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٧٣ م.

٣- مرحلة تأسيس الدولة (١٩٢٢-١٩٤٧):

نشأت الدولة اليهودية داخل رحم الانتداب البريطاني (١٩٢٢م) وحتى عام (١٩٤٧م)، حيث عمد الانتداب إلى قمع العرب الفلسطينيين، وتسهيل الهجرة اليهودية، وتدفقت الهجرات والأموال اليهودية لشراء الأراضي وإنشاء المستعمرات الزراعية والمؤسسات الصناعية، واكتملت مقومات الخطة البريطانية الصهيونية لتهويد فلسطين، ويمكن ملاحظة خطورة ذلك باستعراض الجدول التالي للنمو السكاني للعرب واليهود (١٩٢٢-١٩٤٣م):

| السنة | عدد السكان العرب | عدد اليهود |
|-------|------------------|------------|
| ١٩٢٢ | ٦٦٨٢٥٨ | ٨٣٧٩٠ |
| ١٩٢٥ | ٧٢٥٥١٣ | ١٢١٧٢٥ |
| ١٩٢٩ | ٨٠٣٥٦٢ | ١٥٦٤٨١ |
| ١٩٣٤ | ٩٢٧٥٧٩ | ٢٨٢٩٧٥ |
| ١٩٣٩ | ١٠٥٦٢٤١ | ٤٤٥٤٥٧ |
| ١٩٤٣ | ١١٧٣٦٥٩ | ٥٠٢٩١٢ |

أما نسبة ملكية اليهود للأراضي فكانت (١.٥٪) من مساحة فلسطين عام (١٩١٤م) لتصل إلى (٦٪) عام (١٩٤٦م)، أما المستعمرات فقد ارتفع عددها من (٢٥) مستعمرة عام (١٩٢٢م) ليصل إلى (١٥٣) مستعمرة عام (١٩٤٦م)^(١)، وبذلك أصبحت القوى الصهيونية مهياً عسكرياً واقتصادياً وصناعياً للمعركة الفاصلة لقيام الدولة.

(١) الخالدي، وليد: مرجع سابق.

٤ - قيام الدولة (١٩٤٨):

مرت الحرب الصهيونية العربية الأولى (١٩٤٧-١٩٤٨) بمرحلتين: الحرب غير النظامية للفترة (١٩٤٧/١١/٢٩-١٩٤٨/٥/١٥)، وكانت المواجهة بين القوات الصهيونية والقوات الفلسطينية العربية (جيش الإنقاذ). والحرب النظامية للفترة (١٩٤٨/٥/١٥ إلى عامي ١٩٤٨-١٩٤٩) والتي انتهت بتوقيع اتفاقات الهدنة بين (إسرائيل) من ناحية، وكل من مصر والأردن ولبنان وسورية من ناحية أخرى بشكل ثنائي.

وبذلك تكون (إسرائيل) قد استولت على (٧٨٪) من فلسطين، بدلاً من (٥٦٪) بموجب قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام (١٩٤٧)، والذي رفضه العرب، وسارعت إسرائيل إلى قبوله، وتسابقت الدول العظمى للاعتراف بإسرائيل، ويمكن إبراز المحطات التي مرت بها الصهيونية للوصول إلى هذه النتيجة خلال خمسين عاماً على متواليه تاريخية: (برنامج بازل) الصهيوني عام (١٨٩٧)، ثم وعد بلفور (١٩١٧)، ثم صك الانتداب على فلسطين (١٩٢٢)، ثم قرار التقسيم (١٩٤٧).

٥ - المقاومة الفلسطينية العربية للمشروع الصهيوني:

أدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين إلى إثارة قلق عرب فلسطين وإدراكهم الخطر القادم، فتشكلت الجمعيات الوطنية (الإسلامية والمسيحية) للمحافظة على طابع فلسطين العربي، ورفض (وعد بلفور)، فتقدمت القوى الشعبية الفلسطينية بمذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية، وأخرى إلى الحكومة الأمريكية التي لم تكن دولة مستعمرة آنذاك.

كما أرسل المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في (٣ / ٢ / ١٩١٩) برقية إلى مؤتمر الصلح، برفض (وعد بلفور) وشجب تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين^(١).

ومع بدء عام (١٩٢٠) كانت التنظيمات الفلسطينية قد اتخذت مساراً حركياً لمقاومة الهجرات والأنشطة الاستيطانية اليهودية، والمطالبة بتشكيل حكومة عربية في فلسطين، وتطورت الأوضاع إلى ما عُرف (بثورة عام ١٩٢٩) التي شملت معظم المدن الفلسطينية^(٢)، وحاولت الحكومة البريطانية امتصاص الأزمة بإصدار (الكتاب الأبيض ١٩٣٠)، وجاء فيه: (أنه لا توجد أراضي فلسطينية صالحة لاستقرار المزيد من المهاجرين، باستثناء أراضي الوكالة اليهودية على سبيل الاحتياط).

ولكن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ، فانعقد أول (مؤتمر إسلامي في القدس ١٩٣١) نادى بإنشاء (جامعة المسجد الأقصى)، والدفاع عن فلسطين؛ لأهميتها القومية والدينية للعالم العربي والإسلامي، وتشكيل شركة إسلامية لإنقاذ أراضي فلسطين، وهي التوصيات التي قاومتها سلطة الانتداب البريطانية بتسهيل وصول الهجرات اليهودية؛ فكانت ثورة عام (١٩٣٣) في جميع المدن الفلسطينية، ولجأت الحكومة البريطانية مرة أخرى إلى إرسال (لجنة اللورد بيل ١٥ / ١١ / ١٩٣٦)، والتي أوصت بتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام: القسم الساحلي لليهود، والقسم الداخلي للعرب، وإبقاء الأماكن المقدسة (القدس، وبيت لحم، والناصرة) تحت حكم الانتداب، وهو ما رفضه الفلسطينيون

(١) جريس، صبري: تأسيس الوطن العربي القومي اليهودي في فلسطين ١٩١٧-١٩٢٣ مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٥، تشرين الأول ١٩٧٩ م..

(٢) قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥ م.

والعرب، فدعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر في لندن أطلقت عليه اسم (مؤتمر الطاولة المستديرة) يشترك فيه ممثلون من البلاد العربية؛ والوكالة اليهودية، وخرجت بريطانيا بمشروع جديد ينص على إنشاء (دولة عربية يهودية واحدة) في فلسطين خلال عشر سنوات، شريطة أن تتحالف هذه الدولة مع بريطانيا، وقد رفضت الوفود العربية واليهودية هذا المشروع^(١).

٦ - المقاومة العربية أمام الأمم المتحدة:

دخلت الوفود العربية في مواجهة حادة مع الصهيونية والقوى الدولية المؤيدة لها في عرض القضية الفلسطينية على جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، وانتهت المواجهة باتخاذ قرار التقسيم رقم (١٨١) بتاريخ (٢٩ / ١١ / ١٩٤٧) الذي يشمل إقامة دولتين: لليهود (بنسبة ٥٦٪) من الأراضي الفلسطينية، وأخرى للعرب الفلسطينيين (بنسبة ٤٢٪)، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية^(٢).

وقد رفض العرب القرار جملة وتفصيلاً، أما (دافيد بن غوريون) - وكان رئيساً للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في تل أبيب -، فقد أعلن استقلال (دولة إسرائيل) قبل ساعات قليلة من انتهاء الانتداب البريطاني يوم (١٤ / ٥ / ١٩٤٨)، والتي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بتلك الدولة بعد مضي (إحدى عشرة دقيقة) من إعلان (بن غوريون).

وفي يوم (١٥ / ٥ / ١٩٤٨) دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين للدفاع عن فلسطين وسكانها العرب، وانتهت الحرب بما يعرف (بالنكبة) واحتلال

(١) رفعت بك، محمد: قضية فلسطين، دار المعارف للطباعة، مصر ١٩٤٧ م.

(٢) حمدان، محمد مصباح: الاستعمار والصهيونية العالمية، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٧.

(إسرائيل) لمعظم الأراضي الفلسطينية (٧٨٪)، وتهجير نصف السكان العرب الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة، وعقد (معاهدات الصلح) مع دول (الطوق العربي)، كل على حدة.

وما أن انتهت الحرب حتى اتجهت (حكومة بن غوريون) لصياغة النظرية الأمنية لإسرائيل على مبدأ (القوة لتأمين جوهر البقاء).

أما الدول العربية فقد افتقرت إلى مفهوم حقيقي للتضامن العربي والدفاع العربي المشترك عن المصالح العربية، فوجدت ضالتها في قيام (منظمة التحرير الفلسطينية) التي أعلنت أثناء انعقاد (المؤتمر الفلسطيني في القدس ٢٨ / ٥ / ١٩٦٤) وتم فيه إقرار (الميثاق الوطني الفلسطيني).

وبعد انتهاء حرب حزيران (١٩٦٧)، اتخذ (مجلس الأمن) قراره بالإجماع رقم (٢٤٢) بتاريخ (٢ / ١١ / ١٩٦٧) لتحويل حل (القضية الفلسطينية) إلى منهج سلمي لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، وانشغلت الدول العربية بمعركتها السلمية والسياسية لإزالة آثار العدوان، وبحثت الطرق الملائمة لدعم منظمة التحرير الفلسطينية، فكان القرار الذي اتخذ في الرباط، في (مؤتمر القمة العربي ١٩٧٤) قاضياً بأن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت السياسات العربية تقوم على الموافقة على ما تراه المنظمة، وعلى دعمها حسب إمكانات كل دولة وقدراتها، ويمكن اعتبار ذلك تحولاً جوهرياً في القضية الفلسطينية التي انتقلت من قضية عربية تضامنية إلى قضية شعب فلسطين وحده.

القسم الثاني: القدس في مواجهة التهويد والاستيطان:

١- أهمية القدس إسلامياً وتاريخياً:

تعد مدينة القدس الشريف درّة المدن الفلسطينية، ومكانتها عظيمة في قلوب ملايين البشر على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم وطوائفهم، وربما لعظم ذلك، كانت محط أنظار الغزاة والمعتدين قديماً وحديثاً.

وتحتل القدس مكانة عظيمة وهامة عند المسلمين، الذين تعلقوا بها اعتماداً على حادثة الإسراء والمعراج، ومباركة الله سبحانه وتعالى لبيت المقدس وما حوله من الأرض: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١]، وإسراء محمد ﷺ إلى بيت المقدس، وإضافته للمسجد الأقصى إلى أشرف وأقدس مسجدين: «لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى».

واستأنس المسلمون بذكرها حيث كانت قبلتهم الأولى، وازدادوا اشتياقاً إليها بعد الفتح الإسلامي لها عام (١٥هـ-٦٣٦م)، وتؤشر هذه الحقائق إلى الارتباط العقدي الوثيق لأئمة المسلمين بالقدس الشريف، وهو أقوى ارتباط لا انفصام له.

ويلخص المرحوم الشيخ عبد الحميد السائح أهمية القدس في كتيب موجز بعنوان: (أهمية القدس في الإسلام) في سبعة شواهد تتعلق بالقدس، وهي: العقيدة الإسلامية، والإسراء والمعراج، وقبلة المسلمين الأولى، والإحرام منها بالحج أو العمرة، والإعلام عن فتحها وفضل زيارتها كما ورد في حديث عوف بن مالك قال: (أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك، وهو في قبة من آدم، فقال: أعدد

ستاً بين يدي الساعة، موتي، ثم فتح بيت المقدس... إلى آخر الحديث)، ومضاعفة ثواب الصلاة في مسجدها، وأحكام وآداب المسجد الأقصى (المستمدة من الأحاديث النبوية الشريفة).

وقد تسابق أصحاب رسول الله ﷺ وتنافسوا في زيارة القدس الشريف - بعد الفتح الإسلامي - واقتدى بهم جماعة من التابعين، والأئمة والأخيار والأبرار من المسلمين^(١).

وتعبّر وثيقة (العهد العمرية) عن صدق الرؤية الإسلامية التاريخية ووضوحها تجاه مدينة القدس وسكانها، ومما جاء فيها: (هذا ما أعطى عبد الله، عمر، أمير المؤمنين، أهل إيلياء من الأمان، لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وأنه لا تُسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا يُنقص منها ولا من حيزها ولا شيء من أموالهم، ولا يُكرهون على دينهم، ولا يُضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود... الخ).

وقد وصفها (المقدسي) في كتابه: (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) قائلاً: «بنيانها حجر لا ترى أحسن منه، ولا أتقن من بنائها، ولا أطيب من العيش فيها، ولا أنظف من أسواقها، ولا أكبر من مسجدها».

ولم يختل جمال المدينة وطابعها وسكانها ونمط الحياة فيها على مرّ العصور إلا في العهد الصليبي؛ فالفرنجة كانوا الأقلية الحاكمة، وكانوا مستوطنين وتجاراً، أما المسيحيون العرب الشرقيون فكانوا مضطهدين، وواجه من بقي من المسلمين واليهود في القدس ألواناً متنوعة من سوء المعاملة.

(١) السائح، عبد الحميد: أهمية القدس في الإسلام، عمان، ١٩٨٠م.

وفي ذكرى الإسراء والمعراج الشريفين (الجمعة ٢٧ رجب ٥٨٣هـ
٢ تشرين الثاني ١٨٧م) عاشت الأمة الإسلامية أمجد أيام تاريخها، عندما وقّع
ملوك الفرنجة وأمراؤهم وقادتهم اتفاقية تسليم المدينة المقدسة إلى الفاتح
صلاح الدين الأيوبي، والرحيل عنها مقابل الخروج الآمن، وبدأت المدينة
المقدسة تستعيد طابعها العربي الإسلامي الأصيل، وغدا المسجد الأقصى
المبارك، مرة أخرى، مقصد العلماء والفقهاء ورجال العلم وطلبته، وعاد
التسامح الديني والعيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين العرب واليهود.

ومع احتلال فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت فلسطين تحت
الانتداب البريطاني، وتم تعيين (السير هربرت صموئيل) اليهودي البريطاني،
أول حاكم مدني لفلسطين، واتخذ من القدس مركزاً لإدارته، وجعلها موثلاً
للمهاجرين اليهود، فاختلف التوازن السكاني والثقافي والاجتماعي للمدينة
المقدسة خلال فترة الانتداب البريطاني^(١).

وبانتهاء الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨م) أصبح القدس الشريف جزءاً
من (المملكة الأردنية الهاشمية)، وتميزت هذه المرحلة الجديدة بإحياء
(الإعمار الهاشمي) الذي بدأ في مطلع العشرينات، وما زال مستمراً ليشمل
إعمار الأقصى، وقبة الصخرة المشرفة، وإعادة صنع منبر صلاح الدين بالطريقة
نفسها التي تم تصميمه عليها في عهد نور الدين زنكي، وحمله معه صلاح الدين
الأيوبي، ليعتليه كأول خطيب للأقصى بعد جلاء (الفرنجة).

لقد كانت عملية إحراق المنبر جريمة بحق التراث الإنساني، ذلك العمل
الفريد من نوعه، والذي أعيد تصميمه خلال عقدين من العمل الفني الدقيق،
وبالأسلوب نفسه الذي اتبع في صنعه أول مرة.

(١) منهج للتعليم العام والعالى: تاريخ القدس وحاضرها، دار النفائس، بيروت ٢٠٠٥م.

واحتراماً للمدينة المقدسة، وتقديراً لمكانتها، فقد أصدر الراحل الملك الحسين بن طلال إرادة سامية باعتبار القدس الشريف عاصمة روحية للمملكة^(١).

٢- القدس في الصراع الفلسطيني العربي - الصهيوني:

كانت القدس موضع الاهتمام في جميع مراحل الصراع الفلسطيني العربي الصهيوني، فالصهيونية تعتبرها الدافع الروحي للهجرة اليهودية، وجوهرة الوجود الصهيوني في فلسطين، ولا حياة لإسرائيل بدون القدس، وفي الجانب الآخر فإن القدس هي المدينة العربية المقدسة للعرب الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين؛ وذات التاريخ والحضارة العربية الإسلامية، والقبلة الأولى للأمة الإسلامية، وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية.

وعملت دولة الانتداب على أن تُطمئن السكان في فلسطين على رعايتها للأماكن المقدسة بتأليف لجنة خاصة، وذلك لدرس وتحديد وتقرير الحقوق المتعلقة بالأماكن المقدسة للطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، ويتولى مجلس عصبة الأمم المتحدة إقرارها ووظائفها بإشراف الدولة المتدبة [المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب على فلسطين ٢٩ / ٩ / ١٩٢٣].

ومن هذه البداية كانت القدس حاضرة في القرارات الدولية، والتي حرصت على أن تعتبرها ذات وضع خاص^(٢)، فالقرار رقم (١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر بتاريخ (٢٩ / ١١ / ١٩٤٧) نص على (إنشاء

(١) العبادي، د. عبد السلام: الرعاية الأردنية الهاشمية للقدس والمقدسات الإسلامية من وزارة الأوقاف الأردنية ١٩٩٨ م.

(٢) أبو جابر، د. إبراهيم: القدس في دائرة الحدث، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، فلسطين ١٩٩٦ م.

دولتين مستقلتين، العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس) على أن تُصان الأماكن المقدسة، ولا يُسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة؛ ويكون للقدس كيان منفصل بإدارة الأمم المتحدة.

وتضمن القرار رقم (١٩٤) - قرار العودة - بتاريخ (١١/١٢/١٩٤٨) وجوب حماية الأماكن المقدسة وفق نظام دولي دائم لمنطقة القدس تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية:

ومن أبرز المشاريع في عهد الانتداب:

- لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية (آذار ١٩٤٦) والتي أوصت بتقسيم فلسطين إلى أربعة أقسام: (منطقة عربية؛ منطقة يهودية؛ منطقة النقب؛ منطقة القدس بإدارة الانتداب)، ومشروع الوسيط الدولي - الكونت برنادوت، في حزيران ١٩٤٨ - وتضمن ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، وضمان حرية وحماية الأماكن المقدسة.

ومن أبرز القرارات الإسلامية والعربية في عهد الانتداب، ما يلي:

- المجلس الإسلامي الأعلى بشأن حوادث البراق (١٠/١٩٢٨): والذي أكد إسلامية حائط البراق وإدانة الاعتداءات اليهودية على الحرم القدسي الشريف.

- المجلس المسيحي للدفاع عن القدس وحماية المقدسات فيها.

- مؤتمر القدس (١/١٩٤٩): شاركت فيه قيادات شعبية من العالمين العربي والإسلامي، وأكد المؤتمر رفضه واحتجاجه على فكرة تدويل القدس، ودعا إلى الدفاع عنها والدعوة إلى مؤتمر عام لوضع الخطط اللازمة للدفاع عن القدس، واستئناف الجهاد العام لإنقاذ فلسطين.

أما من الجانب الصهيوني، فإن جميع اجتماعاتهم ومقرراتهم كانت تستند على (مذكرات هرتسل) والتي جاء فيها: (أريد أن أطرد الباعة والقدارة التي تدنس القدس القديمة، وأن تبقى يهودية، أما البناء والعمران الجديد فيكون خارج أسوارها)، فالوكالة اليهودية (١٠ / ١٩٣٨) طالبت بالاحتفاظ بالقدس القديمة.

أما حاييم وايزمن (أول رئيس إسرائيلي) - ١٢ / ١٩٤٨ - فقد أعلن (أن للقدس مكانة خاصة في قلب كل يهودي، والآن وبعد أن قامت دولة إسرائيل، فهي قلبها النابض وعاصمتها التاريخية)، وجاء بن غوريون، أول رئيس لحكومة إسرائيل، ليعلن أمام الكنيست (١٢ / ١٩٤٩) (أنه لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل)^(١).

٣- القدس في القمم العربية:

كانت القضية الفلسطينية محور اهتمام القادة العرب في مؤتمرات القمة العربية، والتي يعتبر مؤتمر القاهرة (١٩٦٤) النداء الجاد للأمة العربية، لمواجهة قيام إسرائيل بالعمل على تحويل مياه نهر الأردن إلى داخل فلسطين المحتلة، وكان الخطاب العربي يتضمن (تحرير فلسطين)، ولم تبرز القدس كقضية، باعتبارها جزءاً من فلسطين، ولكنها أخذت حيزاً خاصاً في المؤتمرات التي انعقدت بعد الاحتلال الصهيوني لمدينة القدس (١٩٦٧). فقد اتفقت القمم العربية على عدة مبادئ أساسية، كانت القدس تحتل مكانة هامة وبارزة فيها، ومنها: عدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة، والتأكيد على قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

(١) الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس.

ويتضح مما سبق، أن قضية القدس كانت محور اهتمام القمم العربية في مواجهة الإجراءات الصهيونية التي تجري على أرض الواقع، متمثلة بتهويد القدس واستلابها ثقافياً وتاريخياً، واستيطانها عمرانياً وسكاناً.

٤ - القدس والقمم الإسلامية:

انعقد المؤتمر الأول للدول الإسلامية في الرباط (٢٢ - ٢٥ / ٩ / ١٩٦٩) على إثر جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك (٢١ / ٨ / ١٩٦٩)، بناء على اقتراح قدمته المملكة العربية السعودية إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، يحمل في مضمونه الدعوة إلى عقد مؤتمر لقادة الدول الإسلامية لمناقشة الأخطار التي تتعرض لها الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وانبثق عن هذا المؤتمر إنشاء (منظمة المؤتمر الإسلامي).

وتواصلت المؤتمرات لهذه المنظمة، والتي كانت تؤكد التزامها بالثوابت الأساسية المتمثلة بالتمسك بالقدس وتحريرها، ورفض الاحتلال الصهيوني لها، ورفض المحاولات والإجراءات والسياسات الصهيونية المحتللة لتهويدها، وطمس معالمها الدينية والثقافية والتاريخية، واعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد تكررت هذه الثوابت والمبادئ في جميع مؤتمرات القمة الإسلامية، إلا أن المؤتمر الثالث الذي عُقد في (مكة المكرمة، الطائف) الفترة من ٢٥ - ٢٨ / ١ / ١٩٨١، شكل معلماً بارزاً في سلسلة مؤتمرات القمة الإسلامية، حيث أصدر بلاغ مكة المكرمة الذي تضمن إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف، ونصرة الشعب الفلسطيني، واستخدام جميع القدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية، وتوثيق أواصر التضامن بين الشعوب الإسلامية

ودولها، واستخدام جميع إمكانات الأمة وقيمها الروحية والإيمانية، لتعزيز الجهاد بكل الوسائل في مواجهة العدوان الصهيوني على فلسطين والأراضي العربية المحتلة^(١).

٦- تهويد القدس:

يعني تهويد القدس تحويلها من هويتها العربية الإسلامية، ثقافة وسكانا وجغرافية، إلى الهوية اليهودية - الصهيونية، وهذا ما سعت إليه (إسرائيل) منذ بداية تأسيس كيانها في (١٥/٥/١٩٤٨)، حيث أعلنت بتاريخ (١١/١٢/١٩٤٨) القدس عاصمة لها، وأطلقت عليها اسم (أورشليم)، ونقلت معظم الوزارات والمؤسسات إليها. وبعد احتلال القدس العربية، أصدر الكنيست قرارا بتاريخ (٢٧/٦/١٩٦٧) بتهويد القدس وضمها إلى الكيان الصهيوني، وبعد عامين، وفي (٢٦/٣/١٩٦٩) أعلن أن القدس الموحدة عاصمة للكيان الصهيوني، ثم صدر قرار آخر عام (١٩٨٠) بجعل القدس مقرا للرئيس الدولة.

ولتحقيق الأهداف الصهيونية في التهويد، فقد اعتمدت إسرائيل خطة ذات بعد استراتيجي لا تتغير بالسياسات الحكومية، وموجهة نحو الثقافة والسكان والعمران في المدينة المقدسة، ومن أهم عناصرها:

أ- التخطيط العمراني:

يشتمل على رسم حدود (القدس الكبرى) التي أصبحت تعادل في مساحتها (١٠٪) من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وتحويل (٤٠٪) من هذه المساحة إلى ساحات خضراء، بهدف حرمان السكان من استخدامها للبناء، وفي الوقت

(١) الهزيمة، محمد عوض: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الحامد، عمان،

نفسه، وضعت الإجراءات القانونية والإدارية الصعبة والمعقدة أمام المقدسيين للحصول على تراخيص البناء أو ترميم المساكن أو صيانتها، كما سهلت تحويل المساكن إلى كنائس يهودية داخل المدينة المقدسة.

وكانت قد أزلت المساكن من (حي المغاربة) التاريخي والمجاور للمسجد الأقصى، وحولته إلى مساحة واسعة لطقوس (التعبد اليهودي)، ففقدت المدينة المقدسة طابعا تاريخيا وتراثيا في نمط عمراني بجوار الأقصى المبارك.

ب- التهجير والإحلال السكاني:

تعهد السلطات الإسرائيلية المحتلة إلى وضع القوانين والإجراءات والضرائب الباهظة أمام السكان المقدسيين، لإعاقة أعمالهم، أو صيانة ممتلكاتهم، وكذلك الإهمال المتعمد للبنية التحتية، مما يدفع بهم إلى هجرة سكناهم والانتقال إلى خارج البلدة القديمة، وتهدف الخطة الصهيونية إلى تخفيض نسبة الفلسطينيين من (٣٢٪) إلى (٢٥٪) حتى عام ٢٠٢٠م.

ج- التعليم:

تعتبر إسرائيل أن التعليم أشد خطرا عليها، ولذا فإنها تتجاهل الاهتمام بالتعليم من حيث رصد الموارد المالية اللازمة، وتوفير الخدمات الأساسية للمدارس، وتشرف على مدارس القدس مقسمة إياها إلى أربع جهات: المعارف (البلدية)، والأوقاف (المعروفة باسم مدارس حسني الأشهب)، ومدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة، وجميعها تعاني من ضعف الإمكانيات وتدني مستوى الخدمات، وهي بنسب (٤٩٪، ١٧٪، ٦٪، ٢٨٪) على التوالي.

ولعل من أخطر التحديات أمام التعليم في القدس هو ما تواجهه المدارس من عملية تهويد المناهج، بهدف الإخلال بالأهداف الوطنية للتربية من حيث تعميق الانتماء الوطني والاعتزاز بالهوية الفلسطينية^(١).

د- الرعاية الصحية:

يواجه المقدسيون نقصا حادا في الرعاية الصحية من حيث العدد المحدود للمستشفيات، ومحدودية شمولهم بالتأمين الصحي، وتدني مستوى العيادات الصحية في الإمكانيات المادية والفنية، وليست القرى والمخيمات المجاورة للقدس بأحسن منها حالاً.

هـ- الرعاية الاجتماعية:

تعتمد إسرائيل إلى أساليب تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي والأسري للمقدسيين، مثل تسهيل الإدمان الكحولي ونشر المخدرات، وبخاصة بين أوساط الشباب، بهدف تهيمشهم، وإضعاف انتمائهم المقدسي، وتدهور أوضاعهم الصحية، وتقدر نسبة الإدمان بـ(٨٪)، وهي أعلى من النسبة العالمية (٦٪).

و- إضعاف النشاط السياحي المقدسي:

تأثر قطاع السياحة التي يعتمد عليه الاقتصاد المقدسي إلى درجة كبيرة، بإقامة الحواجز للوصول إلى القدس، والجدار العنصري الذي يعزل القدس عن محيطها الفلسطيني، وتراجع التدفق السياحي، هذا فضلا عن الاحتكار الإسرائيلي لمهنة الأدلاء السياحيين بهدف تقديم المعلومة للسياح وفق وجهة النظر اليهودية.

(١) المؤتمر التربوي الأول: التعليم في القدس، مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية، القدس،

ز- تغيير المسميات العربية:

لجأت إسرائيل إلى اعتماد مسميات عبرية لمعظم الأماكن والشوارع المقدسية، فأصبحت (أورشليم) و(هيرون) و(بيت لحم) بدلاً من (القدس) و(الخليل) و(بيت لحم)، وكما أقدمت إسرائيل على تغيير أسماء بوابات القدس التاريخية، مثل (شاغر شكيم، شاغر هاشنا و شاغر يافو) بدلاً من (باب العمود، وباب المغاربة، وباب الخليل)، وهي نماذج للتمثيل لا للحصر.

٦- استيطان القدس:

تقوم الأيدلوجية الصهيونية على أن اليهود يمثلون قومية عرقية مهما اختلفت الأقطار التي ينتمون إليها، ويعانون من عقدة (اللاسامية)، وأن لا حل للمشكلة اليهودية إلا بإقامة دولة يهودية مكانها أرض الميعاد، وأن الاستيطان فيها هو التطبيق العملي للفكر الديني (التوراتي)، والذي تجسده الفلسفة الصهيونية في ترسيخ (الدولة اليهودية) على أرض فلسطين وحماية أمنها، وإن استمرار الصهيونية مرتبط باستمرار الاستيطان، ولا ضير إن أدى ذلك إلى إقصاء الآخر؛ أو طرده؛ أو تهجير، فالاستيطان يحفز إلى الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويعزز الميزان الديموغرافي السكاني اليهودي، ويعمل على تنشيط الاقتصاد والمشاريع الإنتاجية، ويستولي على الأراضي الفلسطينية بحجة الدوافع الأمنية والعسكرية.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي (١٩٦٧) لفلسطين أخذ النشاط الاستيطاني ينتشر في الضفة الغربية المحتلة، إلا أن هذا النشاط أخذ وتيرة متسارعة في القدس، وفق برنامج استيطاني للسيطرة الكاملة عليها.

ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت (إسرائيل) على الأساليب الرئيسية التالية:

أ- مصادرة الأراضي:

كانت أولى المصادرات الاستيلاء على القسم الجنوبي من البلدة القديمة (هي الشرفا والمغاربة)، وتحويله إلى ما يسمونه (ساحة المبكى)، وتبلغ مساحته (١١٦ دونما)، وأقيمت بمحيطه البؤر الاستيطانية اليهودية والكنائس اليهودية، كما لجأت السلطات الإسرائيلية إلى وضع قوانين وإجراءات تجعل عملية مصادرة الأراضي واستيطانها ميسرة لغايات أمنية تارة، ولمتطلبات تخطيط عمراني تارة أخرى، وذلك بتوسيع حدود بلدية القدس شرقا وشمالا، وأصبحت تستوعب نصف عدد المستوطنين في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية والقدس)، والذي يقدر بنصف مليون مستوطن تقريبا.

ب- قوانين التنظيم والبناء:

استخدمت (إسرائيل) قوانين شديدة من أجل الحد من النمو العمراني والسيطرة على النمو السكاني في مدينة القدس، فحولت (٤٠٪) من مساحة القدس إلى (مناطق خضراء) لا يسمح بالبناء عليها، كما لم تسمح بالبناء لأكثر من (٧٥٪) من مساحة الأرض المملوكة للمقدسيين، وتستغل إسرائيل المساحة الخضراء لبناء المستوطنات لدوافع أو مسوغات أمنية.

ج- قانون أملاك الغائبين:

عينت (إسرائيل) ما يسمى (بحارس أملاك الغائبين) الذي يخوله الاستيلاء على الأرض والممتلكات واستخدامها لأغراض الدولة، أو الاستيطان أو التأجير أو البيع لسلطة التطوير.

د- مشروع القدس الكبرى:

تم الإعلان عن هذا المشروع عام (١٩٩٤)، ويهدف إلى وضع مخطط استيطاني لإقامة منطقة صناعية؛ ووحدات سكنية؛ ومرافق سياحية، وربط المستوطنات خارج القدس مع المستوطنات داخلها، وإقامة أحزمة من الشوارع السريعة حول القدس، وإقامة (القدس الكبرى) بالمفهوم الإسرائيلي من أجل تغيير النمط العمراني الفريد الذي تمتاز به القدس القديمة، وعزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني العربي، وقطع التواصل الجغرافي بين مختلف أنحاء الضفة الغربية والقدس، والتحكم في حركة الفلسطينيين بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

٧- الحفريات في القدس:

اتخذت السلطات الإسرائيلية من الحفريات وسيلة لتصديق ما فوقها من أبنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية، ويهدف التوصل إلى نتائج تدعم زيف ادعاءاتها من أن لها تاريخاً في القدس، وبخاصة موقع الحرم القدسي الشريف، وحددت مواقع الحفريات كما يلي:

أ- الحائط الجنوبي والغربي للحرم القدسي الشريف، وهو ما يسمونه (حائط المبكى).

ب- المساحات المجاورة للحائطين المذكورين وهدم ما فوقها من أبنية.

ج- منطقة الحرم القدسي حيثما أمكن ذلك.

وكانت نتائج الحفريات السابقة (١٨٦٨ - ١٨٧٥) من قبل علماء الآثار الغربيين سلبية، كما فشلت جميع الأنشطة المتعلقة بالحفريات في التوصل إلى أي نتائج علمية تدعم الزيف الصهيوني في جميع الأماكن التي أجريت فيها

الحفريات. ومنذ عام (١٩٦٧) أصبح المجال متاحا لتكثيف عملية الحفريات، وبخاصة في الجانب الشرقي من القدس.

ومن أهم الحفريات التي نفذت خلال الفترة (١٩٦٧ - ٢٠٠٨) ما يلي:

- حفريات حارة الشرف، منطقة سكنية تملكها عائلات مقدسية.
- حفريات بنجامين مزار، رئيس الجامعة العبرية سابقا في القدس.
- حفريات الجدار الجنوبي، قرب أسوار المسجد الأقصى المبارك.
- حفريات دائرة الآثار الإسرائيلية، جنوب شرق الأقصى المبارك.
- حفريات النفق الغربي، وقد مر هذا النفق أسفل المحكمة الشرعية، وأسفل خمسة أبواب للأقصى، وتحت مجموعة الأبنية الدينية والتاريخية.
- حفريات طريق المغاربة، والتي أدت إلى انهيار الجزء الشمالي من مرافق باب المغاربة، وإقامة جسر خشبي بدلا منه^(١).

ولم تسفر هذه الحفريات ومئات الحفريات الأخرى عن وجود أي أثر يهودي أو أي أثر يشير إلى (الهيكل المزعوم) الذي مسح من عهد (تيطس الروماني ٧٠ ق.م) ولم يعرف مكانه فيما بعد.

أدت هذا الممارسات الإسرائيلية إلى تهويد المدينة المقدسية، وزرع المستوطنات حولها وبداخلها، وإلى تشويه البيئة السكانية واختلالها، وحسب دراسة مقدسية قدمت في (ندوة القدس في الضمير في متدى الفكر العربي في عمان ٢٠١٣) فثمة (٨٠٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأصبحت

(١) نجم، رائف يوسف: الحفريات الأثرية في القدس، دار الفرقان، عمان ٢٠٠٨ م.

القدس من أكثر الأماكن ازدحاما، مما دفع الكثير من السكان إلى مغادرة المدينة، وتعاني المدينة المقدسة من نقص حاد في الشقق السكنية يصل ما بين (٧-٩) آلاف وحدة سكنية، وإذا ما أخذت نسبة النمو السكاني، فإن المقدسيين سيكونون بحاجة إلى أكثر من (٨٠) ألف وحدة سكنية حتى عام (٢٠٣٠)، وذلك حسب تقرير عن السكن صادر عن (مركز دراسات مقدسية في القدس).

أما الأوضاع الاقتصادية في المدينة المقدسة، فيمكن أن توصف بالمعيشة الضنكى، فإن أكثر من (٨٠٪) من التجار يواجهون مشاكل ضريبية مع السلطات الإسرائيلية. كما اضطر الكثير من التجار إلى إغلاق مصالحهم التجارية في القدس، ولا وجود بالمطلق لأي مشاريع استثمارية فيها، وتحتكر إسرائيل (٨٠٪) من مصادر المياه مما أثر على الزراعة والثروة الحيوانية، وأما الأوضاع الاجتماعية فقد تأثرت سلبا بتلك الأوضاع السكانية والاقتصادية، وتندر بخطر تفكك النسج الاجتماعي، فنسبة الطلاق بارتفاع، والمظاهر السلبية آخذة في الاتساع، حيث غياب القانون، وتشجيع الأمن الإسرائيلي للمظاهر السلبية، وغض الطرف عن تداول المخدرات والاتجار بها، وظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية علنا.

٨- جدار الفصل العنصري:

يمثل ما يسمى بجدار الفصل العنصري خطوة استيطانية تهويدية جديدة، فقد عازمت إسرائيل إلى إنشاء جدار عازل بحجة حفظ أمن المواطنين اليهود، والحقيقة أن هذا الجدار يعزز خطوات التهويد والاستيطان وسياسة التهجير؛ فهو يفصل بين القدس ومعظم القرى المحيطة بها، حيث يبلغ طوله (٧٣٠ كم)، ويجعل من العسير على الفلسطينيين حرية التنقل والوصول إلى المقدسات في القدس، ويحد من الوجود الفلسطيني في منطقة القدس، فهو

يحيط بالمدينة المقدسية من ثلاث جهات: الشمالية والشرقية والجنوبية، ويبتلع نسبة كبيرة من الأراضي الفلسطينية، ولمقاومة هذا الجدار فقد لجأ العرب إلى محكمة العدل الدولية في (لاهاي - هولندا) التي اتخذت قراراً بأن الجدار مخالف للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بوقف البناء، وهدم ما تم بناؤه، وتعويض المتضررين نتيجة ما قامت به، وكان رد الفعل الإسرائيلي (أن المحكمة أخطأت في قرارها، ولن تلتزم به)؛ إلا أن الأمر الأدهى من ذلك أن الجانب العربي لم يستثمر قرار (محكمة العدل الدولية) واكتفى بتسجيل (هدف لا وزن له)، وكأنّ ابتلاع (١٠٪) من أراضي القدس والضفة الغربية بسبب هذا الجدار لا يعني شيئاً.

القسم الثالث: القدس ومواقف الكنائس المسيحية:

١ - القدس في التضامن الإسلامي المسيحي:

نشأت القدس مدينة «بيوسية» كنعانية فلسطينية عربية، وأخذت طابعها العربي / الإسلامي - المسيحي منذ العهدة العمرية. وكان الوجود المسيحي فيها مواكبا للوجود الإسلامي منذ الفتح الإسلامي. وأصبح التعايش بينهما مثالا للمواطنة والتسامح، ولم يخرج عن هذه الوسطية المعتدلة إلا بمرحلة احتلال الفرنجة (أو ما أطلق عليه بالصليبية) للمدينة المقدسة، والتي قاومها المسلمون والمسيحيون معاً بتضامن قوي متين. وعلى الرغم من أن القدس (البلدة القديمة) تشتمل على أربعة أحياء كبيرة، هي: (الحي الإسلامي، وحارة النصارى، وحارة الأرمن، والحي اليهودي؛ وهو بيوت عربية مستأجرة)، إلا أن الحياة فيما بين هذه الأحياء كانت متداخلة يسودها حسن الجوار واحترام القيم الدينية والإنسانية، وقد اختل هذا الائتلاف أو الانسجام السكاني المجتمعي منذ عهد الانتداب البريطاني، الذي اتبع سياسة (فرق تسد)، وتسهيل استيطان المزيد من اليهود في البلدة القديمة، ولمواجهة أساليب الاحتلال الصهيوني في تشويه النسيج المجتمعي القائم على التضامن الإسلامي - المسيحي في وجه الاحتلال، فقد صدر البيان الإسلامي المسيحي (٧/ ٢٠٠٠) في (بيت الشرق) في القدس، مؤكداً عمق العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في القدس، تاريخاً وحضارة ومواطنة، كما تبني السكان المقدسيون في الوقت نفسه (ميثاق وعهد القدس) للتضامن من أجل الحقوق العربية والتراث والمقدسات في المدينة المقدسة^(١).

(١) التفكجي، خليل: بحث في (سلسلة ندوات القدس العالمية) لاهاي، مدريد ٢٠٠٤-٢٠٠٨،

المؤتمر الإسلامي لبيت المقدس، عمان ٢٠٠٨.

٢- القدس وموقف الكنائس:

تنظر جميع الكنائس والطوائف المسيحية للمدينة المقدسية بنظرة (القدسية)، وكانت لها مواقفها تجاه انتقال المدينة من حكم إلى آخر، فالكنائس الكاثوليكية - بطريكية انطاكية وسائر المشرق - تتمسك بعروبة القدس، وعدم الإقرار بأي تغيير قسري فيها، وحق سكانها المقدسين في البقاء عليها والدفاع عنها، أما الكنيسة الأرثوذكسية فترفض بالمطلق تهويد القدس أو تدويلها أو ضمها إلى السيادة الصهيونية، وترى أن مصيرها لا ينفصل عن مصير قضية فلسطين والشعب العربي الفلسطيني، وتتمسك كنائس الشرق الأوسط والكنيسة القبطية ومجلس الكنائس العالمي بالقدس العربية، باعتبارها أرضاً محتلة، وتعرض بشدة على إعلان الدولة الصهيونية أن القدس الموحدة عاصمة لها.

وأما الكنيسة البروتستانتية، بمختلف الطوائف المنبثقة عنها أو التابعة لها، وبخاصة في أمريكا الشمالية وبريطانيا، فتتخذ مواقف مؤيدة للكيان الصهيوني، وتعرب عن اهتمام كبير بالشعب اليهودي والصهيونية الحديثة، كما ترى بأن إنشاء دولة إسرائيل هو تحقيق لنبوءة توراتية^(١).

٣- القدس والفاتيكان:

إن ارتباط الفاتيكان بالمدينة المقدسية نابع من علو مكانتها الدينية لديه من جهة، ولارتباطها الوثيق بحياة السيد المسيح ﷺ من جهة أخرى، ويحرص الفاتيكان على تعزيز وضع الكاثوليك في الأماكن المقدسة، وتعزيز الوجود المسيحي فيها، والحفاظ على التراث المسيحي في القدس، وقد حاول

(١) أبو جابر، د. إبراهيم: مرجع سابق.

الفاتيكان الاستفادة من الانتداب البريطاني لتعزيز مكانته في القدس، وبعد رحيل الانتداب دعم الفاتيكان قرار الأمم المتحدة القاضي بتدويل القدس.

وحاولت إسرائيل تقوية علاقتها مع الفاتيكان، إلا أنه ظل متمسكا بالتدويل، أو العودة إلى الحالة التي كانت عليها قبل (١٩٦٧)، ثم تطور الموقف إلى جعل القدس (مدينة مفتوحة) ذات مجلسين بلديين، عربي ويهودي، وأما إدارة المدينة فتتم عن طريق هيئة دولية، ويعتبر بابوات الفاتيكان أن القدس موضع اهتمامهم الشخصي، فقد صرح البابا (يوحنا بولس الثاني) عام (١٩٨٠) قائلاً: «إن مشكلة القدس تستأثر باهتمام العالم بصورة خاصة، وهي محور السلام العادل في المنطقة؛ لأنها تضم مصالح وآمال شعوب مختلفة، وهي موئل الحج المسيحي الذي يتطلب المحافظة على الحرية الدينية»^(١).

أما زيارات (البابوات) إلى القدس فقد بدأها (البابا بولس السادس) إلى الأردن وفلسطين والأراضي المقدسة (٤ / ١ / ١٩٦٤)، وجاءت قبل صدور قرارات مجمع الفاتيكان الثاني التي برأت اليهود من صلب السيد المسيح ﷺ، كما أنها جاءت قبل اعتراف الفاتيكان بإسرائيل بثلاثة عقود، وجاء في رده على خطاب المغفور له - بإذن الله - الحسين بن طلال ترحيباً به حيث قال: «إن زيارته روحية إلى أرض السيد المسيح الذي بشر بالسلام»^(٢).

أما الزيارة الثانية فقد قام بها البابا (يوحنا بولس الثاني) إلى الأردن عام (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، حيث استقبله الملك عبد الله الثاني، واشتمل برنامجه على

(١) هزايمة، د. محمد: مرجع سابق.

(٢) أبو جابر، د. كامل، مقالة جريدة الرأي الأردنية (٢٠ / ١٢ / ٢٠١٣).

وضع حجر الأساس للمعظم شرقي نهر الأردن، ثم إلى فلسطين والأماكن المقدسة، وناشد أثناء الزيارة قادة العالم بقوله: «ليس هناك أي جهد يبذل من أجل القدس، وإن أي تأخير لن يؤدي إلا إلى المزيد من عرقلة التسوية السلمية العادلة لأزمة الشرق الأوسط».

وأما الزيارة الثالثة (للبابا فرانسيس) والمنتظرة بتاريخ (٢٤ / ٥ / ٢٠١٤)، فقد أعلن عنها السفير البابوي في مؤتمر صحفي في عمان بقوله: «إن زيارة البابا تأتي رغبة في زيارة حج للأرض المقدسة، والتجدد الروحي، وتحمل طابع البساطة والتقوى والتوبة والمحبة، ويشمل برنامج الزيارة تعزيز حوار الأديان مع المسلمين والمسيحيين، والتعرف على أحوال اللاجئين في المخيمات الفلسطينية والسورية، وزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين، ولا يتضمن البرنامج أي نشاط أو مباحثات سياسية مع السلطات المعنية في الأردن وفلسطين وإسرائيل، باعتبارها من مهمات الدوائر السياسية المختصة ما بين الفاتيكان وهذه السلطات».

٤ - القدس والصهيونية المسيحية:

يرجع نشوء هذه الظاهرة إلى تزامن صدور كتابين، الأول: (دولة اليهود - هرتسل ١٨٩٦)، والثاني: (إعادة اليهود إلى فلسطين طبقاً للنبوءة، الأب هتشر - ١٨٨٢) والتقى الطرفان تجمعهما نزعاً معاداة السامية الجديدة التي بدأت تنشط في أوروبا.

وقد ترسخت العلاقة بينهما، وما إن أعلن (هرتسل) تأسيس الصهيونية العالمية، حتى كان (الأب هتشر) قد كرس جل طاقاته لخدمة قضية (هرتسل)، ومع انتقال قيادة (الصهيونية العالمية) إلى (حايم وايزمن ١٨٧٤ - ١٩٥٢)،

فقد انتقلت ساحتها إلى الساحة البريطانية، وأدرك (وايزمن) أن ربط مصير يهود أوروبا بأداء يهود أمريكا يشكل مناعة للصهيونية العالمية، ويضعها في ساحة أوسع تأثيراً.

وأعلنت الصهيونية العالمية من أمريكا المبادئ الثلاثة لعملها: «أن يكون حل المشكلة اليهودية متناسبا مع ضخامتها، وأن تسعى لمشروع تحويل فلسطين إلى وطن يهودي عبر تحرك سياسي دولي، وأن يحظى هذا المشروع بقدر واسع من التعاطف الكامن في أعماق وعي الشعب الأمريكي».

واستطاعت الصهيونية أن تتغلغل في صفوف الشعب الأمريكي -المسيحي البروتستانتي-، وتطور ذلك إلى ما عرف (بالصهيونية المسيحية) الأشد حماسة لوجود إسرائيل، من (الصهيونية العالمية) نفسها، وتولدت (لجنة فلسطين العالمية) تحت الرعاية الصهيونية الأمريكية، وبالتنسيق مع (الوكالة اليهودية) تم التوافق على التعاون بينهما من خلال: تنسيق فعاليات اللجان الداعمة للوطن القومي اليهودي في فلسطين، وتعميق حس العالم المسيحي لتحقيق الأمن اليهودي، والسعي في التأثير والمشاركة في السياسة الأمريكية الخارجية، وبخاصة وفدها إلى الأمم المتحدة.

ونجح قادة الصهيونية في التأثير على مستشاري الرئاسات الأمريكية لتوظيف عناصر يهودية صهيونية في المناصب الأمريكية العليا، وتضمن تقرير (لجنة فلسطين الأمريكية المسيحية ١٩٤٤) عبارة صريحة: (انطلاقاً من الكتاب، تؤمن الكنائس المسيحية بأن الرب دعا اليهود إلى إقامة دولة لتقديم خدمات صريحة للبشرية)، وأن (فلسطين اختارتها العناية الإلهية للأمة اليهودية)^(١).

(١) مركلي، بول: الصهيونية المسيحية (١٨٩١-١٩٤٨)، ترجمة فاضل حنكر، ط ٢-٢٠٠٢.

واستمرت هذه المعتقدات والمبادئ راسخة في أذهان وعقول قادة الصهيونية المسيحية في أمريكا، وأصبحت ذات تأثير قوي وكامن في السياسية الأمريكية، التي يتسابق مرشحوها للرئاسة إلى الإعلان عن الالتزام بأمن إسرائيل، واعتباره عنصراً أساسياً في سياساتهم.

كما تعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات نشاطاً في تمويل مشاريع الاستيطان في فلسطين ومشاريع تهويد القدس، وأشدها تعاوناً مع المنظمات اليهودية الأمريكية (آيباك) لتحقيق تلك المشاريع، ودعم السياسة الإسرائيلية في خططها لاستكمال (المشروع الصهيوني) المتمثل بالاحتلال الكامل والدائم لفلسطين.

وقد لخص القس (كولن تشابمان) في كتابه (القدس لمن؟)^(١) معتقدات (الصهيونية المسيحية) إلى خمسة معتقدات: الشعب اليهودي له حق إلهي في أرض فلسطين ومدينة القدس، ومدينة الله هي القدس، وإسرائيل مستمرة كنسوة كتابية، والكتاب المقدس يمدنا بنبوءات المستقبل، وأن نهاية العالم قد اقتربت.

(١) تشابمان، القس كولن: القدس لمن؟ دار النشر الأسقفية القاهرة ٢٠٠٨م..

القسم الرابع : مستقبل القضية الفلسطينية والقدس :

١ - القضية الفلسطينية والمستقبل :

بعد هذا الاستعراض للقضية الفلسطينية بشكل عام، وقضية القدس الشريف بشكل خاص، يبرز السؤال: ما الحل؟! لقد تغيرت موازين القوى الدولية، وأصبح العالم يعرف بقوة القطب الواحد، وانتهاء الحرب الباردة، واختلال ميزان القوى في الصراع العربي - الإسرائيلي، واختيار السلام استراتيجية العالم العربي في ذلك الصراع.

وشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولاً جذرياً في تاريخ ذلك الصراع، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية: (أن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وليس هناك بديل عن الدبلوماسية)^(١)، وكان الاجتماع الأول للأطراف الرئيسية للصراع في مدريد (٣٠ / ١٠ / ١٩٩١) نتيجة لذلك الإعلان.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات العربية - الإسرائيلية، الثنائية ومتعددة الأطراف في واشنطن، كانت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية السرية في (أوسلو)، وجرى حفل التوقيع في حديقة (البيت الأبيض)، وتضمن: الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨)، ونبذ العنف، وتعديل ميثاق المنظمة الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل.. كما تضمن اعتراف إسرائيل بالمنظمة كشريك لها في المفاوضات^(٢)، ويمكن القول بأن

(١) من خطاب (بوش الأب أمام الكونجرس) - ٦ / ٣ / ١٩٩١ م.

(٢) كيمب، جفري، ويريسمان، جيرمي: نقطة اللاعودة، ترجمة رضا خليفة، توفيق منصور، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، ١٩٩٩ م.

القضية الفلسطينية قد اختزلت إلى مفاوضات (فلسطينية - إسرائيلية) متعثرة بين مد وجزر، وشروط مسبقة أو غير مسبقة، وما زالت تراوح مكانها أمام محاور المفاوضات المعقدة، وهي قضايا: القدس، وحق العودة، والحدود، والمياه، والأمن، وأضاف إليها الجانب الفلسطيني قضية الأسرى، بينما أضاف الجانب الإسرائيلي قضية يهودية الدولة، ولم يعد هناك أي غطاء عربي للمفاوض الفلسطيني، المتمسك بحل الدولتين: إسرائيل وفلسطين على حدود الرابع من حزيران (١٩٦٧) وعاصمتها القدس، لم يبق له غطاء سوى مباركة ما يتوصل إليه المفاوض الفلسطيني من قبل جامعة الدول العربية.

ومن جهة أخرى، جاءت المبادرة العربية للتسوية السلمية مع إسرائيل، بانسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، مقابل الاعتراف بإسرائيل وقبولها في المحيط العربي ومن ثم الإسلامي. تلك المبادرة التي لم تكتثر بها إسرائيل، وقد أظهر استطلاع للرأي جرى منذ سنوات في إسرائيل أن أغلب الشعب الإسرائيلي لا يعرف عن هذه المبادرة، ويجهل تفاصيلها، على الرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بترجمتها ونشرها على صورة إعلان مدفوع الأجرة في الصحافة الإسرائيلية.

ومع نهضة (الربيع العربي) التي تتلخص في مطالبة الشعوب العربية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية فلم تعد القضية الفلسطينية أو الصراع العربي - الصهيوني من أولويات العالم العربي.

٢ - قضية القدس والمستقبل:

يتمسك كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بالقدس عاصمة لكيانه السياسي، ويعتبر مستقبل القدس نقطة جوهرية في الصراع الصهيوني - العربي، ببعديه الديني والسياسي، فأصبحت قضية القدس تراوح مكانها بين الأمل واليأس،

كما أظهرت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية أن الطرفين متفقان على أن قضية القدس معقدة وشائكة، وأن الموقعين الفلسطينيين والإسرائيليين على طرفي نقيض عقديا واستراتيجيا، مما يجعل تركها إلى المرحلة النهائية أو الأخيرة من المفاوضات من شأنه أن يسارع في عملية التفاوض، ولكنه في حقيقة الأمر يتيح لإسرائيل القدرة على مواصلة خلق أمر واقع في المدينة، تهويدا واستيطاناً، ويدعم وضعها التفاوضي. وفي الوقت نفسه، حرص الجانب الأردني على أن لا يُترك الأقصى والأوقاف والمقدسات الدينية في القدس ساحة مستباحة لوزارة الأديان الإسرائيلية، فاستُثنت من قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، كما امتد ذلك إلى اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية التي يطلق عليها إعلامياً (اتفاقية وادي عربة) - وهو مكان توقيعها على الحدود الأردنية الإسرائيلية، فقد تضمنت تلك الاتفاقية (حق ودور المملكة الأردنية الهاشمية التاريخيين في رعاية المقدسات في القدس في أي اتفاقات قادمة).

وقد تعزز هذا الدور في الاتفاقية الأخيرة الموقعة بين (الملك عبد الله الثاني، والرئيس محمود عباس) لتكريس الرعاية الأردنية الهاشمية للمقدسات والأقصى المبارك بشكل خاص، وعدم سيطرة وزارة الأوقاف الإسرائيلية عليها. وظهر إلى الساحة مفهوم (القدس: المدينة المفتوحة) للتوفيق بين موقف إسرائيل (بالقدس الموحدة) وموقف السلطة الفلسطينية (بالقدس الشرقية)، بما فيها الأقصى والمقدسات الدينية، عاصمة للدولة الفلسطينية^(١)، وقد شارك مفكرون وأكاديميون وسياسيون فلسطينيون وإسرائيليون حسبما جاء في مقال

(١) ايسسكو، حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وقائع المؤتمر الدولي الثاني،

وليد الخالدي - المثقف الفلسطيني المقدسي - في مجلة (شؤون خارجية) الأمريكية في وضع تصور لمستقبل القدس أدى إلى ما يسمى مشروع (بيلين - أبو مازن)، وكانا مقربين للقيادتين: الإسرائيلية والفلسطينية آنذاك، ويتضمن أن تبقى القدس مدينة واحدة مع حرية الوصول إليها للجميع، مع وجود مجلسي حكم محلي، فلسطيني وإسرائيلي ضمن بلدية القدس الكبرى، ولكن الاتفاق لم يتمكن من حسم موضوع السيادة على (البلدة القديمة).

وقد كانت آخر المحاولات الرسمية تتمثل (باتفاق جنيف ٢٠٠٣) الذي تم بين المعتدلين من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، في مفاوضات سرية لمدة ثلاث سنوات، وكانت النقاط الجوهرية المتعلقة بالقدس تشمل على ما يلي^(١): تقسم القدس من حيث السيادة: فتكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، والقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، ويكون الحرم الشريف تحت السيادة الفلسطينية، وتكون مدينة القدس خاضعة للسيادة الفلسطينية، ماعدا الحائط الغربي والحي اليهودي، فهما تحت السيادة الإسرائيلية.

وليست هذه المشاريع سوى نماذج من مشاريع أخرى تتعلق بقضية القدس، وتحاول إيجاد حل ملائم لجميع الأطراف، فثمة دراسة حديثة تتناول ما لا يقل عن خمسة وسبعين اقتراحاً يتعلق بالقدس، سبق وأن طُرحت خلال الفترة بين عامي (١٩١٦ - ١٩٩٤).

٣- القدس بين المشروعين: الصهيوني، والعربي الإسلامي:

لقد نسجت السياسة الصهيونية منذ أكثر من مائة عام جل أحلامها وربطتها بالقدس، واعتبرتها المركز الأساس في مشروعها الصهيوني، واختارتها دون

(١) تشابمان، مرجع سابق.

غيرها من المدن الثلاثة التي يقدسها اليهود، وهي: صفد وطبريا والخليل، إدراكا من واضعي تلك السياسة بأن القدس وحدها هي التي يمكن استغلالها لاجتذاب يهود العالم إلى فلسطين، وإبقاء الحلم الصهيوني حيا، واعتبارها شعاراً صهيونياً يهودياً عالمياً لتظل الدولة قابلة للتوسع والامتداد والهيمنة على المنطقة.

وهذا ما يمكن استخلاصه من كتاب شيمون بيريز (الشرق الأوسط الجديد): «إن الهيمنة ليست بالضرورة أن تكون جغرافية، فإن الامتداد الاقتصادي والتفوق التكنولوجي وتعميم حوسبة التعليم في منطقة الشرق الأوسط تظل ميدان السباق»^(١).

وقد أوضحت الفقرات السابقة مراحل تطور هذا المشروع، وخطورته التوسعية والاحتلالية والإحلالية، ولمواجهة هذا المشروع، فإن من الأهمية بمكان إيجاد (مشروع عربي - إسلامي) تتوافر فيه عناصر: الرؤية والرسالة والأهداف والأساليب، والتي تتطلب معرفة عناصر الضعف وعناصر القوة لدى الأمة، ويضع هذا المشروع نخبة من المفكرين والسياسيين والباحثين المستقبلين، بأسلوب علمي رصين.

وحتى تتولى جهة متخصصة بتناول هذه الفكرة لتمويلها ووضعها موضع التنفيذ، فيمكن الدعوة لوضع استراتيجية عاجلة تمهد لذلك المشروع الضخم، ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تشمل على عناصر استراتيجية، من أهمها:

(١) بيريز، شيمون: الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر،

أ- **العنصر العقدي الفكري:** قوامه أن العقيدة الدينية تحمل الرد القوي على التحدي الصهيوني بجميع أبعاده العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما توفره من مناعة وطنية ترفض الاستسلام، وبما يمثله من رباط متين بالعالمين العربي والإسلامي، وبما تفرضه من واجب الجهاد لإنقاذ القدس وحماية المقدسات.

ب- **العنصر التربوي المنهجي:** قوامه التربية التي تُعد عنصراً جوهرياً في تكوين الأمة وبناء أجيالها، فهي تغرس العقائد والمبادئ والقيم للتمسك بالتراث والأوطان والهوية وصنع المستقبل.

ج- **العنصر الإعلامي التثقيفي:** وقوامه الإعلام الذي أصبح اليوم أداة فاعلة ومؤثرة أقوى من أي وقت مضى في التاريخ البشري، إذا ما قام وفق فلسفة واضحة الأهداف والمضمون، وبخطاب إعلامي تثقيفي يعزز مفهوم ومضمون التضامن العربي الإسلامي من أجل قضايا الأمة، وعلى رأسها قضية القدس.

د- **العنصر الثقافي المؤسسي:** وقوامه أن الثقافة في المجتمعات المعاصرة هي عنوان الحوار ووسيلة للتفاعل الفكري والثقافي، وأن الثقافة العربية الإسلامية غنية بتاريخ القدس وحضارتها لتحتل القدس مكانتها في الرسالة الثقافية للأمة.

هـ - **العنصر العمراني التطويري:** وقوامه أن ما تمتاز به القدس هو بهاؤها العمراني، الذي اتسم بطابع عربي إسلامي يمثل جميع المراحل التاريخية لمدينة القدس، وأن من الأهمية مواصلة الحفاظ على هويتها العمرانية ترميماً وصيانة وتطويراً.

و- العنصر الإسلامي المسيحي: وقوامه أن الخطر الصهيوني موجه لاستلاب القدس بتراتها الإسلامي والمسيحي، وتهجير سكانها، مسلمين ومسيحيين، وتهويدها ثقافياً وهوية، وهذا يتطلب تعزيز التضامن الإسلامي المسيحي لمواجهة الخطر المشترك المتمثل بتهديد المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ز- العنصر التنفيذي (الآليات):

كثيراً ما تتضمن المؤتمرات والندوات بشكل عام، مجموعات كبرى من التوصيات، ولكنها لا تجد طريقها إلى (التنفيذ)، إما لصياغتها بشكل عمومي، أو لتوجيهها (إلى من يهمه الأمر)، وإذا ما أريد لعناصر أي مشروع عربي إسلامي من أجل القدس أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فإن ذلك يتطلب أن تكون محدودة العدد، ومحددة الصياغة، وأن توجه لجهة معينة ومعنية بالتنفيذ، ويمكن اقتراح الآليات التالية لتسهم في تنفيذ المشروع العربي الإسلامي من أجل القدس:

(١) تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين على مستوى عال من التخطيط الاستراتيجي لوضع (استراتيجية الدفاع المدني عن القدس) بحيث يتألف الفريق من (١٠ إلى ١٥) خبيراً، وتُهيأ له الظروف الملائمة والمتطلبات اللازمة لإنجاز وضع الاستراتيجية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر برعاية هيئة أو مؤسسة عالمية.

(٢) تكليف مركز أو مؤسسة لإعداد شبكة تواصل إلكتروني على مستوى عالمي، لجمع المعلومات والمشاريع والبرامج الموجهة لحماية القدس والدفاع عنها ونشرها.

(٣) تأسيس (مركز إعلامي) يكون مقره لدى إحدى الهيئات أو المؤسسات الكبرى - المستقلة والمحيدة - في عاصمة غربية (أوروبية أو أمريكية) ذات مكانة مؤثرة في مجال الإعلام، بهدف التعريف بقضية القدس، ومتابعة الأحداث التي تجري فيها، وبخاصة في مجالات حقوق الإنسان واستلاب التراث الثقافي والتهويد والاستيطان، وإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون القدس.

(٤) تكليف هيئة أو مؤسسة، عربية أو إسلامية وذات نشاط إعلامي دولي، لإيجاد ما يمكن أن يعرف بـ(اللوبي المقدسي، أو لوبي القدس) ليكون قوة ضاغطة في الساحة الإعلامية والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتكليف هيئة إسلامية عالمية كبرى لتوحيد منظمات المجتمع المدني (NGO'S) على مستوى العالم العربي والإسلامي، بهدف تحقيق التضامن والتعاون والتكامل والتنسيق فيما بينها لتنفيذ البرامج والمشاريع المقدسية، ودعوتها للانتساب إلى منظمات المجتمع المدني لدى هيئة الأمم المتحدة، لتكون مؤهلة للتعبير عن مواقفها دفاعاً عن قضايا القدس ومستقبلها.

(٥) إيجاد (شركة مالية عالمية) برعاية مؤسسة مالية عالمية تعنى بالعمل على برنامج التنمية المستدامة لمدينة القدس، تشمل صمود السكان ومشاريع الإسكان، وحزمة الخدمات الاجتماعية (التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية الأسرية) والنهوض بالجانب الثقافي في القدس بإنشاء مراكز التدريب المهني والتقني، وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

والله ولي التوفيق

الأفق الاستراتيجي لقضية فلسطين كيف تؤدي المفاوضات لعزلها عن عالمها الإسلامي؟

إعداد

الدكتور إبراهيم البيومي غانم

أستاذ العلوم السياسية، مستشار قسم الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مصر

بسم الله أبدأ، وبه أستعين، وعليه أتوكل، وإليه أنيب.

تمهيد عام

قضية فلسطين كانت منذ نشأتها ولا تزال هي قضية العالم الإسلامي بأسره، وهي ميزان كرامته، ومقياس هيبته وقوته، ويدلنا تاريخ قضية فلسطين ومقدساتها على أن عزلها عن أمتها كان ولا يزال هدفاً رئيسياً للاحتلال الإسرائيلي، والقوى الدولية الداعمة له، فإلى جانب استخدام القوة الغاشمة، وشن الحروب، وسياسات التهويد، وبناء المستوطنات، وشن الاعتداءات ضد أبناء الشعب الفلسطيني، يحاول الاحتلال عزل القضية الفلسطينية برمتها عن العالم الإسلامي، بل وعزلها عن الضمير الإنساني، ويستخدم الاحتلال وسائل شتى لتحقيق هذا الهدف، منها: التشويه الإعلامي المنظم، والحصار الاقتصادي المحكم، وإثارة الانقسام في الصف الفلسطيني حتى يفقدوا التعاطف والدعم العربي والإسلامي والعالمي.

ومن الملفت للانتباه أن «المفاوضات» باتت وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها الاحتلال لعزل (قضية فلسطين) عن عالمها الإسلامي بوجه عام، وعن محيطها العربي بوجه خاص، بينما المفاوضات هي في الأصل وسيلة لحل الصراعات، والوصول إلى السلام الشامل والعادل بين مختلف الأطراف، ويؤكد هذه الانتهازية الصهيونية أن «المفاوضات» أضحت هدفاً في حد ذاتها ولذاتها، ولا ينظر إليها المحتل أبداً على أنها وسيلة للحل السلمي؛ ولهذا بات من المؤكد أن الفلسطينيين لم ولن يصلوا عن طريقها إلى حقوقهم المشروعة، ولا إلى تقرير مصيرهم، أو إقامة دولتهم المستقلة على كامل ترابهم الوطني.

أحدث جولات «المفاوضات» بدأت في ١٤ / ٨ / ٢٠١٣م، بوساطة الأمريكي (مارتن أنديك)، وذلك بعد توقف دام ثلاث سنوات، ومن المفترض أن تجري هذه المفاوضات هذه المرة في ضوء مبادرة أو «اتفاق إطار» قدمها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، والمعلومات المتاحة عن مبادرة كيري هي الأخطر على الفلسطينيين والعرب منذ النكبة الأولى سنة ١٩٤٨م حتى الآن، ومضمون المبادرة يوجه ضربة قاصمة إلى حلم إنشاء دولة فلسطينية، ويعطي إسرائيل كل ما تريده في المرحلة الراهنة، ابتداءً من إسقاط حق العودة، ومروراً بالتنازل عن القدس المحتلة، والتسليم بالمستوطنات كأمر واقع، وانتهاءً بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

مبادرة كيري هي ترجمة عملية لمشروع الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن؛ لأنه يعني توطين أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني في الأردن، مقابل تعويضات هزيلة لهم وللأردن معاً، وتتضمن مبادرة كيري أيضاً تهجير حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني من الضفة والخط الأخضر، بزعم أن الدولة الفلسطينية الموعودة لن تستوعب العائدين من لبنان وسورية! هذا بعض مما تضمنته مبادرة كيري، وما خفي كان أعظم.

ويلفت النظر أن أوضح سمة من سمات هذه الجولة الجديدة من المفاوضات أنها تتم وسط حالة عامة من «التعتيم» الإعلامي، وعدم الاحتفاء بأي شيء يتعلق بالمتفاوضين، أو بموضوع التفاوض! وهذا بخلاف الزفة الإعلامية التي كانت تصاحب كل جولة من الجولات السابقة، وفي نظرنا أن هذا التعتيم يعتبر نقلة نوعية خطيرة في مسار «عزل» قضية فلسطين وتقزيمها، ومحاولة تغييبها عن الرأي العام، وإزاحتها عن الوعي العربي والإسلامي والإنساني أيضاً. ومما يؤكد على تعمد استخدام «التفاوض» كوسيلة لعزل

القضية وتصفيتهما، وليس للتوصل إلى حل سلمي، أن المفاوضات هذه المرة تجري بمصاحبة نفس الإجراءات التي دأب الجانب الصهيوني عليها في كل جولة من الجولات السابقة، مثل الإعلان عن خطط جديدة لبناء مزيد من المستوطنات، والتوسع في ضم الأراضي الفلسطينية، ومزيد من إجراءات تهويد مدينة القدس الشريف، ومصادرة الأراضي، والتنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني.

لقد مرت ثلاثون عاماً على العوبة المفاوضات، منذ أن بدأت سنة ١٩٩٣م إلى أن استؤنفت سنة ٢٠١٣م؛ أي أن هناك جيلاً كاملاً من أبناء فلسطين ضاع عمره في انتظار سراب السلام دون جدوى، لقد بدأ المسلسل الهزلي للمفاوضات بعد إبرام اتفاق أوسلو في (١٣/٩/١٩٩٣)، ثم دارت عجلتها دورات متتالية دون أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام باتجاه الحل، فمن مفاوضات القاهرة في سنة ١٩٩٥، إلى مفاوضات واي ريفر الأولى في سنة ١٩٩٨، فالثانية في سنة ١٩٩٩ بالولايات المتحدة، ثم خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية في سنة ٢٠٠٢، ومنها إلى «أنا بولس» في سنة ٢٠٠٧، التي توقفت في سنة ٢٠٠٨، ثم إلى مفاوضات غير مباشرة بوساطة الأمريكي جورج ميتشل في سنة ٢٠١٠، وكان مصيرها كسابقاتها، وأخيراً استؤنفت في أغسطس سنة ٢٠١٣م بوساطة أمريكي آخر، هو مارتن إنديك.

وليس من مقاصدنا هنا سرد تفاصيل تلك الجولات التفاوضية أو تحليلها، وإنما نود التأكيد على أن آلية «المفاوضات» قد باتت تستهدف أساساً عزل قضية فلسطين عن عالمها الإسلامي، ولا يوجد دليل واحد على أن الطرف الصهيوني يعتبر هذه «المفاوضات» وسيلة إلى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وإذا اقتصرنا على جولات المفاوضات التي جرت منذ وصول أوباما إلى البيت الأبيض في سنة ٢٠٠٩م، فإننا نجد أنه ما إن تسلمت إدارة الديمقراطيين

دفة السلطة في الولايات المتحدة في يناير من العام ٢٠٠٩، حتى استأنفت العادة الأمريكية القديمة بالحديث عن الرغبة في إجراء مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهذه العادة بات عمرها أكثر من نصف قرن تقريباً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكثرة تكرارها فإنها باتت مثل الأسطوانة المشروخة، يحفظها كثيرون، ولا يحبها أحد، ولا ينتظر منها أحد أي شيء، سوى أصحاب النوايا الحسنة من الجانب الفلسطيني، ومن بعض أحرار العالم.

أوباما أسرعَ غداً جلوسه في البيت الأبيض بتعيين جورج ميتشل مبعوثاً للسلام، وكلفه برعاية جولة جديدة من المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وجرى حديث طويل عريض عن الجدول الزمني لهذه الجولة، مع تغطية إعلامية واسعة ومكثفة، والآمال طالت عنان السماء بالوسيط «جورج ميتشل» وقدراته وخبراته الخارقة في حل النزاعات طويلة الأمد، ومنها النزاع في أيرلندا الشمالية، وبالفعل شرع ميتشل في التنقل بين رام الله وتل أبيب، مروراً ببعض العواصم العربية الأخرى، وبين الحين والآخر، وعلى فترات متقاربة كنا نسمع عن عودة مبعوث السلام إلى المنطقة، أو مغادرته، أو لقاءاته مع المسؤولين، وبات الأمر كما لو كنا نسمع أغنية هابطة، لا تفعل شيئاً سوى أنها تضيع الوقت، ولكن على أرض الواقع لا شيء يتحقق على الإطلاق.

والأمر نفسه يتكرر منذ انطلاق المفاوضات في أغسطس سنة ٢٠١٣م على يد مارتن إنديك، مع فارق جوهري هذه المرة، وهو التعتيم الإعلامي شبه التام - كما أسلفنا - على مجريات المفاوضات؛ وذلك بهدف تقزيم القضية، وعزلها عزلاً تاماً عن الرأي العام العربي والإسلامي والدولي، ومن الملفت أن وسائل الإعلام الأجنبية اهتمت اهتماماً بالغاً بتصريحات المندوب مارتن إنديك، التي قال فيها لزعماء اليهود في الولايات المتحدة: إن موضوع تعويضات اليهود

الذين غادروا مصر وبلدان عربية أخرى بعد قيام «دولة إسرائيل» لم يتم حسمه بعد، وقال: «لكن خطوة مثل تلك من شأنها أن تشكل أهمية كبرى في الاعتراف بحقوق هؤلاء اليهود!» ويضيف مثل هذا التصريح من «الوسيط الأمريكي» فصلاً جديداً من فصول عبثية المفاوضات، ويقدم دليلاً آخر على أن الهدف منها هو تضييع الوقت، والإيغال في عزل القضية ومحاصرتها بكثير من الحيل والألاعيب، ومنها إثارة مثل هذه القضايا الفرعية، المتعلقة بتعويض اليهود العرب الذين هاجروا إلى الكيان الصهيوني.

إن البطلان الأصلي هو علة العلل في آلية المفاوضات التي يراها الوسطاء الأمريكيون بين الفلسطينيين والصهيونيين، وأسباب بطلانها كثيرة، سنذكر منها هنا عشرة أسباب، وكل سبب منها كفيل وحده بإبطالها، وكل منها يقدم لنا دليلاً دامغاً على أن الهدف منها هو «عزل القضية»، وتمكين الجانب الصهيوني من تنفيذ مخططاته في تهويد القدس، والاستيلاء على جميع المقدسات الإسلامية والمسيحية.

جانب من المشكلة يتمثل في أن الجانب الفلسطيني، وبغطاء عربي، دخل دائرة الوهم من جديد، رغم تكرار الفشل، ورغم تكاثر الأدلة على عبثية هذا النهج، وعدم مصداقية الجانب الصهيوني.

فعندما تولى أوباما السلطة في مطلع سنة ٢٠٠٩م تحدثت إدارته كثيراً عن ضرورة الابتكار والتجديد في مسار القضية الفلسطينية، وأسفر الابتكار والتجديد عن فكرة «المفاوضات غير المباشرة»، ثم الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، فهل كان هذا ابتكاراً فعلاً؟ إن أصول حل النزاعات بالطرق السلمية تفيد بأن اللجوء إلى المفاوضات غير المباشرة أمر ضروري عندما يكون هناك حاجز نفسي سميك بين أطراف النزاع، وعندما لا يستطيع كل طرف أن ينظر

أحدهم إلى وجه الآخر، هذا هو السبب الرئيسي الذي يتم فيه اللجوء إلى المفاوضات غير المباشرة، أو عبر وسيط ثالث، أو عبر طرف ثالث يتمتع بالقبول بين الطرفين، ولكن في حالة القضية الفلسطينية أين هو الحاجز النفسي بين المتفاوضين الفلسطينيين من جانب؛ والإسرائيليين من جانب آخر؟

إن كل الشواهد تؤكد أن لا مشكلة في اللقاءات والمقابلات المباشرة بين الطرفين، وبزعم وجود حاجز نفسي، فقد تم استهلاك عدة سنوات من الجولات واللقاءات دون إحراز أي تقدم لتيسير عملية المفاوضات، والدخول في الأمور العميقة والجادة، وإزاحة هذه الجوانب النفسية التي تحول دون الدخول في المفاوضات المباشرة.

الحاجز النفسي كان أكبر وهم، وأهم دليل على عبثية هذه المفاوضات في الجولة التي قادها الوسيط الأمريكي السابق جورج ميتشل، فلا يمكن أبداً أن يصدق أحد أن هناك حاجزاً نفسياً يستوجب هذه الطريقة، أو هذه الألعاب الجديدة التي يسمونها المفاوضات غير المباشرة، أو المحادثات غير المباشرة، ولم يعد أحد يدري ما الذي كان يحدث عندما يلتقي المبعوث الأمريكي مع الإسرائيليين؟ أو عندما يلتقي مع الفلسطينيين؟ وكل ما قيل عن هذا أو ذاك كان مجرد تخمينات عن أمور تتم في الظلام، إضافة إلى عدم حيادية هذا الوسيط الثالث من أساسه.

ولن يكون الحال مع (مارتن إنديك) أفضل مما كان عليه مع سلفه (جورج ميتشل)، فأبجديات العلوم السياسية تقول: إن الوسيط الذي يتدخل لتيسير المباحثات أو المفاوضات بين طرفين متنازعين يجب أن يكون مشهوداً له بالحيادية التامة وعدم الانحياز، وأن يتحدث بمرجعية واضحة - وهذه نقطة غائبة، وسنعود إليها مرة أخرى عندما نعرض للأسباب العشرة لبطلان هذه

المفاوضات - وهذا يدفع إلى التساؤل عن الهدف من «المفاوضات غير المباشرة» كأسلوب مبتكر بحسب ما أشاعته وسائل الإعلام العالمية، والأمريكية بصفة خاصة.

الهدف واضح جداً - ولم يكن جديداً بالمناسبة - ولا يخفي على من له أدنى بصر، أو أقل معرفة بمجريات الأمور، وخاصة مجريات الأمور السياسية في القضية الفلسطينية، أن الهدف هو إدخال جميع الأطراف الفلسطينية والعربية في عملية تسويق ومماثلة لتضييع الوقت يوماً بعد يوم، وأسبوعاً بعد أسبوع، وشهراً بعد شهر، وسنة بعد سنة.

في أبريل سنة ٢٠٠٩ كتبت مقالاً بعد أن تولى أوباما الحكم بشهور قليلة، وذكرت فيه أن إرسال مبعوث أمريكي (جورج ميتشل) إلى المنطقة هو عودة لدوران الدورة المألوفة في الساقية المعروفة، حيث يبدأ هذا الدوران بمباحثات، ثم ما يلبثون إلا قليلاً حتى يقولون: إن هناك مشكلات وتوجد عقبات، وعليه يذهب الوسيط ويعود، ثم يعود ويذهب، ثم يتوقف عن الذهاب والعودة! لماذا؟ لأن الانتخابات الأمريكية بدأت، ولا صوت يعلو فوق صوت الانتخابات، وهكذا تدور الساقية المعروفة دورتها المألوفة من جديد!!.

على الجانب الإسرائيلي، ومنذ اليوم الأول لبدء المفاوضات قال رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو): لا دولة للفلسطينيين. وقال وزير خارجيته نفس الكلام، بل قال أشد من ذلك، وهكذا بدأت الدورة التي أشرنا إليها، ومر عام دون أدنى تقدم، ثم بدأت سنة التحضير لانتخابات الرئاسة الأمريكية، وتوقف كل شيء؛ لأن هذا الموضوع سيكون ضمن أجندة الحزبين المتنافسين في الانتخابات الأمريكية، وعلينا أن نتظر إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية، وهكذا انقضت سنوات المدة الأولى من رئاسة أوباما، وهدأت حمى الجولات

التفاوضية، وكادت أن تدخل في طي النسيان، وفجأة تذكرتها إدارة أوباما، فقررت استئناف المفاوضات في أغسطس ٢٠١٣م، في ظل نفس الأجواء التي صاحبت الجولات السابقة الفاشلة، وكأننا مربوطين في قدم السياسة الأمريكية حركة وسكوناً، قياماً وعوداً، دون أي جدوى، وهذا أيضاً من أدلة العبثية، وهذا ما تكرر بالحرف بعد انتخابات أوباما، فقد قالوا حينها: إن الرجل جاء بخطاب جديد، وأعطونا فرصة سنة على الأقل، ومرت السنة دون أي تقدم، فقالوا: أمهلونا أربعة شهور أخرى، وانتهت الشهور الأربعة ولم يتم شيء، وهكذا.

هذه نقطة أحببت أن أوضحها؛ لأن هذا ما يجعلنا ننطلق أو نفكر بعمق في هذه الأسباب العشرة، التي أتصور أنها تبطل أي حديث عن المفاوضات من وجهة نظرنا، وتفتح أعيننا على حقيقة مؤلمة، وهي أن المفاوضات ليست سوى وسيلة لفرض العزلة على القضية، وإتاحة فسحة من الزمن لتمكين المحتل الصهيوني في فلسطين ومقدساتها.

نحن لسنا أعلم من الفلسطينيين بتفاصيل القضية على أرض الواقع، وبطبيعة الحال لسنا أعلم منهم بما يفيد في هذه المرحلة أو تلك من الناحية العملية، أو في هذه الجزئية أو تلك، هم أعلم منا بكل ذلك، ولكن هناك شيء واضح جداً، وهو ضياع الأفق الاستراتيجي للقضية عن السياسات العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، فلا يوجد أحد يضع قضية فلسطين في أفقها الاستراتيجي، أو في مكانتها التي ينبغي ألا تنزل عنها، هذه المكانة تتلخص في أن قضية فلسطين هي قضية تحرر وطني، وجوهرها هو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، هذا هو الأفق الاستراتيجي لها، وتناولها في أي لحظة دون هذا الأفق لا معنى ولا قيمة له إطلاقاً.

أولاً: الأسباب العشرة

عشرة أسباب تجعل التفاوض بمواصفاته وشروطه وظروف جريانه بين الفلسطينيين والإسرائيليين مجرد وسيلة لعزل قضية فلسطين عن محيطها العربي، وحرمانها من عمقها الإسلامي والإنساني، وهدف عزل القضية واضح تمام الوضوح لدى صناع القرار ومستشاريهم في الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد ذلك ما قاله برنارد لويس _ المستشار الأقدم في الإدارة الأمريكية _ عندما دعت أمريكا عام ٢٠٠٧م إلى (مؤتمر أنابولس) للسلام، فقد كتب في صحيفة «وول ستريت» يقول: «يجب ألا ننظر إلى هذا المؤتمر ونتائجه إلا باعتبارها مجرد تكتيك موقوت، غايته تعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني، وتسهيل تفكيك الدول العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والعرب والأكراد والفلسطينيين الإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً، كما فعلت أمريكا مع الهنود الحمر من قبل».

ذلك هو وعيهم بالقضية، وبوظيفة المفاوضات، وأتصور أن الأسباب العشرة التي سأذكرها من شأنها أن تجدد وعينا وتُصوبه، ومن شأنها أيضاً أن تبطل أي مفاوضات مع العدو الصهيوني فيما يتعلق بقضية فلسطين بشكل عام، وقضية القدس والأقصى بشكل خاص، وهذه الأسباب هي:

السبب الأول: التفاوض أداة عزل لقضية فلسطين؛ لأنها «وقف إسلامي»:

أكثر من ستين في المائة من مساحة مدينة القدس وأراضيها الزراعية عبارة عن وقف إسلامي منذ سطعت عليها شمس الإسلام، ونسبة كبيرة من فلسطين التاريخية دخلت في حيز الوقف الإسلامي، وقد حافظت الحكومات الإسلامية المتعاقبة على حرمة الوقف ومؤسساته، وطبقاً لقواعد الوقف وأحكامه الشرعية

والقانونية تقع باطلة جميع تصرفات البيع والشراء، والهبة والتنازل والتفاوض، أو حول أي شيء من ذلك بشأن الوقف، ومن ثم فإننا لو فرضنا جدلاً أن المفاوضات ذات جدوى، فإنها ستكون باطلة حصرياً في حالة الأرض الفلسطينية وما تحويه من مقدسات، لكونها أرضاً موقوفة، ووثائق التاريخ تقدم لنا حججاً دامغة لا تقبل النقض، وتؤكد وقفية فلسطين ومقدساتها، ومن هذه الناحية فإنهم يتفاوضون على ما لا يقبل التفاوض، وما لا يملكون التصرف فيه أصلاً.

إن القبول بمبدأ التفاوض على أرض فلسطين الموقوفة، يعني نزع صفتها الوقفية، وقطع روابطها الدينية والاجتماعية، وعزلها عربياً وإسلامياً وإنسانياً عن مضمونها الإيماني والخيري، فضلاً أنه يعزلها بدهاءة عن أصحاب الحقوق المادية والروحية في هذا الوقف، وهم يمثلون قطاعات واسعة من كل شعوب الأمة.

السبب الثاني: التفاوض أداة عزل لفقدان الأهلية القانونية لطرفي التفاوض:

لدينا طرفان مدعوان دوماً إلى التفاوض، طرف إسرائيلي، وهذا الطرف مغتصب محتل، طرد أهل البلاد، واغتصب أرضهم، واستولى عليها بقوة غاشمة، وطرف آخر، هو الطرف الفلسطيني، الذي تمثله السلطة الفلسطينية، وهذا طرف مُكره وليس حراً.

والإكراه عيب من عيوب الإرادة كما يقول رجال القانون، وفي الفقه تبطل كل تصرفات المكره أيضاً، ويضاف إلى هذين الطرفين طرف ثالث، أمريكي أو أوروبي أحياناً، وهو متحيز للطرف الصهيوني على طول الخط.

تعتبر السلطة الفلسطينية - في أفضل الأوصاف - سلطة مكرهة، وهذا سبب ثانٍ لبطلان التفاوض، وتحويله إلى أداة لعزل القضية في نظر الذين لا يعترفون بشرعية هذه السلطة، وبمعايير الصحة والصلاحية لأي عملية تفاوضية هناك

طرف مغتصب لا يجوز التفاوض معه أصلاً، وطرف آخر مكره، وحتى لو أجزنا للطرف الأول الدخول في هذا التفاوض، فلا يجوز الإقرار بصلاحيته وشرعية الطرف الثاني، فما بالك والطرفان لا أهلية ولا شرعية قانونية صحيحة لهما!

إن طرفي التفاوض أحدهما مغتصب، وهو الكيان الصهيوني، والآخر مُكره، وهو سلطة رام الله، وليس من المعقول ولا من المنطقي أن نكافئ المغتصب على جرائمه، أو إقراره على شيء اغتصبه، أما المكره فهو يعاني من عيب في أهليته القانونية، ولا يعتد بأي آثار تترتب على تصرفاته، وإذا كانت تصرفات المكره تقع باطلاً في شأن من شؤون نفسه، فما بالك إذا كانت في شأن ومصير شعب بأكملها؟ إنها ستكون والعدم سواء، ولن تزيد القضية إلا عزلة وكثرة في أعداد المشككين في عدالتها.

السبب الثالث: التفاوض أداة عزل؛ لأنه لا شرعية للمتفاوضين:

سلطة رام الله مفتقرة إلى الشرعية والشعبية معاً، هي لا شرعية؛ لأنها منتهية الولاية بحكم الدستور والقانون الفلسطيني منذ سنة ٢٠٠٩، ومن ثم لا شرعية قانونية لها من هذه الناحية، ومن لا شرعية له لا صلاحية له، وهي غير شعبية أيضاً، بدلالة نتائج انتخابات سنة ٢٠٠٦ التي لم تفز فيها الأجنحة الفلسطينية المؤمنة بوسيلة المفاوضات، ولم تجر أي انتخابات أخرى بعدها إلى اليوم، وإلى أن تجرى انتخابات جديدة ونزيهة، ستظل تلك النتائج هي الدليل المعتمد على مدى شعبية أو لا شعبية أية قوة من القوى السياسية على الساحة الفلسطينية.

إن الوضع في الداخل الفلسطيني مزرٍ من الناحية السياسية، فهناك سلطة في رام الله تصفها السلطة في غزة بأنها منتهية الولاية؛ أي ليست لديها إمكانية اتخاذ قرار، أو التصرف وفق القانون الفلسطيني نفسه، لا في المفاوضات ولا في

غيرها، وسلطة رام الله تقول عن حكومة حماس في غزة إنها حكومة مُقالة، فكلا الطرفين أقال صاحبه، فلا هذا يعترف بذلك، ولا ذاك يعترف بهذا، وذلك يعني عدمية متبادلة بين القوى الفلسطينية المنقسمة على نفسها.

إن «شرعية المفاوضات» وتمتعه بتأييد شعبي معتبر، هما من أبجديات وضع أي قضية في إطارها الصحيح محلياً وإقليمياً وعالمياً، ناهيك عن أن تكون قضية من القضايا المصيرية الكبرى المتعلقة بتقرير مصير الشعوب والأمم المحتلة، وقد كانت دول الاستعمار القديم تطبق هذه القاعدة، فالمحتل البريطاني أيام كان يحتل مساحات واسعة من العالم، وخاصة من العالم الإسلامي، وضع قاعدة وطبقها عندما كان يريد الانسحاب من بلد ما، ومؤدى هذه القاعدة أنه لا تفاوض إلا مع طرف يحظى بتأييد شعبي كبير، وله شرعية قانونية في الوقت نفسه، فلا تفاوض مع حكومة أقلية مثلاً، ولا مع حركة غير رسمية مهما كانت شعبيتها، ولم يدخل المحتل البريطاني في مفاوضات مع حكومة أقلية لبلد محتل إلا إذا كان يريد الدخول في حلقة من حلقات العبث وتضييع الوقت، لا أكثر ولا أقل.

المفاوضات الجدية فيما يتعلق بتقرير المصير لا بد أن تكون مع حكومة شعبية منتخبة، أو حركة تحرر وطني مسلحة، بشرط أن تحظى بتوافق شعبي كبير، والاستثناءات التي تخالف هذه القاعدة قليلة، بل نادرة.

أما في الحالة الفلسطينية الحالية، فالسلطة في رام الله لديها تأييد شعبي محدود، ومن ثم فإن نتيجة أي تفاوض لن تزيد على كونها مزيداً من عزل القضية، بإثارة المزيد من عوامل التشتت والانقسام بين الأطراف الفلسطينية ذاتها، وهذا التشتت يؤدي بدوره إلى تفتير المؤيدين والمتعاطفين معهم على كل المستويات.

السبب الرابع: التفاوض أداة عزل؛ لأنه يجري على حقوق غير قابلة للتصرف:

إن جميع موضوعات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المعلن عنها منذ مفاوضات أوسلو تدخل ضمن ما يعرف في القانون الدولي المعاصر بالحقوق غير القابلة للتصرف «Inalienable»، أو غير القابلة للتنازل عنها، فهي في مجملها موضوعات تتعلق بالأرض، وبالشعب، وبالسيادة العليا، وهذه هي المكونات الثلاثة الأساسية لبناء أي دولة، ومعنى هذا أن أسس بناء الدولة الفلسطينية هي ذاتها موضوع التفاوض، وهذه لا يجوز التفاوض بشأنها، ولا التصرف فيها، ولا التنازل عن أي شيء منها تحت أي ذريعة من الذرائع، وهذا سبب بالغ الأهمية والخطورة، وربما يكون أخطرها جميعاً في إحكام حلقات عزل القضية، وفصلها تماماً عن عالمها الإسلامي.

إن الحقوق غير القابلة للتصرف بحسب مرجعيات الشرعية الدولية (القانون الدولي: المعاهدات الدولية، العرف الدولي، الاتفاقات الدولية، والسوابق القضائية والتاريخية... إلى آخره) يجب أن تظل خارج جدول المفاوضات، وألا توضع على طاولة المفاوضات على الإطلاق، مثل الأرض والشعب السيادة، لأنها أساس بناء الدولة في منطق القانون الدولي الحديث منذ اتفاق وستفاليا في سنة ١٦٤٨، وقد استقر في العرف الدولي أن التصرف في واحدة من هذه الثلاثة يعني عدم وجود دولة كاملة السيادة.

الآن عندما تطرح فكرة «حل الدولتين»، ويجري التفاوض على الأرض والشعب والسيادة، يصبح السؤال هو: كيف يمكن أن نتصور «الدولة» إذا كانت ستأتي وليدة التفاوض في مثل هذه القضايا؟ وإلام يقود التفاوض في ظل استمرار بناء المستوطنات، وتزايد الحديث عن مبادلة الأراضي والمستوطنات والقدس، وعن سيادة فوق الأرض، وسيادة تحت الأرض في القدس، ورفض

عودة اللاجئين الذين يمثلون ٦٠٪ من الشعب الفلسطيني تقريباً؟ وهل يمكن أن تؤدي هذه الأفكار إلى التوصل إلى حل للقضية، وإقرار الحقوق المشروعة؟ أم أنها ستؤدي إلى عزل القضية برمتها، وإبعادها عن مسار العدالة ومقتضياتها؟.

لقد طرح رئيس الوزراء الصهيوني (نتياهو) في العام ٢٠٠٩ فكرة إنشاء دولة فلسطينية على غرار (دولة أندورا)، ثم خمدت هذه الفكرة، وأعتقد أنها قد تظهر مرة أخرى، أو يظهر ما يشبهها عندما يريد الطرف الإسرائيلي إفشال المفاوضات، و(أندورا) عبارة عن إمارة صغيرة جداً من بقايا الإمارات الصغيرة التي كانت قائمة منذ أيام دولة المسلمين في الأندلس، وظلت أندورا شبه مستقلة، وفي وضع ملتبس ما بين أسبانيا وفرنسا، وعدد سكانها فقط حوالي ٨٤ ألف نسمة حسب إحصاءات سنة ٢٠١٠م، وفيها بعض المظاهر كوجود أمير، وعلم، وعدد من المدارس، وضباط شرطة، وليس لها جيش، ولا سيادة على أراضيها، نتياهو قال إنهم يريدون إقامة دولة للفلسطينيين تشبه أندورا! إذا فهذا هو المثال الموجود في ذهنه، لا شعب ولا أرض ولا سيادة بالقياس على أندورا، فكل إجراءات الخروج منها والدخول إليها؛ إما بتصريحات من أسبانيا؛ أو بتصريحات من فرنسا، حيث لا دستور، ولا جيش، طبعاً ولا قضاء، ولا أي شيء آخر يدل على وجود فعلي للدولة!

هذا لا يعني فقط عزل قضية فلسطين جغرافياً وتذويبها نهائياً، وإنما يعني قبل ذلك التخلص من حق العودة للاجئين، وحرمانهم من هذا الحق بالتوطين والتعويض والقتل والحصار، وبالنسبة لمبادلة الأرض فقد يتم منح الفلسطينيين قطعة هنا وقطعة هناك على نحو ممزق الأوصال، مما يقضي على فكرة الدولة التي يجب أن تكون متواصلة الأطراف.

السبب الخامس: التفاوض أداة عزل لغياب الدعم الإسلامي للطرف الفلسطيني :

يحظى الطرف الإسرائيلي منذ نشأته بدعم علني ولا محدود من أمريكا، إضافة إلى الدعم الأوربي، ولا تكف الإدارة الأمريكية جمهورية أو ديمقراطية عن تقديم هذا الدعم، ولا تكف عن الجهر بالتزامها بأمن الكيان الصهيوني، وتعتبره جزءاً من أمنها، بينما الطرف الفلسطيني لا ظهير له، حتى إن بعض النظم العربية الأقرب إليه تخلت عنه، وباتت تتقرب إلى الراعي الأمريكي عبر الخصم الإسرائيلي!! وأي مفاوضات في ظل معطيات كهذه، لن تصب إلا في خانة عزل القضية، ولن تكون إلا محض تنازلات من الطرف العاري عن سند القوة.

هذا سبب عملي لبطلان التفاوض، فعلى فرض صلاحية الطرف الفلسطيني، أيًا كان اسمه (فتح، أو حماس، أو حكومة وحدة وطنية)، وعلى فرض صلاحية الطرف الإسرائيلي المعادي للتفاوض، فإن هناك سبباً يجعل من هذا الفرض الذي نتصوره -وهو غير صحيح- باطلاً؛ لأن الطرف الفلسطيني عارٍ تقريباً عن الدعم العربي والإسلامي.

لا يوجد دعم من الناحية الرسمية على مستوى أغلب الحكومات والدول العربية والإسلامية للطرف الفلسطيني، ومنطق التفاوض هو القوة، كما أن منطق السياسة هو القوة ذاتها، أنت قوي؛ إذا أنت تستطيع أن تفعل ما تريد، وأنت ضعيف؛ إذا أنت لا تستطيع أن تفعل أي شيء؛ لأنك إذا كنت ضعيفاً فإنك تستطيع فعل شيء واحد فقط، هو ما يريده عدوك!

السبب السادس: التفاوض أداة عزل في ظل استمرار بناء المستوطنات:

في كل حالات التحرر الوطني التي عرفها العالم المعاصر، كانت سلطات الاحتلال تتوقف عن ممارسة أي أعمال عدائية تجاه الشعب المحتل، وتجاه

أرضه وموارده؛ لتدلل على حسن نيتها قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع حركة التحرر الوطني من أجل تنظيم عملية الجلاء وإنهاء احتلالها، وليس من أجل المساومة على حقوق غير قابلة للتصرف، وكانت سلطات الاحتلال تقبل أن تستمر حركة المقاومة في نضالها الوطني بكل الوسائل المتاحة لها، بما فيها القوة المسلحة، إلى جانب جناح سياسي يتحدث باسم الشعب، ويتفاوض نيابة عنه لانتزاع حقوقه.

ولكننا نجد في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أن الوضع معكوس تماماً، الإسرائيليون والأمريكان يطالبون المقاومة بالتوقف عن مقاومتها كشرط للدخول في المفاوضات، فيما يستمر الاستيطان والعدوان الإسرائيلي على كل شيء، البشر والحجر، وهذه حالة تبطل أي مفاوضات سياسياً وقانونياً ووطنياً، ولا تجعل لها هدفاً إلا إحكام الحصار على أصحاب الحق، وعزلهم تماماً عن العالم الخارجي، وتركهم فريسة لقوات الاحتلال وسياساته العدوانية.

جبهة التحرير الوطني الجزائرية عندما كانت تتفاوض مع الفرنسيين، كان جيش التحرير الوطني الجزائري يقوم بالجهاد ليل نهار، ولا يتوقف على إطلاق النار على قوات المحتل، ليدعم مفاوضه السياسي على طاولة المفاوضات، وقبلت فرنسا ذلك ودخلت في المفاوضات، وانتهى الأمر بإقرار استقلال الجزائر، ورحيل الاحتلال الفرنسي.

في فيتنام وفي جنوب أفريقيا حدث نفس الشيء، وفي جميع تجارب التحرر الوطني في العالم التي مرت بمفاوضات حول حق تقرير المصير، والتحرر من الاستعمار، وإنهاء الاحتلال، كانت سلطة الاحتلال بمجرد أن تقبل بالتفاوض تتوقف أيضاً عن أي عمل عدواني على الأراضي المحتلة، أو ضد الشعب المحتل، أو سيادته على أراضيه، وتترك له فرصة التواصل الحر مع محيطه

الإقليمي والعالمي؛ ليشرح قضيته؛ ويعبئ التأييد الشعبي والدولي لها، وكانت سلطات الاحتلال تتوقف تماماً عن العدوان، راغبة طائعة مختارة بدون وسيط، وبدون أي شيء كعلامة على حسن نيتها، في حين تقبل أن يستمر الطرف المقاوم، صاحب الحق والأرض، الذي يعاني من عذابات الاحتلال، أن يمارس حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه، والنضال لنيل حريته بكل الوسائل المتاحة لديه، وعلى رأسها الكفاح المسلح ضد سلطة الاحتلال.

في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نجد أنفسنا أمام حالة عكسية تماماً، وتتلخص هذه الحالة في وجود ممثل الطرف الفلسطيني الذي يتوقف تماماً عن أي عمل مقاوم، بل ويتعاون مع العدو الإسرائيلي فيما يسمي بالتنسيق الأمني بين سلطة رام الله والاحتلال الإسرائيلي، ونجد في المقابل ممثل سلطة الاحتلال الذي يستمر في الإعلان عن خطط جديدة للتوسع الاستيطاني، وهدم المنازل، وقتل الناس، وقصف المنشآت، والحصار، وفي الوقت نفسه ترتكب قوات الاحتلال كل الموبقات والجرائم بحق الشعب الفلسطيني ليلاً نهاراً، وعلى مرأى ومسمع من العالم، ومع ذلك يتحدثون عن «التفاوض»، وعن ضرورة تذييل العقبات التي تعترضها، وأن على الفلسطينيين أن يتحلوا بالشجاعة، وأن عليهم أن يتخذوا خطوة إلى الأمام... إلخ.

أوباما في مستهل ولايته الأولى في سنة ٢٠٠٩ قال: إن على العرب ألا يكتفوا بـ«مبادرة السلام العربية» التي دعت فيها إلى إقرار حل دائم وعادل وشامل للقضية، وتحقيق الأمن والسلام لجميع دول المنطقة، ولكن دولة الكيان الصهيوني لم تقبلها.

وقد قلت في مقال نشرته بعد أيام قليلة من تولي أوباما منصبه رسمياً، وبعد إعلانه عن مبادرته باستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، قلت: «إن

اليوم الأخير في ولاية أوباما سيكون أكثر سواداً من يومه الأول، وسيكون أكثر سواداً بالنسبة للقضية الفلسطينية، وقضايا العرب والمسلمين عامة، وليس فقط القضية الفلسطينية، سيكون الوضع أكثر سواداً من اليوم الذي خطب فيه بجامعة القاهرة، وكان يصفق له ويهلل له كثيرون من النخبة المصرية»، وقلت إن المخرج من هذا المصير المرعب هو بيد أبناء شعوبنا فقط، واليوم تثبت الأحداث صدق ما توقعناه، وصواب ما ذهبنا إليه، إذ زادت عزلة القضية بسبب «المفاوضات» التي جرت برعاية جورج ميتشل في سنوات الولاية الأولى لأوباما، ولن تزيدها إلا تشتتاً وعزلة هذه المرة أيضاً برعاية مارتن إنديك، فيما تبقى من سنوات ولاية أوباما الثانية.

السبب السابع: التفاوض أداة عزل؛ لأنه يمنح المعتدي شرعية لا يستحقها:

إن التسليم - من حيث المبدأ - بفكرة التفاوض على الحقوق الأصلية غير القابلة للتصرف من شأنه أن يضيف «مشروعية قانونية» على جرائم الاحتلال، ويقنن سلطة الاغتصاب، ويكافئ الاحتلال على ما فعل، فالتفاوض في مثل هذه الحالة يعني أنك تعترف بما فعله اللص الذي سرق دارك.

إن التسليم بالمفاوضات مع العدو الإسرائيلي يعني إقرار المعتدي الغاصب على جرائمه، ويعني أيضاً الاستعداد للتنازل ولو عن جزء بسيط من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في أرضه، وفي مقدسات الأمة في القدس، وفي غيرها، ولكن كل هذا لا يجوز منه شيء واحد؛ لأن فيه مساعدة أيضاً على هدم القيم والأخلاق، وتشجيع الرذائل التي يمارسها الصهاينة، وإهدارهم الفضائل الإنسانية.

في رأينا أن ما تريده واشنطن بالتنسيق مع تل أبيب وأطراف إقليمية عربية وأجنبية من هذه المسرحية التفاوضية في عرضها الجديد، الذي بدأته برعاية

موفدها مارتن إنديك، هو فقط إعادة ضخ ماء الحياة في أوصال «السلطة»، بعد أن تهالكت، وأكلها الصدا، يريدون إعادة إنتاج هذه السلطة؛ لكي يدور الثور مجدداً الدورة المألوفة في الساقية المعروفة بهمة ونشاط، والأغرب أنه يقبل الدوران، ولا يريد أن يتوقف.

ليس الخطر هو إقرار المغتصب على اغتصابه فقط، وإنما هو في الاعتراف بشرعية ما ليس بخلق في السياسة، وإقرار مبادئ الغدر والخيانة والانحلال الأخلاقي، وكل الرذائل التي تحدث عنها القرآن الكريم في بني إسرائيل، الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]، هم أحفاد قتلة الأنبياء، ولا عهد لهم ولا ذمة.

الدخول مع قوم كهؤلاء في مفاوضات معناه الإقرار بكل ما يصادم منظومة القيم الإسلامية، وهذا السبب وحده كاف لإبطال المفاوضات، ولعزل القضية برمتها، ليس فقط عن العالم الإسلامي، وإنما أيضاً عن الضمير الإنساني الحر في كل بلاد العالم.

نستطيع أن نتفاوض مع الروس، ومع الأوربيين، ومع الأمريكان، إلا هؤلاء الصهاينة الذين يحتلون فلسطين ومقدساتها؛ لأن هؤلاء يجسدون الخروج على القيم والمبادئ والأخلاقيات التي تواضعت عليها الإنسانية منذ بدء الخليقة إلى يوم الدين، وقد حكى القرآن الكريم عنهم ذلك في غير موضع من آياته.

السبب الثامن: التفاوض أداة عزل؛ لأنه ينقض فريضة الجهاد:

الجهاد كما نعلم جميعاً فريضة واجبة على كل مسلم ومسلمة إذا ديست أرض الإسلام، وانتهك العدو حرمتها.. نحن نتكلم عن حق أمتنا في الدفاع عن

نفسها وشرفها، لا أكثر ولا أقل، وهذا حق كفلته كل الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

وأذكر هنا أنني دعيت إلى مؤتمر في مكتبة الإسكندرية في صيف سنة ٢٠١٠، وكان المؤتمر قد انعقد تحت عنوان: «مبادرات في التعليم والعلوم والثقافة لتنمية التعاون بين أمريكا والدول الإسلامية»، بمناسبة مرور عام على خطاب أوباما في جامعة القاهرة، وكان ذلك المؤتمر فاشلاً، وكان من أبرز علامات فشله: منع جمهور الحاضرين من التعليق على ما استمعوا إليه من المحاضرين، ومنعهم من نقد السياسة الأمريكية في العالم الإسلامي بوجه خاص، بعد أن تبين أن أغلب التعقيبات التي يود الحاضرون الإدلاء بها تناقض ما ورد في كلام أغلب الذين تحدثوا من فوق منصة المؤتمر.

فاض الكيل وطفَّ الصاع في ذلك المؤتمر عندما استمعنا إلى سلمان أحمد (أمريكي من أصل باكستاني، وصاحب فرقة موسيقى روك آند رول) وقد تحدث بمشاركة ممثل مصري، ومخرج سينمائي، وآخرين من نجوم الفن الأمريكي، وأكثر ما لفت النظر هو فكرة «الروك جهاد» التي أسهب «سلمان» في تقديمها، وسمحت له رئيسة الجلسة (أمريكية) بكثير من الوقت كي يتمكن من شرحها، وخلاصة ما قاله هو أن موسيقى الروك الأمريكية تسهم في تحقيق «السلام» بين شعوب العالم، وأن هذه الموسيقى، لا تختلف كثيراً عن الموسيقى الصوفية الإسلامية!

الجهاد الأكبر، والجهاد الصحيح عند سلمان هو «الروك جهاد»، هكذا ببساطة، أما التفاصيل فأحالنا إلى كتابه بعنوان: «جهاد الروك آند رول» وفيه مسيرته الجهادية بالروك، وكان رأيي الذي أعلنته في ذلك المؤتمر سنة ٢٠١٠ هو أن على الجميع أن يعلم جيداً أن سياسة «الروك جهاد» لن تنظلي على أحد.

السبب التاسع: التفاوض أداة عزل لأنه بلا مرجعية:

إن المفاوضات - مباشرة أو غير مباشرة- التي يدعون الفلسطينين إليها، يجري الحديث عنها دون تحديد مرجعية قانونية أو رسمية محددة لها، فإدارة أوباما تتحاشى الحديث عن مرجعية المفاوضات، بما في ذلك مرجعية أو سلو وما تلاها، وصولاً إلى خارطة الطريق، وهي أسوأ المرجعيات، وأكثرها ظلماً للجانب الفلسطيني، ومع ذلك لا يأتون على ذكرها لا من قريب ولا من بعيد، وهذا الوضع يعني فقط إدخال القضية في جب العزلة، ومحاولة شطبها من قائمة الحقوق المشروعة، ومن ثم محوها من الوعي الجمعي لشعوب العالم الإسلامي، وإخضاعها لقانون الأمر الواقع والقوة الباطشة.

الكل يتحدث عن «حل الدولتين» دون أي إشارة إلى مرجعية بناء هذا الحل، ولا إلى أساس بناء الحدود بين «الدولتين»، والواضح أن «الأمر الواقع» الذي يفرضه الاحتلال هو المرجعية الوحيدة التي تتحرك على أساسها مسرحية المفاوضات في هذه المرحلة، كما حدث في المراحل السابقة جميعها، ومفاوضات على هذا النحو تقع باطلة بطلاناً أصلياً لانعدام معناها، وتحولها إلى إجراءات اعتماداً على قوة الأمر الواقع.

والأدهى من ذلك كله هو أن جميع التصريحات والبيانات التي يدلي بها أي مسؤول (فلسطيني - إسرائيلي - أمريكي) تخلو عن ذكر صفة «العدالة» للحل المأمول، في السابق كانوا دائمي التأكيد على «حل يحقق السلام الشامل والعادل»، وإغفال صفة العدالة من خطاب المفاوضات ليس سهواً، وإنما هو عمل متعمد لإسقاط المرجعيات القانونية للشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، وهذا ينقض المفاوضات من أساسها، ويكرس عملية عزل القضية برمتها، ويضعها في دوامة مغلقة لا معنى لها.

السبب العاشر والأخير: التفاوض أداة عزل؛ لأنه بداية التفريط:

إن هذا السبب وحده يوضح بجلاء ما قد يكون بقي غامضاً من دور التفاوض في عزل قضية فلسطين عن عالمها العربي والإسلامي، فالدخول في التفاوض يؤدي إلى التنازل بالضرورة عن بعض الحقوق، باعتبار أن التفاوض هو فن الوصول للحل الوسط، فما بالك والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية تجري بشأن حقوق أساسية، وغير قابلة للتصرف، كما أوضحنا آنفاً!؟

والآن أقول: إنه إذا صدقت العزائم، وتوحدت الجهود، وقويت عرى التضامن الإسلامي، ووضعنا القضية في أفقها الاستراتيجي، فإننا نستطيع أن نفعل الكثير جداً، ونستطيع أن نستعيد روح القوة للأمة؛ لأن هذه القضية ليست قضية جزئية، هذه القضية لا يمكن أبداً أن تكون قابلة للتصرف، وهذه نقطة علينا أن نتذكرها جيداً، فجميع القضايا المطروحة على مائدة المفاوضات هي من القضايا غير القابلة للتصرف؛ لأنها كما قلنا تمس أسس كيان الدولة الفلسطينية، وتمس بحقوق الأمة الإسلامية، ولهذا لا يجوز القبول بأي إجراء يؤدي إلى عزلها عن عالمها الإسلامي.

ثانياً: القضية في أفقها الاستراتيجي

كل الدلائل المحيطة بجولة المفاوضات الجارية التي يقودها مبعوث السلام الأمريكي مارتن إنديك تؤكد أن مآلها هو الفشل الذريع، مثلما كان الفشل الذريع هو مآل مفاوضات سلفه جورج ميتشل، وكما أنه لم يكن دليل واحد على صدق تصريحات جورج ميتشل التي قال فيها: إن المفاوضات لن تستغرق أكثر من عامين، أو أنها ستنتهي بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، فإنه لا يوجد دليل واحد اليوم على أن مفاوضات مارتن إنديك سوف تسفر عن شيء سوى الفشل، ومزيد من عزل القضية عن عالمها الإسلامي، وهذا في رأينا هو الهدف الأساسي للطرف الصهيوني وللوسيط الأمريكي.

إذا نظرنا إلى أوضاع القضية الراهنة نجد أن الضفة الغربية تمزقها المستوطنات على نحو يستحيل معه التواصل الجغرافي في الدولة الموعودة، ونتناها هو أعلن أن الدولة الفلسطينية الموعودة يجب أن تكون منزوعة السلاح، ومنقوصة السيادة، وقضية القدس وقضية اللاجئين لا مكان لها على جدول المفاوضات المزمع استئنافها في مرحلتها الأولى على الأقل، وهذا ليس له سوى معنى واحد، هو أن الوسيط الأمريكي يريد عمل شيء ولو كان شكلياً، فقط كي ينقذ ماء وجه الإدارة الأمريكية، وينتشل وعودها من أحوال تصريحات نتناهاه وبقية الساسة الصهاينة.

إذا كانت تلك هي ملامح المشهد السياسي الذي تستأنف فيه جهود تحريك مفاوضات السلام؛ فإن الرغبة في معرفة تفاصيل خطة مارتن إنديك، أو من قبله ميتشل، أو خطة «أبو مازن»، أو «الرباعية»، أو غيرها، ليست سوى رغبة عبثية، لا طائل من ورائها، إلا مزيد من مضيعة الوقت.

إن الظروف العصيبة التي تمر بها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن تفرض علينا ضرورة التفكير بأفق استراتيجي عملي، يأخذ في الاعتبار عنصر المستقبل، وليس فقط ضغوطات الواقع وميزان القوى القائم بين الأطراف الرئيسية في الصراع العربي الصهيوني، ولم يعد من المعقول أن تتدحرج هذه القضية من سيء إلى أسوأ، ومن سقف منخفض إلى سقف أدنى منه، أو من الكليات الاستراتيجية إلى التفصيلات الفرعية التي ينفي بعضها بعضاً، ويجري استدراج الطرف الفلسطيني / العربي إليها على طريقة متوالية الاختزال التي لم تتوقف منذ مدريد وأوسلو، وإلى اليوم، واستئناف المفاوضات في ظل المعطيات الراهنة ستدخل في دورة اختزالية جديدة، وتنحدر إلى درك أسفل مما هي عليه الآن.

إن المطلوب فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، هو العمل الجاد من أجل استرداد الأفق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، وانتشالها من وهدة التفصيلات، ومتوالية العزل والاختزال الصهيوني / أمريكية، وطرح أفق جديد للتفكير في الحل، وتركيز الفكر والفعل بهذا الاتجاه، كخطوة نحو تجاوز الحالة الراهنة.

إن تحقيق السلام يبدأ من التعامل مع الجذور الحقيقية للصراع، والتي تتمحور حول جريمة سلب ممتلكات الفلسطينيين، وإخراجهم من أرضهم ووطنهم، وتشقيتهم في شتى بقاع الأرض؛ لإنشاء دولة إسرائيل كدولة يهودية، بالمخالفة لكل الأعراف والقوانين والشرائع الدولية، وإن الحلول التي تطرح يجب أن تتوخى العدالة ورفع الظلم، وإنصاف الشعب الفلسطيني أولاً وقبل أي شيء آخر، وأن يشارك ممثلو هذا الشعب الحقيقيون في تقرير مصيره، وإحلال العدالة والإنصاف والسلام العادل، وهو ما يتركز أساساً في تمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة على تراب أرضهم المغتصبة، وعاصمتها القدس الشريف.

وأتصور أن مسار الحل العادل والدائم يجب أن يخرج القضية من عزلتها القسرية التي أدخلتها فيها السياسات الصهيونية، والمفاوضات التي ترعاها الإدارة الأمريكية، وتدعمها القوى الأوروبية.

يمكن أن يمر هذا المسار في نظرنا بالمراحل الآتية:

مرحلة أولى: تستمر ٢-٣ سنوات فقط:

١- يجري خلال هذه المرحلة إنهاء الاحتلال للضفة وغزة والقدس الشرقية (جميع الأراضي التي تم احتلالها بالقوة المسلحة في سنة ١٩٦٧)، ويصح ذلك إزالة المستوطنات كافة من هذه الأراضي (كل المستوطنات غير شرعية)، ولا مجال للحديث عن مبادلة أراضي المستوطنات بأراض أخرى؛ لأن فيه خرقاً لقواعد القانون الدولي، وهو أمر غير مقبول من حيث المبدأ.

٢- تشكل هذه الأراضي (كامل الضفة والقطاع والقدس الشرقية) أساساً أو بداية للدولة الفلسطينية المستقلة، والتي تكون لها السيادة الحقيقية على أراضيها ومياهها وهوائها ومواردها الطبيعية، بما في ذلك كامل الحق لعودة فلسطينيي المهجر دون تدخل من أي قوى أو سلطات أخرى سوى السلطة الفلسطينية الشرعية.

٣- الدولة الفلسطينية لها كامل الحق في إعداد جيش قوي للدفاع الوطني.

٤- يقام ممر آمن تحت حراسة وضمانة دولية يصل بين الضفة والقطاع، إلى حين التوصل لحل دائم يضمن تواصل أراضي الدولة الفلسطينية.

٥- تعويض الفلسطينيين عن كل الموارد الطبيعية التي استغلتها واستنفذتها قوى الاحتلال، أو المستوطنون خلال سنوات الاحتلال.

٦- تشمل حدود الدولة في هذه المرحلة كامل الضفة الغربية -مع تفكيك المستوطنات كافة وإزالتها- والقدس الشرقية، وقطاع غزة، على أن تكون حدوداً مؤقتة لهذه الدولة لفترة عشرة أعوام تقريباً، هي عمر المرحلة الثانية على طريق الحل النهائي، والانتقال إلى المرحلة الأخيرة لحسم الصراع واستقرار المنطقة.

المرحلة الثانية (مرحلة الانتقال): تستمر من ٨ إلى ١٠ أعوام، وفيها يتم الآتي:

١- تقوم الدولة الفلسطينية ببناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية حرة حسب رغبة مواطنيها.

٢- يقوم المجتمع الدولي بإعادة توجيه مساعداته إلى المنطقة، وتركيزها لمصلحة الدولة الفلسطينية وشعبها العربي، مع التركيز على بناء جيشها الوطني كأولوية أمنية أولى، وذلك في محاولة لتحقيق العدالة وتكفير الغرب عن جريمته بإنشاء واستزراع دولة إسرائيل العنصرية على حساب الشعب الفلسطيني.

٣- بالنسبة لإسرائيل: يتعهد المجتمع الدولي بإرغام إسرائيل على تفكيك الإطار الإيديولوجي الصهيوني العنصري الذي يحكم فلسفة هذه الدولة المتمردة، وما يستلزمه ذلك من تعديل قوانينها الأساسية، وخاصة المواد المتعلقة بالمواطنة والجنسية، وكل ما يشير من قريب أو بعيد إلى يهودية الدولة... إلخ، وإصدار دستور دائم وفق ما تنتهي إليه مفاوضات المرحلة النهائية.

٤- يُقام بعد ذلك حوار جاد بين الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، يهدف إلى إقرار المرحلة الثالثة أو النهائية.

المرحلة الثالثة والنهائية: وهدفها هو الوصول إلى دولة واحدة فيدرالية، ولها دستور موحد، يتم الاستفتاء عليه بمشاركة جميع الفلسطينيين بعد عودتهم إلى ديارهم، ويشارك في هذا الاستفتاء فقط اليهود الإسرائيليون الذين يثبت أنهم تواجدوا، أو تواجد آبائهم في فلسطين قبل نشوب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩، على أن يرحل إلى بلادهم كل الذين وفدوا إلى فلسطين منذ ذلك العام إلى اليوم، ويتمتع الجميع بحق المواطنة كاملاً في الدولة الجديدة، دون إعطاء أي أفضلية أو تمييز لعرق على عرق، أو دين على دين.

خاتمة

لا تزال قضية فلسطين تتداولها موجات المد والجزر منذ أكثر من نصف قرن، مدُّ يمثله خيار الثبات على الحق، والتمسك بالمقاومة وروح الجهاد، وسمو المبادئ الإنسانية المناصرة للحق والعدل والسلام، وجزرٌ يمثله خيار التفاوض في ظروف بائسة وموازين قوى مختلفة، والتعويل على الغير بأكثر من الاعتماد على الذات، والحاصل من دروس التاريخ وعبره أنه كلما ارتفعت موجة المد؛ كسبت قضية فلسطين مزيداً من الأنصار والمؤيدين، ليس فقط من أبناء الأمة الإسلامية، وإنما أيضاً من جميع أحرار العالم، ومحبي العدل والسلام، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أنه كلما قويت موجة «الجزر» بالشروع في جولة جديدة من «المفاوضات»؛ سادت حالة من الغضب والرفض لهذا التوجه الذي صار «هدفاً في ذاته ولذاته»، وبات أداة لعزل القضية برمتها عن عالمها الإسلامي، وليس وسيلة لنيل الحقوق وإقرار السلام العادل والشامل، ليس هذا فقط، وإنما أيضاً لأن نهج المفاوضات يتناقض مع أبجديات قضية فلسطين، ويتنكر لأوليات حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وعادة ما تبدأ «حركة الجزر» بمبادرة أمريكية تدعو إلى جولة جديدة من «المفاوضات» مع كل بداية لإدارة جديدة في الولايات المتحدة، أو مع اقتراب رحيل هذه الإدارة أو تلك، ومن ثم ترحيل القضية إلى عهدة إدارة جديدة، تقوم بدورها بتكرار الدوامة نفسها.

نأمل أن نكون قد قدمنا رؤية جديدة بشأن قضية العرب والمسلمين الأولى، ونتمنى أن تكون موضع تأمل وتفكير عند كل من يهمله الأمر، عليها تسهم في فك العزلة المفروضة على قضية فلسطين، وتساعد في عودة الحقوق لأصحابها، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

أبرز المنظمات الدولية وموقفها من أهم القضايا الإسلامية

إعداد

الدكتور صدقة بن يحيى فاضل

عضو مجلس الشورى، أستاذ العلوم السياسية - المملكة العربية السعودية

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه: عنوان ورقتي هو: موقف المنظمات الدولية من قضايا العالم الإسلامي أو العالمين العربي والإسلامي، وبما أن « المنظمات بالدول الأعضاء فيها »، وبما أن هناك مجموعة من الدول الغربية المهيمنة عالمياً الآن وتُعرف بـ « الغرب الامبريالي »، وبما أن هذه الدول هي أبرز أعضاء أهم المنظمات الدولية حالياً، فإن الدقة العلمية تقتضي الحديث عن موقف هذه الدول المتنفذة نحو القضايا العربية والإسلامية الكبرى؛ لأن مواقفها تبرز - خاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي - من خلال وعبر هذه المنظمات التي هي من أبرز وأهم أعضائها. وموقف المنظمات الدولية الأهم: من أبرز القضايا العربية والإسلامية؛ لأنه موقف أعضائها تجاه هذه القضايا، وسأتحدث في نقاط محددة مختصرة؛ عن هذا الموضوع في نقاط موجزة هي:

أولاً : المنظمات الدولية وأنواعها .

ثانياً : « الغرب » المتنفذ وسياساته تجاه العالمين العربي والإسلامي .

ثالثاً : أهم القضايا العربية والإسلامية الراهنة .

رابعاً : موقف « الغرب » المتنفذ تجاه هذه القضايا .

خامساً : موقف المنظمات الدولية الأهم تجاه أهم القضايا العربية والإسلامية .

سادساً : أمثلة على هذا الموقف :

- موقف الأمم المتحدة تجاه « قضية فلسطين ».

- موقف أهم المنظمات الدولية المعادية للعروبة والإسلام.

- منظمات أخرى.

الخلاصة . الملاحق . المراجع .

أولاً : المنظمات الدولية وأنوعها :

تعريف « المنظمة الدولية »

هي « هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء فيها، بواسطة أجهزة خاصة بها » .

أنوعها / عددها :

بحسب « طبيعة » العضوية فيها، تنقسم المنظمات الدولية قسمين :

- منظمات دولية حكومية: وتنقسم إلى عالمية، وإقليمية، والعالمية منها تنقسم إلى: شاملة للتعاون في كل المجالات، ومتخصصة للتعاون في مجال محدد، ولا توجد الآن إلا منظمة دولية حكومية عالمية شاملة هي منظمة الأمم المتحدة، وهي أهم المنظمات الدولية.
- أما المنظمات الدولية الحكومية العالمية المتخصصة؛ فهناك عشرات منها؛ كاليونيسكو.
- أما المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، فتتقسم أربعة أقسام رئيسة: الشاملة، المتخصصة، الفنية، العسكرية، ويبلغ مجموعها بأنواعها: ٦٤٢ منظمة .
- والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ لها تقسيمات عدة، ويبلغ عددها الآن أكثر من سبعة آلاف منظمة .

ثانياً: الغرب المتنفذ وسياساته تجاه العالمين العربي والإسلامي:

هناك خطة غربية كبرى وسياسة سلبية تجاه العالمين العربي والإسلامي؛ باعتبارهما من العالم النامي، وعلى دين معادٍ للغرب وهذه الخطة (السياسة) عبارة عن «أهداف» يسعى الغرب وقواه المتنفذة لتحقيقها في الوطن العربي والإسلامي، وهي أيضاً «وسائل» تستخدم لتحقيق هذه الأهداف: (الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الإعلامية والنفسية، القوة المسلحة).

وهم يعتبرون الإسلام أكبر تهديد لدينهم (المسيحي) ولقيمهم الأساس، وقد قدم المتطرفون «الإسلاميون» للغرب؛ ذرائع لشن حروبه علينا، وآخرها ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب»، وبالمنطقة العربية إمكانات وموارد يسيل لها اللعاب وأولها: الثروة النفطية الهائلة، وتتلخص الأهداف الغربية في استغلال المنطقة العربية وإخضاعها لنفوذ الغرب، وعبر «الهيمنة السياسية»؛ يتم هذا الاستغلال، ويتم ضمان بقاء ورخاء إسرائيل، وتسيير الأمور في عالمنا على النحو الذي يذلل إمكاناته لهذا الغرب، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر: التمزيق والإضعاف.

تلك خطة راسخة (Master Plan) و«سياسة» معروفة ثابتة، وإن كانت غير معلنة وتفاصيلها تختلف من وقت لآخر، وهناك ملفات سرية حكومية غربية يتم الكشف عنها تباعاً، تتضمن بعض جوانب وتفاصيل هذه الخطة، منها ملف سري شهير خاص بالعالم العربي، تقدمه هيئات الاستخبارات الغربية المختلفة للمسؤولين عقب كل انتخابات، يحتوي على «الخطوط العريضة» التي يجب على السياسة الغربية الالتزام بها في المنطقة، وهناك تصميم غربي على إنفاذ هذه السياسة مهما كانت العوائق، ففي رأيهم أن «المصلحة الغربية» تقتضي العمل على إنجاح هذه السياسة واستمرارها؛ ما استمر المسلمون على ما هم عليه!

أبرز مضامين هذا العداء ، والمواقف السلبية تجاه القضايا الإسلامية الكبرى :

- ١- تأييد ودعم أعداء الأمة الإسلامية .
- ٢- إلحاق ظلم واضح مقصود بالأمة الإسلامية، عبر الاستخفاف بحقوقها.
- ٣- تطبيق « المعايير المزدوجة » تجاه القضايا العربية والإسلامية .
- ٤- تميع القضايا العادلة لتمكين أعداء الأمة من « كسب الوقت » .
- ٥- العمل الدؤوب على إضعاف موقف الأمة العربية والإسلامية، وتقوية ودعم المواقف المعادية لها.
- ٦- التفرقة والتجزئة والتقسيم .

ثالثاً : أبرز القضايا العربية والإسلامية الراهنة :

هناك قضايا ومسائل عربية وإسلامية مُلحة كثيرة، أهمها ما يلي :

- ١- التنمية الشاملة وما تواجهه من صعوبات .
- ٢- التحرر والاستقلال الوطني .
- ٣- الاضطرابات الداخلية / عدم الاستقرار السياسي : (كما في العراق، سوريا، لبنان، اليمن، مصر، ليبيا، الصومال، أفغانستان، باكستان).
- ٤- قضايا فلسطين، كشمير، الأقليات المسلمة في البلاد غير الإسلامية ، قضية إقليم « أراكان » والمذابح التي تُرتكب ضد المسلمين البورميين «الروهينجا».

رابعاً : موقف « الغرب » المتنفذ تجاه هذه القضايا :

القوى المعادية للإسلام تقف موقفاً سلبياً تجاه هذه القضايا وغيرها، يتمثل في اتخاذ مواقف مضادة - سرأً وعلناً - تجاه التنمية الشاملة في البلاد الإسلامية وحركات تحررها؛ إضافة إلى الإسهام سلباً في عدم الاستقرار السائد في كثير من البلاد العربية، والوقوف ضد القضايا الإسلامية الكبرى .

خامساً : موقف المنظمات الدولية تجاه القضايا العربية والإسلامية :

- أهم المنظمات الدولية الحكومية: الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والمنظمات الإقليمية؛ كالاتحاد الأوروبي، حلف الناتو، منظمة الوحدة الأمريكية، وعضوية الدول الغربية المتنفذة في هذه المنظمات تؤدي إلى اتخاذها مواقف سلبية تجاه العالمين العربي والإسلامي وقضاياهم الملحة .

أما المنظمات الدولية الحكومية التي ليس للدول المذكورة عضوية فعالة فيها، كمنظمة « آسيان »، منظمة الاتحاد الأفريقي، منظمة عدم الانحياز؛ فمواقفها ليست سلبية، بل بعضها إيجابي نحو العالم الإسلامي، لأن الأعضاء المتنفذين فيها لا يُضمرون العداوة ولا الحقد تجاه الأمة الإسلامية .

سادساً : أمثله على هذا الموقف :

موقف الأمم المتحدة تجاه « قضية فلسطين » : هناك مئات القرارات التي أصدرتها هذه المنظمة - بشقيها: الجمعية العامة، ومجلس الأمن - فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على مدار الستين عاماً المنصرمة، ورغم وجود بعض الإنصاف للعرب والمسلمين في بعض هذه القرارات؛ إلا أن معظمها فيه تحامل وظلم وإجحاف، وبخاصة قرارات مجلس الأمن، وكل القرارات التي بها بعض الإنصاف للمسلمين؛ كلها حبر على ورق، يتبين ذلك من القرارات الأربعة الأهم بهذا الشأن وهي:

- القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ م: ويتضمن تقسيم فلسطين، وصدر عن الجمعية العمومية، ويعطى اليهود ٥٥٪ من فلسطين، رغم أن نسبة وجودهم بفلسطين عام ١٩٤٧ م؛ لا تزيد عن ٢٩٪.
- القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ م: يدعو إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.
- القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ م: صدر عقب حرب ١٩٦٧ م، ويدعو إلى وقف القتال والانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل والتفاوض لحل الصراع بالطرق السلمية.
- القرار ٣٣٨ عام ١٩٧٣ م: صدر عن مجلس الأمن عقب حرب ١٩٧٣ م، ويدعو لتطبيق القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ م.

منظمات أخرى: موقف أهم المنظمات الدولية المعادية للإسلام:

لا توجد منظمات دولية حكومية تعلن عداها للأمة الإسلامية وتجهز بنظرة سلبية تجاه قضاياها؛ فكل المنظمات تدعي الموضوعية والعمل على صيانة مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، ولكن سلوكيات ومواقف هذه المنظمات تثبت أنها منظمات معادية أو غير منصفة كما سبق بيانه.

وهناك قلة قليلة من المنظمات الدولية غير الحكومية تجاهر بالعداء للإسلام والمسلمين، ولا تتوانى عن محاربة الإسلام والمسلمين والكيد للأمة سرّاً وعلناً، وهذه المنظمات يسيطر عليها صهاينة موالون لإسرائيل ولعدوانها على الأمة، ومنها: « منظمة إيباك »، و« منظمة بيت المقدس » وهما منظمتان أمريكيتان.

الخلاصة :

وكما تحدثنا عن « مواقف » المنظمات الدولية تجاه قضايا المسلمين الكبرى؛ نتحدث عن مواقف أبرز وأقوى الدول الأعضاء فيها؛ لأن المنظمات الدولية: تُقيّم بأعضائها، ونلاحظ أن هناك سياسات غريبة معينة مناوئة للمسلمين، كرهاً للإسلام ولمن يعتنقه، نتيجة لسوء فهم عقيدة الإسلام الصحيحة والخلط بين الإسلام وواقع المسلمين، إضافة إلى الأطماع الاستعمارية المعروفة .

وغالباً ما تتخذ المنظمات الدولية التي يسيطر عليها هؤلاء؛ مواقف سلبية نحو العالم الإسلامي وقضاياها، نتيجةً لتحكم تلك الدول المناوئة في قرارات تلك المنظمات، وبالتالي فإن تغيير مواقف هذه المنظمات وجعله أكثر عدالة وإنصافاً، رهنٌ بتغيير سياسات تلك الدول عبر وسائل مختلفة أهمها: الحوار الموضوعي، وتقوية الذات بما يكفل للمسلمين الحفاظ على حقوقهم المشروعة، وحماية هذه الحقوق من تعدي الآخرين عليها مهما كان هؤلاء ودرجة نفوذهم .

إن الدول الإسلامية يزيد عددها عن ربع دول العالم، وربع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ولو هددت هذه الدول مجتمعة بالانسحاب - مثلاً - من منظمة الأمم المتحدة إن لم تنصف المسلمين؛ لاستجابت الأمم المتحدة وما تجرأت على الاستهانة بحقوق المسلمين بالشكل الذي تمارسه الآن، ولكن هذه الدول الإسلامية متشرذمة متفرقة غارقة في التخلف والضعف، وما لم تُصلح أمرها فلن يكون لها مكان بين الأمم، ولن تكون لحقوقها المشروعة؛ الحرمة اللائقة .

مراجع مختارة

أولاً: المراجع العربية :

- (١) أبو فطيم، د. مهدي علي ، الربيع العربي (بيروت : وسائل الإعلام العالمية، ٢٠١١م).
- (٢) بدوي ، د. ثروت، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٦٤م).
- (٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ م : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب الإقليمي العربي) .
- (٤) الجابري ، د. محمد عابد ، المشروع النهضوي العربي : مراجعة نقدية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ م) .
- (٥) خالد ، أسامة ، المستقبل العربي في العصر الأمريكي (القاهرة : مركز القادة للكتاب والنشر ، ١٩٩٢ م) .
- (٦) خضر ، بدر ، هندسة الطاغية : دراسة في تاريخ الطغيان (دمشق : دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ م) .
- (٧) زكي، د. رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية السياسية في الوطن العربي، ط (غ. م. : دار الرازي ، ١٩٨٩ م) .
- (٨) زهران ، جمال علي ، السياسة الخارجية لمصر (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦ م) .
- (٩) عبد المنعم ، زكريا ، نظام الشورى في الإسلام ونظام الديمقراطية المعاصرة (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨٢ م) .
- (١٠) فاضل ، د . صدقة بن يحيى ، تطور الفكر السياسي الغربي العالمي، الكتاب الأول (جدة : مكتبة مصباح ، ١٤١٠ هـ) .
- (١١) فاضل ، د. صدقة بن يحيى، النظام السياسي الإسلامي من منظور معاصر، كتاب تحت الإعداد، ٢٠١٣ م .
- (١٢) فاضل ، د . صدقة بن يحيى ، العرب والغرب : بعض خفايا العلاقات بين العرب الرسميين والغرب المتنفذ ، كتاب تحت الإعداد ٢٠١٣ م .

- (١٣) المناوي ، عبد اللطيف ، الأيام الأخيرة لنظام مبارك (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٢ م) .
- (١٤) نيكسون، ريتشارد ، نصر بلا حرب، إعداد: المشير محمد عبد الحلیم أبو غزالة (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩ م) .
- (١٥) هاليداي، فريد ، مئة وهم حول الشرق الأوسط ، الطبعة العربية (بيروت : دار الساقى، ٢٠٠٦ م) .
- (١٦) هلال ، نبيل ، الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٥ م) .
- (١٧) هيكل ، محمد حسنين ، مبارك وزمانه ، ماذا جرى في مصر ولها ؟ (القاهرة : دار الشروق ، ٢٠١٢ م) .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

- 1 . Dabashi , Hamid , The Arab Spring (New York : Zed Books , 2012).
- 2 . Dahl, Robert, After Revolution : Authority in a Good Society , (New Haven : Yale Univ. Press, 1990).
- 3 . Darwish , Nonie , The Devil We Do not Know : The Dark Side of Revolutions in the Middle East (Hobken , N.J. : John Wiley , 2012) .
- 4 . Huntington, Samuel, Political Order in Changing Societies, (New Haven : Yale Univ. Press, 1968) .
- 5 Khosrokhaver , Farhad , The New Arab Revolutions that Shock the World (Paradigm Publishers , 2011) .
- 6 . Korany , Bahjat , and Rabab El – Mahdi (eds.) Arab Spring in Egypt (Cairo : The American University in Cairo Press , 2012) .
- 7 . Marcovitz , Hal , Dictatorship : Exploring World Governments (Essential Library , 2011) .
- 8 . Noueihed , Lin , and Alex Warren , The Battle for Arab Spring : Revolution and Counter – Revolution and the Making of a New Era (New Haven : Yale University Press , 2012).
- 9 . Novak , Beth Simone , WIKI Government (Washington , D. C . USA : Brookings Institution Press , 2009) .
- 10 . Pearson , F. and J . Rochester, International Relations , (Reading , Mass. : Adison – Wesley , 1984) .
11. Ramadan , Tariq , Islam and the Arab Awakening (New York : Oxford University Press , 2012) .
12. Soliman , Samer , The Autumn of Dictatorship , Translated By : Peter Daniel , (Stanford , CA. : Stanford University Press , 2011) .

المؤسسات الإسلامية في فضاء مؤسسي عالمي متعدد

إعداد

الدكتور أحمد كاظم الراوي

المدير العام للوقف الأوروبي - بريطانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في هذه الورقة:

العمل المؤسسي على مستوى دولي - مدخل عام

المبحث الأول:

المنظمات الدولية والشأن الإسلامي (في التوصيف والتصنيف):

(١) تصنيف المنظمات الدولية تبعاً لطبيعتها، وبناء على مواقفها من الشأن الإسلامي.

(٢) استدراقات هامة.

(٣) المواقف المؤسسية من الشأن الإسلامي - البواعث والعوامل.

(٤) التصنيف واقعيًا، وخيارات التعامل.

المبحث الثاني:

التعاون المؤسسي على المستوى العالمي (الواقع والملازمات):

(١) في دواعي التعاون المؤسسي على المستوى العالمي ومبرراته.

(٢) مسؤوليات وأدوار في التعاون المؤسسي على المستوى العالمي.

(٣) مكتسبات وفرص تشجّع التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي.

(٤) صعوبات وتحديات في التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي.

المبحث الثالث:

نحو دور أفضل للمؤسسات الإسلامية في فضاء مؤسسي عالمي متنوع:

(١) متطلبات لتشجيع التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي.

(٢) العمل المؤسسي على المستوى العالمي - الوعي بالتنوع.

(٣) العمل المؤسسي على المستوى العالمي - السعي إلى «كلمة سواء».

(٤) هل تنجح المؤسسات الإسلامية في أن تكون شريك حوار وتعاون على المستوى العالمي؟

العمل المؤسسي على مستوى دولي - مدخل عام:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

لا يسع من يُنقَّب في هذا الموضوع أن يتجاهل مؤشّرات واضحة في عالم اليوم فيما يتعلق بالمؤسسات:

- فهناك اتجاه متنام حول العالم في إقامة المؤسسات وتشكيلات المجتمع المدني، مصحوباً بنموّ وتيرة الائتلافات، وصيغ التنسيق والتعاون والتشبيك فيما بينها.
- وهناك اتجاه العمل المؤسسي العابر للحدود، بالتماشي مع ظاهرة العولمة التي تتضاءل معها أهمية الحدود والمسافات.
- كما أنّ هناك اهتماماً غير مسبوق بالشأن الإسلامي على المستوى العالمي، يعبر عن نفسه بوضوح في مواقف العديد من المؤسسات، سواء من جانب الجهات المُنصّفة أو المتحامِلة أو المتردّدة.
- ثمّ إنّ المؤسسات على اختلافها تضطلع بأدوار متنامية في عالم اليوم، على صعيد التأثير والضغط والمساهمة غير المباشرة في إقرار التوجّهات، وصناعة القرارات، وتوجيه الجماهير، والتواصل مع شتى الشرائح المجتمعية، بما فيها دوائر القيادة والإدارة العليا، ويحوز المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بحضور متعاظم على المستوى الدولي، يحظى باعتراف متزايد بوزنه ومكانته وأهميته ودوره.

تتولى هذه الورقة تصنيف المنظمات الدولية تبعاً لطبيعتها، وبناء على مواقفها من الشأن الإسلامي، ولكنها تتناول ذلك بصفة تتحرى الدقة وتتجنب التسرع في الوصف، فتسجل استدراكات هامة في هذا السياق، ثم تقترح تصنيفاً واقعياً للمنظمات فيما يتعلق بمواقفها من الشأن الإسلامي، وكيفية التعامل مع هذه التصنيفات تبعاً لذلك.

وتبحث الورقة، تالياً، في البواعث والعوامل التي تكمن خلف المواقف المؤسسية المتعددة من الشأن الإسلامي.

ثم تتصدى الورقة لدواعي التعاون المؤسسي على المستوى العالمي ومبرراته، وتحدد جملة من المسؤوليات والأدوار في مجال هذا التعاون المؤسسي، وبعض المكتسبات والفرص التي تشجع عليه، وكذلك الصعوبات والتحديات التي تعترض طريقه، والمتطلبات اللازمة لتشجيعه.

وتمهد الورقة الأرضية لإنعاش روح التعاون البناء في مجال العمل المؤسسي على المستوى العالمي، وذلك عبر التركيز على أهمية الوعي بالتنوع، ثم ضرورة السعي إلى «كلمة سواء» في هذا النطاق من التفاعل الإنساني المؤسسي المتبادل.

وتختتم الورقة بتشخيص أحد التحديات الجوهرية، وهو: «هل تنجح المؤسسات الإسلامية في أن تكون شريك حوار وتعاون على المستوى العالمي؟»، إذ تبرز تساؤلات عن حضور المؤسسات الإسلامية، وفعالية دورها على المستوى العالمي، وقدرتها على التعبير عن بلدانها ومجتمعاتها وأمتها باقتدار وكفاءة وانفتاح، ومدى جاهزيتها لأن تكون شريك حوار وتعاون مع غيرها من المؤسسات في الفضاء الإنساني الجامع.

المبحث الأول المنظمات الدولية والشأن الإسلامي في التوصيف والتصنيف

(١) تصنيف المنظمات الدولية تبعاً لطبيعتها، وبناء على مواقفها من الشأن الإسلامي:

تتوزع المنظمات الدولية على أصناف وأنماط متعددة، فمنها على سبيل المثال منظمات متخصصة، ومنظمات ذات اهتمامات جامعة أو عامة، ومنها منظمات حكومية أو وكالات شبه حكومية، وأخرى غير حكومية، كما أن منها منظمات مستقلة أو شبه مستقلة، إزاء منظمات تتبع دولاً أو هيئات أو تشكيلات دينية أو حزبية، كما يمكن تصنيفها من زوايا متعددة، أو وفق معايير شتى.

أمّا بخصوص تصنيف المنظمات الدولية تبعاً لمواقفها من الشأن الإسلامي؛ فإنّ الفئات الأساسية التي يمكن فرز تلك المنظمات بناء عليها هي:

أ/ منظمات مُنصّفة للشأن الإسلامي، وبالتالي فإنّ مواقفها بهذا الخصوص تتسم بالإيجابية والإنصاف، ومن أمثلة هذه المنظمات الهيئات والمؤسسات التي تكافح الإسلاموفوبيا، ومنها مثلاً: «المفوضية الأوروبية ضد العنصرية واللاتسامح»، التابع لمجلس أوروبا (European Commission against Racism and Intolerance)، وكذلك «مركز مراقبة العنصرية وكرهية الأجانب» الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي، ثمّ تحوّل إلى «وكالة الاتحاد الأوروبي للحريات الأساسية» (European Union Agency for Fundamental Rights).

ب/ منظمات مُتَحَامِلَة على الشَّأن الإسلامي، وبالتالي فإنَّ مواقفها بهذا الخصوص تأتي سلبية أو حتى ممعنة في التشويه والتحريض أحياناً^(١).

ج/ منظمات مترددة في مواقفها من الشَّأن الإسلامي، تبعاً للظرف والحالة والمسائل المطروحة.

د/ منظمات لا تنطرق إلى الشَّأن الإسلامي، ولم يصدر عنها ما يُظهر موقفاً بعينه، وقد يكون ذلك على أساس «عدم الاختصاص» بهذا الشَّأن، ومن أمثلة هذه المنظمات عدد من الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وبعض المنظمات المدافعة عن البيئة.

(٢) استدراقات هامة:

إنَّ هذه التصنيفات إجمالية، ولذا ينبغي الاحتراس من مغبة تعميم تقديرات متسرعة بموجبها على أي من المؤسسات، أخذاً بعين الاعتبار ما يلي:

- إنَّ الإنصاف والعدل والموضوعية هي أساس المواقف الإيجابية، التي تبلغ أحياناً مبلغ التأييد والتعاطف أو لا تبلغه، ولذا فإنَّ المنشود من المؤسسات العاملة على المستوى العالمي، أن تكون مُنصِفة للإسلام والمسلمين، عادلة في تناولها للشَّأن الإسلامي، وهذا المطلب المأمول منها.

- على المؤسسات الإسلامية وعموم الجمهور المسلم، التعامل بانفتاح وسعة صدر مع النقد غير المتحامل الذي يتم توجيهه إلى الجانب المسلم في بعض الجوانب أو المجالات، فالتقدُّم حالة تفاعلية واقعية لا

(1) Fear, Inc: "The Roots of the Islamophobia Network in America." Center for American Progress 2011.

ينبغي التبرّم أو الجزع منها من حيث المبدأ؛ وشتان بين النقد والإساءة، ومن أوضح الأمثلة في هذا الشأن، ما يصدر من مواقف عن أبرز المنظمات الحقوقية التي تحظى باحترام واسع في عالم اليوم، فبعض هذه المنظمات لا تردّد في انتقاد ما تراه خطأً وقصوراً في جوانب تتعلّق بحقوق الإنسان في الدول الإسلامية، ولكن ذلك لا يغطي على الدور الذي تقوم - أو يمكن أن تقوم - به المنظمات إياها في إنصاف المجتمعات المسلمة، والترحيب بالتعاون مع المؤسسات الإسلامية.

- بعض المؤسسات مرشحة للتحوّل في مواقفها من خانة إلى أخرى، فقد تكون مترددة ثمّ تميل إلى إبداء مواقف محددة على سبيل المثال، أي لا يصحّ افتراض الثبات في المواقف مع التغيّرات المحتملة في المآلات.
- بعض المؤسسات تتبع معايير انتقائية في الانفتاح والتواصل، وفق اختيارات وتقديرات خاصّة بها، ومن ذلك على سبيل المثال، ما أوصى به تقرير صادر عن منظمة «راند» الأمريكية، بعنوان: «إسلام مدني ديمقراطي»، بضرورة دعم فئات معيّنة من الهيئات والمؤسسات والتيارات في العالم الإسلامي، على حساب فئات أخرى في العالم الإسلامي ذاته⁽¹⁾.
- بعض المؤسسات تُحجم عن إظهار موقف محدد، انطلاقاً من التزامات ذاتية ومعايير مهنية حدّتها لنفسها، وليس بناء على إرادة التجاهل وغضّ الطرف.

(1) Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies". Rand Corporation, 2004.

- بعض المؤسسات يصعب إصدار تصنيف محدد لمواقفها، فهي تبدو منصفة وإيجابية في بعض الحالات والملفات، وتنحو منحى معاكساً في حالات ومواقف أخرى، وذلك تبعاً لمعايير ومنطلقات خاصة بها، تتعدّد بتعدّد القضايا والشواغل والملفات، أو بتأثير تجاذبات داخلية في هذه المؤسسات بين تيارات وأجنحة واتجاهات ومراكز قوى أو ضغط.
- يتوجب الحذر من تعميم الأحكام على جهة بعينها على خلفية موقف وحيد أو وقائع قليلة، فالأصل هو النظر إلى المواقف في مجملها، وإلى الوقائع في حصيلتها، بما يعين على التوصيف الأسلم.
- إنَّ إسباغ تعبيرات الشكر والتقدير، وأوصاف التعاطف والتأييد، على منظمات بعينها جراء مواقف اتخذتها، من غير المستبعد أن يوقعها أحياناً في حرج، لأنها تتحرى أساساً التعبير عن مواقف بمعيار الحيادية والإنصاف بمعزل عن التزام مسبق بالتعاطف مع طرف معيّن، أو تأييد جهة أو موقف على نحو مخصوص.
- ينبغي عدم الخلط بين تناول المنظمات العاملة في الحقل العالمي للشأن الإسلامي، وتناولها لما يتعلق بدول إسلامية، ذلك أنّ الدول الإسلامية تشكّل ربع المجتمع الدولي من الناحية العددية، ولا يمكن أن تلقى هذه الدول الإسلامية مجتمعة مواقف إيجابية من منظمة بعينها خاصة، مع الاختلالات الجسيمة الماثلة في واقع العالم الإسلامي اليوم، ومن هنا يجد المرء أنّ منظمة معيّنة تتبنّى موقفاً إيجابياً في مسألة معيّنة ضمن الشأن الإسلامي، ولكنها لا تتردد في انتقاد سياسات أو مواقف منسوبة إلى دول إسلامية.

• تبدي بعض المؤسسات احتراماً للدين الإسلامي والمسلمين بشكل عام، ولكنها قد تعبر في الوقت ذاته عن نزعات متطرفة في أقصى اليسار، أو في الليبرالية، أو في بعض التيارات الاجتماعية والفكرية، بما يجعل التواصل والتعاون والتنسيق معها في ملفات بعينها مستبعداً أو شاقاً.

(٣) المواقف المؤسسية من الشأن الإسلامي – البواعث والعوامل :

أولاً/ المنظمات المُنصفة وبواعث النظرة العادلة والتعامل الإيجابي :

غالباً ما تعتمد المنظمات المُنصفة في مواقفها من الشأن الإسلامي معايير ذات أبعاد مبدئية أو قيمية، من قبيل احترام التنوع الديني والثقافي، ونبذ التعصب والعنصرية، وتشجيع التفاهم والاحترام المتبادل.

وقد تشدد بعض المنظمات على أهمية مبادئ أو قيم معينة، مثل الحرية، أو المساواة، أو حقوق الإنسان، أو التحرر ونبذ الاحتلال والاضطهاد، على سبيل المثال لا الحصر.

وتتعدّد البواعث المشكّلة للمواقف المُنصفة التي تتخذها المنظمات والأطراف المجتمعية، ومن هذه البواعث ما يأخذ طابعاً مستجداً وفق حركة العصر، من قبيل:

• انفتاح آفاق معرفية غير مسبوقه في التاريخ الإنساني، بفعل التطوّرات الهائلة في مجالات الإعلام والاتصال، والتشبيك الإلكتروني، وتخزين البيانات وتناقلها.

• تنامي ظاهرة التنوع في المجتمعات البشرية بعيداً عن الأحادية الثقافية، وحضور المسلمين الواضح في المشهد العام للمجتمعات الإنسانية، فالمسلمون في معظم القارّات أصبحوا شركاء المدينة والحي، ومواقع

الدراسة والعمل، ومجالات الحياة اليومية، كما أن هناك شعوباً مسلمة أخذت تستعيد روحها التي كتبتها العهد الشيوعي في آسيا وأوروبا، ومن الواضح أن لهذا التحوّل تأثيرات مركّبة، لكنّه يمثّل بحدّ ذاته خبرة متجدّدة في معايشة الإسلام والمسلمين.

- الاتّصاح المتزايد لواقع التنوّع الداخلي الإسلامي، بالتماشي مع انفتاح الخبرة الإنسانية على آفاق عالمية، فالمسلمون وإن كانوا يشتركون في أصرة الانتماء الديني لأمة واحدة؛ إلاّ أنّهم يتوزّعون على لغات وثقافات متعدّدة، وبهذا يتضح الطابع العالمي للحضور الإسلامي الذي لا يقتصر على إثنية دون أخرى.

- التحسّن المطّرد في جهود التعريف بالإسلام، والتواصل الثقافي والإعلامي المعبر عن المسلمين والثقافة الإسلامية، ويتجسّد هذا التحسّن في مجال المضامين، وعلى مستوى الأدوات والوسائل.

- الانفتاح العالمي على بعض التطبيقات الإسلامية في المجالات العملية، مثل الصيرفة الإسلامية (Islamic Banking)، وصيغ التمويل الإسلامي (Islamic Finance)، وقد برزت إشارات بهذه التطبيقات في سياق الأزمات الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، باعتبارها نموذجاً للحلّ.

- رغم تفاعلاتها السلبية، إلاّ أنّ الوتيرة العالية للتناول الإعلامي والسياسي والثقافي للشؤون الإسلامية، وخاصة منذ تاريخ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وجّهت اهتمام قطاعات من الجمهور في كثير من المجتمعات غير المسلمة صوب التعرّف على الإسلام والثقافة الإسلامية، وهو ما يفسّر الإقبال الكبير على العناوين الإسلامية في سوق الكتاب مثلاً.

• حقبة المراجعات التاريخية وتهاوي الأساطير، وهي حقبة تتيح مجالاً أفضل للفهم، وتجعل المجتمعات الإنسانية أقدر على معالجة الأحكام المسبقة المستقرّة في ذاكرتها الجمعية منذ عصور الظلام، ويصحب هذا التطوّر الهام، إدراكٌ متزايد للمسؤولية المشتركة - مسلمين وغير مسلمين - في تصحيح التصورات الخاطئة عن الإسلام والمسلمين والثقافة الإسلامية، ومعالجة الظواهر السلبية، مثل العداة للإسلام وتشويهه و«الإسلاموفوبيا».

• مؤشّرات النجاح التي تسجّلها بعض البلدان الإسلامية في مجال الاقتصاد والتعليم ومعدّلات الرّفاه وتجارب الديمقراطية والحرية، قد تساعد على تفكيك النظرة التقليدية الواهية نحو العالم الإسلامي، التي تستبعد قدرته على التقدّم.

ثانياً/ المنظمات المتردّدة وبواعث التصورات والمواقف الملتبسة:

أمّا المنظمات المتردّدة، فقد تتفاوت تصوّراتها أو تتباين مواقفها، فيما يتعلّق بالشأن الإسلامي، فتبدو منصفة تارةً، وملتبسة تارةً أخرى، أو تأتي متقدّمة في مسألة معيّنة، ومتأخّرة في ملفّ مخصوص.

ومن ذلك مثلاً مواقف الفاتيكان التي تعبّر عن الانفتاح والتواصل الإيجابي مع المسلمين وهيئاتهم في مجالات عدّة، وتتعثّر في بعض الملفات والمفاصل بما يثير انتقادات من الجانب المسلم، كما حدث في المحاضرة الشهيرة التي ألقاها بابا الفاتيكان السابق بنيديكتوس السادس عشر، وتضمّنت تناولاً مسيئاً لمقام النبي الشريف، عليه أفضل الصلاة والسلام.

وبخصوص التصوّرات والمواقف الملتبسة والمتردّدة، فمما يشجعها جملة من العوامل، من قبيل:

- اعتبار الإسلام موجَّهًا لسلوك المسلمين، وبالتالي فإنَّه «المسؤول» عن واقعهم وتصرفاتهم، أو الاتجاه إلى تفسير واقع المسلمين بما آل إليه من تراجع حضاري، من خلال الإسلام الذي يتمّ تحميله الوزر في هذا الجانب، ومن المؤلف في المقابل؛ اعتبار التأثير بالتحديث الغربي مسؤولاً عن مظاهر التقدّم والازدهار في واقع المسلمين، أي يتمّ تفسير الجوانب السلبية أساساً من خلال الإسلام، دون الجوانب الإيجابية.
- نزعة إسقاط التاريخ الأوروبي وتجربته مع الدين والكنيسة، على إدراك الإسلام وتجربة المجتمعات المسلمة مع الدين في واقعها ومآلاتها.
- اختزال الدين الإسلامي في بعض الجزئيات، بمعزل عن إدراك الصورة الكلية للرسالة الإسلامية وتعاليمها السامية، والقيم النبيلة التي تدعمها، وتمثّل هذه الجزئيات عادة في تحريم الخمر والخنزير، ولباس المرأة المسلمة، والحدود (الأحكام العقابية في التشريع الإسلامي).
- الفهم الخاطئ لبعض المصطلحات والتعاليم الإسلامية، مثل مصطلح «الجهاد» الذي يتمّ فهمه على أنه «الحرب المقدّسة»، ومصطلح «الشرية» الذي يتمّ اختزاله ببعض الأحكام العقابية، وكذلك التعاليم المتعلقة بلباس المرأة، والتي يجري تفسيرها بأنها قمع لها، وانتقاص من مكانتها.
- تنميط المسلمين ضمن قوالب إثنية محدّدة أو متجانسة، بما يستبعد التنوّع في واقع المسلمين. وما يلفت الانتباه في هذا الصدد أنّ هذا القالب متأثر بالخبرة التاريخية لكلّ منطقة، فالمسلم في اليونان مثلاً هو «التركي»، والمسلم في فرنسا هو «العربي»، وقد يكون من جنوب آسيا في بلدان أخرى.

ثالثاً/ المنظمات المعادية وبواعث الخصومة:

إن نزعة العداة والخصومة المبدئية إزاء دين أو ثقافة، أو نحو منتسبي مكوّن إنساني معيّن، غالباً ما تأتي نتاج تصوّرات ذاتية بغيضة، أو تقديرات خاطئة وزائفة، أو تحريّجاً لمصالح مُستبطنّة.

فمن شواهد نزعة العداة والخصومة المبدئية، مثلاً، منظمات ذات منزع يميني متطرّف، تحدّد مواقفها من منطلق عنصريّ يتبنّى أوهام النقاء العرقي، وترى في التنوع المجتمعي خطراً ماحقاً، فتتولّى رسم صورة مخيفة من بعض المكوّنات السكانية، فتعمد عادة إلى وصف مؤشّرات التنوع بأنه «غزو» أو «اجتياح» أو «أسلمة» أو «تعريب».

وقد تتأسس الخصومة على تقديرات غير صحيحة لحقيقة الإسلام أو المسلمين، أو فهم مغلوّط لأي من جوانب الشأن الإسلامي، خاصّة مع الاهتمام المتزايد الذي يتبوّأه هذا الشأن في جدول الأعمال العالمي؛ سياسة وإعلاماً وثقافة وأمنًا.

ومن شواهد المصالح المُستبطنّة التي يتحرّرها العداة، أنّ بعض المنظمات قد تتخذ من الانحياز للاحتلال الإسرائيلي ركيّزة لعملها أو معياراً لمواقفها، فتبني مواقفها العدائية على هذا البعد بما يشبّع نظرتها للشأن الإسلامي بالتحامل المُفتعل، ولنا أن نلاحظ مثلاً كيف يتقدّم مؤيدو احتلال فلسطين واستيطان أراضيها صفوف مثيري حمّى الإسلاموفوبيا في بلدان عدّة.

وقد أظهرت دراسة منشورة في بريطانيا في عام ٢٠١٣ عن كيفية قيام بعض المنظمات بجهود مذهلة من أجل ضمان انحياز أوروبا للاحتلال الإسرائيلي^(١).

(1) Daud Abdullah, Ibrahim Hewitt: "The Battle for Public Opinion in Europe: Changing Perceptions of the Palestine-Israel Conflict". London 2013.

وعلاوة على المواقف الذاتية المجرّدة، وتقديرات المصالح الخاطئة؛ يمكن الإشارة إلى بعض العوامل التي تذكى الخصومة إزاء الشأن الإسلامي، على سبيل المثال لا الحصر:

- النظرة إلى الإسلام أو المسلمين بمنظار العدو، أو النقيض للهوية الوطنية أو الانتماء الحضاري، بكلّ ما يتفرّع عن ذلك من تصورات فرعية وأحكام تفصيلية.

- الربط التقليدي للإسلام بالعنف ورموزه، من قبيل السيف والنار، وتتفرّع عن هذا الربط التقليدي مزيد من الرموز المتجددة ذات الطابع العنيف، ومعها تمّ الانتقال من نعوت «البربرية» إلى وصمة «الإرهاب».

- ربط المسلمين برقعة جغرافية محددة، بزعم أنه «دين شرق أوسطي»، دون النظر إلى الفضاء العالمي للحضور الإسلامي في كافة القارّات، وكان من المألوف بالتالي اعتبار الإسلام في الكفّة المقابلة للغرب أو نقيضاً له، رغم وجود عشرات الملايين من المسلمين اليوم في البلدان الغربية.

- النظر إلى تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي وأوروبا على أنه «تاريخ صراع»، مع إغفال حقائق ثلاث:

الأولى: أنّ الصراع لم يكن حالة دائمة، بل كانت هناك علاقات تواصل إيجابية، وربّما تعاون متبادل أحياناً.

والثانية: أنّ الصراعات كانت أمراً واقعاً في العلاقات الأوروبية الداخلية أيضاً.

والثالثة: أنّ الصراعات وحتى الحروب كانت ميداناً تجري في ظلاله بعض صور التبادل الثقافي أيضاً، وقد تتمّ في سياق نظرة الصراع هذه محاولات ظاهرة أو ضمنية لإسقاط الماضي على الحاضر، خاصّة مع القائلين بصراع الحضارات وصدام الثقافات.

السياق المأزوم لتناول الشأن الإسلامي في العقود الأخيرة، فالحروب والأزمات والصراعات التي كان العالم الإسلامي ولا زال مسرحاً لها، علاوة على موجات العنف وهجمات الترويع التي يتم ربطها بعناوين إسلامية؛ جعلت الوعي الجمعي في العديد من البيئات يستسهل الربط التلقائي بين المخاوف ومكامن القلق من جانب؛ والإسلام والثقافة الإسلامية والمسلمين من جانب آخر، أمّا الأحداث والوقائع المنسوبة إلى مسلمين فيتمّ لدى بعض الفئات -وبشكل تلقائي- تحميل الدين الإسلامي جريرتها بصفة غير منطقية.

(٤) التصنيف واقعيًا وخيارات التعامل:

التصنيف الواقعي للمنظمات فيما يتعلق بمواقفها من الشأن الإسلامي، وكيفية التعامل مع هذه التصنيفات:

لا ينبغي التسرع في تصنيف منظمة عالمية ما في خانة بعينها، أخذاً بعين الاعتبار ما سبق من استدراقات، فالمنظمات ليست سواءً في أنماطها واختصاصاتها وسماتها وبيئاتها وتجاربها، بما يجعل التدقيق مطلوباً في التعامل الواقعي.

ويمكن - في هذا الصدد - أن يراعي التصنيف ما يلي من الخصائص، بما يترتب على ذلك من كميّات التعامل الأمثل:

أولاً/ هناك منظمات كبرى جامعة لممثلي الدول والحكومات، أو الأحزاب وقوى المجتمع المدني، أو الطوائف الدينية والجمعيات الأهلية.

وغالباً ما تعمل هذه المنظمات في مضمار معيّن، فتأخذ منحى تخصصياً، والواقع أنّ تصنيف هذه المنظمات بخصوص الموقف من الشأن الإسلامي بلون معيّن فيه تسرع بيّن، ومجافاة للواقع، فهي منابر جامعة، تتفاعل فيها التصورات والتجاذبات التي تتمخض عن مواقف في هذا الاتجاه أو ذاك، ومن

أمثلة هذه المنظمات المنظمات والوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ونختص منها مثلاً «اليونسكو» المختصة بالتربية والثقافة والعلوم، و«اليونيسف» المختصة بالطفولة، و«المفوضية العليا للاجئين»، و«مجلس حقوق الإنسان»، و«الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر»، وكذلك تجمّعات كبرى مستقلة من قبيل «البرلمان العالمي للديانات».

والتعامل مع هذه المنظمات يبدأ من المشاركة الفاعلة فيها، عبر إنعاش الدور الإيجابي الذي تقوم الدول والأطراف التي تعبّر عن الجانب الإسلامي ضمن هذه المنابر، ليكون الحضور فيها مؤثراً بما ينعكس بشكل إيجابي على مخرّجات أعمالها وخلاصات مواقفها، ويقتضي الأمر أيضاً الالتفات إلى الدور الذي باتت تقوم به المنظمات غير الحكومية في التواصل مع المنظمات الكبرى التي تجمع ممثلي الدول والحكومات، وهو ما يلقي بمسؤوليات متزايدة على عاتق المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي.

ويتجدّد التعبير عن هذا المنحى من جانب الهيئات الدولية الرسمية، مثل تأكيد بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة، لدى تولّيه منصبه عام ٢٠٠٧: «أنا عاقد العزم على إحراز التقدم، خطوة خطوة، في معالجة القضايا الملحة التي تواجهنا حالياً، بالاستفادة من الإنجازات التي تتحقق خلال مسيرتنا، والتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني»^(١).

وقالت نافي بيلاي، المفوض السامي لحقوق الإنسان، لدى تجديد ولايتها في المنصب في أكتوبر ٢٠١٢: «لن تتحسن حالة حقوق الإنسان بدون المشاركة

(١) بان كي مون: «أمم متحدة أقوى لعالم أفضل - أولوياتي كأمين عام» ٢٠٠٧.

الفاعلة لمجتمع مدني قوي حرّ ومستقلّ»^(١).

ثانياً/ قد تكون بعض المنظمات جامعة لطيّف بعينه من المؤسسات التي تشترك في مواقف وتصوّرات محدّدة، أو التي تعبّر عن مشرب إنسانيّ معيّن.

نجد من ذلك مثلاً «مجلس الكنائس العالمي»، ويقابلها من الجانب الإسلاميّ منظمات من قبيل «المجلس الإسلاميّ العالميّ للدعوة والإغاثة»، و«اتحاد الجمعيات الأهلية في العالم الإسلاميّ»، و«الاتحاد الإسلاميّ العالميّ للمنظمات الطلابية»، على سبيل المثال لا الحصر.

وقد انضوى لفيّف من المنظمات والتشكيلات في أطر جامعة على مستويات عالمية، من قبيل انتظام أحزاب يسار الوسط ذات التوجه الديمقراطيّ الاجتماعيّ في «الاشتراكية الدولية»، وتجمّع الحركات المناهضة لسياسات العولمة الاقتصادية، والتوجّهات الليبرالية الجديدة، وتدخّلات الحروب الاستباقية، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين في «المنتدى الاجتماعيّ العالميّ» (World Social Forum)، الذي يعقد مؤتمراً سنوياً كبيراً يحضره ممثلو التجمّعات المحلية والقاريّة، مثل «المنتدى الاجتماعيّ الأوروبي» (European Social Forum).

ومن الواضح أنّ مواقف هذه المنظمات تتسم بقدر من الثبات والاتساق في تناولها للشأن الإسلاميّ تبعاً لتصوّراتها المسبقة، وقناعاتها المشتركة، ومشربها الواحد أو المتقارب، ومع ذلك؛ فإنّ هذه المنظمات هي بمثابة تجمّعات تشتمل على قدر من التنوّع الداخليّ ولو كان يسيراً، بما يبرّر التواصل معها، وخوض الحوار معها، وتعزيز الخطّ الإيجابيّ المنفتح لديها.

(1) <http://www.ohchr.org/ar/AboutUs/Pages/CivilSociety.aspx>

ثالثاً/ هناك منظمات حدّدت توجّهها بشكل واضح فيما يتعلق بالشأن الإسلامي، وربما نصّت عليه في أدياتها ووثائقها.

ونلاحظ ذلك بوضوح في المنظمات التي ترفع لواء الخصام الحضاري والصدام الثقافي، وتتولّى التحريض والتشويه، وتقود حملات الكراهية والعنصرية والإسلاموفوبيا، كما نجد في المقابل لدى المنظمات التي تختصّ بتعزيز التفاهم والتقارب، من قبيل الهيئات القائمة على مبادرات الحوار العالمية بين الحضارات والأديان، أو منظمات التفاهم والصدقة بين بلد بعينه والعالم العربي والإسلامي، والتي لا تكاد تخلو منها رقعة جغرافية في عالم اليوم.

والأصل في التعامل مع هذه المنظمات، هو التفاعل الإيجابي معها إن حددت موقفاً إيجابياً ابتداءً، والتحذير من الدور السلبي الذي تقوم به إن كان هذا هو خيارها المبدئي.

رابعاً/ هناك منظمات عامّة الاهتمامات، أو متخصصة الطابع، تتناول الشأن الإسلامي من موقعها من زوايا متعددة، فتأتي مواقفها إيجابية أحياناً، وسلبية أحياناً أخرى، وفقاً لتقديراتها، أو زاوية نظرها، أو مصادر معلوماتها، أو طبيعة تفسيراتها للوقائع والأحداث.

ويبدو هذا واضحاً في أداء المنظمات البارزة التي ترفع لواء الدفاع عن حقوق الإنسان، مثلاً، فتتقدّم في موقف بعينه، وتراجع في موقف آخر، والأصل في التعامل مع هذه المنظمات التي تعتبر ذاتها «مهنيّة» هو تحاشي إسباغ أحكام عامّة ثابتة عليها، أو تصنيفها ضمن خانة بعينها، مهما تكاثرت مواقفها الإيجابية أو السلبية، فالأولى هو تصنيف الموقف لا تصنيف المؤسسة، ما لم يتأكد أنّ المؤسسة ذاتها قد ارتهنت لنهج يخالف ما تقول من الالتزام بالمهنية والحياد،

وتبرز من ذلك منظمات حقوقية على غرار «العفو الدولية/ أمنستي إنترناشيونال»، و«مراقبة حقوق الإنسان/ هيومن رايتس ووتش»، على سبيل المثال لا الحصر^(١).

خامساً/ هناك منظمات تعمل على المستوى العالمي في مواكبة الأحداث والتطورات، والتفاعل مع الأطراف ذات الصلة بها، ومحاولة التأثير في السياسات. وسواء كانت هذه المنظمات التي تُعرف عادة ببيوت الأفكار (Think Tanks) مستقلة، أو شبه مستقلة، أو تعبّر عن مصالح دول أو منظومات أو جماعات ضغط أو غير ذلك، فإنّ الدور الذي تضطلع به في عالم اليوم بات متعاضماً، وهي تعمل في الفضاء الخلفي لسياسات الدول والتجمّعات الإقليمية والدولية.

ونشير على سبيل المثال إلى تجارب بيوت الأفكار في الولايات المتحدة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما اصطفّ بعضها في خانة تشجّع التدخلات الحربية في العالم الإسلامي، وتذكي حمّى «الإسلاموفوبيا» بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل مؤسسة «أمريكان إنتربرايز» التي تعبّر عن نهج المحافظين الجدد في مجال السياسات الدولية^(٢)، بينما اختارت أخرى فتح قنوات الحوار والتواصل المباشر مع أطراف ونخب في العالم الإسلامي،

(١) على سبيل المثال، أصدرت منظمة «العفو الدولية/ أمنستي إنترناشيونال» في إبريل من عام ٢٠١٢ تقريراً موسّعاً ومهمّاً بعنوان «الاختيار والتعصّب: التمييز ضد المسلمين في أوروبا».

(٢) فيما يتعلّق بمواقف مؤسسة «أمريكان إنتربرايز» السلبية تجدر الإشارة إلى احتضانها نخبة من المناهضين للإسلام والمسيّئين للمسلمين مثل أيان حرزي علي. وللإطلاة على مواقف هذه المنظمة انظر:

مثل مؤسسة «بروكينغز» (Brookings Institution)^(١).

أمّا على المستوى الدولي فإنّ بعض المجموعات تضطلع بمساحات تأثير يجدر الالتفات إليها، ونجد من ذلك مثلاً «مجموعة الأزمات الدولية» (International Crisis Group) التي تشغل قضايا تتعلق بالمسلمين والعالم الإسلامي قسطاً وافراً من اهتماماتها^(٢).

(١) على سبيل المثال، أنشأت مؤسسة «بروكينغز» فرعاً لها في العالم العربي يتخذ من الدوحة مقراً له، ومن نشاطاته إطلاق مبادرة «حوار التحوّلات» التي يوضحها المركز على النحو التالي: «تركز مبادرة مركز بروكنجز/ الدوحة «لحوار التحوّلات على العمليات الانتقالية في العالم العربي، وهي أول مبادرة حوار تجمع الإسلاميين المعتدلين والسلفيين والليبراليين واليساريين، جنباً إلى جنب مع المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين، لتبادل الأفكار وإيجاد توافق في الآراء، وصياغة مفاهيم جديدة في بيئة سياسية سريعة التغير، تهدف هذه الحوارات إلى توفير فرصة مميزة للأفراد لمقارنة التحوّلات التي حصلت في بلادهم، وفهم الدروس والعبر المستفادة منها». انظر:

<http://www.brookings.edu/ar/about/centers/doha/initiatives>

(٢) انظر : <http://www.crisisgroup.org/ar.aspx>

المبحث الثاني

التعاون المؤسسي على المستوى العالمي - الواقع والملازمات

(١) في دواعي التعاون المؤسسي على المستوى العالمي ومبرراته :

ليس التعاون المؤسسي على المستوى العالمي ترفاً، بل بات حاجة أساسية إن لم يكن مطلباً ملحاً في عالم اليوم، وذلك تأسيساً على بعض الحقائق من قبيل ما يلي:

- تزايد أهمية القضايا وتكاثر المسائل وتثاقُل الملفات التي يتم الاحتكام إليها، ضمن أطر وهيئات وموائق دولية، فيكون الغياب عن هذا المستوى الدولي تغييراً للرأي والموقف، وإحجاماً عن المشاركة والتفاعل، وإهمالاً لمسؤولية الحضور والتأثير، وما يؤكّد هذا المغزى، على سبيل المثال لا الحصر، الاتجاه الدولي المتزايد لفرض معايير موحّدة في أنظمة الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية، ومسائل تتعلق بالعفة والفضرة والعلاقات بين الجنسين، وما إلى ذلك.

- عدم قدرة المؤسسات على الفعل والتأثير على المستوى الدولي باعتماد أسلوب العمل المنفرد، بما يحتم إبرام شراكات، وعقد تحالفات، ومباشرة صيغ التعاون والتنسيق، لإبلاغ صوتها وتسجيل حضورها.

- حالة التعاون والتشبيك المتزايدة التي تلجأ إليها جهات تعبر عن دوائر مصالح تتصادم مع القيم والمبادئ السوية، مثل القوى المنادية بصدام الحضارات وصراع الثقافات وخصام الأمم، التي تبثّ حمى العنصرية والإسلاموفوبيا مثلاً، أو المؤسسات التي تركز جهودها على تسويق الإضرار بالبيئة، واستنزاف موارد كوكب الأرض لتحقيق عوائد تجارية غير مسؤولة، أو المؤسسات المرتبطة بجماعات ضغط مثل «الوبي السلاح»، أو «الوبي

التدخين»، أو غير ذلك، والتي تسعى لتأسيس حضور فاعل لها على المستوى العالمي حفاظاً على مصالحها.

(٢) مسؤوليات وأدوار في التعاون المؤسسي على المستوى العالمي :

لا شك أنّ للتعاون على المستوى الدولي وظائفه المنشودة منه، ولذا يجدر بالتعاون على المستوى العالمي بين المؤسسات الإسلامية وغير الإسلامية، أن يسترعي جملة من الأدوار والمسؤوليات، التي تنشده التعاون في المجالات الحميدة بشتى صور التنسيق، والانخراط في شراكات وتحالفات، وكذلك بالبحث عن القواسم المشتركة عبر إنضاج مواقف متفق عليها وعمل جماعي على أرضية ما يمكن الاتفاق عليه بين أطراف متعددة.

ويمكن تحديد العناوين التالية للمسؤوليات والأدوار في التعاون المؤسسي على المستوى العالمي:

- ١/ تشجيع الحوار، واعتباره النهج الأمثل للتعايش في عالم واحد يزداد تقارباً، ودعم التفاهم بين الحضارات والثقافات وأتباع الأديان.
- ٢/ تشجيع تبادل المنافع بين الأمم والشعوب على أرضية التكافؤ والاحترام المتبادل.
- ٣/ الدفاع عن القضايا العادلة، من منطلق إنساني ينحاز إلى الحقوق والعدالة ويناهض الظلم والجور، ويعلي من قيمة التضامن الإنساني.
- ٤/ مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجه المجتمعات، والنسق البشري العام، وهذا الكوكب بشتى مكوناته البيئية.
- ٥/ تطوير لغة الخطاب المستعملة على المستوى الدولي، ومراجعة المصطلحات المستخدمة فيها، بما يتجنب صور التفرقة والتمييز والإساءة، ومن ذلك، مثلاً، نسبة «الإرهاب» إلى دين أو ثقافة بعينها، والصحيح هو

نسبته إلى مقترفيه من أفراد ومنظمات ضالعة فيه.

٦/ تطوير المؤسسات الدولية بما يحقق أفضل خيارات التعاون والتنسيق والشراكة بين الأمم والبلدان والشعوب، على قاعدة التكافؤ والندية، وبما يتيح تفاعل المؤسسات غير الحكومية مع آليات صناعة القرار، ومن ذلك مثلاً مسألة تطوير مجلس الأمن الدولي^(١).

(٣) مكتسبات وفرص تشجيع التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي:

- ١/ ازدياد الوعي بأهمية العمل المؤسسي، ودور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي، وما تشغله من مساحات متزايدة في العمل والتأثير.
- ٢/ ظاهرة التشبيك والتعاون والتنسيق والتحالفات بين المؤسسات العاملة على المستوى العالمي.
- ٣/ القفزات الهائلة التي تحققت في ميادين الإعلام والاتصال، وفي حركة السفر والتنقل حول العالم، بل يمكن لأي منظمة أن توصل صوتها إلى العالم بالحد الأدنى من الإمكانيات عبر شبكة الإنترنت مثلاً.
- ٤/ نمو صيغ الشراكة والتكامل بين القطاع الرسمي، والقطاع الخاص، والقطاع غير الحكومي، سواء على المستويات الوطنية، أو الدولية.
- ٥/ حرص بعض الهيئات الدولية والإقليمية على تطوير آليات تتيح الفرصة للمنظمات غير الحكومية كي تعبر عن آرائها ومواقفها، بل وتوفير فضاءات

(١) لا تتماشى مواصفات مجلس الأمن الدولي مع معايير الديمقراطية، فهناك خمس دول فقط تحظى بامتيازات العضوية الدائمة وحق النقض استناداً إلى توازنات القوى الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولذا تطالب عدد من الدول والتجمعات الإقليمية بتمثيلها في المجلس وفق العديد من مقترحات الإصلاح التي تقدمت بها لهذا الغرض خلال السنوات الماضية.

تشجّع هذه المنظمات على التنسيق والتعاون فيما بينها، من قبيل «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة».

٦/ قيام العديد من الهيئات والمنظمات بإنجاز أدلة عمل توجيهية للمنظمات غير الحكومية، بما يشجّعها على تطوير صيغ التعاون والتنسيق على المستوى الدولي^(١).

(٤) صعوبات وتحديات في التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي:

١/ ضعف المؤسسات ذات المنشأ غير الغربي: تتميز أبرز المؤسسات غير الحكومية العاملة على المستوى العالمي بأنها غربية المنشأ، بما يعني أنّ المؤسسات ذات المنشأ غير الغربي ما زالت أقل حضوراً على المستوى الدولي، وقد يؤدي ذلك أحياناً إلى تغليب نماذج ولغات بعينها في العمل الدولي وفي مضامين الأداء على نماذج أخرى على حساب التنوع والتعددية وتكافؤ الفرص، ومع ذلك فإنّ هناك نمواً مطرداً في تجارب المؤسسات غير الحكومية التي تنتمي في الأصل إلى أقاليم أخرى، بما في ذلك العالم الإسلامي.

٢/ تفاوت الإمكانيات: تتفاوت المؤسسات العاملة على المستوى العالمي في إمكانياتها ومقدراتها، بما ينعكس انعكاساً واضحاً على قدرات كلّ منها على العمل والانتشار، وبالتالي على التكافؤ في علاقات التعاون والتنسيق والشراكة بين المؤسسات في الفضاء العالمي، ويتضح تأثير هذا التفاوت، على سبيل المثال، في الفوارق الواضحة بين قدرة هذه المؤسسات على

(١) من ذلك مثلاً دليل مخصص للمجتمع المدني صادر عن «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، انظر:

تغطية تكاليف التواصل عبر العالم، وابتعاث الوفود إلى المؤتمرات والفعاليات الدولية.

٣/ الموثوقية والمصدقية: تتفاوت المنظمات والهيئات التي تعمل على الساحة العالمية في درجة مصداقيتها ومنسوب موثوقيتها، وهو ما ينعكس انعكاساً واضحاً على العلاقات المتبادلة بين هذه المؤسسات.

٤/ التشهير الجائر: من التحديات التي باتت تواجه المؤسسات الإسلامية في العقدين الماضيين، موجة التشهير والتحريض التي تستهدف العديد من المؤسسات الإسلامية الفاعلة تقريباً مشفوعةً في الغالب بمزاعم واهية، واتهامات هشة، واجتزاءات مخلّة، بما يعيق فرص التعاون والتواصل والتنسيق بين المؤسسات الإسلامية وغير الإسلامية على المستوى العالمي، ومن الأمثلة الواضحة على هذا المضمّر، بثّ تقارير مسيئة في وسائل الإعلام، والاستباق إلى تعريف كثير من المؤسسات الإسلامية في الموسوعة الحرّة «ويكيبيديا» بشكل مشوّه بالعديد من لغات العالم، بل تخصّصت بعض المنظمات في مجال التشهير بالمؤسسات الإسلامية، وتشويه العلماء والمجتمعات الإسلامية، عبر تقارير ومواد إعلامية بعدد من اللغات الحيّة، ومن أمثلتها منظمة «ميمري» (MEMRI) التي تبثّ عبر مواقعها الإلكترونية عشرات الألوف من مقاطع الفيديو التي تجتزئها من سياقها مرفقة بترجمات مشوّهة^(١).

(١) هذه المنظمة مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي وتقوم بترويج الدعاية المؤيِّدة لذلك الاحتلال بشكل سافر، وقد تسبّب عملها بإلحاق أذى إعلامي جسيم ببعض البلدان والمؤسسات والشخصيات المسلمة من خلال مراقبة وسائل الإعلام العربية والإسلامية واجتزاء مقتطفات من سياقاتها وبثها بما يعزّز سوء الفهم بين الحضارات والثقافات.

المبحث الثالث

نحو دور أفضل للمؤسسات الإسلامية في فضاء مؤسسي عالمي متنوع

(١) متطلبات تشجيع التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي:

إنّ مجرد إدراك الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين المؤسسات على المستوى العالمي لا يكفي لتحقيق ذلك والانطلاق به قدماً، فهذا المسعى يتطلب استعدادات وخطوات تستحثّه وتشجّعهُ، ومن ذلك:

- تهيئة المؤسسات التي تعمل في نطاقات جغرافية محددة لاستحقاقات العمل على المستوى العالمي، ونشر الوعي اللازم بذلك، وتعبئة ما يلزم من موارد بشرية ومادية لهذا الغرض.
- تحسين الجودة في إدارة الأعمال المؤسسية، وتحقيق أفضل مؤشرات ممكنة في معايير الحوكمة والشفافية، بما يعزز من رصيد الموثوقية.
- تعميق التخصص في العمل المؤسسي، والسعي إلى تحقيق إنجازات في مجالات المنافسة الإيجابية، والبحث من خلال ذلك عن شراكات ضمن أطر تخصصية فاعلة.
- الالتزام بصفة المؤسسة وما يتفرّع عن ذلك من مقتضيات ومعايير، وإدراك الفوارق بين المؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية.
- إدارة علاقات عامّة تتميز بالانفتاح والاقتدار والتراكمية، وتعميق الخبرات العملية في مجال التعاون والتنسيق والتحالف والتشبيك، وإحراز عضوية مجالس وائتلافات وهيئات دولية.

- مراعاة عامل التنوع الثقافي، والتعبير عن التعددية في حضور المؤسسة، وفي صيغ التعبير عنها، وفي خيارات التواصل معها، بما في ذلك تشجيع التعددية اللغوية.
- المصادقية في المواقف بما يعبرُ أصدق تعبير عن الالتزام بالقيم المُعلنة، فلا تبقى المقولات المتبناة شعاراتٍ جوفاء، بل تتم ترجمتها على أرض الواقع، ولو جاءت على حساب المؤسسة.
- تعميق مفهوم التضامن باعتباره فعلاً متبادلاً متعدّد الاتجاهات، فمن ينشد نصرة الآخرين لقضاياه عليه أن يبادر لنصرة قضايا الآخرين إذا ما وافقت الحق والعدل.
- إدراك أن التكتل في المستويات الأدنى يعين على إنجاح التكتل في المستويات الأعلى، فالعمل على المستوى الدولي من خلال تحالفات محلية وإقليمية أجدى من ولوج هذا المستوى بشكل انفرادي، والبحث عن شراكات منفردة لكل مؤسسة على حدة.
- مكافحة الضمور المؤسسي عبر تشجيع التجديد الإداري في المؤسسات، واستيعاب الأجيال الشابة في مراتبها القيادية، والانفتاح على موارد بشرية وكفاءات متجددة.
- تغليب الاستجابات العملية الفعّالة على روح التذمر والشكوى، وما تعبّر عنه من شعور الانكفاء وانعدام الحيلة إزاء متغيّرات العالم.

(٢) العمل المؤسسي على المستوى العالمي - الوعي بالتنوع:

إنَّ احترام التنوّع هو من مقتضيات العمل المؤسسي الرشيد على المستوى العالمي، وفي واقع التنوّع تدهمنا المسألة التقليدية المتعلقة بكيفية التعامل مع التباينات القائمة بين مكونات ذلك الواقع، ولا يخفى أنّ تلك التباينات يمكنها أن تكون ذريعةً لافعال الأزمات البيئية، أو منبتاً لاستزراع الضغائن، ومرتعاً للتحريض المتبادل.

لكنّ الإسلام نادى في هذا الصدد باحترام الخصوصيات، وحثّ أتباعه على الوقوف مع الآخرين على أرضيات مشتركة من المبادئ والقيم الصالحة: ﴿قُلْ يَأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ولا يخفى أنّ البشر تنوّع مشاربهم واتجاهاتهم، وتتعدّد مذاهبهم الدينية والفلسفية، وهو ما يفرض على الجميع التعامل الأمثل مع هذا الواقع التعددي، الذي يعود بمكتسبات ويفرض تحديات، يتيح فرصاً وقد تلازمه مخاطر.

إنّ الأمر يخضع في الحقيقة للموقف من التنوّع وكيفية التعامل مع التعددية^(١).

من هنا؛ فإننا نحدّد بإيجاز، المعالم التالية كمداخل لتعامل إيجابي ومثمر مع التعددية والفوارق والتباينات التي تترتب عليها، وهذا مدخل لا غنى عنه لاحترام التنوّع، وتكريس التعددية في فضاءات العمل المؤسسي على المستوى العالمي:

(١) نشير في هذا الصدد إلى أنّ «ميثاق المسلمين في أوروبا»، قد نبّه إلى أنّ «المسلمين في أوروبا وهم يعيشون في مجتمعات متعددة المذاهب الدينية والفلسفية، يؤكّدون احترامهم لهذه التعددية، وهم يعتقدون بأن الإسلام يقر مبدأ التنوع والاختلاف بين الناس، ولا يضيق بواقع التعددية القائم بينهم، بل يدعو إلى التعارف والتعاون والتكامل بين أبناء المجتمع الواحد».

- الاحترام المتبادل بين مكوّنات الفضاء المجتمعي، ورفض الإساءة والتشويه والتحمل والتعصب وإثارة الضغائن والأحقاد.
- تفويت الفرصة على الأصوات التي تنادي بالقطيعة والخصام بين مكوّنات المجتمع الإنساني الكبير، من قبيل أولئك القائلين بصدام الحضارات وصراع الثقافات.
- السعي إلى ترجمة قيمة التعارف الإنساني، التي أكّدها القرآن الكريم ووجه إليها الأنظار: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].
- احترام الحق في الاختلاف، أي الحق في أن تكون هناك خصوصيات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تباين الخصوصيات هي ركيزة التنوع.
- ثم يأتي تأسيساً على ما سبق؛ دور الحوار والبحث عن قواسم مشتركة بين المنظمات العاملة على المستوى العالمي، فذلك خيار لا غنى عنه في سياق التعامل الناجع مع واقع التنوع.

(٣) العمل المؤسسي على المستوى العالمي - السعي إلى «كلمة سواء»:

إنّ التفاعل بين المؤسسات العاملة عالمياً على تعدّد مشاربها، وبما تنتمي إليه من دوائر حضارية وثقافية متنوّعة؛ من شأنه أن يرسّخ القواسم المشتركة بين البشر، متمثلة في القيم الإنسانية النبيلة؛ كقيم العدل والحرية، والاحترام المتبادل، والتعايش السلمي، وصورون كرامة الإنسان.

ولا جدال في أنّ توطيد الشراكة والتعاون والتنسيق والتواصل، مع شتى الأطراف الممكنة في المجتمع الإنساني العريض؛ إنما ينهض كذلك على أرضية التنوع الحضاري والثقافي وتطويره، فلا يمكن المضيّ في هذا النهج دون الإقرار

بحقيقة التنوع في عالمنا، وبواقع الاختلاف بين البشر.

وليس بعيداً عن هذا المفهوم؛ أدركت الهيئات الدولية المختصة ضرورة حماية التنوع الثقافي، أو صون «حق الاختلاف» على نحو أعم؛ فعمدت إلى صياغة مواثيق وقرارات لهذا الغرض^(١)، ويبقى التحدي الذي تسفر عنه التجارب والخبرات العملية يتمثل في تلك الفجوات بين المواثيق والتطبيق، أو النصوص المكتوبة والممارسة الفعلية.

إنّ التعبير عن الاختلاف والتنوع تعبيراً جلياً وفاعلاً ومؤثراً في شتى الميادين ذات الصلة؛ يقتضي إتاحة الفرص العادلة للأطراف الحضارية والثقافية بشكل عام، وللمؤسسات والهيئات المنبثقة عنها أو المعبرة عن اهتماماتها وتطلعاتها، لكي تساهم في صياغة الواقع العالمي في شتى مجالاته، أي ليس من المسوغ أن يهيمن طرف على أطراف أخرى، كما لا يُعقل أن تُصنع قرارات تعني العالم بأممه وشعوبه ومجتمعاته؛ دون إشراك المعبرين عن هذه القطاعات في صناعة القرار بصورة متكافئة وشفافة، وفي ذلك ما يرشدنا إلى أحد الاهتمامات المعقودة على ناصية الحوار بين الحضارات والثقافات والأمم، إذا ما نشدنا عالمًا تقوم العلاقات البينية فيه على العدل والتوازن والتكافؤ^(٢).

(١) تم في العام ٢٠٠٥، إقرار وثيقة تدعو إلى حماية «التنوع الثقافي» كانت قد صاغتها منظمة «اليونسكو». وتعبّر بلورة تلك الوثيقة بشكل جليّ عن القلق المتنامي على الخصوصيات والتميزات في عالمنا اليوم.

(٢) أحمد الراوي، «نحو تعامل رشيد مع التنوع الثقافي وتوطيد التواصل والتعارف بين الأمم»، بحث مقدم إلى مؤتمر «العلاقات الإنسانية في ضوء الوسطية»، المنعقد في لندن، ٢٦ - ٢٨ أيار (مايو) ٢٠٠٦.

وحتى تتمكن من الجمع بين واقع التنوع والاختلاف؛ وضرورة التعاون والتآلف؛ فإننا جميعاً مطالبون بالدفاع عن القيم الإنسانية والمبادئ والأخلاقيات المشتركة بين الأمم والثقافات والحضارات؛ كالعدل والحرية واحترام كرامة الإنسان، وعلينا أن ندعو من مواقعنا إلى تعزيز هذه القواسم المشتركة والعلاقات الإنسانية، والوصول إلى «كلمة سواء» في هذا الشأن.

ولا بد هنا من الانتباه إلى أن الوصول إلى «كلمة سواء» إنما يمسّ دلالات المفاهيم أيضاً، ويقضي بالحوار حولها بشكل متكافئ، بما لا يلغي الحق في التنوع بشأنها أيضاً، إذ أن جملة من المفاهيم لا يمكن لها أن تُنتزع من خلفياتها التاريخية والثقافية الخاصة بكل بيئة، ليجري تعميمها قسراً على بيئات أخرى، لها ما تعترّ به من الخصوصيات.

أي أن مفهوم «كلمة سواء»، لن يُترجم على أرض الواقع بدون إشراك مكونات المجتمع الإنساني كافة بصورة متكافئة في التعبير عن هذا المجتمع وتسيير أموره.

(٤) هل تنجح المؤسسات الإسلامية في أن تكون شريك حوار وتعاون على المستوى العالمي؟

لعلّ التحدي الذي تواجهه المؤسسات الإسلامية الرشيدة على المستوى العالمي في الوقت الراهن، يتمثل في اقتطاع مساحات معقولة من الحضور الدولي والتأثير في مسالكة، بكفاءة واقتدار، أسوة بشركاء المجتمع المدني العالمي.

صحيح أن الانطلاق من الرقعة المسماة «العالم الثالث» لا يتيح مقدرات وإمكانات مشجعة كما يتأتى لمنظمات غربية المنشأ؛ لكن ذلك لا يصح أن يكون مدعاة لتحجيم الطموحات المشروعة، أو التقاعس عن تسجيل حضور

العالم الإسلامي والأمة الإسلامية في المستويات الدولية.

إنّ استجابة المؤسسات الإسلامية الرشيدة للتحديات الإنسانية المشتركة بشكل عام، ولما يتعلّق بالإسلام والمسلمين والقضايا موضع اهتمام العالم الإسلامي بشكل خاصّ؛ يفرض تعزيز دور هذه المؤسسات في أن تكون شريك حوار وتعاون على المستوى العالمي.

ويمكن قياس مدى النجاح أو القصور في هذا الشأن عبر رصد منسوب حضور المؤسسات الإسلامية للمؤتمرات الدولية الكبرى التي تُعقد تحت مظلة الأمم المتحدة على سبيل المثال، وحجم مشاركتها الملموسة في أعمال تلك المؤتمرات، كما يمكن ملاحظة درجة الحضور والتأثير على المستوى الدولي من خلال تتبّع عدد التقارير والدراسات الرصينة التي تصدر عن المؤسسات الإسلامية وتلقى اهتماماً على المستوى العالمي، ومدى تنوّعها على شتى المجالات.

المحور الخامس

خطط ومشروعات
تقود إلى النظام

مشروع إنشاء هيئة الحكماء والمصالحات

إعداد

فضيلة الدكتور مصطفى إبراهيم تسيريتش
رئيس العلماء والمفتي العام السابق في دولة البوسنة والهرسك
بالتعاون مع الأستاذ جنان كوليتش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. قال الله تعالى في محكم كتابه وهو أصدق القائلين:

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَ كُمْ فَاسِقُ بِنَاٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِمِينَ ﴿٦﴾ وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاٰشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلَّآ مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾ وَإِن طَآٓفَنَانِ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْسَلُوا فَأَصْحِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْحِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْحِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ قَوْمٍ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَبِ بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: ٦-١٣].

ويقول الرسول الأكرم ﷺ: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبية، أو يدعو إلى عصبية، أو ينصر عصبية، فقتل فقتله جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها

وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفى لذي عهد عهده، فليس مني ولست منه» عن أبي هريرة. والقائل: «ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

فالإسلام دين العدل والإنصاف، دين كامل وتشريع عادل، ومنهج رباني فطري يراعي الفطرة الإنسانية، دين وسطي يحقق التوازن بين مصالح الفرد والأسرة والمجتمع.

والمجتمع المسلم مجتمع الرحمة والمؤاخاة، والتعاون على البر والتقوى، والأمن والأمانة، وروى مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك قال: ما خطبنا رسول الله ﷺ إلا قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له». صدق الله العظيم، وصدق الرسول الأمين ﷺ.

يستعرض ملخص هذا البحث وضع الدول الإسلامية، والعلاقات بين الدول الإسلامية والدول غير المسلمة، وكذلك الوضع العام في العالم، والذي ينعكس على الدول الإسلامية، لاسيما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وبناء على تطبيق واحدة من أشهر الطرق وأكثرها اعتمادا لتحليل الوضع الراهن، وصياغة الخيارات الاستراتيجية - التحليل الرباعي SWOT - تم تحليل المشاكل الداخلية، والمشاكل مع الدول الإسلامية الأخرى، والمشاكل مع الدول غير المسلمة، وكذلك تحليل المجريات الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء على تشخيص الحالة (تحليل الأوضاع) تم اقتراح الخيارات الاستراتيجية لإصلاح العلاقات، وتقوية التضامن من أجل حل النزاعات، وباستخدام الطريقة العلمية المعروفة والمعتمدة، التي تعالج علاقة «الاستراتيجية - الهيكل» يقترح المشروع مقترح هيكل لتنفيذ ما تم صياغته من خيارات استراتيجية، مع تصور منهجي في اتخاذ القرار يقوم على عملية عقلانية

في اتخاذ القرار والأداء. إن الاستراتيجية المقترحة تأخذ في الحسبان المعلومات التقليدية والحديثة وما بعد الحداثية، حول كيفية عمل المنظمات من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

إن طريقة عمل الهيكل المقترح، وأسلوب الإدارة، ينطلقان من دور الاقتصاد وأهميته، باعتباره علما استراتيجيا، وأسلوبا علميا مقبولا قائما على مبدأ القرآن الكريم، والإسلام الذي يقضي بضرورة التوازن بين الجانبين الروحي والمادي، وكذلك الجوانب الأخرى من أداء كل ما هو موجود في الطبيعة والمجتمع، وبناء على كل ما ذكر ستعطى المقترحات للتخلص من الأزمات والنزاعات، من أجل تحقيق الخير العام والرخاء في العالم، وستعطى مقترحات خاصة لما يجب تنفيذه من نشاطات ضمن «هيئة الحكماء والمصالحة»، من أجل إصلاح العلاقات داخل الدول الإسلامية، وبين الدول الإسلامية والدول غير المسلمة، بناء على المبادئ الإسلامية، والقيم العالمية المعروفة والمعتمدة، كالمعرفة والعلوم والثقافة والفن وغيرها من القيم المشابهة.

الكلمات الرئيسية:

التحليل الرباعي SWOT، الخيارات الاستراتيجية، التضامن، النزاع، الاستراتيجية - الهيكل، المقاربة المنهجية، التوازن، التعددية، العلمانية، الديمقراطية، العمليات، القيم، الآراء.

التمهيد

أنشئ الكثير من المنظمات (الهيئات واللجان) في الماضي من أجل تجميع الدول الإسلامية التي تعاني من مشاكل داخلية، أو مشاكل مع الغير، وكانت من أبرز تلك المحاولات، قبول جامعة الأزهر سنة ١٩٤٠ بأن ترعى جهازا كان الهدف منه تحقيق التقارب بين الدول الإسلامية، على اختلاف ما فيها من قيم ومواقف وتصرفات.

كما أن رسالة عمان التي أطلقها الملك عبد الله الثاني ملك الأردن، والتي كان هدفها توضيح وبيان مذاهب الإسلام المشروعة، وشروط التكفير، والمرجعيات المخولة بإصدار الفتاوى والأحكام الفقهية، ومما حسم الأمر أن الحكومة السعودية أيدت مشاركة عدد من هيئاتها المؤيدة حكوميا في ذلك المؤتمر، كما أرسلت كل من إيران والعراق وفودا رفيعة المستوى إلى الأردن من قياداتها الشيعية، وكانت النتيجة دعوة واضحة ومفتوحة إلى الوحدة الإسلامية؛ وإدانة الإرهاب، وحظر الفتاوى غير المشروعة التي تصدرها مجموعات لا شرعية، تزعم لنفسها أنها تمثل مرجعية دينية، وقد صادق جميع المشاركين على توصيات المؤتمر وقراراته.

وجاء المؤتمر التالي في مكة المكرمة، ليكون أشبه بمواصلة اجتماع علماء السنة والشيعية في عمان، وفي فبراير من عام ٢٠٠٦، وقبل مضي ستة أشهر على مؤتمر مكة، فجر مقاتلو القاعدة في سامراء مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري، الذي يعتبر من أهم مقامات المسلمين الشيعة، ونتج عن ذلك انتشار واسع لأعمال العنف ضد السنة في العراق، وبلغت حدة تلك الأعمال الوحشية درجة الحرب الأهلية، التي ذهب ضحيتها آلاف القتلى، ومئات آلاف النازحين واللاجئين إلى الدول المجاورة.

وفي الحقيقة توجد ثلاثة جوانب حول مسألة الثبات وعدم التغيير في الإسلام:

الجانب الأول: يعنى بالعلاقة بين الله والعبد؛ **والثاني:** يعنى بعلاقات البشر فيما بينهم، **والثالث:** يعنى بعلاقة الإنسان مع نفسه، ويجب النظر إلى هذه الجوانب جميعها على أنها وحدة متكاملة، حتى يتسنى التعرف على ما هو ثابت، فإذا تحققت القيم المشتركة بين هذه الأشياء الثلاثة، فينبغي أن ينظر إليها باعتبارها من بديهيات الإسلام، وأن تبني «هيئة الحكماء والمصالحة» على هذا الأساس.

إننا نشاهد الكثير من الدول الإسلامية تواجه مشاكل داخلية، أو مشاكل مع الدول الإسلامية الأخرى، أو مع دول غير إسلامية، ويمكن لمن يراقب الدول الإسلامية اليوم أن يلاحظ وجود اتجاهين متناوبين فيما بينهما: أحدهما: جاذب، والثاني: نابذ.

إن التأثير التناوبي لهاتين القوتين يحول الأنظمة من حالة التوازن إلى حالة الاحتمال الأقصى - إنتروبيا^(١) وبسبب تأثير هاتين القوتين، فإن الدول الإسلامية المذكورة تحتاج إلى:

(أ) مبادرة إسلامية، الغرض منها إصلاح العلاقات مع الدول الإسلامية الأخرى التي تتنازع معها.

(ب) تضامن إسلامي، الغرض منه حل النزاعات مع الدول غير الإسلامية.

(١) الإنتروبيا هي ميل النظام ليتحول بشكل عفوي إلى حالة أكبر من الفوضى، بمعنى أن الإنتروبيا هي مقياس للفوضى في النظام.

لكن، وقبل التركيز على هاتين الكلمتين الرئيسيتين: المبادرة الإسلامية، والتضامن الإسلامي، من المهم التعرف على المشاكل، وتشخيص أسباب نشأتها، بهدف حل مشاكل الدول الإسلامية الداخلية، ولكي يتحقق ذلك فإن الدول المعنية تحتاج لحكم أو نصيحة يقدمه طرف ثالث محايد، له مصلحة في المصالحة وتحقيق المصالح الإسلامية العليا، وإن التحكيم المؤسسي يفرض الحاجة إلى إنشاء «هيئة الحكماء والمصالحة».

١- مسلمات الدراسة:

من أجل تنفيذ المهام الأساسية الموضوعة أمام الباحثين فيما يتعلق بالعمق والأصالة والمنهجية والمرجعية، فقد تم تقسيم محتوى مسلمات الدراسة إلى خمس وحدات:

- ١- تحليل (تشخيص) الوضع.
 - ٢- الخيارات الاستراتيجية.
 - ٣- تنفيذ الخيارات الاستراتيجية.
 - ٤- مقترح مشروع تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة».
 - ٤-١- الرؤية والرسالة والأهداف.
 - ٤-٢- الهيكل التنظيمي، ومؤهلات الأعضاء وخبراتهم.
 - ٤-٣- منهجية العمل ومناطق النشاط والمقر.
 - ٥- دور «هيئة الحكماء والمصالحة» في تعزيز القيم الأساسية ونشرها.
- وسيتم فيما هو آت شرح أجزاء مسلمات الدراسة.

٢-١- تحليل (تشخيص) الوضع:

إن تحليل (تشخيص) الوضع يحتاج إلى تطبيق التحليل الرباعي SWOT، ونظراً لوجود ثلاثة اتجاهات يسير ضمنها عمل «هيئة الحكماء والمصالحة»؛ فلا بد من إجراء ثلاثة تحليلات رباعية.

إن التحليل الرباعي SWOT هو أداة تحليل استراتيجي للخواص الداخلية (نقاط القوة: S-Strengths) و(نقاط الضعف: W-Weaknesses)، وللظروف الخارجية الملائمة (الفرص: O-Opportunities) و(التحديات: T-Threats)، وهي تسهل مقارنة الفرص والتحديات الخارجية مع المزايا ونقاط الضعف الداخلية، والنموذج الأساسي منتشر جداً، لأن هدفه هو تحديد موقع «هيئة الحكماء والمصالحة» في السياق البيئي الملائم، مع الاحترام المناسب لشدة الفرص والمخاطر. إن النموذج الرباعي في جوهره وصفته هو أداة لتحليل (تشخيص) الواقع، لأنه يتعامل مع تأثيرات الأحداث البيئية في نشاط «هيئة الحكماء والمصالحة» الحالي والمستقبلي، وتعتمد الإدارة الاستراتيجية الناجحة على تطابق المزايا ونقاط الضعف الداخلية مع الفرص والتحديات الخارجية، وإن التحليل الرباعي SWOT يشمل هذه العناصر مجتمعة.

وبناء على ما تقدم، ينبغي فعل الآتي:

(أ) تحليل رباعي للمشاكل الداخلية.

(ب) تحليل رباعي للمشاكل مع الدول الإسلامية الأخرى

(ج) تحليل رباعي للمشاكل مع الدول غير المسلمة

إدراكا لأهمية وضرورة تحديد القيم الأساسية لفلسفة العمل، ضمن إطار المؤتمر الذي يهدف إلى تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة»، يجب تنظيم لقاء عمل، الهدف منه إجراء ثلاثة أنماط من التحليل الرباعي. إن الدول الإسلامية التي يوجد لديها مشاكل تم تحديد أشكالها مسبقا، يجب عليها أن تساهم في وضع تحليل (تشخيص) جيد للواقع، بحسب النموذج الآتي:

جدول رقم ١: نموذج إجراء تحليل رباعي للمشاكل الداخلية:

| نقاط القوة (S) | نقاط الضعف (W) |
|----------------|----------------|
| ١ - _____ | ١ - _____ |
| ٢ - _____ | ٢ - _____ |
| ٣ - _____ | ٣ - _____ |
| ... | ... |
| الفرص (O) | التحديات (T) |
| ١ - _____ | ١ - _____ |
| ٢ - _____ | ٢ - _____ |
| ٣ - _____ | ٣ - _____ |
| ... | ... |

جدول رقم ٢: نموذج إجراء تحليل رباعي للمشاكل مع الدول الإسلامية الأخرى:

| نقاط الضعف (W) | | نقاط القوة (S) | |
|----------------|-----|----------------|-----|
| _____ | - ١ | _____ | - ١ |
| _____ | - ٢ | _____ | - ٢ |
| _____ | - ٣ | _____ | - ٣ |
| _____ | ... | _____ | ... |
| التحديات (T) | | الفرص (O) | |
| _____ | - ١ | _____ | - ١ |
| _____ | - ٢ | _____ | - ٢ |
| _____ | - ٣ | _____ | - ٣ |
| _____ | ... | _____ | ... |

جدول رقم ٣: نموذج إجراء تحليل رباعي للمشاكل مع الدول غير الإسلامية:

| نقاط الضعف (W) | | نقاط القوة (S) | |
|----------------|-----|----------------|-----|
| _____ | - ١ | _____ | - ١ |
| _____ | - ٢ | _____ | - ٢ |
| _____ | - ٣ | _____ | - ٣ |
| _____ | ... | _____ | ... |
| التحديات (T) | | الفرص (O) | |
| _____ | - ١ | _____ | - ١ |
| _____ | - ٢ | _____ | - ٢ |
| _____ | - ٣ | _____ | - ٣ |
| _____ | ... | _____ | ... |

وللإجابة عن هذه الأسئلة ومثيلاتها ينبغي إجراء مسح للبيئة المحيطة، ويمثل مسح البيئة المحيطة (*environmental scanning*) عملية جمع المعلومات عن الأحداث الداخلية والخارجية، والعلاقة فيما بينها، والتي تؤثر بشكل تشيطي أو تشيطي في تحقيق رسالة وأهداف «هيئة الحكماء والمصالحة».

وبناء على المعلومات المتجمعة عن البيئة التي تعمل ضمنها «هيئة الحكماء والمصالحة»، فسيكون بإمكاننا التفاعل معها، بحيث نستطيع: فهم هذه المعلومات وتفسيرها، وإقامة علاقة ترابط فيما بينهما، وعلى أساس ذلك يمكننا الخروج باستنتاجات عن قيم البيانات المتاحة، ومن ثم عن صياغة الأهداف الاستراتيجية، في المرحلة التالية من عملية اتخاذ القرار.

إن النظام الاعتيادي لفحص البيئة يعطي كشوفاً سنوية، في الغالب، بينما يركز نظام الفحص المتواصل على المستقبل.

وبحسب حجم «هيئة الحكماء والمصالحة» وطموحاتها، يمكن القول إن أعضاء هذه الهيئة ذوي الاتجاهات الاستشرافية والتفاعلية ينبغي لهم أن يفضلوا ما يسمى بالنمط المتواصل من فحص البيئة المحيطة، ويتميز هذا النمط بالتوجه نحو: تشكيل إجراءات خاصة، مهمتها اختبار البيئة المحيطة، وإطالة الفترة، والمنظور المستقبلي، والعملية التخطيطية، والمعالجة المنهجية للبيانات، والبيئة المحيطة الأوسع باعتبارها إطار الاختبار، والطموحات الاستشرافية، وما شابهه، وينبغي لهذا كله أن توجد الشروط التمهيديّة اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، وتحقيق رؤية «هيئة الحكماء والمصالحة» ورسالتها وأهدافها.

وبعد إنجاز التحليل الرباعي تصبح تحت تصرفنا جميع المعلومات اللازمة لوضع عدد محدد من الأهداف الاستراتيجية، وبعد تقويم إمكانات هذه البدائل في تحقيق أهداف «هيئة الحكماء والمصالحة»، يمكننا اختيار الأهداف الاستراتيجية التي يمكن تحديد معاييرها.

ومن الجوانب المهمة أيضا، التحليل الشامل والتعرف على الخصائص التي يمكن أن تكون مزية أو عائقا في بناء أفضلية كبيرة مستدامة، في سياق المتطلبات والتحركات الحالية والمستقبلية داخل البيئة المحيطة.

إن صياغة الأهداف الاستراتيجية تحدد تصنيف الموارد اللازمة لتنفيذها، ومن غير المؤكد أن تُفهم النشاطات المطلوبة للهيكلة التصنيفي في «هيئة الحكماء والمصالحة» على أنها مستقرة في الأفق الزمني للتخطيط الاستراتيجي.

٢-٢- الخيارات الاستراتيجية:

بناء على تحليل (تشخيص) الوضع يمكن صياغة الخيارات الاستراتيجية التي تنبثق من سؤال المشكلة الذي يختصر في: السعي للتأثير في التغييرات عند الصراعات والنزاعات التي تنشأ بين الدول الإسلامية، أو داخل واحدة فقط من تلك الدول، وذلك بناء على طلب السلطات الرسمية فيها، وكذلك من أجل تحقيق الاتصال مع الدول التي تعيش فيها الأقليات المسلمة، من أجل حماية تلك الأقليات والدفاع عن حقوقها، وبناء على صيغة سؤال المشكلة، يمكن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية عن طريق:

(١) المبادرة الإسلامية

(٢) التضامن الإسلامي

المبادرة الإسلامية: هي أول الخيارات، والغرض منها إصلاح العلاقات مع الدول الإسلامية الأخرى المتنازع معها، بينما تعتبر المبادرة الإسلامية الخيار الاستراتيجي الثاني الذي يهدف إلى حل الصراعات مع الدول غير المسلمة.

إن التسامح بين الدول الإسلامية المختلفة، وتأقلم السكان غير المسلمين الذين كانوا يعيشون بين المسلمين، يشكلان عنصرين مهمين في العالم الإسلامي، لذا كان من الحتمي أن يؤدي هذا التصور إلى تكوين مجموعة دينية غالبية - مسلمة سنّية في أغلب الحالات - تعترف بمشروعية الأقليات وحقوقها.

والكلمة العملية في الإسلام هي التأقلم وليس التسامح، لأن التأقلم يعتبر ترتيباً دائماً يعني خلق حيز معروف ومشروع للمجموعات الدينية الأخرى، أما التسامح، فيعني تفوق أو سيادة أحد الطرفين، لكنه يسمح للطرف الآخر بالوجود على قاعدة التحمل، وقد كانت العلاقات في الدول الإسلامية في معظم

مراحل التاريخ الإسلامي، في الغالب علاقات تأقلم، ونادرا ما كانت علاقات تحمل أو تسامح، رغم التباينات المهمة.

٢-٣- تنفيذ الخيارات الاستراتيجية:

إن تنفيذ الخيارات الاستراتيجية مرتبط بإقامة الهيكل التنظيمي لهيئة الحكماء والمصالحة، التي يمثل وجودها عتلة تنفيذ الخيارات الاستراتيجية، بينما يمثل عملها آلية التنفيذ.

إن الهدف من تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة» التي تقوم بالوساطة وتقديم الحلول والنصائح، هو تقوية التضامن الإسلامي، ومد الجسور، والعمل على حل المشاكل بين الأطراف المتنازعة.

٢-٤- اقتراح مشروع تأسيس (هيئة الحكماء والمصالحة):

يقوم مقترح مشروع تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة» على الإجراء المكون من ثلاثة أجزاء أساسية:

- الرؤية والرسالة والأهداف، وهي القيم الأساسية التي تمثل المرتكز الضروري لكي تمارس «هيئة الحكماء والمصالحة» عملها دون عوائق.
- الهيكل التنظيمي ومؤهلات الأعضاء وخبراتهم: وتمثل المقومات الأساسية لكي تمارس «هيئة الحكماء والمصالحة» عملها دون عوائق.
- منهجية العمل، ومناطق النشاط، والمقر: وتمثل المقومات الأساسية لكي تمارس «هيئة الحكماء والمصالحة» عملها دون عوائق.

وسنقدم فيما يأتي وبالتفصيل عناصر مقترح تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة».

٢-٤-١- الرؤية والرسالة والأهداف:

تمثل الرؤية الرأى حول المستقبل المأمول للهيئة، أي الصورة التي يمكن أن تكون عليها «هيئة الحكماء والمصالحة» في المستقبل، فالرؤية باختصار تصف ما يمكن أن يكون، أو ما هو مأمول أن يكون، وليس الغرض من الرؤية مجرد وصف المستقبل الذي يُطمح إلى تحقيقه، بل وتشجيع المجموعات المهمة لكي توجه طاقاتها في الاتجاه المحدد.

فـرؤية «هيئة الحكماء والمصالحة» هي: «أن تصبح المنظمة الرائدة في الدول الإسلامية للنصح والمصالحة في حالات الصراع والنزاع التي تنشأ بين الدول الإسلامية، أو داخل إحدى الدول الإسلامية».

والرسالة التي يمكن تعريفها بأقصر الصياغات على أنها الغرض الذي توجد من أجله «هيئة الحكماء والمصالحة»، والرسالة، بتعبير أدق، هي التطبيق العملي للرؤية بطريقة توضح قيم وطموحات وأسباب وجود «هيئة الحكماء والمصالحة»، وربما يكون الفهم الأفضل لعملية تعريف الرسالة لنشاط محدد، على أنه التفكير بـ«هيئة الحكماء والمصالحة» وبداياتها (مرحلة البداية).

فرسالة «هيئة الحكماء والمصالحة» هي: «المصالحة عند الصراعات والنزاعات التي تنشأ بين الدول الإسلامية، أو داخل دولة إسلامية واحدة، وذلك بناء على طلب السلطات الرسمية فيها، وكذلك من أجل تحقيق الاتصال مع الدول التي تعيش فيها الأقليات المسلمة، من أجل حمايتها والدفاع عن حقوقها».

وتمثل أهداف «هيئة الحكماء والمصالحة» تعبيراً صريحاً جداً عن النتائج التي ترغب «هيئة الحكماء والمصالحة» التوصل إليها في المستقبل.

وإن تحديد الأهداف الاستراتيجية هو من مهام أولئك الذين يغطون المجالات الرئيسية في عمل «هيئة الحكماء والمصالحة»، مثل: العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية الداخلية، والعلاقات بين الأديان.

الأهداف هي:

- تحقيق الدور المهم في حل الصراعات.
- تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.
- أن تصبح جهازا معروفا ومحترما في حل الصراعات.
- تشجيع وخلق أجواء التنمية.
- متابعة الأحداث على الصعيد الدولي بهدف التلاؤم مع الاحتياجات.
- ضمان التوازن بين مطالب المجموعات ذات الاهتمام.

٢-٤-٢- الهيكل التنظيمي ومؤهلات الأعضاء وخبراتهم:

يأتي الهيكل التنظيمي نتيجة للعملية التنظيمية، وينظم الهيكل العلاقات بين أقسام الهيئة والصلاحيات المناسبة.

ويمثل الهيكل التنظيمي النموذج المستقر للتفاعل والعلاقات، والهيكل التنظيمي الرسمي هو النموذج القانوني الرسمي للعلاقات داخل الهيئة، وعادة ما يعرض في صورة مخطط تنظيمي.

وللتعرف على الهيكل التنظيمي لا بد من تحديد أبعاده أو عناصره (توزيع المهام (التخصص)، وتجميع الوحدات (تشكيل الأقسام)، وتوزيع السلطات (اللامركزية)، والتنسيق، والأبعاد الهيكلية مترابطة فيما بينها)، لذا ينتج عن ذلك ظهور النماذج التنظيمية النمطية.

يمثل الهيكل التنظيمي عنصرا ديناميكيا يرافق أهداف «هيئة الحكماء والمصالحة»، وهي ناجمة عن الخيارين الاستراتيجيين: (١) المبادرة الإسلامية، (٢) التضامن الإسلامي.

إن تأثير عناصر «هيئة الحكماء والمصالحة» الداخلية والخارجية مهم جدا لتكوين الهيكل التنظيمي، ومن العناصر الداخلية والخارجية نذكر العناصر الواجب الاهتمام بها عند تشكيل الهيكل التنظيمي لهيئة الحكماء والمصالحة، وهي:

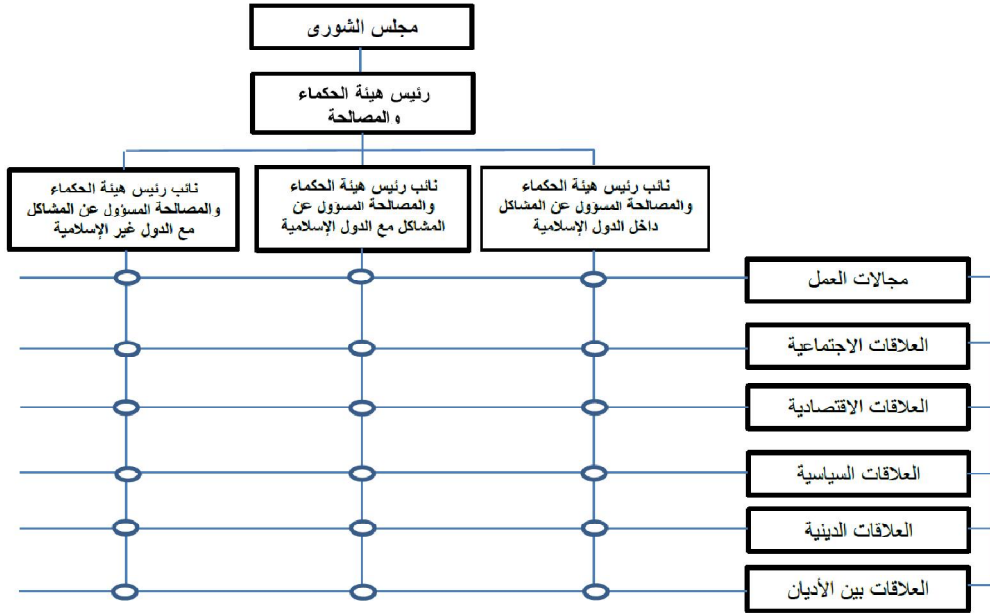
- الأهداف الموجودة لدى بعض الدول الإسلامية.
- الوظائف التي تحقق بها الدول الإسلامية أهدافها.
- مكانة الدول الإسلامية من حيث موقعها الجغرافي وتأثيرها.
- عمر الدول، وعمق العادات المتجذرة التي تُنقل إلى الدول الصغرى الأخرى.
- حجم الدولة الإسلامية.
- العمليات التجميعية، أو درجة الانفتاح فيما يتعلق بالمنظور المستقبلي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

بذلك، ونظرا إلى كون «هيئة الحكماء والمصالحة» تعمل ضمن ظروف البيئة المتغيرة، فيجب عليها أن تكثر من تغيير هيكلها التنظيمي حتى تتلاءم مع الشروط المستجدة.

إن اختيار الهيكل التنظيمي المناسب يمثل واحدا من أهم قرارات هذا التجمع، لأنه إذا اعتمد هيكل غير مناسب، لا ينسجم مع الحالة التي توجد فيها الدول الإسلامية، فإنه سيبطئ القدرة على العمل، أو سيكبحها.

ومن المشاكل التي تواجهنا عند تصميم «هيئة الحكماء والمصالحة»، تحقيق التوازن بين الاستقرار والمرونة، فاستقرار الهيكل يتيح تخصص النشاطات وترشيدها، بينما تتيح المرونة التأقلم السريع مع تغيرات البيئة المحيطة. والشكل التنظيمي يمثل الرسم البياني لهيكل «هيئة الحكماء والمصالحة» التنظيمي، وتظهر أقسام «هيئة الحكماء والمصالحة» في الشكل التنظيمي في صورة مستطيلات، بينما يظهر التنسيق في صورة خطوط، كما هو موضح في الصورة الآتية:

صورة رقم ١. مقترح النمط المثالي لنموذج الهيكل التنظيمي:



المصدر: مقدم المقترح.

إن الهيكل التنظيمي المقدم يمثل النموذج الأمثل الذي يغطي الطلبات المحددة في وظيفة المشروع من قبل منظمي المؤتمر، ويمثل الهيكل المقترح النموذج العام لحل المشاكل التي تواجه الدول الإسلامية، ويقوم هذا النموذج

على المبدأ الجغرافي في التنظيم، ويتكون من الأقسام الآتية:

(أ) مجلس الشورى: يتكون من ممثلي المناطق (يجب تحديد المناطق وفق مبدأ تقدم فيه كل منطقة ممثلاً واحداً عنها إلى مجلس الشورى، ومهمة مجلس الشورى تعيين رئيس «هيئة الحكماء والمصالحة»، ويعين المجلس أيضاً ثلاثة نواب للرئيس يقترحهم الرئيس نفسه، وهم:

- نائب الرئيس، المسؤول عن المشاكل داخل الدول الإسلامية.
- نائب الرئيس، المسؤول عن المشاكل مع الدول الإسلامية.
- نائب الرئيس، المسؤول عن المشاكل مع الدول غير الإسلامية.

(ب) مجالات العمل: تم اقتراح خمسة مجالات رئيسة للعمل، وكل منطقة تعين عضواً واحداً في كل من المجالات الآتية: العلاقات الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية، والعلاقات السياسية، والعلاقات الدينية، والعلاقات بين الأديان.

ويكون الأفراد المكلفون في هذه المجالات أعضاء مؤقنين، وهذا يعتمد على طبيعة المشاكل، والمنطقة التي تحدث فيها تلك المشاكل، ويقرر مجلس الشورى بشأن نوع المشاكل والمناطق التي أصيبت بها، ومن ثم - وبمساعدة نائب الرئيس والأعضاء المكلفين لمجالات عمل محددة - يتم تشكيل مجموعة عمل لتنشط في الميدان.

وعلى سبيل المثال، إذا قرر مجلس الشورى أنه يوجد في إحدى الدول مشاكل مع دولة إسلامية أخرى، فإن نائب الرئيس المسؤول عن المشاكل مع الدول الإسلامية سيقترح مجال العمل الذي تتعلق به المشاكل، ويقترح أيضاً مجموعة العمل لتلك المنطقة.

وتتكون «هيئة الحكماء والمصالحة» من العلماء والسياسيين والخبراء في المجالات الآتية:

- العلاقات الاقتصادية.

- العلاقات الاجتماعية.

- العلاقات السياسية.

- العلاقات الدينية.

- العلاقات بين الأديان.

على أن يكون أعضاؤها من المهتمين بمشاكل الدول الإسلامية.

ومن المهم أثناء عملية الاصطفاء الأخذ في الحسبان بأن يكون المرشحون للعضوية من أهل الخبرة القائمة على:

- المرجعية (الحق الناجم عن الموقع الرسمي، أو الحق المنتدب من المسؤول، بغض النظر عن السلطة الحقيقية، والمعرفة، والمؤهل العلمي، والمزايا الشخصية، والعلاقات، وغيره).

- وعلى النفوذ (القدرة على إعطاء أو منع التعاون اللازم في سياق القدرة، لا في سياق الحقوق).

- وعلى التأثير (القدرة التي يمكن بها جعل شخص آخر يفعل شيئاً، مع عدم استخدام المرجعية أو النفوذ لذلك).

٢-٤-٣ - منهجية العمل ومناطق النشاط والمقر:

إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة من بين الحضارات الكبيرة في العالم، التي لم يكن لها دولة «قائدة» تؤدي هذا الدور على المسرح العالمي، فالغرب كان ممثلاً ومدعوماً دائماً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، بصورة مباشرة، أو عن طريق الاتحاد الأوروبي.

والإسلام هو الوحيد الذي كانت تنقصه «الدولة الجوهريّة» الرئيسة أو الإمبراطورية، التي تستطيع بمفردها، أو بدعم من حلفائها، أن تدافع عن المصالح والقيم دون اللجوء إلى قوى أخرى.

ونادراً ما يولى الانتباه إلى التباين في القوة بين الدول الإسلامية المنقسمة والمتفرقة من جهة، وبين اللاعبين الكبار من أتباع الحضارات الأخرى على الجهة الثانية، فالمنظمات المشتركة أو الجماعية للدول الإسلامية، لم تستطع أبداً أن تجاري، بالإرادة والهدف والقوة، اللاعبين الدوليين الكبار في الحضارات الأخرى.

إن النموذج المثالي المقترح لهيكل «هيئة الحكماء والمصالحة» التنظيمي، والذي يقوم على نقاط الضعف المحددة، قابل للتطبيق بشكل عام، وذلك من أجل أداء هذه الهيئة لرسالتها بشكل تام، وبغرض إنشاء التفوق المقارن على اللاعبين من رجال الدولة في الحضارات الكبيرة؛ بيد أن العمل الناجع والفعال يحتاج إلى التعامل مع متطلبات الزمان والظروف، وبناء على تلك المعطيات، يمكن مقارنة مشروع إنشاء «هيئة الحكماء والمصالحة» للدول الإسلامية التي تعيش مرحلة ما بعد الصراعات، ومرحلة الصراعات.

ولكي نسهل اعتماد منهجية عمل «هيئة الحكماء والمصالحة» من أجل إطلاق (١) المبادرة الإسلامية الهادفة إلى إصلاح العلاقات مع الدول الإسلامية المتنازع معها، و(٢) التضامن الإسلامي الهادف إلى حل النزاعات مع الدول الإسلامية، فإنه من الممكن وضع توزيع جغرافي للدول الإسلامية التي تعيش مرحلة ما بعد الصراعات ومرحلة الصراعات، وذلك بحسب المعايير الجغرافية.

وبما أن بعض الدول تعيش مرحلة ما بعد الصراعات، وبعضها الآخر تعيش مرحلة الصراعات، فإنه من المهم الأخذ في الحسبان إمكانية تطبيق رسالة «هيئة الحكماء والمصالحة» بغرض العمل من أجل تحقيق النتائج المأمولة. وهناك ثلاث مناطق رئيسة للدول الإسلامية التي تعيش مرحلة ما بعد الصراعات ومرحلة الصراعات، وهي تواجه:

(أ) المشاكل الداخلية.

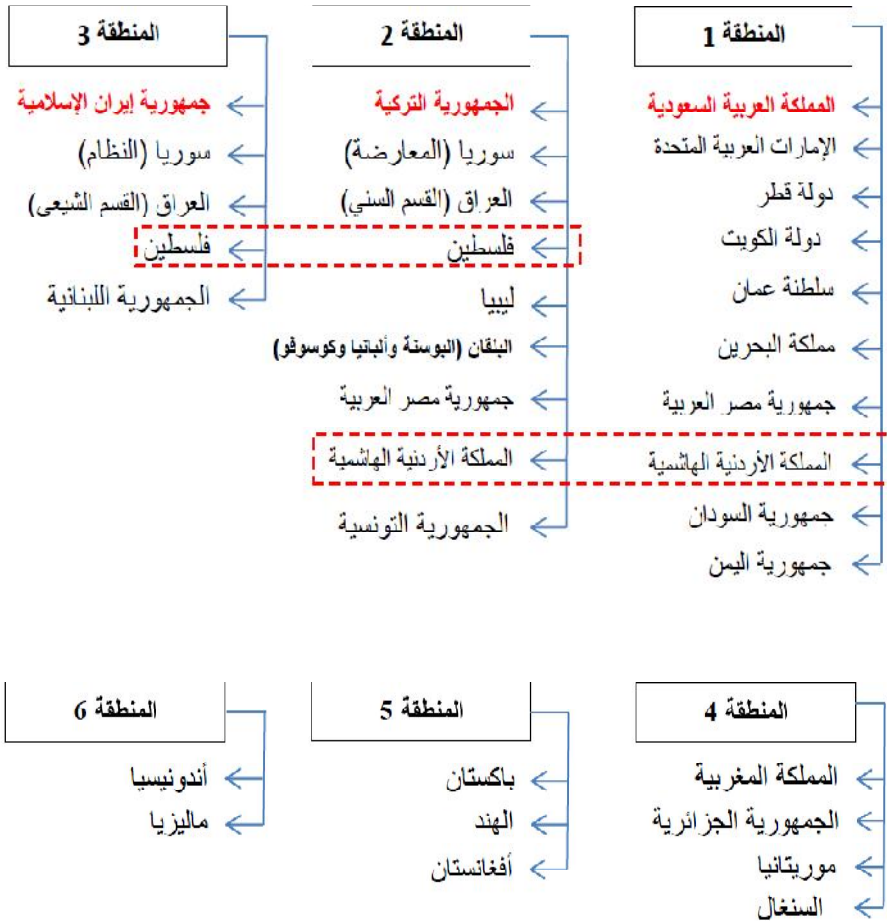
(ب) المشاكل مع الدول الإسلامية الأخرى.

(ج) المشاكل مع الدول غير الإسلامية.

وتأتي على رأس المنطقة (١) المملكة العربية السعودية، وعلى رأس المنطقة (٢) الجمهورية التركية، وعلى رأس المنطقة (٣) إيران، ويوجد داخل هذه المناطق دول إسلامية تعيش مرحلة ما بعد الصراعات، وأخرى تعيش مرحلة الصراعات، ويمكن لهذه الدول تطبيق النموذج المثالي لهيكل «هيئة الحكماء والمصالحة» التنظيمي من أجل إطلاق المبادرة الإسلامية والتضامن الإسلامي، اللذين ينسجمان مع الزمان والظروف السائدة. ولأسباب عملية فقد تم تصنيف بعض الدول في منطقتين، أو أنها موزعة بناء على النظام الداخلي في التنظيم والأداء.

أما المناطق (٤) و (٥) و (٦) فهي تضم الدول الإسلامية التي لا تعاني من صراعات كبيرة.

صورة رقم ٢، تجميع الدول الإسلامية في مناطق من أجل أداء أفضل لهيئة الحكماء والمصالحة مع احترام الزمان والظروف السائدة:



المصدر: مقدم المقترح.

التوصية:

إن مقترح المشروع المقدم بعناية في الصفحات السابقة يصف نموذج تنفيذ المشروع الذي يهدف في النهاية إلى تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة»، والنموذج ناتج عن تطبيق الأسلوب العملي، ودراسة المحاولات السابقة في مجال المصالحة، وحل المشاكل في الدول الإسلامية، وهو يقوم على عدة خطوات مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وهي:

(١) تحليل (تشخيص) الوضع، وهو نتيجة لدراسة الأبعاد التنافسية الداخلية عن طريق تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والتنافسية الخارجية عن طريق تحديد الفرص والتهديدات.

(٢) صياغة الرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية، والتي تنجم عن القيم الإسلامية الأساسية المهتزة، مما ينتج عنه الوضع الصعب في بعض الدول الإسلامية، وتدهور العلاقات بين الدول الإسلامية والدول غير المسلمة، والوضع العام في العالم الذي ينعكس على الدول الإسلامية، لاسيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

(٣) تنفيذ الخيارات الاستراتيجية، ويقوم هذا التنفيذ على مبدأ تبعية الهيكل للاستراتيجية، مما يعني أن تنفيذ الخيارات الاستراتيجية لا يمكن إلا بإنشاء هيكل تنظيمي.

والمسلّمات الأساسية لهذا البحث، في ضوء الفكر الإسلامي، هي المبادرة الإسلامية باعتبارها الخيار الاستراتيجي الأول، والغرض منه إصلاح العلاقات مع الدول الإسلامية الأخرى المتنازع معها، والمبادرة الإسلامية باعتبارها الخيار الاستراتيجي الثاني، والغرض منه حل الصراعات مع الدول غير

المسلمة. وتمثل هاتان المسلمتان الأساسيتان القاعدة التي تم على أساسها وضع مقترح مشروع تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة».

ويقدم البحث في سياق التشخيص التفصيلي للوضع نموذجين لمقترح تأسيس «هيئة الحكماء والمصالحة»، وهما:

(١) النموذج الأول: هو النموذج المثالي النمطي، ويعني النشاط على المستوى العالمي على أساس البنية العالمية للدول الإسلامية.

(٢) النموذج الثاني: هو المقدم طبقاً لمتطلبات الزمان والظروف، ويعني العمل على مستوى المناطق السبعة التي وزعت الدول الإسلامية عليها.

والنموذج المقترح للتنفيذ هو النموذج الجغرافي للهيكل التنظيمي مع عناصر النظام الأساسي الثنائي الأبعاد، وفيه يتشكل البعد الأول من البنية الإدارية، وتتكون من: مجلس الشورى، والرئيس، وثلاث نواب للرئيس في «هيئة الحكماء والمصالحة»، وذلك بحسب المسؤوليات والمهام المتعلقة بالمشاكل داخل الدول الإسلامية، والمشاكل بين الدول الإسلامية، والمشاكل مع الدول غير المسلمة.

ويتشكل البعد الثاني من الخبراء القادمين من المناطق الوظيفية، ويتكون من العلاقات الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقات السياسية، والعلاقات الدينية، والعلاقات بين الأديان.

وبما أن بعض الدول توجد في مرحلة ما بعد الصراع، وبعضها الآخر في مرحلة الصراع، فقد أخذت في الحسبان إمكانية التطبيق الواقعي لمقترح مشروع «هيئة الحكماء والمصالحة» بغرض العمل من أجل تحقيق النتائج المأمولة في الزمان والظروف السائدة. وبناء على كل ما ذكر، فإن الأسلوب العملي قد

أعطى القاعدة لإعداد المقترح لإزالة الأزمات والصراعات من أجل إقامة الخير العام والرخاء في العالم.

وستعمل «هيئة الحكماء والمصالحة» باسم رابطة العالم الإسلامي، وتحت غطاءها المعنوي، وسيكون مقرها في مكة المكرمة.

ليس من المتوقع أن يتفق المسلمون جميعاً على أن الحضارة الإسلامية بحاجة إلى حماية دولة قوية لكي تزدهر، وإن الدعوة الصريحة للإسلام، والأهداف الإسلامية من قبل دولة إسلامية واحدة، قد تؤدي إلى الوقوع في متطلبات خارجية خطيرة، فمثلاً إن الدعم العربي أو التركي أو الإيراني المفتوح لقضية مسلمي كشمير سيؤدي إلى معاداة الهند التي تربطها علاقات استراتيجية مهمة مع عدد لا بأس به من تلك الدول، ولم يكن هناك الكثير من الاحتجاجات الرسمية من قبل الدول الإسلامية على المذبحة التي ارتكبت بحق مسلمي الهند بعد تدمير مسجد بابري سنة ١٩٩٢.

كما أن موقف حكومة بورما التي يسيطر عليها الجيش، من الأقلية المسلمة في تلك الدولة، والتي تشكل حوالي ١٠٪ من مجموع السكان، هو موقف فظيع، وبحسب «منظمة مراقبة حقوق الإنسان - Human Rights Watch» فإن المسلمين ممنوعون من الخدمة في الجيش، أو الأجهزة الحكومية، ويتعرضون لسياسات تمييزية قاسية.

وبالرغم من أن إندونيسيا وماليزيا، دولتان ذاتا أغلبية مسلمة، وكلاهما عضو مع بورما في اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فإنهما لا تخاطران بالاحتجاج على ذلك، وهما غير مستعدتين للمضي في هذا الطريق، وتعرض علاقتهما مع الحكومة البورمية للخطر.

ولم تعلن أي دولة إسلامية بأن التزامها بالمعايير الإسلامية للتعاملات التجارية والسلوك هو العامل الجوهري لنجاحها في الأمور ذات الطبيعة الدنيوية، لذا فإن الأماكن التي أبدت فيها الشعوب المسلمة نتائج باهرة (نسبياً) مثل ماليزيا، تعزى أسبابها إلى القيم «الآسيوية» وليس إلى القيم الإسلامية.

كما أن نجاح تركيا في تحويل اقتصادها يعزى إلى تحديث ثقافتها الشركانية على غرار الرأسمالية الحديثة، وليس إلى صورة خاصة من الجودة الإسلامية لاقتصادها أو مجتمعها.

لذا فإن هدف «هيئة الحكماء والمصالحة» هو الاستفادة من أفضل التجارب التي استخدمتها بعض الدول العربية في حل المشاكل الداخلية والمشاكل مع الدول الإسلامية الأخرى والمشاكل مع الدول غير الإسلامية، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية، الإشارة إلى التخلي عن التجارب السيئة من أجل خفض التوترات، والحيلولة دون نشوب حالات الصراع، ويجب لمخرجات عمل «هيئة الحكماء والمصالحة» أن تكون نتيجتها الحصول على المبادرة الإسلامية المؤسساتية، والتضامن الإسلامي، باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين اللتين تؤدي الهيئة عملها على أساس مبادئهما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مشروع إنشاء هيئة الحكماء والمصالحات

إعداد

الشيخ محمد رفيع العثماني

المفتي العام لجمهورية باكستان الإسلامية - ورئيس جامعة دار العلوم - كراتشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين وسيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه الطيبين، ومن اهتدي بهداه، وانتهج سبيله إلي يوم الدين، وبعد:

فإن موضوع التضامن الإسلامي مهم جداً؛ حيث إن التضامن الإسلامي هو التعاون على البر والتقوى، والتكاتف والتناصح والتواصي بالحق والصبر عليه، والإصلاح بين المسلمين وما إلى ذلك مما يرشد الناس إلى ما فيه خير دنياهم وآخرتهم، وما يقيم لهم العدل وينشر لهم الأمن والسلام في كل مكان، فتجتمع به كلمتهم، وتتحد صفوفهم، وقد جاء التأكيد البالغ بذلك في التنزيل العزيز وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام، كما ورد التحذير من التعاون على الإثم والعدوان، فقال الله عز وجل:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وقال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وقال أيضا: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا،

وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا: يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَاوَاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ»^(١).

وَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحِمِهِمْ وَتَوَادِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى»^(٢).

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ أَصَابِعَهُ^(٣).

* مميزات الأمة الإسلامية:

إن الله عز وجل بفضله وكرمه؛ زوّد العالم الإسلامي بموارد ومكونات طبيعية بحرية وبرية، من المعادن والإمكانات الزراعية والثروات الحيوانية والمائية، وزوده بالقوة البشرية حيث يبلغ سكانه ربع عدد سكان العالم، فالواحد من كل أربعة مسلم بحمد الله وفضله، كما زوّدنا ربنا بقوة الذكاء وسعة الفكر، ففي وسعنا أن نتقدم ونسير إلى الأمام في كل ساحة، كما أن الدول الإسلامية تحتل موقعًا جغرافيًا له أهمية بالغة؛ بناءً على أنها تقع في وسط العالم، وتمتد من مراكش غربًا إلى إندونيسيا شرقًا، ويمر بها كثير من أهم المعابر البرية، وتضم بقاعها جبالاً ممتدة ومناطق رملية زاهرةً بالوسائل الطبيعية، وأراضى صالحة للزراعة وأنهاراً وبحاراً وبحيراتٍ تكتسب جانباً عظيمًا من الخطورة لموقعها التجاري والدفاعي ومعابرها وممراتها المائية، وبالإضافة إلى

(١) رواه أحمد في مسنده.

(٢) رواه البخاري في باب تراحم المؤمنين.

(٣) رواه البخاري في باب نصر المظلوم.

ذلك كله تتميز الأمة الإسلامية بخِصْبِ أراضيتها واعتدال طقسها وصفاء فضائها وقربها من خط الاستواء.

* أين نحن في هذه الأيام؟

وهذا كله يتطلب أن تكون الأمة المسلمة غنية في بقاعها بالقوة والمجد والشرف، والأمن والسلام، والسعة والرفاهية، ولكن رغم ذلك كله أصبحت الأمة في اضطرابات شديدة، ووقعت في عقبات صعبة، فلا تتجاوز عقبة إلا وتقع في أشد منها.

فمن بلادها الإسلامية: ما اضطرب بالعصية الطائفية مثل سوريا.

ومنها: ما تَبَلَّجَ بالجور والعُنْفِ، كالأقليات المسلمة في ميانمار (بورما) وغيرها.

ومنها: ما تززع كيانه بضغوط الدول غير الإسلامية كفلسطين وكشمير المحتلتين.

ومنها: ما اشتعل بالفتن، وابتُلِيَ بالفوضى والاختلال لتدخل الأجانب في شؤونه؛ مثل باكستان والعراق وأفغانستان وليبيا ومصر وغيرها.

* أسباب تدهور المسلمين وانهارهم

ولهذه المأساة الكبيرة أسباب، أبرزها:

تخلفنا عن الآخرين وعدم مسايرتهم في مجال العلوم والتكنولوجيا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

لذا أعد الرسول ﷺ «ما استطاع من قوة مادية حربية في زمانه حتى جعل أصحابه مرتفقين بجدهم واجتهادهم في ساحة الأمن والدفاع، وقد أرسل صحابيين: عروة بن مسعود وغيلان بن سلمة رضي الله عنهما إلى جرش ببلاد الشام ليتعلما هناك صناعة الدبابة والمنجنيق»^(١).

كما ورد الحث على الاشتغال بالصناعة والحرفة، حيث قال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه: «تُعِين صَانِعًا، أَوْ تَصْنَع لِأَخْرَقٍ»^(٢).

والسبب الثاني: تشتت المسلمين وتفرقهم:

فالتفرق واختلاف الصفوف وفك الوحدة الإسلامية والطائفية؛ مفسدة كبيرة لم تسمح بها الشريعة أبدًا؛ فحرّمته أكبر من حرمة لحم الخنزير وشرب الخمر المباحين للمضطر، ولقد ذم الله التفرق حيث قال:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال أيضا: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الشَّيْطَانَ ذُنْبُ الْإِنْسَانِ كَذُنْبِ الْغَنَمِ، يَأْخُذُ الشَّاةَ الْقَاصِيَةَ وَالنَّاحِيَةَ، فَيَأْكُمُ وَالشُّعَابَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَالْعَامَّةِ وَالْمَسْجِدِ»^(٣).

(١) طبقات ابن سعد (٢/ ٢٢١)، والبداية والنهاية (٢/ ٣٢٥).

(٢) رواه مسلم في باب بيان كون الإيمان أفضل الأعمال.

(٣) رواه أحمد في مسنده (٥/ ٢٣٢).

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»^(١).

ومما يدل على شدة شناعة هذه المفسدة الكبيرة؛ جواز ترك بعض المهمات من أمور الدين خوفاً من الوقوع في النزاع والتفرق.

مثاله: «أن السهو في الجمعة والعيدين والمكتوبة والتطوع؛ إلا أن مشايخنا قالوا: لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة، لئلا يقع الناس في فتنة»^(٢).

ومثال آخر: عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَلَمْ تَرِي أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَيَّ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ: «لَوْ لَا حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ»، قَالَ الرَّاوِي: مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ اسْتِئْلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ، إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يُتَمَّمْ عَلَيَّ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ^(٣).

فهذا الحديث يرشدنا إلى أنه ربما تترك الأمور الدينية الهامة مخافة وقوع الناس في الفتنة والاختلاف والتفرق؛ حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتم بناء بيت الله الكريم مع أنه قبلة المسلمين إلى يوم القيامة، وأنه معقل الحجاج الكرام والمعتمرين.

لذا نبه الإمام الكبير شيخ الهند محمود الحسن الديوبندي؛ الأمة المسلمة بعد أن أطلق سراحه من اعتقاله بجزيرة مالطة وعاد إلى جامعة دار العلوم في ديوبند، حيث قال رحمه الله: «إني فكرت كثيراً إذ كنت أسيراً في تلك الجزيرة:

(١) رواه أحمد في مسنده (١٨٠/٥)، وأبو داود في «باب في قتل الخوارج».

(٢) كما في الفتاوى الهندية (١/١٢٨)، وفتاوى قاضي خان (١/٩١).

(٣) رواه البخاري في باب فضل مكة وبنائها.

لماذا نرى المسلمين اليوم أصبحوا صاغرين في دينهم وديناهم؟ وما الذي صيّرهم إلى هذا التدهور والانحيار الجماعي، وجعلهم لحمًا على عظم؟ فكرتُ وفكرتُ فلم أهدأ إلا إلى سببين أعتبرهما أهم أمراض المسلمين وهما:

١- هجر المسلمين للقرآن الكريم.

٢- شقاقهم فيما بينهم.

وإني رجعتُ من تلك الجزيرة، وأنا عازم على أن أصرف بقية حياتي في إشاعة القرآن الكريم لفظًا ومعنى، واستئصال هذا التفرق الذي سار بين المسلمين اليوم وطار؛ فإنه لا يُسمح به في الدين في أية حالة.

* ما الحل الأمثل لهذه المشكلة؟

نرى التزامًا على الأمة الإسلامية -أفرادًا وجماعات وشعوبًا وحكومات - أن تعود إلى ما أرشدها كتاب ربنا عز وجل، وسنة رسوله ﷺ من الطرق السليمة والمناهج الملحوظة لاتحاد صفوفها.

وفيما يلي آيات مباركة وأحاديث طيبة ترشدنا إلى حلول هذه المشكلة، وتأمرننا بالقيام بالإصلاح بين الناس ولا سيّما بين المسلمين إذا تنازعوا وتفرقوا.

الآيات المباركة في أهمية القيام بالإصلاح بين الناس

١- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٣٥].

٢- ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

٣- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

٤- ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٤].

٥- ﴿ وَإِن أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ١٢٨].

وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٤ / ٥): وقوله: ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ لفظ عام مطلق يقتضي أن الصلح الحقيقي الذي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف؛ خير على الإطلاق، ويدخل في هذا المعنى جميع ما يقع عليه الصلح.

٦- ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ١].

٧- ﴿ وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال: ٦١].

٨- ﴿ وَإِن طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغْت إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩].

الأحاديث الواردة في أهمية القيام بالإصلاح بين الناس:

١- عن أبي بكره رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْمُنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ يُقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً، وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ: «إِنَّ

ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ»^(١).

فكان كما قال صلوات الله وسلامه عليه، أصلح الله به بين أهل الشام وأهل
العراق بعد الحروب الطويلة والوقاعات المهولة^(٢).

٢- وَعَنْ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ عُقْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا»^(٣).

٣- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ
بِقُبَاءٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ، فَخَرَجَ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَحُبِسَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، (أَي تَأَخَّرَ هُنَاكَ لِأَجْلِ الصَّلْحِ)، فَجَاءَ بِلَالٌ
إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُبِسَ، وَقَدْ
حَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوَمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ»^(٤).

فهذه الآيات البينات والأحاديث الطيبة؛ تُفصح عن عظمة شأن القيام بمهمة
الصلح والإصلاح بين الناس، ولكن يجب أن يكون الصلح على أسس ومبادئ
معتدلة متزنة، وطرق سليمة قائمة على العدل والقسط لا على الجور
والتعصب، فمست الحاجة إلى تَكُونِ جماعةٍ تنهض لهذه المسؤولية وتقوم بها،
فترشد الضال وتقيم العوج وترفع الشقاق والنزاع، وتأخذ للضعيف من القوى،
وتنتصف للمظلوم من الظالم، وتبسط على العالم جناح الأمن والسلام.

(١) رواه البخاري برقم: (٢٧٠٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٣٧٣/٧).

(٣) رواه البخاري في باب ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس.

(٤) رواه البخاري في باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به.

ولقد اعتزمت رابطة العالم الإسلامي إنشاء «هيئة الحكماء»؛ قيامًا بالمصالحة بين الناس علي المحيط العالمي، واستهدافًا لحسم هذا الداء الفتاك الذي تسرب في أعضاء الأمة الإسلامية، وتحقيقًا لأسمى أهداف التضامن الإسلامي، وطلبوا مني أن أقدم مشروعًا لإنشاء الهيئة، وها أنا أقدم ما بدالي من المقترحات والقرارات نحو مشروع الهيئة، والله المستعان.

١- المقر الدائم:

يكون مقرُّ هذه الهيئة مكة المكرمة أو المدينة المنورة كمقر دائم، غير أنه يجوز أن تعقد الهيئة اجتماعها أحيانًا في مكان غير المقر.

٢- الرئاسة والأمانة العامة:

يكون رئيسُ هذه الهيئة المفتي العام للمملكة العربية السعودية، ويكون الأمين العام من إحدى الدول الإسلامية الأخرى.

٣- الأعضاء

تتكون الهيئة من العلماء والسياسيين وخبراء المال والاقتصاد والقانون، المهتمين بقضايا الأمة الإسلامية.

وينبغي أن تراعى في هذه المهمة الكبيرة الأمور التالية:

١- تتكون الهيئة من أبرز شخصيات الدول الإسلامية والفرق الإسلامية ليحصل التمثيل للجميع في الهيئة، ولكن لا يزداد عدد أعضاء الهيئة على قدر الحاجة.

٢- يُنتخب الأعضاء على أساس الأوصاف الحميدة النبيلة من العلم والتقوى والصدق والأمانة.

٣- أن يتم تكون الهيئة من رجال لهم سمعة ونفوذ وثقة ومكانة عند الناس بين المسلمين وغيرهم.

٤- ينبغي أن ينضم إلى هذه الهيئة إمام وخطيب المسجد الحرام، وإمام وخطيب المسجد النبوي على صاحبه الصلاة والسلام.

٤- أعمال الهيئة

١- تقوم الهيئة بمهمة الصلح والإصلاح في الخصومات والنزاعات التي تثور بين الدول الإسلامية أو بينها وبين الدول غير الإسلامية أو في داخل الدولة الواحدة؛ بطلب من السلطات الرسمية فيها، وتبادر بمعالجة النزاع وإيقافه على الفور.

٢- تحقق الهيئة أسباب الخصومة والنزاع بين الأطراف المتصارعة، وتنظر في شبهاتهم وشكاويهم، ثم تتخذ تدابير معتدلة وأساليب حكيمة وطرقاً سليمة لوقف التوتر وإنهاء أسباب النزاع والشقاق؛ كي يخرج من صدورهم الضغن والعداوة، ويتهيأ جو المؤاساة والمؤاخاة والتعاطف.

٣- تتمسك الهيئة عند المصالحة بأسس العدل والقسط.

* قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

* وقال أيضاً: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيَّ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ ءَإِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

* وقال أيضاً: ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَاصِلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ءَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

- ٤- تسلك الهيئة في الإصلاح بين الناس؛ مسلك الأنبياء والمرسلين: من الحكمة والموعظة الحسنة، بالشفقة والرفق، بحيث يتيقن كل من الأطراف المتنازعة أنها لا تريد إلا النصح والإصلاح.
- ٥- تعنى الهيئة بالاتصال بالدول التي فيها أقليات مسلمة للتعاون نحو مصالح هذه الأقليات وحماية حقوقها.
- ٦- تعمل الهيئة تحت اسم رابطة العالم الإسلامي، وتتوسط بين الدول المتنازعة، وتقدم توصيات واقتراحات حول المصالحة إلى الرابطة، كما تقدم إليها التقرير السنوي لأعمالها ونشاطاتها.
- ٧- تعقد الهيئة الاجتماع كل عام مرتين، كما تعقده فوراً عند الطوارئ.
- ٨- يجوز للهيئة أن تضع بنفسها طرقاً ومناهج بجانب الصلح والمصالحة -مستمدّة من الكتاب والسنة- مراعاةً للأوضاع والظروف وقضاياها المعاصرة.
- ٩- تُشاور الهيئة في أهم أمورِها، المنظمات الإسلامية الدولية، من منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، ومؤتمر العالم الإسلامي، وجامعة الدول العربية وغيرها، وتستمد منها في القضايا الهامة.
- نسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل، والفعل والنية والهدى، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المرتكزات الفكرية للأمة الوسط

إعداد

الدكتور عصام أحمد البشير

رئيس مجمع الفقه الإسلامي - السودان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيدنا وقدوتنا وإمامنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد..

فإن هوية المشروع الفكري، الذي نطمح إلى ترجمته في الواقع المعيش، تتلخص في قول جامع في الالتزام بالإسلام منهجاً شاملاً، مرتبطاً بالزمان والمكان والإنسان، موصولاً بالواقع، مشروحاً بلغة العصر، جامعاً بين النقل الصحيح والعقل الصريح، منفتحاً على الاجتهاد والتجديد وفق منهج النظر والاستدلال المعتمد عند أهل العلم، ثابتاً في الكليات والأصول، مرنماً في الجزئيات والفروع، محافظاً في الأهداف، متطوراً في الوسائل، مرجحاً بكل قديم صالح، منتفعاً بكل جديد نافع، منفتحاً على الحضارات بلا ذوبان، مراعيّاً الخصوصيات بلا انكفاء، ملتمساً الحكمة من أي وعاء خرجت، عاملاً على تعزيز المشترك الحضاري والإنساني، مرتبطاً بالأصل، ومتصلاً بالعصر.

ويمكن أن نصف الرسالة في كلمة موجزة أنها تيسير خطاب الإسلام طلباً لتفاعل الناس - كل الناس - معه: وعياً وسعياً، فعلاً وفاعليةً، نظراً وتطبيقاً (علماً وعملاً)؛ للانتقال بالحضارة الإنسانية المعاصرة من مجرد «الوجود» المنغلق على الذات والمكتفي بها، إلى مستوى «الحضور» بالإسهام الفعال في محاولة إسعاد الإنسان وعمارة الكون، وصولاً إلى تحقيق «الشهود الحضاري»:

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٢] .

ومن هنا، تأتي هذه الورقة الفكرية لتذكر بأسس أصولية عامة، وتهدف الورقة أيضا لتلمس بعض القضايا المحورية التي تحتاج للتواصي والتداول والترسيخ والتبشير، حماية للمشروع، وحفظاً للرسالة، وأداءً للأمانة، وطمعاً فيما عند الله من رضوان وجنان، وصوناً من الخزي والندامة والحرمان.

والله تعالى من وراء القصد، وهو الموفق والمعين .

أهم المرتكزات الفكرية للأمة الوسط

١- المرجعية العليا: تحقيق مقاصد الشرع.. ورعاية مصالح الخلق

مرجعيتنا العليا هي القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، ومن قواعد الفهم السديد القائم على العلم القويم والعقل الرشيد في ضوء مقاصد الإسلام الكبرى، فلا يُعارض بعض الكتاب والسنة الصحيحة ببعض، ولا يُكتفى بجزئياتهما عن كليتهما.

وهذه هي العقيدة السمحة الموافقة للفطرة السليمة كما أخبر النبي ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوُّه، ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين» (رواه البيهقي وغيره، وهو صحيح).

٢- ربانية الغاية، وشرف الوسيلة

فمصدر التصور والسلوك الإسلام الذي اختاره ربُّ العالمين خاتم الرِّسالات: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وغاية السَّعي والحركة وجهُ الله الكريم: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١٦١) قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿ [الأنعام: ١٦١-١٦٣]، ومن ثم شرف الوسيلة القائم على طهر الممارسة ونقاؤها؛ يتلازم مع نبل الغاية لا ينفك عنها بوجه من الوجوه.

٣- شمول الرسالة وعموم امتدادها

انتظمت الرسالة المحمدية طويلاً حتى شملت آباء الزمن، وانداحت عرضاً حتى انتظمت آفاق الأمم، وامتدت عمقاً حتى استوعبت شؤون الدنيا والآخرة. حيث لم تغادر الرسالة المحمدية شيئاً يتعلق بخيري الدنيا والآخرة إلا ودلت عليه أو على أصوله، في العقيدة والشريعة، العلم والعمل، العبادة والمعاملة، الثقافة والأخلاق، الحق والقوة، الدعوة والدولة، الحضارة والأمة، وباختصار: الدين والدنيا.

٤- مصادر المعرفة: الكتاب المسطور والكون المنظور

تتكامل الرؤية في الأخذ من مصادر المعرفة، دون الاقتصار على مصدرٍ دون آخر. فنجمع بين التضلع من كتاب الله المسطور: القرآن الكريم، مع النهل من كتاب الله المنظور: الكون المتراحب بكل ما فيه؛ لأن هذا هو حقيقة الجمع بين علوم الشريعة التي بها يستقيم الدين، وبين علوم الحياة التي تستقيم بها الدنيا، ولا بد من إقامة كليهما؛ لأنهما من مشكاة واحدة.

وبهذا الجمع المتوازن يكون تحقيقُ القراءتين اللتين أمر الله عز وجل بهما نبيه صلواتُ الله عليه وسلامه أول ما أمر: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [العلق: ١-٥].

٥- العقل والنقل: إيمانٌ بصحيح المنقول .. وإعمالٌ لصريح المعقول

يجب العمل على اتباع صحيح المنقول في ضوء صريح المعقول، فليس بينهما تنافر، ومن يزعم مثل هذا بقوله أو سلوكه الفكري يلقُ أثمًا؛ لأن فعله هذا كما قرّر علماؤنا الأثبات يُفضي إلى ضلالاتٍ خطيرة، فإما أن يُعطلَّ النقلُ

لصالح العقل، وإما أن يُخاض في فهم النقل بغير هداية العقل فيُصدّ الناس عن سبيل الله تعالى، كما وقع في بعض الديانات التي كان «رجال الدين» فيها سبب خروج الناس من دين الله أفواجاً!

٦- الأصل والعصر : ارتباطاً بالأصل .. واتصالاً بالعصر

الأصل هو الدين الحنيف، بكل ما تدل عليه الكلمة من عباداتٍ وأخلاقٍ ومعاملاتٍ بين الإنسان وربه، وبين الإنسان وأخيه الإنسان، وبينه وبين الكون من حوله، والأصل فيه التوقيف، بمعنى الرجوع فيه إلى المرجعية العامة بالفهم الذي سبقت الإشارة إليه .

والعصر هو الزمان الذي ينزل فيه الدينُ ويعيش فيه أهله، والذي يجب أن يراعى عند تنزيل الأحكام الشرعية، ويجب أيضاً أن يعيشه المتدينون من غير اغترابٍ عنه ولا ذوبانٍ في سلبياته، فمما رُوي من كتب الأنبياء السابقين عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام أن «على العاقل أن يكون بصيراً بزمانه، مقبلاً على شأنه، حافظاً لسانه، ومن حَسَبَ كلامه من عمله ؛ قلَّ كلامه إلا فيما يعنيه!». .

٧- العبادة الصحيحة الرافعة للعمارة السليمة

فهدف سعينا النهائي هو تحقيق العبودية الصحيحة لله تبارك وتعالى رب العالمين، الرافعة للإنسان إلى مستوى عمارة الأرض التي جعلها الله تعالى لهم معاشاً، والتي هي حكمةٌ وعدلٌ ورحمةٌ ومصلحةٌ كُلُّها كما يقول ابن القيم رحمه الله، والتي تجعل من درء المفسد وتحقيق المصالح مناطَ التكليف والحساب، فشرعة الإسلام رافعةٌ للإنسان عن الانحطاط دون المرتبة الإنسانية، ميسرةٌ له سُبُل السلام، مخرجةُ العقل من الضيق إلى السَّعة، واضعةٌ عن الناس الآصارَ والأغلالَ التي عليهم.

٨- صلاح الباطن وإحسان الظاهر

«بناء الإنسان» هو محور كل مشروع بناء وإعمار.

ولما كان هذا الإنسان مكوّناً من خليطٍ طينيٍّ / ظاهر، وروحيٍّ / جوهرى؛
وجب أن تنصرف العناية إلى بنائه وتنميته على الجانبين معاً، بحيث لا يطغى
الاهتمام بالمظهر؛ فخرج إنساناً خاويةً روحه، تافهةً اهتماماته، غليظةً مشاعره،
متبلدةً أحاسيسه! وأيضاً يجب ألا يطغى الاهتمام بالجوهر؛ فيكون الإنسان
منكمشاً على نفسه، كلاً على غيره!

بل الواجب في هذا الأمر التوازن، وإشباع أشواق الروح / الجوهر،
ومتطلبات الجسد / المظهر، بتوازنٍ وتكامل، وهذا ما يجعل المسلم سائراً إلى
ربه سيراً صحيحاً موافقاً للمطلوب منه.

والأمر في هذا هو كما يقول الإمام المربي ابن عطاء الله السكندريُّ:
«الأعمالُ صورٌ قائمةٌ، وأرواحها وجودٌ سرُّ الإخلاص (وما إليه من معانٍ
وأخلاقٍ رفيعة) فيها!». وهذا من مكارم الأخلاق العالية التي لم يُبعث النبي
الأكرم ﷺ إلا لِيُتمِّمَهَا (كما روى البخاريُّ في «الأدب المفرد») وأحمدٌ وغيرُهما
بأسانيدٍ صحيحة).

ويتصل بهذا إزالة الفصام النكد الذي لازم أقواماً من أهل الرقائق غير
المتحققين بالاقتداء بالهدي المشروع، وأقواماً من مدعي الاتباع الخالين من
التزكية للروح والجوهر.

٩- اتباع في الدين وإبداع في الدنيا

القاعدة في الدينيات: اتباع ما جاء به النبي ﷺ التزاماً بما به أمر، وامتناعاً
عما عنه نهى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وفي الدينويات: الإبداع، وعدم تقليد ما كان، ولا ما هو كائن، بل التفكير والتأمل من أجل الخوض في أمور الدنيا ببصيرة وقادة وعقل لَمَّاح. وقد قال النبي الأكرم ﷺ - عندما التزم أصحابه حَرْفِيَّةَ إشارته إلى أمرٍ من أمور النَّخْلِ فَقَلَّتْ جَوْدَتُهُ -: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، وفي الواقعة ذاتها قال أيضاً: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» (رواهما مسلم).

١٠- الثابت والمتغير: التزام بثوابت الشرع.. ورعاية لمتغيرات الواقع:

ثوابت الشرع هي الأصول العقائدية، والمقاصد الكلية، والأحكام القطعية، والشعائر التعبدية، والقيم الأخلاقية. وثباتها هو استقرار مفاهيمها وأصولها، مع فُسْحَةٍ من الاجتهاد المنضبط وفق مناهج أهل العلم والنظر.

ومتغيرات الواقع هي كل ما بني على الاجتهاد والمصالح والعلل الظرفية والأعراف، وتدخل فيها بالطبع اختلاف الأزمان والأماكن والأحوال، التي لا يمكن تصور الجمود على موروثٍ في ظل ما يحصل فيها من تغيراتٍ بحسب سنة الله تعالى الكونية.

١١- الحرية المسؤولة: شرط التكليف والتكريم:

الإيمان بحرية البشر جميعاً، على اختلاف مشاربهم، وتنوع عقائدهم وتباين توجهاتهم، فيما يختارون لأنفسهم ولحياتهم، وما يتخذونه سبيلاً للحصول على حقوقهم، بما لا يتعارض وحقوق الآخرين: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْنَا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ [النحل: ٧٥-٧٦].

وتترتب على هذه الحرية المسؤولية، المقتضية تحمُّل تبعات العمل، والوعى بأولويات العمل حسب ما تقتضيه كل مرحلة، والسعي لتحقيق النجاح وَفَقَ الْقُدْرَاتِ الْمَتَاحَةِ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

١٢- وحدة الأصول وتنوع الفروع:

وحَّد الله تعالى الأمة على القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وعلى ما صح من سنة المصطفى ﷺ، ثم على وحدة القبلة، وعلى وحدة المصير والجزاء المشترك، وكان من رحمة الله أن يجري الخلاف في الأمة في فروع الشريعة، فالقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ونزل على سبعة أحرف، تيسيراً على الناس، ومراعاة للهجاتهم واختلاف ألسنتهم، واشتمل القرآن على العام والخاص، وعلى المطلق والمقيّد، والمجمل والمفصل، والمبهم والمبين، والناسخ والمنسوخ، وفيه الحقيقة والمجاز، على أن القرآن لم تنزل آياته كلها محكمة، بل فيها المحكم والمتشابه.

والأمة تعي أن الوحدة التي يجب أن تلتئم بها أمتنا هي وحدة في الأصول، وحدة في المقاصد، وحدة في الكليات، وحدة في المصالح، وإن وقع اختلاف في الفروع، فهذا لا ينبغي أن يؤدي إلى الهجر والقطيعة، أو تدابر أو تشاحن، إنما ينبغي أن يؤدي إلى الرحمة.

بل وتنظر الأمة إلى تنوع الفروع والاختلاف فيها من جهة التيسير، الذي هو أهم خاصية من خصائص الإسلام، فإن الله سبحانه لما شرع هذا الدين وكلف به الناس جعل اليسر من خصائصه وصفاته الملازمة له، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقد سمي هذا الدين الحنيفية السمحة؛ لما فيها من التسهيل والتيسير.

ويتأكد هذا النظر الميسّر في المواطن التي لم يرد فيها نص، وفي الأحكام الظرفية، وفقه الأسبقيات، وأمور السياسة الشرعية، ونحو ذلك، والصواب أن نوازن بين تعظيم الأصول وتيسير الفروع، وفق منهج نظري حكيم يتحرى التجرد والموضوعية في النظر للنصوص الشرعية، ويلتزم النظرة الكلية التكاملية للنصوص الشرعية، ويعمل على رد المتشابه إلى المحكم، والظني إلى القطعي، والفرع إلى الأصل، والجزء إلى الكل، مع مراعاة المقاصد والمآلات.

١٣- الاجتهاد والتجديد فريضة شرعية وضرورة واقعية:

الاجتهاد الواعي المنضبط بمناهج العلم الأصيل فريضة الدين، والتجديد الباني بلا تفلت ضرورة الواقع، وبهما (إذا صدرا من أهلهما، وصادفا محلهما) يكون كل ما سبق، وما سيلي من ملامح هذا المشروع الكبير.

على أنه يجب الاهتمام بتوسيع دائرة الاجتهاد الجماعي، الذي ينظر في تجديد أمور الأمة العامة، فضلاً عن قضايا الأشخاص، فيد الله تبارك وتعالى وبركته وتوفيقه مع الجماعة، ولا ينبغي أن يفتت فرداً أو أفراداً بما يتعلق بعموم الأمة، ذلك أقرب لفقه الدين والعمران جميعاً.

١٤- التوازن والاعتدال في الفكر والسلوك:

هما ما يُعبّر عنه بـ«الوسطية»، وهي ثابتة للأمة المحمدية ثبوت الوصف اللازم لموصوفه، وهو وصف ثابت غير عارض ولا طارئ على حضارة هذه الأمة بحيث يثبت لها مرة، وينحسر عنها أخرى حسب تبدل الظروف والأحوال، فالإسلام بكل تشريعاته ومعتقداته يدعو إلى تعمير الحياة والسير في مناكب الأرض، والتأمل في مخلوقات الله عز وجل، والانكباب على التفكير والتدبر في هذه الحياة دون نسيان نصيب الآخرة، فلا حرج على المسلم أن

يستمتع وهو في قمة ارتقائه الروحي بطيبات المأكل والمشرب، وطيبات الملابس والزينة، وطيبات المسكن والمأوى، وطيبات الحياة الزوجية، وطيبات اللهو والترويح.

ووسطية خطاب الأمة الوسط تعني -بعبارة جامعة- التوازن بين العقل والوحي، وبين المادة والروح، بين الحقوق والواجبات، بين الفردية والجماعية، بين الإلهام والالتزام، بين النص والاجتهاد، بين الواقع والمثال، بين الثابت والمتحول، بين الارتباط بالأصل والاتصال بالعصر.

١٥- الجهاد ماضٍ، والقتال طارئ؛

إن الجهاد موقف يستغرق المسلم الحق، والقتال في سبيل الله أحد صورته، وإن تربع على القمة بكل جدارة، إذ ليس فوق أن يبذل المرء روحه في سبيل الله مقام، كما أنه ليس ثمة تضحية أغلى من الشهادة، حتى عدَّ هذا النوع من الجهاد ذروة سنام الإسلام.

ومن المقرَّر أن الجهاد أنواع ودرجات، ولكن القتال نوع واحد، وصيغة واحدة، بأسباب موضوعية وأخلاقيات مرعية، لذا فكل قتال في سبيل الله جهاد، ولكن ليس كل جهاد في سبيل الله ينبغي أن يكون قتالاً.

ومن هنا فالجهاد، بمعناه الشامل الأوسع، فرض عين على كل مسلم يجب أن يمارسه في أي صورة يستطيعها، والقتال عند جمهور الفقهاء فرض كفاية، إذا أداه بعض المسلمين سقط عن البعض الآخر، ويتعين في حالة النفير العام، وإذا دهم العدو أرضاً، وإذا التحم الجيشان.

ونوقن بأن الجهاد بهذا المعنى متصل وماضٍ إلى يوم القيامة، والقتال عارض باستيفاء شروطه، وينتهي بانتفاء موجباته.

١٦- ثبات الأهداف والغايات، ومرونة الوسائل والآليات:

يتأسس مشروع الأمة الوسط على السعي إلى تطبيق الأفكار والبرامج على المبدئي من الثوابت والأصول التي تمثل «هوية الإسلام»، ومراعاة «المرحليات» المرنة التي يجب أن يجتازها المشروع، ويتكيف معها في جميع مستويات البناء والبلاغ، على وفق سنة الله تعالى في الخلق والشرع، ويؤتني هذا وذلك على رؤى موضوعية ودراسات علمية، تنظر إلى الشرع الحنيف بعين، وإلى الواقع المعيش بالأخرى.

لذا، فنحن نطلق في خططنا وبرامجنا من قاعدة الثبات في الأهداف، والمرونة في الوسائل، فالأهداف ثابتة لثبات مصادرها وتحديثها، والوسائل مرنة لارتباطها بالزمان المتغير والبيئة المختلفة.

والأهداف الكبرى هي: إقرار الإيمان، واحترام الإنسان، وتوطيد العمران، وكل ما أدى إلى تحقيقها وجب اتخاذها؛ إذ يجب ما لا يتم الواجب إلا به، وكل ما تقاصر عن توفية هذه الأهداف؛ فلا قدسية له، بل يجب تجاوزه إلى الأصلح والأنفع.

١٧- التراث والتاريخ.. لا جمود ولا جحود:

نحترم «التراث» بوصفه إنجازاً بشرياً، حاول فيه أسلافنا تقديم أفضل ما عرفوه ورأوه نافعاً للفرد والأمة في زمانهم، ونتعامل معه دون جمود يجعلنا نقرأه بعيون الأموات من غير نقد ولا تمحيص، ودون جحود يزهنا في روائعه، ويحجب عنا درره وفوائده، والإفادة منه دون تقديس ولا تبخيس، فلا استنامة إليه، ولا قطيعة معه، بل نتناوله بالنظر الفاحص، والتأمل الواعي، والقراءة الناقدة، تقديراً للجهود المبذولة فيه، وتسديداً لخطئها، وإكمالاً لنقصها، ولنبنّي

عليها - من ثم - بما يناسب تغيّر الزمان والأحوال، ثقافةً معاصرةً تناسب إنسانَ هذا الزمان، وتوافق مِزاجه، وتواكب تطوراتِه.

وكذلك الأمر في التاريخ: أحداثاً ورجالاً، لا نخوض حروباً عفا عليها الزمان، وأفضى رموزها إلى ما قدّموا، ولا نتعصب لأحدٍ أو فكرةٍ، بل ولاؤنا للحق والحقيقة، دون أن يمنعنا هذا الولاء من الاستفادة - سلباً وإيجاباً - من مجمل تراثنا وتاريخنا، ومن إعادة قراءته وتقويمه لمستقبلٍ أفضل، لا لتصفية الحسابات!

١٨- خطاب الدين / المثال .. وخطاب التدين / الواقع:

أدّى الخللُ في إنزال الدين (المطلق الإلهي / المثالي / الكلّي) على واقع الناس المعيش (النسبي / الواقعي / الجزئي) إلى طرْفٍ نقيض: مَنْ خَفَّتْ في نفوسهم دواعي الدين، وكاد حضوره يتلاشى في حياتهم اليومية، ومَنْ ازداد استمسكهم بأحكامه الظاهرة من غير منهجٍ متّزنٍ.

وإذ يقع الاتفاقُ على أن «الدين» محفوظٌ بكفالة الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]؛ يبقى الأمر في الكيفية التي تكون بها إثارة النزوع إلى «التدين» وتفجيرُ يناييعه في النفس البشرية، ومن ثمّ تقويم السلوك الفردي والاجتماعي بنهج الدين القويم.

من هنا تأتي أهمية التفات الخطاب الإسلامي إلى «فقه التدين»: (منهج تنزيل الدين في واقع الحياة اليومية، يسميه الشاطبي: «الاجتهاد المتعلّق بتحقيق المناط»)، بموازاة الاهتمام بـ«فقه الدين»: (منهج فهم النصوص الدينية، واستنباط الأحكام الشرعية منها: علمي الفقه والأصول)، وذلك دفعاً للعبث في التعامل مع الأحكام الشرعية، بالتهاون بها من جهة، أو بتنزيلها على غير

مَحَالِّهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وبمثل هذا التوازن في النظر والعمل يتعافى المسلم من عِلَلِ «التدين المغشوش» التي لَحِقَتْ بِالْأُمَّمِ السَّابِقَةِ، تَفْرِيطًا وَإِفْرَاطًا، وَكَسَاً وَشَطَطًا، إِسْرَافًا وَتَقْتِيرًا.

١٩- وحي الوجدان، ووازع السلطان:

تغليب قيمة الضمير على حكم القانون، وتقديم ضوابط المجتمع على قبضة الدولة، والاهتمام بالإصلاح قبل الردع والعقاب، وبالتأليف قبل التعريف.

فقد خلق الله سبحانه وتعالى النفس البشرية وهي تحمل نوازع الخير والشر: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس: ٦-١٠]. وجعل سبحانه الفلاح والخيبة مرهونة بسعي الإنسان لتزكية نفسه، أو الانحطاط بها، والإنسان منذ بدء الخليقة خَيْرٌ بين طريقين، طريق الخير أم طريق الشر، ومن ذلك تبدأ رحلة المعاناة التي يعيشها الإنسان بين نوازع الخير والشر في نفسه.

وإذا أصبح الإنسان رقيباً على نفسه كان أبعدَ عن الحرام شرعاً، والممنوع قانوناً، والمعيب عرفاً. إنه لا يغدو ملاكاً معصوماً، ولكنه يصير إنساناً ربانياً متحققاً، يخطئ؛ لكنه لا يُصِرُّ، يتعثر؛ لكنه ينهض، يذنب؛ لكنه يستغفر.

٢٠- بين فقه الائتلاف وأدب الاختلاف:

تعتقد الأمة الوسط أنها توطن نفسها على تكريس فقه الائتلاف، الذي يعمل على تعميق المشترك، وتعزيز الجوامع، وتوسيع قاعدة المتفق عليه، تحقيقاً لموجبات الوحدة، والتضام الاجتماعي، والوئام المدني، والسلم الأهلي.

كما تعزز واجب قبول الحق، وأدب الاختلاف، وإعذار المخطئ في موارد الاجتهاد، انطلاقاً من مبدأ إقرار حق كل صاحب مذهبٍ أو رأيٍ معتبرٍ في تبيينه،

والدعوة إليه وَفَقَّ الأصول العلمية والعملية، مع مراعاة أن «الحَقَّ يُقْبَلُ من كل من تكلم به» كما قال ابن تيمية رحمه الله، ومع ملاحظة أن «البصير الصادق يضرب في كل غَنِيمَةٍ بِسَهْمٍ، وَيُعَاشِرُ كُلَّ طَائِفَةٍ عَلَى أَحْسَنِ مَا مَعَهَا» كما قال ابن القيم رحمه الله، مع رعاية رَحِمِ الأَخُوَّةِ (بمستوياتها: الأخوة الدينية، والشراكة الوطنية، والرابطة الإنسانية)، وحفظ الحرمات، وعدم التشنيع على المخالف والسعي بالنجوى والإرجاف.

٢١- شراكة المرأة: نهج شرعي أصيل.. وعمق حضاري متجذر:

جاء الإسلام تحريراً للمرأة من أغلال المعتقدات الزائفة، ووضعاً للأصابع التي كانت عليها، وغدت موضع العناية والتبجيل شقيقة للرجل، وأحقَّ الناس بحسن صحابته أمماً، وبابه إلى الجنة بنتاً، ومناط خيريته زوجةً. فالمرأة في معهود الشرع كائن مكرَّم، وشريكة الرجل في مهمة الاستخلاف وإعمار الأرض بالخيرات رفداً، وبالصالحات أعمالاً، وبالطاعات تسابقاً، وبالجزاء مثوبة، فهما سواء في وحدة الأصل الإنساني، ومرد الخلق إلى منزعه الأول، وهما من نفس واحدة كما دلت على ذلك قواطع النصوص، ومحكمات الآيات.

احتشاد كلِّ الطاقات الموجودة والكامنة من أجل المساهمة في مشروعها، ولا ريب أن طاقات المرأة كثيراً ما تعطلُّ أو تكبت بسبب شوائب الفهم السقيم لسنن الدين والاجتماع!

والتأكيد نظراً وتطبيقاً على الرؤية الوسطية لدور المرأة ومشاركتها، بعيداً عن روااسب عهود التخلف والوافد المستلب، ودون الجنوح إلى أحد طرفي تناول قضايا المرأة: الغلاة في دعاوى التساوي والتطابق الكاملين بين الرجل والمرأة؛ الأمر الذي يُلغي التمايز الفطري ويظلم المرأة بدعوى الانتصار لها!

والغلاة أيضاً في محاولات تقييد المرأة؛ المُفْضِي إلى تعطيل نصف المجتمع عن أداء مهامه، والنهوض بواجباته في البناء الحضاري! فالنساء «لهنَّ مثل الذي عليهنَّ بالمعروف» كما قال الله تعالى (سورة البقرة، الآية ٢٢٨)؛ لأنهنَّ «شقائق الرجال» كما قال النبي الأكرم صلواتُ الله عليه (رواه أحمد وغيره، وهو صحيح).

٢٢- الفنون والآداب : جَزالةٌ في المضمون .. وجمالٌ في القوالب :

الأمة تعيش زمانها بكل ما فيه من منجزات، وتستخدم في سبيل نشر مشروعها وتطبيقه كل الإمكانيات المتاحة المشروعة.

ولا يكاد يماري أحدٌ في دور الفنون الهائل في تشكيل وعي الناس، وتوجيه اهتماماتهم، بالإضافة إلى ما فيها من ترفيهٍ وتسليّةٍ لا يستغني عنهما إنسانٌ سويٌّ -كبيراً أو صغيراً- من أجل شحن الطاقة الإنسانية لديه لمزيدٍ من العمل والإنجاز.

لذا فليست الأمة الوسط في ترف تجاهل هذا الباب المهم في الوصول إلى الناس برسالتها، وليست ثمة مندوحةٌ عن أن تأخذ أمر الفنون بكل جدٍّ وحِرْفِيَّةٍ وإتقانٍ من أجل ألا تجد نفسها في مؤخرة ركب التأثير الفاعل في وجدان الناس وعقولهم.

٢٣- التعارفُ والشراكة :

تأكيد التعارف المبني على المساواة والتكامل، انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

وتحرص أيضاً على الشراكة المبنية على وحدة المصير الإنساني، انطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

٢٤- الفاعلية والواقعية:

الموجبتان استثمار جميع الوسائل المشروعة، واستفراغ الوسع في السعي والحركة، مع مراعاة متغيرات الواقع، ضماناً لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿٧٧﴾ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَثَلًا أَيُّكُمْ إِتْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٧-٧٨].

٢٥- المؤسسية والتخصص .. عبر نهج شوري فاعل:

اعتماد مبادئ العمل الجماعي بروح الفريق الضامنة فاعلية المؤسسة، استمراراً واستقراراً، قدرةً وفاعليةً، كفاءةً وجدارةً، عبر نهج شوري فاعل يعتبر أصلاً ركيناً تعتمد عليه الأمة في سائر أبنيتها وممارساتها، ثم وضع الاستراتيجيات، وتخطيط البرامج، واحتضان الكفاءات المتخصصة والمتميزة في مختلف مجالات الفكر والعمل: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

٢٦- الريادة والإتقان:

الحرص على أن تكون الأعمال والمنجزات على أتم ما يمكن لجهد بشري يلتزم معايير الجودة والإتقان: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (رواه الطبراني والبيهقي وغيرهما، وهو صحيح). وبذا تكون الريادة الحققة بابتكار أدوات الفعل والتأثير: ﴿وَأَجْعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].

٢٧- التفاعل الحضاري: استمساك بالهوية بلا انغلاق .. وتفاعل مع الآخر بلا ذوبان:

إن من أعظم ما تشغل به الأمة خلال هذه الحقبة بالإضافة إلى كل ما سبق تعزيز دورها في مسيرة الحوار الإنساني البناء، الهادف إلى أن يلتقي عقلاء العالم على تفاهمٍ عامٍ ينهض على قيم المساواة، والعدل في الحقوق والواجبات، والحق في الاختلاف، والحرية المسؤولة، والاعتراف المتبادل، والاحترام للخصوصيات، وصون العقائد والمقدسات والرموز، والوفاء بالعهود، وتعزيز المشترك الديني والإنساني والحضاري، سعياً لتحقيق شراكة متوازنة، تفي بمتطلبات القواسم الجامعة والسلم العام؛ لينعم الجميع بثمرات الحضارة الإنسانية سعادةً ورفاهيةً.

ويمكن تلخيص دوائر هذا الحوار في ثلاث دوائر تمثل المشترك الإنساني، وهي تمثل الحد الأدنى الذي يلتقي عليه أغلب البشر، وهي: دائرة المبادئ الدينية المؤمنة بفطرة الإنسان وعبوديته للخالق العظيم، ودائرة القيم الإنسانية التي ينشدها ويحترمها الجميع، ودائرة المصالح المتبادلة التي تحكم علاقة البشر بعضهم مع بعض.

٢٨- اعتزاز بلا استعلاء، وتسامح بلا تهاون:

إن الأمة تنظر إلى واقع البشرية اليوم، وملء نفوس أبنائها فيوض اعتزاز لا تحد، وآيات تقدير لا تعد، يُكِنُّونها لهذا الدين، ولماضيه التليد، وإرثه المجيد، وهديه الرشيد، ويتوقون ليوم تسعد فيه البشرية بقيادة الإسلام لركبها، تحقيقاً للعدل، وحملاً للكل، ونشراً للسلم، وردعاً للظلم. فالمسلمون ما فتئوا في وقت الاستضعاف وشيوع الظلم والإجحاف يرتكزون على اعتزازهم بهذا الدين، وما به من قيم حق وعدل وفضيلة، فيزداد إيمانهم، وتقوى إرادتهم،

ويتحملون الصعاب ويبدلون الجهد، فيغير الله ما بهم من حال، فإذا أورثهم الله الأرض ومن عليها؛ لم يُرَ منهم استعلاء ولا تكبر ولا بطر للحق ولا غمط للناس، ولا «تصفية لحسابات قديمة».

والتاريخ يشهد بذلك منذ فتح مكة؛ وقول الرسول ﷺ لأهلها الذين آذوه وأرادوا قتله: «أذهبوا فأنتم الطلقاء»، مروراً بما فعله المسلمون عندما هزموا التتار الذين دمروا بغداد ومشوا بالفساد، فما عرف التاريخ أن المسلمين ثأروا لأنفسهم بعد انتصارهم، بل عفوا وأصلحوا كما أمرهم ربهم، وحققوا معنى الوسطية.

كما أن هذا التسامح الكريم، والتعامل الشريف، والمخالقة النبيلة، التي يبديها الإسلام للمخالف، لا يجوز أن ينظر إليها في إطار غير إطارها، فيظن بالإسلام وأهله ضعفاً وهواناً يفضيان بهم إلى أن يذوبوا في غيرهم من الكيانات البشرية، التي تمثل حضارة غير حضارتهم، وتوجهاً غير توجههم. فالمسلمون أمة قائمة برأسها، تتمتع بخصائصها الذاتية المتميزة، فهم كما وصفهم رسولهم الكريم ﷺ: «أمة من بين الأمم، تكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم».

خلاصة جامعة

١- السعي بكل جهد وطاقة لإقامة الدين وتشديد أركانه، وبعث قيمه وغاياته ومقاصده، وبسط الحرية لأداء فرائضه وهدية وشعائره، عملاً بقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١].

٢- تجديد الدين وحفظه، وتجريده مما علق به من شوائب وموروثات وأعراف وسوء فهم، وتنقية أفكار المسلمين من كل ذلك، وإعادة تفهم للفهم الصحيح للدين وتبصيرهم بواقعهم، وإعادة الحيوية والفاعلية لهم، بدفعهم للعمل والحركة، واستعادة الدور الريادي، والتعلق بالمعالي، والتجرد والتضحية والإخلاص، وإبعادهم عن السلبية والكسل والخمول والفتور، عملاً بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

٣- السعي لتوفير الحقوق والحریات، وإقامة القسط والعدل بين جميع البشر، عملاً بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ نِصْرِهِ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

٤- ترسيخ نظام الشورى، وتعزيز المشاركة الواسعة للجميع في صناعة القرار، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨].

٥- حماية المسلمين وغير المسلمين، وحفظ حرية التدين والعقيدة للجميع، دون إكراه أو عنف، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ (٣٨) ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (٣٩) ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾

وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا... ﴿[الحج: ٤٠-٣٨].

٦- مكافحة الفساد وانتشال جذوره وتجفيف منابعه، ونشر الإصلاح وتأسيس قواعده وبنائه، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

٧- توحيد أهل القبلة والملة، وحشد طاقاتهم، وتوجيهها باتجاه خدمة القضايا الكبرى والغايات المشتركة، فالإسلام مبني على كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

٨- إقامة علاقات البر والحسنى، والمودة وحسن المعاشرة، والتسامح والعدالة، بين أبناء الوطن الواحد، مسلمين وغير مسلمين؛ لتحقيق السلام والمحبة، والاستقرار المبني على أسس راسخة عادلة، وليشعر الجميع بالانتماء والولاء، عملاً بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. وعلى صعيد مشروع البناء والنهضة لدينا، نحن المسلمين، المنطلقات المؤيدة لهذا المشروع الطموح، ورؤوسها سبعة: العقيدة الدافعة، والشرعة الرافعة، والمقاصد الحافظة، والقيم الحاكمة، والأمة الجامعة، والسنن الفاعلة، والحضارة الشاهدة.

والحق أن رسالة الأمة الوسط جليلة، ومهمتها خطيرة، لكن لا محيص عن القيام عليها والنهوض بها، فهي مقتضى خيرية الأمة التي نحن جزءٌ منها. والله تعالى الموفق والمعين، ولا حول ولا قوة إلا به سبحانه وتعالى.

والحمد لله رب العالمين.

مشروع
ميثاق التضامن الإسلامي
(الأسس والموصفات والمضامين)

إعداد

الدكتور عبد المجيد عمر النجار

الأستاذ بالجامعة الزيتونية، عضو المجلس الوطني التأسيسي - تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تعيش الأمة الإسلامية وضعاً من التردّي في مجالات متعددة من الحياة، فهي سياسياً: في حالٍ من الشتات؛ سواء في علاقات أطرافها ببعضها، أو في علاقاتها بالأمم والدول الأخرى، وقد يتطور ذلك الشتات إلى احتراب مدمر أحياناً، أو إلى تدخّل أجنبي يؤول إلى استعمار مقنّع، واقتصادياً: تعيش أطراف كثيرة منها في حال من الفقر قد تنتهي إلى مجاعات وأمراض تذهب بأرواح الآلاف من النفوس، واجتماعياً: تعيش تفاوتاً في العيش يسبّب مشاكل تتعلّق بالتخمة والمرض، ومشاكل تتعلّق بالجوع والفاقة، وهي علمياً: تحتلّ المراتب الأخيرة في سلّم الاختراعات والصناعات والإنجازات.

تعيش الأمة هذا الوضع؛ رغم أنّ الله تعالى حباها بجميع الأسباب التي تحول دون الوضع الذي تعيشه، فقيم دينها تدعوها إلى التكافل والوحدة والعلم، وهي كفيلة بأن تعالج أدواءها، ووضعها الجغرافي ومقدّراتها من الثروة الطبيعية قادرة لو فُعّلت التفعيل الصحيح أن تخرج بها من التردّي الذي هي فيه، إضافة إلى أنها موصوفة بأنها خير أمة أُخرجت للناس، مكلفة بأن تكون شاهدة على الناس بتقدّمها الحضاري وريادتها في التعمير ورفعتها لنفسها وللإنسانية.

إنّ خلاص الأمة من هذا الوضع الدوني؛ رهين عوامل متعدّدة من أهمّها: التضامن بين جميع أجزائها ومكوّناتها، فإذا كانت القيم الدافعة للنهضة متوقّرة لديها من صلب دينها، وإذا كانت المقدّرات الماديّة والخيرات الطبيعية قد حباها الله تعالى بها، وإذا كانت الثروة البشرية والعقول المفكّرة لا تنقصها؛ فإنّ الذي ينقصها لتجاوز وضعها؛ إنما هو تفعيل هذه المقدّرات كلها بالتضامن

بين جميع أجزائها دولاً ومنظمات وأفراداً، تضامناً تتفاعل فيه القوى المالية مع العقول المفكرة والأيدي العاملة، مع القيم الدافعة والإرادة المخلصة، لتنتج جميعاً الحركة الحضارية التي تضعها على خطّ الشهادة على الناس.

وإذ لا ينكر أحد من الأمة واجب التضامن بينها، ولا يعاند معاند في أنها أحد أهمّ سبل خلاصها، بل يؤمن الجميع بأنّ هذا التضامن تكليف ديني واجب الأداء، إلا أنّ الهمم تتقاصر عن وضع هذا الواجب وضع التنفيذ في الواقع، ومما يدفع هذه الهمم إلى وضع مبدأ التضامن المسلّم به دينياً ومصالحياً موضع التنزيل؛ أن تلتقي الأطراف الحية فيها من الأنظمة والمنظمات والهيئات على ميثاق جامع بينها يكون بمثابة الالتزام الذي تلتزم به والعهد الذي تتعاهد عليه، وهو ما من شأنه أن يمثل دافعاً أخلاقياً يضاف إلى الدافع الديني والمصالحية؛ عسى أن يعضد هذه الدوافع بعضها بعضاً فتبلغ من القوة ما يحرك الأمة لتعالج أمراضها وتنهض من عطالتها.

ونحاول أن نرسم رؤية لهذا الميثاق تحدّد دوافعه وأسبابه، وتضبط خصائصه وأوصافه، وتقف على محاوره وأركانه، وتقرح فصوله ومفرداته، حتى إذا جاء الأمر إلى وضع تفصيلي لبنوده وجزئياته؛ كانت مندرجة ضمن رؤية راشدة، وخطّة محكمة تساعد على أن يجد هذا الميثاق طريقه إلى التنفيذ؛ فيكون فاعلاً في تأدية أغراضه، محققاً لأهدافه.

١- مبررات الميثاق

بالنظر إلى الوضع المتردّي الذي يعيشه العالم الإسلامي: من حيث رتبته في الشهادة على الناس، ومن حيث ترابطه الذاتي، ومن حيث موقعه من الأمم، وما يجب عليه من التزام بتعاليم الدين؛ فإنّ دوافع متعدّدة تدعو إلى إنجازه، وترتفع به إلى مرتبة الضرورة.

أ- مبرر الوجوب الديني

المقصود بالتضامن الإسلامي أنّ يقوم أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته ودوله (داخلياً في نطاق كلّ دولة، أو خارجياً فيما بين الدول بعضها مع بعض)؛ بتلبية حاجات كلّ محتاج من المسلمين ممّن يعيش في دائرة ذلك المجتمع أو في دائرة أخرى خارج العالم الإسلامي، سواء من الناحية المادية بتوفير حدّ الكفاية من ضرورات الحياة حفظاً للكرامة الإنسانية، أو من الناحية المعنوية مواساة عند الشدائد ومؤازرة عند الكروب، بحيث يرى المجتمع كلّه مادّاً القويّ منه يدّ المعونة إلى الضعيف فيه، فلا يكون فيه سائل ولا محروم ما دام فيه ميسر، ولا يكون فيه ذو حاجة من ضرورات الحياة ما دام فيه فضل من مال.

وهذه العلاقة التكافلية بين أبناء المجتمع الإسلامي؛ هي رابطة من أقوى الروابط التي تحافظ على الكيان الاجتماعي قوياً ييسّر للإنسان القيام بمهمّة التعمير؛ وذلك لأنّ المجتمع يتكوّن من أفراد، وبقدر ما يكون الأفراد أقوياء مادياً ومعنوياً؛ يكون المجتمع كذلك، فإذا ما فشا الضعف في الأفراد بكثرة الفقراء والمحتاجين والمشرّدين والمهمّشين؛ انعكس ذلك ضعفاً على المجتمع، إذ تتعطّل كثير من طاقاته عن الفعل بما طالها من الضعف، فإذا ما قوي الأفراد بكفالتهم؛ كان ذلك عاملاً قوياً للمجتمع بأكمله.

ووجود ذوي الحاجة المحرومين في المجتمع؛ متعايشين مع الموسرين في ذات المجتمع؛ من شأنه أن يجعل تلك الفوارق بين الطرفين في مرافق الحياة تحوُّك في النفوس أسباباً من الشحناء والحسد والبغضاء والشعور بالغبين، وهي أسباب قد تتطوّر إلى مظاهر عملية من الاعتداء على الأموال، والنزاع على المصالح، وقد ينتهي الأمر إلى الفتنة الهوجاء التي تذهب بوحدة المجتمع، وتذهب بقوّته وقدرته على أن يكون محضناً لإنجاز مهمّة التعمير بأبعادها المختلفة، ومن شأن التكافل الاجتماعي أن يقطع الأسباب المؤدّية إلى هذا المآل، بل من شأنه أن يكون سبباً في التحابب والتراحم والتقارب بين أفراد المجتمع، فيكون عاملاً مهمّاً من العوامل التي تحفظ المجتمع ليقوم بدوره المطلوب منه.

وتحقيقاً لمقصد حفظ المجتمع؛ جاء الدين يشرع نطاق العلاقات الاجتماعية التي تحقّق ذلك المقصد للتكافل الاجتماعي على سبيل الأمر الواجب الذي له ارتباط وطيد بالإيمان نفسه، وهو ما يبدو في ذلك الاقتران المبكّر في أوائل ما نزل من القرآن الكريم بين الدعوة إلى الإيمان بأصول المعقّدات وبين الأمر بكفالة المحتاجين والمحرومين من أبناء المجتمع كما في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَيْتِيماً ﴿٢﴾ وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿٣﴾﴾ [الماعون: ١-٣]، وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُرْبَةَ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [البلد: ١١-١٦]. هذه الأوامر بالتضامن الاجتماعي حينما تقترن في القرآن المكيّ بالدعوة إلى الأسس العقائدية؛ فإن ذلك يؤشّر إلى الأهميّة القصوى لهذه الرابطة الاجتماعية من حيث دورها في حفظ المجتمع الذي هو مقصد أساس من مقاصد الدين.

ومما يؤكد أهميّة هذه الرابطة من حيث مقصديتها لحفظ المجتمع؛ ما جاء في الحديث النبوي من تقرير لبعدها الإيماني، وذلك في قوله ﷺ: «ليس المؤمن من يشبع وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم»^(١)، وقوله: «أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى»^(٢)، فربط هذا التضامن -متمثلاً في سدّ حاجة الجوع- بأصل الإيمان؛ دليل على خطورة هذه الرابطة في البناء الاجتماعي. وتأسيساً على هذا البعد العقائدي لرابطة التضامن الاجتماعي؛ جاءت أحكام الدين تشرع لهذه الرابطة تشريعاً محكماً من حيث قوّة الأمر (إذ يرتقي إلى رتبة الوجوب)، ومن حيث السعة والشمول (إذ جاءت هذه الأحكام تغطّي بوجوب التكافل الدوائر الاجتماعية من أدناها التي هي الأسرة إلى أعلاها التي هي الدولة، مروراً بالدائرة الكبرى المتمثلة في المجتمع الإسلامي كافة)، تحوطاً بذلك من أن يختلّ التكافل في إحداها لسبب أو لآخر فيقع تلافيه في الدائرتين الأخريين، فلا تندّد حالة من الحالات عن أن تكون مشمولة بهذا الرباط المتين الذي يشدّ المجتمع في وحدة جامعة شداً وصفه ﷺ في قوله: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر»^(٣).

لقد أوجبت الشريعة التضامن الاجتماعي في دائرة الأسرة، فمن مسّته الحاجة من أفراد الأسرة الموسّعة التي تشمل كلّ من له حقّ الوراثة؛ فإنّ على أسرته سدّ حاجته الأقرب منها فالأقرب؛ نفقةً مفروضة كنفقة الولد على والده أو الزوج على زوجته، أو كفالةً واجبة إذا تحدّدت الحاجة وتحقّقت القدرة على سدّها، فإنّ تخلّفت الأسرة عن هذا الواجب الاجتماعي باءت بإثم التقصير،

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب البر.

وأجبرت بالقضاء على أدائه، ومما جاء في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ يُرِضُ عَنْ أَوْلَادِهِمْ حَوْلِينَ كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

كما أوجبت الشريعة التضامن في دائرة المجتمع، فعلى المجتمع - ممثلاً في أفرادهِ وهيئاتهِ وفتاته - أن يكفلوا كل من يحتاج إلى كفالة من أهل الحاجات، فأياً فرد من أفراد المجتمع مسّته الحاجة؛ فإن الهيئة الاجتماعية مطالبة بسد حاجته، إمّا بالزكاة وإمّا بما هو فوق الزكاة من النفقات، فإذا قصر المجتمع في ذلك فإنه آثم كله، وهو مقتضى قوله ﷺ: «أَيُّمَا أَهْلٍ عَرِصَةٌ أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرُؤٌ جَائِعًا، فَقَدْ بَرَّتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَعَالَى»^(١). ومن ذلك أيضاً ما جاء في أمره ﷺ بالتكافل بين أفراد المجتمع: «من كان معه فضلٌ ظهر فليعُدْ به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعُدْ به على من لا زاد له، وعدد من أصناف المال ما عدد، قال أبو سعيد الخدري: حتى رأينا أنه لا حق لأحدنا في فضل»^(٢).

واستكمالاً لحلقة التكافل الاجتماعي؛ أوجبت الشريعة الإسلامية على الدولة أن تكفل كل أفراد الأمة الذين تصيبهم الحاجة، فقد قال ﷺ: «من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلاً فإلينا»^(٣)، وبما أنه ﷺ يمثل الدولة، فهذا توجيه نبوي إلى واجب الدولة في كفالة كل المحتاجين من رعاياها، فإن وفّت مواردها بهذه الكفالة، وإلا فإن لها أن تأخذ من الموسرين ما تردّه على المحتاجين بالقسط فوق ما هو حقّ الزكاة من المال، وهو مقتضى قوله ﷺ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»^(٤)، ومن هذا الحقّ أن تردّ الدولة من مال الموسرين على المحتاجين والمحرومين.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک.

(٢) أخرجه مسلم في کتاب اللقطة.

(٣) أخرجه البخاري في کتاب الاستقراض.

(٤) أخرجه الترمذي في کتاب الزكاة.

بهذه الدوائر الثلاث تكتمل حلقة التكافل الاجتماعي كما أوجبه الشريعة الإسلامية، حتى إذا ما أخلت دائرة من تلك الدوائر بواجب الكفالة أو عجزت عنه؛ تداركتها الدائرة التي تليها، فإذا المجتمع كله كافلٌ بعضه بعضاً، والمقصد الأعلى من هذا التشريع هو حفظ المجتمع قوياً متماسكاً، أمّا قوّته فلأنّ كلّ ضعف في الأفراد ينعكس ضعفاً في المجتمع، فإذا ما قوّي الأفراد كان ذلك سبباً من أسباب قوّته، وأمّا تماسكه فلأنّ علاقة التكافل تُشيع في المجتمع روح المحبة والأخوة، وتبعد نوازع الحسد والبغضاء التي تُفضي إلى الفرقة والتشتت.

وهذا التأكيد على التضامن بين المسلمين يشملهم جميعاً؛ لقطع النظر عن انقسامهم دولاً، فالأمة مفهوم يشمل كل المسلمين بما فيهم من يعيشون في بلاد غير إسلامية، وهو أحد معاني قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً»^(١).

ب- مبرر التحفيز الأخلاقي

لا ينكر المسلمون واجب التضامن بينهم بمقتضى الأمر الديني وبمقتضى المصلحة الدنيوية، بل هم كثيراً ما يُنوهون بذلك في منتدياتهم واجتماعاتهم وكتاباتهم، وكثيراً ما يعقدون المؤتمرات والندوات ليؤصلوا لهذا التضامن الإسلامي ويبينوا منزلته في الدين ومقتضياته وفوائده في الدنيا، ولكن كلّ ذلك يذهب هباءً أو يكاد في محكّ الممارسة الفعلية، فلا نجد له أثراً في واقع المسلمين إلا قليلاً في حال الكوارث الطبيعية أو عند المجاعات ومآسي الحروب، أما التضامن الذي يتأسس عليه البناء التعميري من أجل النهضة أو الذي يتناصر فيه المسلمون في القضايا الكبرى التي تشقّ المجتمع الإنساني في خضمّ التدافع بين الشعوب والأمم والدول؛ فإننا نكاد لا نجد له أثراً إلا في القليل النادر.

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر.

ويبدو أن الميثاق التلقائي الذي ينشئه الإيمان المشترك بين المسلمين بمجرد كونهم مسلمين؛ لم يبلغ في النفوس مبلغ الدافعية إلى العمل بمقتضى التضامن باعتباره أحد مفردات الإيمان، وكان من المفروض أن يكون الأمر كذلك، إذ الإيمان الصحيح بقضية من القضايا؛ يقتضي أن يثمر في واقع الحياة عملاً بها في واقع الحياة، لتصدّق الأفعال المعتقدات والأقوال، فاحتاج الأمر إلى مؤثر آخر عسى أن يقوّي المؤثر الإيماني ليدفع به إلى دائرة الفعل، وهو أن يلتقي المسلمون على نصّ مكتوب مستوحى من التضامن كما بيّنه الشرع وأوجهه على المسلمين؛ ليتعهدوا عليه على مالأ من الناس، وليعلنوا التزامهم به وعزمهم على تنفيذه في واقع علاقاتهم، فينضاف إلى التعهد الضمني الذي يقتضيه الإيمان بمشروعية التضامن حكماً دينياً؛ التعهد الأخلاقي بمقتضى العقد الذي يلزم به التوقيع على الميثاق من قبل الدول والهيئات والمنظمات الإسلامية.

وبما أن المسلمين أصبحوا دولاً قُطرية، كلّ دولة لها نظامها الخاص بها، ولها استقلالها على غيرها من الدول الإسلامية الأخرى، وبما أن هذا الانقسام دولاً لم يسقط الواجب الديني في التضامن بين المسلمين، فإن الأمر أصبح يقتضي أن تنشأ رابطة أخرى بين المسلمين ممثلين في دولهم؛ تلزم بالتضامن بينهم، هي رابطة العهود والمواثيق الدولية التي تنشئها الدول والمنظمات والهيئات بينها، والتي تصبح مستمدة لإلزامها من قوّة تلك العهود والمواثيق؛ كعامل قانوني وأخلاقي يعزّز ذلك الإلزام الديني الأصلي.

ج - مبرر المصلحة العملية

لم يشرّع حكم التضامن بين المسلمين إلا لمصلحة تعود عليهم بالنفع، وإذا كانت هذه المصلحة مطلقة في الزمان والمكان؛ فإنّها في سياق التطور العالمي الذي يعيشه المسلمون اليوم تبدو أكثر قوّة منها في أيّ ظرف زمني ماضٍ؛ ذلك لأنّ المسلمين اليوم في أشدّ الحاجة إلى عوامل النهضة للحاق

بركب الأمم المتقدّمة، وليستأنفوا مسيرتهم الحضارية التي تعطلت زمنًا طويلًا، ولا يمكن أن يتوفّر هذا العامل من عوامل النهضة إلا في نطاق التضامن بين المسلمين، فالله تعالى شاءت حكمته أن يوزّع أسباب النهضة بين المسلمين دولاً، فكلّ منها توفّر على جزء من تلك الأسباب، وتلك الأجزاء لا تقوم في حال انفصالها بعبء النهضة، وإنما يمكن أن تقوم بذلك في حال اجتماعها متضامنة فيما بينها.

إنّ البلاد الإسلامية حبا الله بعضها بالمقدّرات الزراعية؛ من أرض خصيبة ومياه وفيرة، وحبا أخرى بمقدّرات طاقة من بترول وغاز ونحوهما، وحبا ثالثة بطاقات بشرية كمًّا وكيفًا، فإذا ما اجتمعت هذه العوامل في نطاقٍ من التضامن بينها؛ كانت كفيلةً بتحقيق مصلحة التنمية المتعدّدة، فإذا ما بقيت موزّعة دون اجتماعٍ كما هو حالها اليوم؛ لم تثمر في مضمار المصلحة إلا قليلاً.

والشواهد على هذا المعنى في الواقع العالمي كثيرة، فحتى العالم المتقدّم أدركت دوله أنّ تقدّمه لا يكون مطّرداً إلا بجمع قواها للتضامن جميعاً تضامناً يقوى به الضعيفُ منها ويزداد به القويُّ قوّة، وذلك في تجمّعات كبرى أصبحت تشكّل ليوم المشهد العالمي العامّ، مثل التجمّع الأوروبي والتجمّع الأمريكي، وتجمّع النمور الآسيوية، وهي تجمّعات يؤخذ فيها بيد الضعيف ليلحق بالأقوياء؛ سواء كان ذلك الضعيف دولاً أو شعوباً وأفراداً.

وحرّى بالبلاد الإسلامية أن تدرك هذا الدرس العالمي العملي لتتجزّ ميثاقاً فيما بينها، يرسم لها طريق التعاون المبني على التضامن الذي تتجمّع به قواها المتعدّدة الجوانب مادّية وبشرية، ويقوى به أفرادها ومجتمعاتها ودولها، وتتحقّق به المصلحة العامّة للمسلمين، وإنها لمبرّرات متعدّدة الجوانب تدعو جميعها إلى إنشاء هذا الميثاق التضامني الإسلامي.

٢ - مواصفات الميثاق

يتمثل الميثاق المبتغى في عهد مكتوب مؤلف من جملة من الأبواب والفصول، تضبط جملة من القواعد والإجراءات التي تلتقي كلها عند التزام المسلمين كافة بأن يتكافلوا فيما بينهم لسد حاجات المحتاجين وإغاثة الملهوفين ومناصرة المظلومين وردّ عدوان المعتدين والتعاون على البرّ والتقوى، وينبني ذلك كله على خاصيتين أساسين:

أ- التأصيل الديني

وذلك بناء كل فكرة من أفكار الميثاق وكل عهد تفصيلي من عهوده على أصل من أصول الدين يأخذ منه مشروعيته الدينية، إيجاباً فيما هو واجب، وانتهاءً عما هو منهي عنه؛ وذلك حتى لا ينزلق التضامن إلى تعاون على إثم أو عدوان؛ كأن يكون تضامناً في إنتاج المحرمات وترويجها، أو تناصراً في ممارسة الظلم، أو تعاهداً على حكم الجاهلية، وذلك كله أمر ينبغي أن تكون الحيلة فيه شديدة باعتبار ما يشيع في العالم من عهود ومواثيق ترتبط بها الدول والمنظمات، مبنية على منطق الجاهلية المناقض للمنطق الإسلامي، بل لمنطق الأخلاق الإنسانية العامة، وليكن الشعار الأكبر في هذا التأصيل هو قوله تعالى:

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾

[المائدة: ٢].

ب- الالتزام الدولي

بما أن العالم أصبح اليوم متداخلاً في جميع مجالات الحياة، والدول والمنظمات أصبحت مرتبطة ببعضها في تنظيم علاقاتها بعهود ومواثيق توقع عليها في نطاق جامع أو ثنائي؛ فإنّ هذا الميثاق المبتغى يجب أن يكون مؤصلاً

أيضاً في تلك العهود والمواثيق الموقَّع عليها، على معنى أن لا يكون مخالفاً لها بما قد يُعدّ نقضاً للعهد؛ إلا أن يكون بإعلان عن الانسحاب منها إذا كان ميثاق التضامن يتعارض معها وفُضِّل هو عليها، وذلك ما تقتضيه الالتزامات في العلاقات الدولية التي أصبحت شديدة الحساسية في سياق ما آل إليه الأمر من تداخل كثيف بين الأمم والشعوب والدول، وهو ما يقتضيه قبل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: ٩١].

ج - الصبغة العملية

هذا الميثاق إذا كان ميثاقاً أخلاقياً في جوهره؛ إلا أنه ينحو منحى عملياً تصير به بنوده المختلفة واقعاً من التكافل بين المسلمين في حياتهم؛ ولذلك فإنه ينبغي أن يُصاغ صياغة تحمل من الواقعية ما يكون به قابلاً للتطبيق في الظروف الراهنة للمسلمين بمعطياتها الحاصلة لا في صورتها المثالية التي ينبغي أن تكون، وهو ما يقتضي أن ينطلق الميثاق من أحوال المسلمين في حاجاتهم واستشرافاتهم وعلاقاتهم ليحدّد الأولويات بحسب ذلك كله، وليعالج القضايا الأكثر قابلية للمعالجة والأكثر مدخلية في النهوض بالمسلمين من تخلفهم.

أما إذا انبنى هذا الميثاق بصفة نظرية على ما ينبغي أن يكون من المُثل في تغافل على إكراهات الواقع وتعقيداته؛ فإن ذلك سيكون أحد أسباب فشله فيبقى حبراً على ورق؛ كالكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التي تُبرمها الدول الإسلامية فيما بينها.

د - البعد الشعبي

ربما يكون من أسباب نجاح هذا الميثاق: أن يُبرم بين الشعوب الإسلامية ممثلة في منظماتها وهيئاتها ومؤسساتها المجتمعية، وأن يكون لذلك حيز كبير إن لم

يكن الأكبر في دوائر المتعاهدين عليه إضافة إلى الدوائر الحكومية؛ فقد جاءت الأوامر الدينية بالتكافل بين المسلمين موجّهة الخطاب إلى الأمة كافة؛ لا إلى أولي الأمر من الحكام الممثلين للدول خاصّة، كما قد أثبتت التجربة العملية أنّ التضامن بين الشعوب والمنظمات والهيئات أيسر منه بين ممثلي الدول من الحكام، فإذا ما اتّجه هذا التضامن اتّجهاً شعبياً فلعلّه يكون أنجع، وتبقى مسؤولية الدول أكثر اتّجهاً إلى تيسير الأسباب وتسهيل التعامل أو النهوض بالأعباء التضامنية الكبرى التي لا تقدر عليها المنظمات والهيئات المجتمعية.

٣- مضمون الميثاق

مضمونه يستمدّ عناصره من الأسس التي تأسّس عليها والغاية التي من أجلها يوضع، فكما تقدّم ينبنى هذا الميثاق على أسس دينية تلتقي عند واجب التكافل بين المسلمين فيما هو برّ وتقى، ويهدف إلى ترقية أوضاعهم في العيش وفي الأداء الحضاري بصفة عامّة؛ ولذلك فإنّ هذا المضمون ربما يكون مشتملاً على المجالات الأساس التالية:

أ- التضامن لتحقيق العيش الكريم

لا يخفى أنّ العالم الإسلامي تعيش مناطق كثيرة منه حالاً من ضيق العيش شديدة، فقراً ومرضاً وجهلاً، وتلمّ بها أحداث كثيرة من الكوارث والحروب، وهو ما يجعل قسماً كبيراً من الناس في بأس شديد بصفة دائمة أو ظرفية، فيحدث في النفوس الفردية أو جاعاً مبرّحة ومعاناة شديدة، وفي الهيئة الجماعية خمولاً وتفكّكاً وتعطلاً، وربما يؤدّي إلى تهارج قد ينتهي إلى الاحتراب؛ تنازعاً على أسباب الحياة من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن.

وهذا الوضع من سوء العيش وشدة المعاناة؛ يؤدّي إلى قصورٍ عن أداء ما من أجله خلق الإنسان وهو التعمير في الأرض بالإنشاء الحضاري استغلالاً

للطبيعة واستثمارا لمقدّراتها؛ إذ معاناة النفوس لأوجاع الخصاصة والأمراض، والانشغال بالسعي من أجل مجرد البقاء؛ يصرف عن التفكير في التعمير والبناء فضلاً عن السعي العملي فيه.

وتبعاً لذلك فإن ميثاق التضامن يجب أن يؤسّس لإصلاح العيش للمسلمين الذين يعانون من الشدّة فيه، فيكون التعاهد على توفير حدّ الكفاية للمسلمين المحتاجين في ضرورات حياتهم أينما كانوا من العالم، بالإضافة إلى إغاثة من تلمّ بهم الكوارث الظرفية من مجاعات وفيضانات وهجرات وغيرها من المحن، وذلك كلّه من أجل علاج الأوجاع الفردية والجماعية ورفع المعاناة وشدّة البأس، والارتفاع بالمسلمين من همّ التدبير حفظاً للحياة إلى همّ البناء والتعمير بالفكر والساعد.

ب- التضامن في النصرة

كما يعاني كثير من المسلمين بأساً في العيش؛ يعاني كثيرون بأساً من القهر والظلم، إما بتسلّط بعضهم على بعض، أو بتسلّط أجنبي عليهم، فواقع المسلمين اليوم ومنذ زمن، يزخر بظلم تعانيه بعض الفئات من قبل فئات أخرى؛ بأسباب حزبية أو طائفية أو اقتصادية، وقد يصل ذلك الظلم إلى الاحتراب الذي ينجّر عنه سفك دماءٍ وخراب ديارٍ وانتهاب أرزاق، كما يزخر أيضاً بظلم تسلّطه قوى أجنبية على بعض المسلمين بصفة صريحة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة، ويتخذ ذلك الظلم بأنواعه أشكالاً متعددة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ومهما يكن مظهر الظلم؛ فإنه ينتهي في النفوس وفي الهيئة الجماعية إلى انشغال عن التفكير في البناء والعمل من أجله، بل ينتهي إلى هدم ما هو قائم منه، كما سجّل ذلك ابن خلدون في تعبيره الشهير بأن «الظلم مؤذن بخراب العمران».

وحينما يكون الظالم داخلياً بين المسلمين؛ فإن التضامن في هذا المضممار يكون برفع الظلم عن المظلوم وردّ الظالم عن ظلمه على أساس التوجيه القرآني في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغْت إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩] والتوجيه النبوي في قوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»^(١)، فهو تضامن لرفع الظلم بالوسائل المناسبة المؤدية للغرض، والتي تبدئ بالإصلاح وقد تنتهي إلى القتال.

وإذا كان الظلم مسلطاً على بعض المسلمين من قبل غير المسلمين؛ فإن التضامن يكون بنصرة أولئك المظلومين مقاومة للظلمة بالوسائل المناسبة، وبالنظر إلى التشابك في العلاقات بين الأمم والشعوب والدول الذي أصبح عليه العالم اليوم؛ فإن مقاومة الظلم يمكن أن تكون بوسائل متعددة وأشكال كثيرة، فمن الوسائل السياسية إلى الاقتصادية إلى الإعلامية؛ مما يقلص كثيراً من مساحة النصرة العسكرية التي ليس للمسلمين اليوم فيها باعٌ كبيرٌ، ولكنها تبقى مفتوحة لحالات المقدرة.

ج - التضامن في البناء:

يبقى التضامن الإسلامي منقوصاً كثيراً إذا اقتصر على ترقية العيش ونصرة المظلوم كما هو في أذهان الكثير من المهتمين بهذا الشأن؛ ذلك لأن البر والتقوى اللذين جاء الأمر القرآني بالتعاون فيهما؛ لا يقتصران على دينك المعنيين، بل يشملان ما به تحقيق غاية الخلافة في الأرض والتعمير فيها، وهو ما يمكن التعبير عنه بالإنشاء الحضاري الشامل، فذلك المجال الأرحب هو

(١) أخرجه البخاري.

الخليق بأن يتّجه التضامن الإسلامي إليه بالأصالة، وكلّ تضامن دونه مما ذكرنا آنفاً؛ إنما هو مراحل موصّلة إليه، فرفع البأس في العيش عن المحتاجين ورفع الظلم عن المظلومين؛ إنما هو من أجل توفير أسباب القوّة للانطلاق في البناء، وذلك في غير إنكار للقيمة الذاتية في رفع معاناة البأس والظلم عن الناس، ولكن في تقديرنا تلك غاية صغرى، والغاية الكبرى هي التهيئة للقيام للمهمّة العظمى: مهمّة التعمير في الأرض.

وبما أنّه لا يكون تعمير في الأرض إلا بالنفاذ إلى حقائق الطبيعة وقوانينها وسننها - إذ تلك هي مفاتيح التعمير وأسبابه الأصلية - فإنّ التضامن الإسلامي ينبغي أن يتّجه إلى التعاون في التعليم العالي والبحث العلمي الذي به تُستكشف تلك السنن والقوانين، وهو مضمون عظيم من مضامين التضامن وإن يكن محلّ غفلة أو تقصير أو لا مبالاة من قبل الكثير من المهتمّين بشأن التضامن الإسلامي، والحال أنّ التقدّم الحضاري للأمم كما هو حاصل اليوم؛ لم يكن إلا بسبب من البحث العلمي؛ ولذلك تُبذل من أجله الجهود والأموال كما لا تُبذل في أيّ شأن آخر.

والتضامن في هذا المجال يكون بأن تجتمع أموال الموسرين من المسلمين مع عقول العلماء والباحثين منهم، مع عزائم أولي الأمر من أصحاب القرار السياسي على الأخصّ، وكثيراً ما تكون تلك مفرّقة بين دول المسلمين وشعوبهم؛ فإذا به تعاون عظيم على استكشاف سنن الأنفس والآفاق؛ تحصل به حقائق العلوم التي تكون الأرضية الضرورية لإنجاز البناء في مختلف مرافق الحياة، فإذا ما توفّرت بالتضامن حقائق العلوم استكشافاً بالدرس والبحث أو استجلاباً من الأمم بالتعلّم، وأصبح ذلك قدراً واسعاً وأرضية راسخة؛ انتقل

التضامن إلى مرحلة أخرى هي مرحلة التضامن في البناء المؤسّس على تلك الحقائق العلمية، وهو تعاون على الإنتاج الزراعي والصناعي والإعلامي والدفاعي، تنضاف فيه العقول العالمية إلى الأيدي الحاذقة إلى الأراضي الخصيبة إلى المناخات الملائمة إلى المواقع الاستراتيجية إلى الرساميل المالية - وهي ما تكون غالباً متفرقة بين الدول وبين الأصقاع - ليُنتج ذلك كلاً تعميراً تستثمر فيه المقدرات الطبيعية على أحسن وجوه الاستثمار، ويتمّ به الاستخلاف الذي جعله الله تعالى مهمّة الإنسان في الحياة الدنيا.

٤- محاور ميثاق التضامن الإسلامي

بالنظر إلى ما تقدّم من مضمون عامّ لميثاق التضامن الإسلامي؛ يمكن أن يتناول هذا الميثاق جملةً من العناصر التي تضبط القضايا التي ستكون محلاً لعهد التضامن، وهي قضايا تُعرض في موادّ مبوّبة، وتُصاغ صياغةً تتضمّن معنى الإلزام لمن يتحمّلها بالتوقيع عليها، وتشرح على وجه الاختصار الأصل الشرعي الذي انبنت عليه، وتوضّح المعنى الذي تتضمّنه على وجه الدقّة، وتشير إلى الآثار التي ستكون نتيجة لها، وذلك لكي يكون كلّ موقع عليها على بينة مما يوقع عليه في معناه وفي متطلباته وآثاره، ويمكن أن تكون كلّ موادّ الميثاق مندرجةً ضمن المحاور التالية:

التوطئة

- ١- واقع العالم الإسلامي وحاجته إلى التضامن.
 - ٢- الحاجة إلى ميثاق ملزم بالتضامن بين المسلمين.
- الباب الأول: التضامن الإسلامي بين الأصول النصية والتجربة التاريخية:
- ٣- المنزلة الدينية للتضامن الإسلامي.
 - ٤- التجربة التاريخية في التضامن الإسلامي.
- الباب الثاني: التضامن لتحقيق العيش الكريم:
- ٥- التضامن لتحقيق الكفاية.
 - ٦- التضامن في إغاثة المنكوبين.
 - ٧- التضامن في رفع الجهل وإشاعة العلم.
- الباب الثالث: التضامن في النصرة:
- ٨- التضامن في نصرة المظلومين .
 - ٩- التضامن لرفع الاستبداد .
 - ١٠- التضامن في إصلاح ذات البين .
- الباب الرابع: التضامن السياسي :
- ١١- التضامن من أجل تحقيق الحرية .
 - ١٢- التضامن من أجل تحقيق الوحدة .
 - ١٣- التضامن في المواقف الإسلامية العالمية العادلة .
 - ١٤- التضامن في التنمية السياسية للشعوب الإسلامية .
 - ١٥- التضامن في حفظ الأمن .

الباب الخامس: التضامن في المجال العلمي :

- ١٦- التضامن في البحث العلمي .
- ١٧- التضامن في التعليم عامّة والتعليم العالي خاصّة .
- ١٨- التضامن في قضايا الثقافة .

الباب السادس: التضامن في البناء :

- ١٩- التضامن في رساميل البناء .
- ٢٠- التضامن في العقول المنتجة .
- ٢١- التضامن في استثمار المقدرات الطبيعية .
- ٢٢- التضامن في تبادل الخبرات .
- ٢٣- التضامن في استجلاب الخبرات العالمية .

الباب السابع : التضامن في المجال الاقتصادي:

- ٢٤- التضامن في تنمية الإنتاج .
- ٢٥- التضامن لمعونة الضعفاء للحاق بالأقوياء .
- ٢٦- التضامن في التبادل التجاري .

- ٢٧- التضامن في الأمن الغذائي للمسلمين .

الباب الثامن: التضامن في التنمية الاجتماعية :

- ٢٨- التضامن لتمتين الأواصر الاجتماعية .
- ٢٩- التضامن من أجل العدل الاجتماعي .
- ٣٠- التضامن من أجل التنظيم الاجتماعي .

٦- إجراءات التنفيذ

ميثاق التضامن الإسلامي لا يمكن أن يكون له نفاذ في الواقع إلا بأن يُرسم له مسار تنفيذي يكون طريقاً له من النظرية إلى التنفيذ، ومن المقال إلى الواقع، سواء في إنجاز ميثاقاً محرّراً مكتوباً، أو في إنجاز بنودة على أرض الواقع بحسب ما يتيسّر من الظروف.

أ- تحرير الميثاق ونشره

ما نعرضه في هذه الورقة إنما هو توصيف للميثاق المبتغى، من حيث مرتكزاته ومواصفاته وقواعده، أما تحريره في صيغته النهائية الدقيقة؛ فإنه يحتاج إلى لجنة مختصة تعكّف عليه بالنظر؛ لتفصل بنوده وتصوغها صياغة نهائية تقدّم إلى من يهّمه الأمر للمراجعة والتعديل، ثمّ تطرح على الجهات المعنية لإجازتها والتوقيع عليها.

ومن الأحسن أن تكون صياغة الميثاق جامعةً بين روح قانونية بخاصية الضبط والوضوح والدقّة والاختصار، وبخاصية الضبط لوجوه الالتزام بموجبات العهد وبحقوقه، وبين روح دعوية تُرغّب فيما يقتضيه الميثاق من المطالب، وتستنهض الهمم لتبنيها والقيام بها، فلا يكون إذن ميثاقاً قانونياً صرفاً، ولا أخلاقياً دعوياً صرفاً؛ وإنما هو جامع بين الصفتين، موقظ للضمائر والمشاعر والعقول جميعاً.

ولكي يكون الميثاق فاعلاً في أوسع ما يمكن من الدوائر؛ ينبغي أن يكون متجهاً في صياغته ونشره للتوقيع عليه والالتزام به؛ إلى أولي الأمر القيمين على الأمة من أصحاب القرار السياسي، وكذلك يكون متجهاً إلى أولي الأمر من منظمات وهيئات المجتمع ممن لهم القرار في الشأن المجتمعي بصفة عامّة،

فيجمع بين أن تتبناه الإرادة السياسية والشعبية معاً، فيكون أوثق في النفوس وأوسع في الانتشار وأنفذ في العمل بمقتضاه في الواقع.

ب- الإشراف على التنفيذ

إن جودة هذا الميثاق في معانيه وفي مبانيه، ووثوقه في النفوس اقتناعاً والتزاماً لئن كانت ضرورية؛ إلا أنها ليست كافية كلها ليصبح نافذاً في الواقع معمولاً بمقتضاه في المجالات التي تحددها بنوده؛ ولذلك فإنه ينبغي أن تشرف عليه نشرًا وتسويقًا وتنفيذًا؛ مؤسسة كبرى مركزة في موقع ملائم من البلاد الإسلامية، وممتدة بفروعها في أرجاء واسعة من العالم الإسلامي، وربما تكون هذه المؤسسة موسومة باسم «الهيئة العالمية للتضامن الإسلامي» أو ما شابه ذلك من الأسماء.

ويكون من دور هذه المؤسسة أن تعرف بميثاق التضامن، وتقنع به الناس بحسب اختصاصاتهم واهتماماتهم من مضامينه، وتعرض المشاريع التضامنية في مختلف المجالات مُعدّة إعداداً علمياً مناسباً لموضوع التضامن وللواقع المراد تنزيله فيه، وتيسر السبل القانونية والسياسية لإنجازها.

ويقوم على هذه المؤسسة قيّمون يتم اختيارهم بعناية فائقة؛ بحيث يكون مشروطاً فيهم بالتكامل بينهم: الكفاءة الإدارية والاقتصادية والثقافية، مع علوّ همّة في تحمّل مشروع الميثاق اقتناعاً به وإخلاصاً في تنفيذه، وسعيًا في ابتكار الوجوه والمسالك المناسبة والمتطوّرة لسريانه بين الناس بالإنجاز؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ كثيراً من المشاريع المهمّة دُبّجت فيها الأوراق وعُقدت في شأنها الندوات والمؤتمرات، ولكن لما وُضع في رئاستها رجال غير أكفاء أو غير مخلصين؛ آل أمرها إلى الفشل، وهو ما ينبغي تلافيه في هذا المشروع الكبير.

والله ولي التوفيق .

مشروع ميثاق التضامن الإسلامي

إعداد

الدكتور أحمد الهادي جبالله

مدير المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية بباريس - فرنسا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقصود بالتضامن:

هو التكاتف والتعاون بين الأفراد في ظل مجتمع واحد، وبين الأمم والشعوب في ظل دائرة إقليمية أو قومية، أو على صعيد إنساني عام، وذلك انطلاقاً من المشترك بين المتضامنين من أجل تبادل المصالح والمنافع في إطار من التكامل والتآزر لتحقيق الأهداف والغايات العامة.

الحاجة إلى التضامن وإلى التضامن الإسلامي:

الحاجة إليه سنة كونية قام عليها نظام الخلق، فقد جعل الله تعالى سائر الكائنات في حالة من الترابط والتكامل بحيث لا يمكن لكائن أن يستغني عن غيره، وقد صور القرآن الكريم هذا الترابط البديع بين المخلوقات في آيات عديدة؛ من ذلك قوله عز وجل في سنة التعاقب بين الليل والنهار والتناسق بين حركة الشمس والقمر:

﴿وَأَيَّاهُمْ إِلَّاهُ لَيْلٌ نَّسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يس: ٣٧-٤٠].

وتجري هذه السنة أيضاً على الإنسان؛ حيث سخر الله تعالى الناس بعضهم لبعض، فقال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢].

وإذ كان القرآن الكريم قد حث على التعاون بين بني البشر عامة كما في قوله

تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

فإنه قد أكد على ضرورة التضامن بين المسلمين فقال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، وقال سبحانه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وحذّر من الفرقة والتنازع فقال: ﴿وَلَا تَنزَعُوا فَنفَشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وقد رَغِبَ النبي ﷺ إلى ربه أن يقي أُمَّتَهُ دَاءَ التَّنَازُعِ ولم يُسْتَجِبْ له في ذلك؛ حتى يكون السعي للحفاظ على الوحدة تحدياً تُبْتَلَى به الأمة في سائر العصور والدهور، فقال عليه السلام: «سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني ثنتين، ومنعني واحدة، سألت ربي أن لا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها» أخرجه مسلم في صحيحه.

فهل تستطيع الأمة أن تستعلي على خلافاتها وتتجاوز ما قد يحصل بينها من اختلاف لترقى إلى مستوى الوحدة والتضامن؟ ذلك هو التحدي الكبير الذي يجب أن يواجهه المصلحون والقادة في الأمة حتى يصلوا بها إلى موقع يليق بها بين الأمم وتكون مثلاً في القوة والتفاهم والتضامن.

القيم والمرتكزات التي يقوم عليها التضامن الإسلامي:

إن إقامة التضامن بين أبناء الأمة وشعوبها وحكوماتها ودولها؛ يحتاج إلى مجموعة من القيم والمرتكزات يستند إليها، وذلك حتى لا يكون التضامن مجرد شعار أجوف لا حقيقية له، وحتى يكون له أثره على حال الأمة وواقعها ومستقبلها، وفيما يلي أهم ما يجب استصحابه من القيم والمرتكزات التي ينبغي أن يتأسس عليها التضامن:

١ - القناعة بضرورة التضامن والحاجة إليه:

إن القناعة الراسخة بضرورة التضامن، وأن الأمة في حاجة إلى أن تكون متآزرة؛ هو المنطلق الأول الذي تقوم عليه جهود التضامن والتلاقي، إذ أن الإنسان بطبعه لا يتحرك لغاية إلا إذا كان مقتنعاً بنجاحها وأهميتها، ولا بد أن تُساق جميع الحجج والمعطيات لترسيخ مبدأ التضامن، فيغدو مطلباً مهماً تسعى له الشعوب ويعمل له حكامها، وهو ما استطاعت اليوم عدد من الشعوب تحقيقه من خلال التضامن فيما بينها - في إطار وحدة سياسية أو اقتصادية - لما تقرر لديها من قوة القناعة بأن التوحد في مصلحتها.

٢ - استشعار وظيفة الأمة المسلمة باعتبارها أمة ذات رسالة:

فالأمة المسلمة أمة أخرجها الله تعالى للناس كي تكون شاهدة بالحق على البشرية، قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وبقدر ما تستشعر الأمة هذه المسؤولية؛ بقدر ما تحرص على التعاون والتضامن؛ لأنها لن تستطيع أن تقوم بأعباء هذه الرسالة المنوطة بها إلا إذا كانت متضامنة متكاتفة، ولن تكون قدوة لغيرها في الدعوة إلى التعاون والتعايش إلا إذا كانت فيما بينها متراحمة ومترابطة، والأمم التي تستشعر رسالتها الحضارية هي التي تستجمع قواها وتوحد جهودها لتكون فاعلة بين الأمم.

٣ - احترام التنوع الثقافي ليس عائقاً أمام التضامن:

التنوع بين الأمم والشعوب بل وأبناء الشعب الواحد، سنة إلهية أرادها الله تعالى لعباده فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: ١٣].

ولكن هذا التنوع لا يمنع من الالتقاء حول المشترك وتدعيمه، بل إنه ينبغي أن يكون عاملاً مشجعاً على الترابط والتضامن.

٤ - التضامن الحقيقي هو ما استند إلى التقاء بين الشعوب وإرادة سياسية بين القادة والحكام:

فالتضامن الذي يقوم على أسس راسخة؛ هو ذلك الذي تتفاعل فيه الشعوب، وتلتقي على خدمة غايات مشتركة، مع توفر الإرادة السياسية لدى قادتها وحكامها على تحقيق التضامن والسير به ضمن مشاريع عملية وبرامج جادة وهادفة، وهذا كله يقتضي نشر ثقافة الالتقاء والتعاون والتكامل وتربية الأجيال على ذلك.

٥ - اعتماد الواقعية والتدرج في تحقيق التضامن:

من أهم مرتكزات التضامن التي تساعد على تحقيقه: اعتماد الواقعية في التعامل مع الصعوبات والتحديات، والسير سيراً متدرجاً ينتقل بالأمة من مرحلة إلى أخرى في تنفيذ الأهداف، وكلما كانت الغاية واضحة والعزم صادقاً والإرادة قوية؛ كان السير نحو التضامن متصاعداً متقدماً.

الأهداف والغايات المرجوة من التضامن الإسلامي:

إن تحديد الأهداف شرط في تحقيق المطلوب، ووضوحها يساعد على السير نحو تحقيقها، ومن أهم ما يجب أن تسعى له الأمة المسلمة من الأهداف في إطار التضامن الإسلامي ما يلي:

١ - تحقيق مبدأ الأخوة الإسلامية:

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وقال عليه الصلاة والسلام: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وشبك أصابعه» أخرجه البخاري في صحيحه.

والأمة مطالبة شرعاً بتحقيق مبدأ الأخوة الإسلامية التي تُعبر بها عن إيمانها برهبها، وأوثق العرى التي تربط بين الناس: عُروة الإيمان؛ لأنها من القوة والرسوخ بحيث لا تززعها الرياح والعواصف، والأمة تتعبد الله عز وجل بالسعي لتحقيق التضامن بينها؛ تجسيدا لمعاني الأخوة الإيمانية فيما بينها؛ وإذا كانت المصالح المادية تدفع شعوباً للتقارب والتضامن، فإن الأخوة الإيمانية أقوى دافعاً لذلك، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَخْذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

٢- تحقيق التفاعل الحضاري:

فالشعوب الإسلامية تزخر بتراث عريق وتنوع ثقافي ولغوي، وهي مدعوة إلى تحقيق تفاعل حضاري تتبادل فيه التجارب والمكتسبات بما يحقق التعارف والاستفادة المشتركة.

٣- تحقيق التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي من أهم ما يؤسس التضامن ويدعمه، وإن تنوع الثروات والإمكانات الاقتصادية يدعو إلى هذا التكامل، وقد أنعم الله تعالى على البلاد الإسلامية بثروات متنوعة يمكن أن تكون عاملاً قوياً في تحقيق تبادلٍ وتكاملٍ اقتصادي يستفيد منه الجميع.

٤- تحقيق التكافل الاجتماعي:

إن مستويات الدول من حيث الثروة والتنمية تتفاوت، ولذلك فإن التكافل الإسلامي يساعد على الارتقاء بالبلاد الضعيفة وتطوير إمكانياتها بما يجعلها تخرج من دائرة الفقر والتخلف إلى دائرة الإنتاج والتطور؛ وقد عملت الدول الأوروبية المتضامنة على دعم الدول الأوروبية الضعيفة؛ حتى ترتقي إلى مصافِّ الدول المتقدمة، وكان في ذلك كسب للجميع.

٥ - بناء الأمة القوية:

لا يمكن للأمة أن تكون مُهابةً بجانب وأن تكتسب من القوة ما تدافع به عن نفسها وما يجعلها قادرة على إقامة العدل والتعايش بين الأمم والشعوب؛ إلا إذا كانت تملك من أسباب القوة والترابط ما يجعل لها وزناً في العالم، وإن حالة الضعف والتشردم لا تعطي للأمة وزنها في عالم لا يحترم إلا القوي؛ مهما كان لها من أسباب القوة إذا كانت عاجزة على توظيفها لخدمة مصالحها التوظيف الحسن.

من تجارب الأمم والشعوب في إقامة التضامن: تجربة الاتحاد الأوروبي:

الحكمة ضالة المؤمن، والأمة وإن كان من مبادئها إقامة الأخوة والتضامن فيما بينها؛ إلا أنها في واقعها بعيدة عن هذا الواقع المتضامن، ولذا فمن المفيد أن ندرس تجارب الآخرين لنستخلص منها الدروس التي يمكننا أن نستفيد منها مع مراعاة خصوصياتنا، ومن أحدث التجارب في بناء الوحدة والتضامن بين الشعوب: تجربة الوحدة الأوروبية، رغم ما تعيشه أوروبا من تعدد اللغات والثقافات المحلية والعقائد الدينية، فضلاً عن صراعاتها وحروبها التاريخية المدمرة، والتي ليس أقلها الحربين العالميتين وما سقط فيهما من ضحايا وما نتج عنهما من دمار هائل، ولكن عندما تحرك صوت العقل وأيقن الأوروبيون أن لا قوة لهم إلا بالتوحد والتضامن؛ انطلقوا لبناء كيانٍ متآزرٍ يجمعهم، وغدوا يوسعون دائرته يوماً بعد يوم، ومن أهم ما يمكن استخلاصه من التجربة الأوروبية التي ما زالت في طور البناء والتقدم:

١ - اعتماد مبدأ التدرج:

لقد بدأت الوحدة الأوروبية وحدةً اقتصاديةً لبناء سوق مشتركة تخضع لقواعد في التعامل وتعطي خصوصية للدول المنضوية تحت الاتحاد: في تعاملها وتبادلها الاقتصادي والتفاوض باسم المصالح الأوروبية مع القوى الأخرى،

وكانت اتفاقية روما سنة ١٩٥٧ اتفاقية اقتصادية، وإن كانت قد وضعت أساساً لوحدة أوسع عندما نصّت على المحافظة على السلام والحرية بين الشعوب الأوروبية؛ ومع تقدم جهود التوحيد الاقتصادي؛ بدأ القادة الأوروبيون يعملون على توسيع دائرة التعاون إلى مجالات أخرى اجتماعية وسياسية، وبدأ الحديث عن قيم مشتركة لهذه الدول في ظل مجتمع يقوم على التعددية وعدم التفرقة، والتسامح والعدل والتكافل، والمساواة بين الرجال والنساء؛ وقد تم التأكيد على هذه المبادئ في اتفاقيات متتابة بدأت بـ«اتفاقية ماستريخت» سنة ١٩٩٢، والتي استكملت في «اتفاقية أمستردام» سنة ١٩٩٧، وتأكّدت في ميثاق سنة ٢٠٠٠، وصولاً إلى «اتفاقية لشبونة» سنة ٢٠٠٧ التي أُعلنت فيها «قيم الاتحاد الأوروبي» من أجل إعطاء بُعد اجتماعي وسياسي للاتحاد الأوروبي إضافة إلى البعد الاقتصادي؛ وأصبح اليوم في أوروبا دعاءً لإقامة ما يسمونه الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثل في المسيرة الأوروبية يرى أنها قامت على جهود متدرجة متصاعدة ومراحل متتابة ترسّخ ما يتم إنجازه وتنطلق إلى تدعيمه بإنجازات جديدة.

٢- التوسع التدريجي المنضبط:

بدأت الوحدة الأوروبية بعدد محدود من الدول المتقاربة، ثم توسعت الدائرة تدريجياً لتشمل كل دولة استطاعت أن تحقق شروط الانضمام للوحدة الأوروبية.

٣- المرونة في الاتفاقيات المشتركة:

اعتمد الأوروبيون الواقعية في تحديد الوحدة ضمن مستويات مختلفة بحسب ظروف كل دولة وخصوصياتها، فعندما اعتمد «فضاء شنجن»؛ لم تُلزم به جميع دول الاتحاد، وعندما تم توحيد العملة (اليورو) لم يُلزم الجميع

باعتمادها، وكذا في عدة اتفاقيات تُرك فيها المجال للدول أن تنخرط فيها أو لا تنخرط؛ دون أن يؤدي ذلك إلى الخروج من الارتباط الأوروبي العام.

٤ - التوحيد الجزئي في القوانين:

اعتمد الأوروبيون سياسة توحيد القوانين والضوابط القانونية في عدد من المجالات، في حين تركوا مجالات أخرى للدول تُسنّ فيها القوانين التي تناسبها، كما اعتمدوا مبدأ التدرج في مجال التقاضي مثلاً بحيث لا يمكن للمواطن الأوروبي أن يتقاضى لدى الدوائر الأوروبية إلا بعد أن يستنفد مراحل التقاضي في بلده الأصلي، ولكنهم جعلوا للمحكمة الأوروبية سلطةً علياً تُلزم الدول في إطار المتفق عليه من القوانين الأوروبية الموحدة.

٥ - إقامة مؤسسات سياسية موحدة:

أسس الأوروبيون برلماناً أوروبياً موحداً يتم انتخاب أعضائه انتخاباً مباشراً من الشعوب كل في بلده، وكذلك المفوضية الأوروبية التي هي بمثابة الجهاز التنفيذي للاتحاد، ولهذه المؤسسات سلطةً تفريرية على الدول الأعضاء فيما يدخل في اختصاصاتها، وبذلك لا تكون الوحدة مجرد شعار، وإنما تتحقق من خلال قدر من الإلزامية القانونية.

٦ - تحقيق التواصل والتفاعل بين الشعوب:

فالشعوب الأوروبية تعيش مسألة الوحدة عملياً في حياتها اليومية؛ حيث يتمكن المواطنون الأوروبيون من حرية الانتقال المفتوح، وحرية التجارة بلا حواجز جمركية، وتسهيل انتقال الطلاب للدراسة في مختلف الدول الأوروبية، وإيجاد برامج تعليمية أوروبية مشتركة، وهذا كله يجعل الشعوب تلمس آثار هذه الوحدة وفوائدها في حياتها اليومية.

مبادئ ميثاق التضامن الإسلامي:

إن التضامن الإسلامي المنشود يحتاج إلى أن ينطلق من قيم ومرتكزات ويحدد أهدافاً وغايات واضحة، وأن يتدرّج في مراحل مدروسة تنتقل:

- من الالتقاء إلى التعارف.
- ومن التفاعل إلى التواصل.
- ومن التبادل إلى التكامل.
- ومن التعاون إلى التضامن.

ويمكن أن يشمل التضامن الإسلامي المجالات التالية بما يشكل مشروعاً لميثاق إسلامي:

أولاً: المجال الديني والأخلاقي:

١- التأكيد على مبادئ الأخوة الإسلامية وترسيخ القناعة بها لدى الشعوب - وبخاصة لدى الناشئة والشباب - لإيجاد الدافع القوي الداعي إلى التوحيد والتضامن.

٢- قيام علماء الأمة بتحرير المعلوم من الدين بالضرورة مما يجب أن تلتقي عليه الأمة، على الرغم مما هو قائم بينها من تعدد المذاهب الفقهية والاتجاهات الفكرية.

٣- دعم جهود المجامع الفقهية الدولية ونشر إنتاجها، وتحقيق التواصل بين المجامع الفقهية المحلية.

٤- الاستفادة من الشعائر والمناسبات الدينية في تحقيق معاني التوحيد والتضامن، وبخاصة مناسبة فريضة الحج، التي هي لقاء سنوي عالمي يجتمع فيه المسلمون على صعيد واحد في أجواء إيمانية وأخوية.

٥- السعي لتوحيد بدايات الشهور القمرية بما يوحد المسلمين في شعائرهم وأعيادهم.

ثانياً: المجال الثقافي والعلمي والتربوي:

- ١- إنتاج موسوعات علمية في مختلف ميادين المعرفة.
- ٢- إقامة معارض ثقافية وعلمية مشتركة.
- ٣- إقامة مشاريع لتفعيل السياحة البيئية بين الدول الإسلامية.
- ٤- التقريب بين نُظم التعليم في مختلف المراحل ومعادلة الشهادات العلمية.
- ٥- إيجاد فرص للتواصل والعمل العلمي المشترك بين الباحثين في مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية.
- ٦- توسيع دائرة التعاون بين المؤسسات التعليمية الجامعية.
- ٧- إقامة مراكز بحثية مشتركة.

ثالثاً: المجال الاقتصادي والاجتماعي:

- ١- دراسة وجوه التكامل الاقتصادي ووضع الدراسات اللازمة واتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيقه.
- ٢- إقامة السوق الإسلامية المشتركة.
- ٣- تيسير حركة الأفراد والسلع.
- ٤- توسيع دائرة عمل المؤسسات المالية الإسلامية العاملة على صعيد العالم الإسلامي، وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية.
- ٥- تفعيل تجارب المؤسسات المالية الإسلامية في الأقطار ودعم التعاون فيما بينها.
- ٦- تفعيل العمل الخيري والتنسيق بين جهوده لتلبية الاحتياجات في مناطق العالم الإسلامي.

رابعاً: المجال السياسي والدولي:

- ١- تفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي وتوسيع صلاحياتها وإمكانياتها.
- ٢- السعي لتدعيم سبل التواصل والتعاون بين الدول الإسلامية وتنسيق مواقفها.
- ٣- تشجيع التعاون الإقليمي باعتباره خطوة داعمة للتضامن الإسلامي.
- ٤- تطوير الواقع الإسلامي نحو مزيد من الحريات وحماية حقوق الإنسان وتفعيل مبدأ الشورى.
- ٥- إيجاد آليات فاعلة لحماية الشعوب المستضعفة ونصرة القضايا العادلة، من خلال مؤسسات حقوقية قوية تُعبر عن الموقف الإسلامي الموحد.
- ٦- إيجاد آليات فاعلة لمعالجة الخلافات الطارئة وتحقيق المصالحة بين الشعوب الإسلامية في حال التنازع، من خلال إيجاد مؤسسة عدلية إسلامية.
- ٧- التواصل مع الأقليات الإسلامية في العالم ودعم وجودها والاستفادة من طاقاتها وخبراتها بما يحقق النفع للأمة.

التوصيات:

إن إقامة التضامن الإسلامي يُعدّ اليوم فريضة شرعية وضرورة واقعية، وللسير نحوه لا بد من العمل على ما يلي:

١- ترسيخ القناعة بالوحدة الإسلامية، والتذكير بالمبادئ والقيم الإسلامية الداعية إلى التضامن ونشرها بين الناس وتكريسها في برامج التعليم والتربية.

٢- القيام بالدراسات العلمية التي تُبين الحاجة إلى التضامن الإسلامي، وترسم المسارات العملية الممكنة للوصول إليه.

٣- اعتماد التدرج في تحقيق المشاريع المؤدية للتضامن الإسلامي.

٤- فتح مجالات التواصل بين الشعوب وتيسير سبل اللقاء فيما بينها.

٥- تقوية الإرادة السياسية لدى قادة الشعوب الإسلامية بما يدفع إلى التضامن.

٦- الاستفادة من التجارب الإنسانية الأخرى في الوحدة والتضامن.

رسل التضامن الإسلامي

إعداد

المشير عبد الرحمن سوار الذهب

رئيس منظمة الدعوة الإسلامية - السودان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحاجة إلى التضامن بدهية فطرية، ليست فقط لبنى الإنسان؛ بل إن كل الكائنات الحية تكنها رغبة أكيدة ومستمرة للتضامن والتقارب والتعاون، ولها من القدرة الفطرية ما تنظم به هذه الرغبة في شكل أنظمة ولوائح ونشاطات مستمرة تُسير بها حياتها، وتحافظ بها على نفسها.

ونحن في عالم بنى الإنسان الذي كرمه الله بالعقل وساده على بقية المخلوقات؛ أولى بالاهتمام بقضية التضامن والتعاون، أما نحن في دائرتنا الخاصة - دائرة العالم الإسلامى - فلا شك في أننا أولى الناس بالاهتمام بقضية التضامن، قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وإننا نعتقد جازمين أن أهل الإسلام في هذا العالم هم أهل رسالة حضارية سامية يحتاجها عالمنا بقضاياها وتناقضاته وتحدياته المتشعبة: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

أما عن المحور الخامس الذي كُلفنا بالكتابة فيه، والذي جاء بعنوان: (خطط ومشروعات تقود إلى التضامن)، فمما يسر فيه أيضاً أنه انتقل بالمحاور التى تسبقه إلى ساحات الخطط والبرامج المباشرة التى تقود بإذن الله إلى التضامن، فشمّل إنشاء هيئة الحكماء والمصالحة، ومشروع ميثاق التضامن الإسلامى، ودور المرأة والشباب في تحقيقه، وخطط التواصل والحوار مع العالم الخارجى.

وموضوع ورقتنا هذه عن مشروع (قوافل)، الذي شمل رسل التضامن الإسلامي، والذي يرجى أن تسهم في ربط وتقارب الدول والشعوب الإسلامية عبر العالم.

أهمية الموضوع:

رغم ما يميز عالم اليوم من سهولة التواصل، وانتشار وسائطه وتقنياته المعاصرة؛ إلا أنه لا بديل عن التواصل الشخصي بين أطراف الأمة، وبين قواعدها وقاداتها وعلمائها، وإن كان من ميزةٍ يرجى لها أن تميز هذا المشروع؛ فهي (التواصل الشخصي)، فليس من سمع كمن رأى، أو زار وحاوّر.

وإن عالمنا الإسلامي زاخر بطيف واسع من البلدان والشعوب التي تختلف في سحناتها ولغاتها وثقافتها ومستوياتها الاقتصادية، من أفريقيا إلى شرق آسيا، وأوروبا، والعالم العربي، ولن يتسنى لنا ربط هذا النسيج إلا بالطواف المنتظم، والتواصل الواسع، الذي يشمل القادة والرموز الاجتماعية والثقافية والعلمية للأمة، وترسيخ الفهم السليم بأن التواصل والتقارب فريضة واجبة للتعارف والتناصر، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضُوهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى»^(١).

(١) أخرجه البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير.

أهم أنواع القوافل:

إن المهمة الجوهرية لهذه القوافل هي تحقيق التضامن الإسلامي، ولن يتم ذلك إلا بتنوع القوافل من حيث نشاطاتها، وتنوع الشخصيات والجهات المشاركة فيها، وتنوع الأماكن التي تذهب إليها، وتنوع أزماتها.

* ويمكن أن تنوع هذه القوافل فتشمل قوافل ثقافية تحقق التواصل بين المهتمين بأمر الثقافة الإسلامية، وما تحويه من تراث إسلامي، ومتاحف ومراكز تاريخية، ومؤسسات شعبية، ترمى إلى تحقيق معنى التضامن الإسلامي على امتداد أمتنا.

* كما يمكن أن تكون هناك قوافل علمية على رأسها علماء الأمة ومفكروها، فتحقق التواصل مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتشجع البحوث التي تعضد التضامن، وتقيم المسابقات وتقدم الجوائز وتكرم الرموز العلمية التي كان لها إسهام في تحقيق التضامن.

* كما يمكن إنشاء قوافل اجتماعية وإغاثية تنشأ في أوقات الأزمات والكوارث، فتقدم العون وتواسى المنكوبين، لتؤكد أن الإحساس بالتعاون في ساعات المحن والكوارث من أسرع الأعمال التي تقرب إلى الله، وتؤلف بين الناس.

* ويمكن أيضاً أن تنشأ قوافل ذات طابع اقتصادي وتنموي تدرس الحاجات التنموية وإمكانات التعاون والاستثمار، وتعمل على سد الفجوات بتبادل الخيرات والمنافع بين الأقطار الإسلامية، كما تعمل على إطلاق الطاقات في الأمة بحكوماتها وشعوبها، فتشجع المبادرات المميزة التي تقود إلى اكتفاء الأمة ذاتياً، ويمكن أن يتم ذلك بإشراف وتعاون مع بنك التنمية الإسلامي بجدة.

العوامل الأساس لنجاح مشروع القوافل:

يجدر بنا الإشارة إلى أهم العوامل الأساس لنجاح هذه القوافل في أداء مهامها على الوجه المطلوب، ومنها ما يلي:

١-!دراسة وافية لاحتياجات الأمة الضرورية، واحتياجات أقطارها المختلفة في مجالات الغذاء والعلم، وبناء القوة اللازمة لحمايتها من الأعداء والطامعين.

٢- تحديد أهداف كل قافلة بدقة، والدقة في تحديد الهدف تُمكن من تصويب الإمكانات نحوه مباشرة، واختصار الوقت والمال.

٣- حسن اختيار المكان والزمان، فلكل بلد ظروفه السياسية والاجتماعية والطبيعية، ومن المعلوم أن اختيار المكان والزمان يُبنى بعد الدراسة والمسح والمشاورة من قبل المختصين وأهل البلد المعنى.

٤- حسن اختيار الجهات والشخصيات المكونة للقافلة: فيستحسن اختيار كوادر مؤهلة ومقتدرة ومشرفة، كما يستحسن أن تتنوع الجهات والشخصيات بما يشمل تنوع جنسياتهم ولغاتهم وتخصصاتهم ومهاراتهم بحسب ملاءمتها لنوع القافلة وأغراضها، وهذا فضلاً عن أنه يثري القافلة؛ فإنه يخلق انسجاماً وتعارفاً بين الطيف المتنوع من الكفاءات والشخصيات المكونة للقافلة.

٥- أن تسبق القوافل دراسة وافية لمنطقة القافلة، تشمل أهم مميزات المنطقة واحتياجاتها، وأغراض القافلة، وأهم الرموز والشخصيات المحلية التي يمكن الاستعانة بها، على أن يتم ذلك بالتشاور مع الجمعيات والمنظمات الأهلية في بلد القافلة.

٦- التنسيق الجيد مع الحكومات؛ فإننا نود لمثل هذه الأعمال أن تتم بتوافق وتكامل بين أطراف الأمة الرسمية والشعبية كافة، وفي كل بلد سنجد جهات حكومية يهملها أمر هذا النوع من النشاط.

٧- تحديد الأنشطة والبرامج التي تشملها القافلة بدقة، وحبذا لو كان ذلك بتحديد الزمان والمكان وكافة الإجراءات الضرورية لنجاح المنشط، كما أنه يستحسن إحاطة المشاركين في القافلة والمستقبلين لها بكل ذلك قبل وقتٍ كافٍ، منعاً للارتباك والتضارب.

٨- ومما يساعد أيضاً: الاهتمام بالإعلام الجيد قبل القافلة وأثناءها وبعدها، بما يشمل الإعلان عنها، وعن مناشطها وتوثيقها، والتعاون في ذلك بين إعلام الرابطة وأجهزة الإعلام المحلية في البلدان المستقبلة للقافلة، وربما يساعد على نجاح القافلة أيضاً: الاهتمام ببعض التفاصيل؛ كاتخاذ شعار لكل قافلة يلخص أهدافها، ويظهر في أعمالها الإعلامية ومناشطها.

أهم ثمرات القوافل:

لو جاز لنا أن نلخص أهم ما يمكن أن نستفيدة من عمل القوافل؛ فإننا نذكر ما يلي:

- ١- مشاركة المشاعر والتقارب النفسى والمعنوي بين أطراف الأمة، وإزالة فوارق الفهم، وتطوير القدرة على تقبُّل الرأي الآخر، والبعد عن سب المعتقدات والرموز.
 - ٢- الاطلاع على أحوال الدول والشعوب، والوقوف على مقومات التضامن والتعاون ومشاكله ومعوقاته.
 - ٣- تبادل الأفكار والمعلومات وإثرائها، بالحوار والتواصل والنقاش المشترك بين أطراف الأمة.
 - ٤- سد الفجوات الغذائية والاقتصادية؛ عبر تبادل الثروات والمصالح والمنافع الاقتصادية، وعبر تقديم الدعم المادي والعيني المباشر.
- وتتويجاً لكل ذلك؛ فإننا نثمن ونعضد المقترح الجيد والعملى، بأن تُنشئ الرابطة أمانة عامة للقوافل؛ تضم خيرة علماء الأمة وقادتها، وتخطط وتنسق لهذا النشاط على امتداد الأمة.
- !أسأل الله الكريم الذي جمعنا في هذا المؤتمر المميز؛ أن يحفظ أمتنا الإسلامية، ويحفظ الرابطة المباركة، ويوفق العاملين فيها والداعمين لها ويجزيهم خير الجزاء على ما يقدمونه للأمة.

دور المرأة والشباب في التضامن

إعداد

الدكتور صهيب حسن عبد الغفار

سكرتير مجلس الشريعة الإسلامية ورئيس جمعية القرآن الكريم ببريطانيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فإن موضوع المرأة والشباب ودورهما في التضامن موضوع حيويّ على مكان من الأهمية البالغة، وما من شك أن الأمة المسلمة في عصرنا الحاضر تواجه تحديات عديدة في سائر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حد تجعلها تصارع وتحارب على عدة مستويات، وهي في حاجة إلى التضامن في صفوفها مبدئياً على مستوى الرجال والنساء وعلى مستوى الأفراد والجماعات وعلى مستوى الشعوب والحكام، وهذا هو الطريق الوحيد للخروج بها من العقلية المنهزمة إلى العقلية المنتصرة ومن حضيض التخاذل والهوان إلى عزّ الرفعة والمنعة.

وقبل أن نتناول الموضوع الذي نحن بصدده، وهو دور المرأة والشباب في التضامن، يجدر بنا أولاً أن نتكلم بإيجاز عن التحديات التي تواجهها الأمة المسلمة على سبيل العموم، والتي -ولاشك- تناولها الباحثون الآخرون بإسهاب عند الحديث عن التضامن عموماً.

إنّ الأمة المسلمة لها وزنها العددي في هذا العالم الذي أربى سكانه على ستة بلايين نسمة، وفي كل خمسة منها واحد من المسلمين.

إن إسهام المسلمين تجاه الحضارة العالمية، وخاصة في مجال الإيجادات والمكتشفات، له تاريخ مجيد لا أحد ينكره إلا جاحد أو متجاهل؛ غير أن الغرب أخذ بزمام العلم (أعني: العلوم الطبيعية) منذ مائتي سنة حتى حاز قصب السبق،

فلا ترى من وسائل الترفه والاستمتاع - سواء كانت في داخل المنزل أو خارجه - أو كانت في مجال المواصلات سفراً كان أو إبلاغاً - إلا وترى اليد الغربية هي التي حرّكت عجلتها وسهّلت تناولها، وأمّا ما جاءت به قريحتها في مجال آلة الحرب فحدّث عنه ولا حرج من آلات التدمير الشاملة برّاً وبحراً وجواً.

وما عليك أن تتصفح الموسوعة البريطانية في موضوع المبتكرات الحديثة خلال مائتي عام السابقة، فلا تجد فيها اسماً واحداً من مبتكر مسلم، وهذه حقيقة يجب ألا نُنكرها، فإذا التحدّي الأول إنما هو في مجال العلم والتكنولوجيا، وكم يتأسّف المرء عندما يرى قائمة الجامعات العلمية العالمية فلا يجد في المائة الأولى اسم أيّ جامعة من بلاد المسلمين، فالقائمة تبدأ بأسماء الجامعات في أمريكا وبريطانيا نزولاً إلى اليابان والصين وتايوان، ونجد بعدها في القائمة التي تضم المائة الثانية والله الحمد - اسم جامعة الملك عبد العزيز وأسماء أربع جامعات في تركيا، فإذا دخلنا المائة الثالثة وجدنا فيها اسم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة شريف للتكنولوجيا في طهران، ويأتي في المائة الرابعة جامعات القاهرة واسطنبول وماليزيا وإيران^(١)، ورأيت أسماء ثلاث جامعات في باكستان (فيصل آباد، روالبندي وإسلام آباد) في المائة الثانية في مادة الزراعة بالذات^(٢).

وهناك إحصائية أخرى لجامعات آسيا بالذات وجدت أربع جامعات ماليزية وواحدة من أندونيسيا مكانها في المائة الأولى مع منافساتها من الهند بالذات، كما وجدت أربع جامعات باكستانية (لاهور، كراتشي، إسلام آباد، روالبندي) أسماءها في المائة الثانية^(٣).

(1) The Higher Education Website

(2) (QS) Quacquarelli Symonds Website.

(٣) المصدر السابق (QS) .

و مما أثلج الصدر أنه كان هناك عدد جيّد من ناحية الأطروحات التحقيقية في جامعات باكستان في العشر سنوات الماضية، فبينما كان عدد الأبحاث العلمية في عام ٢٠٠٢ ثمانمائة وخمسة عشر بحثاً، بلغ في عام ٢٠١٢ ستة آلاف وثلاثمائة بحث^(١).

ولا نغفل عن تقرير للأمم المتحدة بخصوص الأقطار التي تقل نسبة القراءة فيها عن ٥٠٪ من سكانها، حيث ذكر خمسة أقطار على قمة القائمة وهي: باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، مصر والصومال^(٢).

وقد ذكر المشاركون في ندوة علمية حول موضوع الأمة المسلمة عدة تحديات، أولها: ما ذكر سابقاً.

والثاني: هو التحدي في مجال الإعلام وما يُبث فيه من هجوم وافتراء على الإسلام وعلى نبي الإسلام وعلى التعاليم التي جاء بها القرآن و«الإسلاموفوبيا»، وهو جزء من الإعلام الموجه ضد الإسلام، ومن المؤسف أنه لا يوجد لدى المسلمين ما يواجهها ويردّها.

والثالث: هو في مجال عدم التوازن في القوة العسكرية، وهذا واضح وضوح الشمس.

والتحدي الرابع: هو في مجال الاقتصاد وضرورة مواجهة الفقر بشتّى الطرق، ومنها إيجاد صندوق إسلامي لإعطاء القروض على شروط ميسرة سهلة للمشاريع النامية في الأقطار الإسلامية.

(١) مقابلة مع د/ عطاء الرحمان: وزير العلوم والتكنولوجيا سابقاً في باكستان. منشورة في جريدة «أردو دائجست» (UD) لشهر مايو ٢٠٠١م.

(٢) وقائع الندوة، انظر UD لشهر فبراير ٢٠٠٦م.

والتحدي الخامس: هو في مجال الثقافة عموماً، فإن الثقافة الغربية تكاد تطغى على كل الثقافات ولا بد من مواجهة النواحي السلبية مع احتضان لإيجابياتها.

وأشادت الندوة بجهود المملكة في توزيع نسخ القرآن الكريم مع تراجم معانيه في شتى اللغات في العالم كله، لأنها مساهمة كبيرة في نشر الثقافة الإسلامية^(١).

ومن الجائز أن يقال إن حركة العولمة التي تشمل جميع المجالات السابقة بالإضافة إلى السياسة والمجتمع واللغة هي أكبر تحدٍّ للأمة المسلمة في الوقت الحاضر.

وعوداً على بدء نقول إن دور المرأة في معالجة جميع هذه التحديات لا يستهان به إطلاقاً، فإن القوة تكمن فيها بحيث لا يشعر بها إلا العاقلون، فقد قال أحد المفكرين من الغرب: اليد الناعمة التي تحرك مهد الرضيع هي التي تحرك الكرة الأرضية أيضاً^(٢).

إن المرأة التي تُعدّ ضعيفة تكمن في نفسها قوة صابرة تفوق القوى العادية، فقد ثبت علمياً أن المرأة عندما تضع حملها تتحمل ألماً شديداً قيس بالمعيار الآتي وهو أن جسم الإنسان - حسب تحقيق علمي - يمكن أن يتحمل ٤٥ وحدة (delta) من الألم، بينما تتحمل المرأة عند وضعها ألماً بقدر ٥٧ وحدة (delta) وهو يعادل كسراً لعشرين عظماً معاً^(٣).

هذه هي المرأة التي نريد أن نتحدث عنها، وبما أن المرأة المسلمة تجد نفسها في خضمّ هذه التحديات مثل الرجل تماماً، ولكنها تجد نفسها تنساق إلى ما زُيّن لها من مستقبل زاهر وحياة سعيدة من قبل الحركات النسائية ومرّوجيها من الرجال

(١) المصدر السابق.

(٢) UD، عدد فبراير ١٩٩٤ م.

(٣) UD، عدد يونيو ٢٠١٢ م.

والنساء، شرقاً وغرباً، فلتتناول نموذجين في الحياة، نموذج المرأة الغربية المتحضرة التي تحررت في زعمها من كثير من القيود والأغلال منذ الثورة الفرنسية، ونموذج المرأة المسلمة في بلاد الشرق والتي لاتزال تحافظ على كثير من تعاليم الإسلام، غير أنها لاتزال تشعر بأنها مهضومة الحقوق، عالّة على الرجال.

والجيل الجديد من البنات حائر بين تقاليد شرقية ورثتها كابراً عن كابر وإيحاءات غربية تجدها في صفوف الجامعات وعلى صفحات الانترنت وعلى شاشة التلفزيونات، وقريب منها تلك الأجيال المسلمة التي تربت في الغرب مولداً ومنشئاً وكذلك الآلاف من النساء التي دخلن في الإسلام، فأول ما يواجهه هو الصراع بين حياتها الغربية وبين ما تقتضيه تعاليم الإسلام، وهنا لابد من الحديث عن النساء الفضليات في تاريخ الإسلام ماضياً وحاضراً كنموذج مثالي لكل امرأة مسلمة تريد أن تحيا حياة سعيدة في الدنيا والآخرة.

وحديثنا عن النموذجين الشرقي والغربي ليس غريباً على مسامعنا، فإن الله تحدّث عن هذين النموذجين في إطار الكفر والإسلام فقال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدّٰخِلِينَ﴾ [التحریم: ١٠-١١].

وهذا هو النموذج الأول للمرأة التي أتاحت لها فرصة التعرف على الإسلام، بل عاشت في بيت من أشرف البيوت ديناً وحُلُقاً، إلا أن البيئة الكافرة المحيطة بها أثرت عليها أيما تأثير، فانساق معها وصارت من الهالكين.

وأما النموذج الثاني فقال: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَبِحَنِّي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَبِحَنِّي مِنَ الْقَوْمِ

الظالمين ﴿١١﴾ ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا
وصدقت بكلمت ربها وكُتِبَ عَلَيْهَا وَعَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَهَا مِنَ الْقَشَعِ الْمُنِيرِ ﴿١٢﴾ [التحریم: ١١-١٢].

وهذا هو النموذج الفاضل، امرأة تجد نفسها في أحضان الظلم والاضطهاد في بيئة غاشمة لا تساعدها على فعل الخيرات وترك المنكرات، ولكنها آمنت بالله فحسُن إسلامها وقوي إيمانها إلى حدّ تتحدى به الظلم والطغيان وتصمد أمام الهجوم السافر والعناد البالغ صمود الجبال الراسيات، وامرأة أخرى نشأت في بيت فضل وعلم وعرفت الكرامة والعفة إلا أنها اتُّهمت بأقبح التهم وأفحش المنكرات ظلما وزورا، فصبرت على البلاء، ووكلت أمرها إلى الله فبرأها مما قالوا، وجعلها وابنها آية للناس.

وللمرأة في العصر الحاضر، وهي مربية الأجيال معلّمة للنشأ الجديد الذي تتعلق به الآمال في النهوض بالأمة والأخذ بها إلى العزة والمنعة، لها الخيار في اتباع هذا أو ذاك، وخيارها الصحيح تتوقف عليه سعادتها في الدنيا والآخرة كما تكفل للأمة مستقبلها.

الفصل الأول النموذج للمرأة الغربية

إذا بلغت الفتاة سن البلوغ في بلاد الغرب عموماً، يرجى منها أن تجد شاباً لنفسها تتعرف عليه وتغازله، وهي عادة عرفت بمصطلح (date) الذي هو التاريخ، والمراد به اتفاقها مع شاب لتتعارف عليه في موعد محدد يجتمعان فيه في مطعم أو مسرح أو ما شابه ذلك من الأماكن، وهذا التعرف يؤدي إلى صداقة ثم إلى مصاحبة قد تقصر أو تطول، وقد تنتهي بالزواج أو بالفراق.

إننا في صفوف المجتمعات المسلمة نجد في الصحف إعلانات في ركن الزواج، فيها وصف للمرأة التي تريد الزواج، وكذلك إعلانات من قبل الرجال يريدون الزواج ويذكرون شيئاً من ملامحهم وهوياتهم، ولكنها في الغرب إعلانات مماثلة يتقدم بها الرجال والنساء، كل يتحدث عن نفسه، عن عمره وهواياته، ولكنها كلها من نوع (التاريخ)، فمثلاً ترى صفحة كاملة من الجريدة الأسبوعية (الغارديان) الصادرة في محافظة «والثيم فوريسست» بشرق لندن، وفيها إعلانات بعنوان: «النساء يردن الرجال»، ثم «الرجال يريدون النساء» ثم «الرجال يريدون الرجال» ثم «النساء يردن النساء»، ولا تجد في أي منها كلمة الزواج، ولكن هناك تصريح من البعض بعبارات كهذه: «المطلوب هو اللهو»، «اللهو ومصاحبة كبيرة»، «أريد الصحبة ثم نرى ما يحدث»، «أريد الرجل للمحبة والممازحة»، «للصداقة أولاً»، «لأجل صلة دائمة»، وهذه كلها من النساء بدءاً ممن بلغن ٣٣ سنة من العمر، وآخرهن لها ثمانون سنة.

أما التصريحات من الرجال فهي كالآتي: «لأجل الصداقة وبدء جديد للحياة»، «لأجل صلة طويلة المدى»، «أريد فتاة مرحة للفرن والمزاح وما زاد»،

« للخروج والغداء وما زاد»، «للصداقة والرومانسية».

هؤلاء هم الرجال بدءاً من عمر ٣٨ سنة إلى من هو في ٦٨ من عمره، وهناك إعلان من امرأتين تريدان الصداقة مع النساء مع شيء خاص، كما أن هناك إعلاناً من خمسة رجال يريدون صداقة الرجال مع «مزيد في المستقبل» وهناك تصريح من الجريدة في آخر الصفحة كالتالي: نصيحة بخصوص التاريخ، عند إبرام الموعد عليك أن تقابل في مكان عام، لا تعطي تفاصيل عن مكانك إلا إذا ارتحت إلى صاحبك، أخبر أحداً من أصدقاءك أو أقاربك أين تذهب ومع من تذهب^(١).

وطبعاً هذا غيظ من فيض، وهناك عشرات المواقع على الانترنت للشبان والشابات خاصة من هذا النوع، ولا حاجة لنا إلى تعليق، فالمجتمعات الشرقية لم تعرف مثل هذه العادة إطلاقاً، فإنها تنافي كرامة المرأة، وتخالف التعليمات الإسلامية بخصوص الخلوة، كما أنها تعرض الفتيات - المراهقات خاصة - لكثير من الأخطار.

صدر قريبا تقرير من قبل (هيئة انجلترا للأولاد) بعد بحث وتحقيق دام سنتين، بخصوص تصرفات الأولاد من البنين والبنات من السنّ الحادي عشر إلى الثالث عشر، وجاء في هذا التقرير: أنه توجد هناك مجموعات من الذكور في كثير من مناطق انجلترا، مدنها وريفها، غنيها وفقيرها على السواء، وهي تساند بعضها بعضا، وتعامل البنات كمتاع يُهدى من مجموعة إلى مجموعة أخرى للتلذذ والاستمتاع، ولا تجرؤ البنات إما مخافةً أو حياءً على إخطار الشرطة بما يحدث بهنّ، ونسبة من يفعل ذلك لا يزيد على واحدة من اثنتي عشرة بنتا. وذكر في التقرير أيضاً أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو الاشتغال بالموسيقى

(1) Guardian ،WF ،30th January 2014...

ومشاهدة الصور العارية في الأفلام وعلى مواقع الإنترنت.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التقرير يذكر عدة توجيهات ونصائح للبنات خاصة لتفادي أي خطر، ومنها؛ ألا يذهبن إلى الأولاد بمفردهن، وألا يلبسن لباساً رقيقاً ضيقاً، وألا يشربن الخمر مع الأولاد.

جاء ذلك على لسان السيدة (سو برولو ووتر) نائبة الهيئة في حديث لها على إذاعة بي بي سي يوم ٢٦ / ١١ / ٢٠١٣^(١)، ويقع هذا التقرير في ١٢٣ صفحة، وذكر أنه كان هناك ألفان وأربعمائة وتسعة أولاد (معظمهن بنات) وقعوا فريسة للاستغلال الجنسي في فترة أربعة عشر شهراً من عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ م، كما أن هناك ستة عشر ألفاً وخمسمائة ولد على خطر هائل من هذا الاستغلال^(٢).

وتعليقنا على هذا التقرير: أحسنت الهيئة عندما اكتشفت هذه الظاهرة السيئة عند المراهقين والمراهقات، ونقول لها: الوقاية خير من العلاج، وقد جاء في تعاليم القرآن والسنة ما يكفل حماية المجتمع من مساوئ الاستغلال الجنسي، اقرأوا ما ورد في سورة النور وكذلك في سورة الأحزاب من الإرشادات والأوامر المتعلقة بلبس الخمار والحجاب وعدم إبداء الزينة بالنسبة للنساء لغير المحارم، وما ورد من قوله ﷺ في الخلوة بالأجانب: «ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما»^(٣).

أما ما ورد عن اجتناب الخمر في القرآن فلا يخفى على أحد والكلام على ذمّ الغناء الماجن والموسيقى الصاخبة اللاهية عن ذكر الله من صميم السنة أيضاً.

(1) Sue Berelowitz: BBC News, 26/11/2013

(2) The children's Commissioner's Report, November 2013

(٣) الترغيب والترهيب (٣/ ٣٩).

بدأت حركة تحرير المرأة بعد ثورة فرنسا (من عام ١٨٦٠ إلى ١٨٧٠)، واشتدّ ساعدها في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قُتل مئات الآلاف من الرجال في الحرب، ولم يكن للأرامل بدٌّ من الخروج إلى المعامل والمصانع للعمل، مما أثّر ذلك في سلوكهن وعقليتهن كما أثّر في الثياب التي يلبسُنها، فإن العمل بالمكائن يقتضي أن يكون اللباس ضيقاً لاصقاً بالبدن حتى لا تقع أطرافه بالعجلات والمكائن المتحركة فُتسبب لصاحبه الحرج والآلام، ثم توسعت دائرة هذه الحركة لتنادي بحقوقها المهضومة في الرواتب وحقها في التملك والإدلاء بصوتها في الانتخابات وكامل حريتها في منافسة الرجال في كل ميادين الحياة.

وقد حصلت المرأة الأوروبية على عديد من الحقوق من جرّاء هذه الحركة، ولا تزال تسعى للحصول على مزيد منها، فحصلت مثلاً على حق تملك العقار في بريطانيا سنة ١٨٨٢م، وفي أمريكا على حق التصويت في ما بين ١٩٢٠م إلى ١٩٤٠م.

وتشكلت الثقافة الغربية إزاء هذه الحركة لتقوم على ثلاثة قوائم:

أ- المساواة الكاملة بين الرجال والنساء.

ب- استقلال المرأة اقتصادياً.

ج- الاختلاط بين الرجال والنساء بدون قيود وحدود^(١).

إن هذه الحركة تبنتها الأمم المتحدة منذ نشأتها عام ١٩٤٢م، فإنها عقدت مؤتمرات تلو المؤتمرات لتتحدث عن حقوق المرأة وحريتها الجنسية خاصة،

(١) حكيم محمد طارق محمود جعتائي: عورت، إسلام أور جديد سائس، ص ١٢٨ وما بعدها.

وكأنها تستهدف المرأة المسلمة بالذات، لتتحرر من دينها وحياتها وتصبح كالمرأة الغربية، وهي هدف طالما استغلها الاستعمار لإحكام سيطرته على بلاد المسلمين.

قيل: إن فرنسا خلال فترة استعمارها للجزائر جعلت العلمانية (بمعنى اللادينية) في صفوف الجنود، لتغيير المجتمع الجزائري، ولكنها لم تُفلح، فاستعانت بخبير اجتماعي فرنسي (روجيه مويينة) لتحقيق هذا الغرض، فجاء إلى البلاد وطاف في مدنها وقراها وسبّر أحوالها، ثم قدّم تقريره إلى حكومة فرنسا جاء فيه: «إذا أردتم القضاء على الجزائر فالطريقة الوحيدة هي المرأة، لأنها هي التي تحافظ على الأقدار الإسلامية، فإذا استطعتم إبعادها عن دينها، أفلحتم في أهدافكم»^(١).

نعود فنقول: إن الأمم المتحدة أقامت مجلساً للنساء عام ١٩٤٦م، شارك في عضويته خمس وأربعون دولة، وكان المجلس يهتم بشؤون النساء وكفالة حقوقهن، وذكرت الأمم المتحدة في ميثاقها الصادر عام ١٩٤٥م أن المرأة يجب أن يكون لها كل الحقوق مثلما هي للرجال، أكد ذلك في ميثاقها العالمي الصادر في عام ١٩٤٨م، ثم جاء مجلس العموم ١٠٥٢م بقرار يؤكد للمرأة حقوقاً مساوية في السياسة، ثم كانت الخطوة التالية بإقرار القرار رقم ٢٢٠٠ عام ١٩٦٦م يُنص فيه: «تتعهد جميع الدول المشاركة في هذه الاتفاقية على إقامة المساواة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

(١) مقال بعنوان: «مائتا مليون دولار لمخاطر الانحلال الأخلاقي»: مجلة الشقائق عدد ٦٨، صفر ١٤٢٤ هـ نقلاً عن كتاب «كلوبولايتيزيشن أور إسلام» بقلم السيد ياسر نديم، ص ٣٥٣.

ونصت في ميثاقها الصادر عام ١٩٦٧م على أن للمرأة حقاً دستورياً في التصويت، وندّدت في مؤتمر عام ١٩٦٨م بطهران على أنه من الضروري استئصال جذور أيّ تمييز ضد المرأة من أجل تطوير الإنسانية، وجاء مؤتمر مكسيكو عام ١٩٧٥م، وشارك فيه مندوبون من ١٣٣ دولة بمشروع تدريب المرأة وتحديد النسل، وكأنه كان خطة عملية لتحقيق المساواة.

وعقدت الأمم المتحدة مؤتمراً خاصاً بموضوع القضاء على كل تمييز في السلوك ضد النساء. وتمخضت عن معاهدة قانونية لا بد أن يصادق عليها كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة سالفاً ولاحقاً، وتوج ذلك في مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤م، وفي مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م، كما امتدّت عضوية المشاركين في هذه المعاهدة إلى ١٣٣ دولة. وتنص المعاهدة المذكورة على البنود الآتية:

أ- تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدون النظر إلى حالتها الزوجية.

ب- لا بد من اتخاذ جميع الوسائل للقضاء على كل القوانين والأنظمة والتقاليد التي تدعو إلى تمييز في السلوك مع المرأة.

ج- ينبغي على كل دولة تشجيع التعليم المختلط حتى لا يبقى هناك فرق بين الرجال والنساء في ميادين التعليم.

د- ينبغي على جميع الأعضاء إعطاء المرأة نفس الصلاحيات القانونية التي يمنحونها للرجال.

ر- ينبغي أن يعطى للمرأة حق تحديد عدد الأولاد وتحديد المدة الفاصلة بين توليدهم كما هو ممنوح للرجال.

ز- يجب ان تعتبر المرأة وليةً للطفل ومسؤولة عنه كما هو الحال بالنسبة للرجال.

أما مؤتمر «بكين» - وقد سبقته مؤتمرات في الدنمارك عام ١٩٨٠م، وفي نيروبي عام ١٩٨٥م - فقد جاء بقرارات فيها مساسٌ بالشريعة الإسلامية إلى حد كبير، فقد ورد في بنودها ما يأتي:

- ١- حرية الممارسة الجنسية.
- ٢- كراهية الزواج المبكر.
- ٣- ترويج وسائل منع الحمل.
- ٤- الحدّ من صلاحية المرء على الإنجاب بطريقة العمليات الجراحية.
- ٥- التحديد في عدد الأطفال.
- ٦- جواز إسقاط الحمل بطرق مأمونة.
- ٧- تشجيع التعليم المختلط.
- ٨- تعليم الأولاد الثقافة الجنسية في سن مبكر.
- ٩- استعمال وسائل الإعلام للتوعية العامة بخصوص الحصول على هذه الأهداف.

وهناك مؤتمرات أخرى انعقدت على موضوع السكان، وكانت تنحو نفس المنحى في نشر الإباحية، فمثلا جاء في مؤتمر مكسيكو عام ١٩٨٤م البنود التالية:

- ١- ضرورة إعطاء الحقوق المساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة.

- ٢- تشجيع الزواج إلى سنّ متأخر وعدم التعجّل بالحمل.
- ٣- مشاركة الرجل في أعمال البيت ومشاركة المرأة في الأعمال خارج البيت.
- ٤- تثقيف الأولاد بالثقافة الجنسيّة في سن مبكر.
- ٥- تشجيع العلاقات الجنسيّة خارج نطاق الأسرة.
- ٦- مساعدة الرجال والنساء في المعيشة والإسكان ولو كانوا يمارسون العلاقة الجنسيّة المحرّمة.

و بقيت عجلة هذه المساواة المزعومة تسير مسراها حتى جاءت بمزيد من الاقتراحات لنشر الإباحية في مؤتمر عام ٢٠٠٠م المنعقد في نيويورك، وقد ورد في بنودها ما يأتي:

- ١- تشجيع المراهقين والمراهقات على العمليّة الجنسيّة مبكراً وعلى الزواج متأخراً.
- ٢- تشجيع جميع الصلات الجنسيّة خارج نطاق الأسرة وضرورة القضاء على دور الزواج في عمارة الأسرة.
- ٣- التقنين بخصوص جواز إسقاط الحمل.
- ٤- تعميم مفهوم الأسرة كما هو معروف في الغرب، أي: أنها تتكون من شخصين، سواءً كانا رجلين أم امرأتين أو رجلاً وامرأة.
- ٥- تشجيع المرأة على إنكارها للعمل المنزلي الذي لا يستدرّ أجره.
- ٦- ضرورة إقامة محاكم أسرية تدين الرجل إذا اغتصب حقوق زوجته وتعاقبه.

- ٧- إباحة عمليّة الشذوذ الجنسي ونقض القوانين التي تحرّمه.
- ٨- نشر المفهوم الغربي للمساواة الكاملة بين الرجال والنساء في مجالات العمل ورعاية الأطفال والأعمال الأسرية والتوريث.
- ٩- ردّ التحفظات التي رفعتها بعض الدول الإسلامية حيال هذه البنود كلياً^(١).

وختلاصة القول: إن هذه المؤتمرات ساعدت في نشر الفكر الغربي عن تحرر المرأة، وفتحت المجال أمامها لتنافس الرجال في كل ميادين الحياة، وعرضت نفسها للإباحتية والتحليل الخُلقي، وهوّنت من شأن الأسرة وترابطها وإحكامها. ولكن لا يسعنا إلا أن نقول إحقاقاً للحق وإنصافاً للقضية: إنه كانت هناك جوانب إيجابية أيضاً لهذه المؤتمرات في دور المرأة، وهي كالتالي:

- ١- تشجيع المرأة على طلب العلم وإخراجها من الجهل والأمية.
- ٢- محاولة القضاء على الأمراض التي تصيب النسوة وخاصة ممن كنّ من الطبقات الدنيا.
- ٣- تقييد التجارة العالمية للأطفال والنساء بغية استغلالهنّ في الجنس بطريق مجموعات دوليّة تمارس هذه العملية واعتبارها من الجرائم الكبيرة.
- ٤- تشجيع وسائل الإعلام على تقليل دورها في عرض المرأة كسلعة تجارية أو متاع جنسي.
- ٥- التساوي في أجره الرجال والنساء إذا كانوا يمارسون نفس العمل.

(١) المصدر السابق، من صفحة ٣٥٦ إلى ٣٨٠.

- ٦- ضرورة منح المرأة الإجازة من العمل إذا كانت حاملة.
- ٧- التنديد بالعنف الجنسي الذي قد يمارسه الرجل ضد المرأة.
- ٨- إرشاد الآباء والأمهات إلى عدم التمييز بين الأولاد.
- ٩- الحظر على استغلال النساء اللاجئات لوضعهن و فقرهن.
- ١٠- منع وأد البنات منعاً باتاً^(١).

و لكن هل تحققت المساواة التي ينشرها الغرب فعلاً؟

والجواب: أنها لم تتحقق؛ لأنها تأسست على قواعد غير فطرية، لا أحد ينكر أن لها حقوقاً مثل ما كان للرجال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ولكن مع قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهي درجة القوامة والمسؤولية لرعايتها والإنفاق عليها والحفاظ على كرامتها وتجنّبها من السقوط في الذلّ والهوان.

فلذلك جعل الله لكل من الرجال والنساء دوراً في الحياة، يناسب كل واحد منهما بدنياً ونفسياً، وليس من المعقول أن المرأة التي كُلفت بأعباء الحمل والوضع والإرضاع أن تُحمّل فوق كل ذلك بأعباء الارتزاق لنفسها، إلا في حالات نادرة حيث لا ولي لها، ولا زوج يُنفق عليها ويدراً عنها، كما جعل دورها يختلف عن الرجل، فجعل لكل واحد منهما حدوداً لا أحد يتجاوزها، فإذا تجاوزوا جاءوا بخلل عظيم في مسيرة الحياة، ومثلها مثل الشمس والقمر، كل يجري في فلك بدون المساس بالآخر، فلو تصادما في دورتهما لكانت هناك نهاية العالم.

(١) المصدر السابق، صفحة ٣٩٦.

وقد عني بالشمس والقمر: المرأة والرجل أو الزوجان في رؤيا يوسف عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

وتحققت الرؤيا يوم سجد له كل من أمه وأبيه وإخوته أمامه عند دخولهم مصر، لو بقي الرجل والمرأة في أداء دورهما بدون الاحتكاك بالآخر لما حدث الخلل في نظام الحياة، كما هو ملاحظ في عدم التساوي بين الرجال والنساء في كثير من مجالات الحياة في الغرب مع مناشدته للمساواة في كل حين وأن، وهذه أرقام وأعداد من أرقى بلاد الغرب، بريطانيا التي ارتفعت منها النداءات لأول مرة لتحقيق الحرية والمساواة بين الرجال والنساء:

١- حسب بيان أصدرته منظمة «المساواة، Equality» تطرد ثلاثون ألف امرأة كل عام من العمل من أجل الحمل كما ورد في صحيفة الغارديان يوم ٠٥/٠٦/٢٠٠٩م.

٢- حسب تقرير أعدّه معهد الإدارة يجب على النساء العاملات في المناصب الإدارية الانتظار لثمانية وتسعين عاما حتى يكون راتبهنّ مثل رواتب أمثالهنّ من الرجال في نفس المنصب، جاء ذلك في صحيفة الغارديان يوم ٣١/٨/٢٠١١م.

٣- حسب تحقيق أعدته مؤسسة ديلايت «Delight» إن نسبة النساء في منصب المدير نسبة تافهة، فإنها ازدادت في غضون عشر سنوات الماضية من خمسة بالمئة إلى تسعة بالمئة فقط، وقد تأخذ عشرين سنة أخرى للوصول إلى هدف الثلاثين بالمئة (صحيفة الغارديان ٢٢/٨/٢٠٠٧م).

- ٤- تستورد بريطانيا حوالي أربعة آلاف امرأة سنوياً لأجل تسديد حاجة السوق الجنسي، جاء ذلك في تحقيق أجرته منظمة CCAT (مجتمع كرايدون ضد التهجير)، انظر: الغارديان بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٢ م.
- ٥- تمرّ النساء في بلاد الحرية بتجارب قاسية من ناحية العنف واستغلال الجنس، وهاكم بعضاً لإحصائيات بهذا الصدد:
- أ- تمرّ النساء بصورة من صور العنف الأسري بنسبة ٤٥٪ في البيوت.
- ب- هناك ٢١٪ من البنات اللاتي يُغتصبن وهنّ مراهقات.
- ج- هناك ٨٠٪ من النساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب.
- د- ويرى واحد من أربعة رجال في تحقيق أجرته منظمة العفو الدولية بأن هؤلاء النساء هنّ مسؤولات جزئياً أو كلياً عن هذه الجريمة، وذلك بلبسهنّ لباساً رقيقاً يحرك الشهوة، أو وجد لديها اتصالات جنسية مع عدد من الرجال.
- ر- تقتل امرأتان أسبوعياً في إنجلترا وويلز على يد صديق لها عنيف حالياً أو سابقاً.
- ز- لا يقل عدد النساء التي يتعرضن للزواج بالإكراه منهنّ عن ٨٥٪.
- س- المجتمع البريطاني قبل العنف الأسري كظاهرة اجتماعية لا يلتفت إليها، فإن معظم الناس إذا رأوا أحداً من الجيران يضرب كلبه اتصلوا بالشرطة لإنقاذ حياته، وقليل منهم من يفعل ذلك إذا رأوا رجلاً يضرب امرأته أو صديقته، وهذا كله من جرّاء القوانين التي تنص على عدم التدخل في شؤون الآخرين وخاصة إذا كانت وراء السور وداخل البيوت.

ش - حسب تقرير أعدته وزارة الداخلية (الغارديان ٢١ / ٧ / ٢٠٠٧ م) فإن نسبة من يجد عقوبة الاغتصاب بدأ يقل تدريجياً، فقد حصل هذا بنسبة ٦٪ عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ م، بينما كانت هذه النسبة ٣٢٪ في عقد السبعينات.

وليست حالة النساء في أمريكا بأحسن منهن في بريطانيا، أضف إلى ذلك ما تعانيه الجنديات في الجيش الأمريكي من اضطهاد جنسي، وقالت السيدة جين هرمين - عضوة الكونغرس من كاليفورنيا- في تقرير لها: «إن الاضطهاد الجنسي في جيشنا وصل إلى مرحلة وباء، حيث إن النسوة العاملات في الجيش ليس عليهن خطر من رصاصة عدو أكثر من تعرضهن للاغتصاب من قبل زملائهن الرجال».

وهكذا الحال بالنسبة للمسجونات في سجون أمريكا من قبل زملائهن أو من قبل العاملين في إدارة السجون^(١).

وعلق عليه صاحب المقال: أن المرأة بعد دخولها في مجال العمل ومنافستها للرجال اتخذت لنفسها دور المرأة العليا (super Woman)، ولكن هل هي سعيدة بهذا الدور؟

جاء في تحقيق أجرته جريدة ديلي ميل: «أن النساء العاملات لم يكذب يعجبهن ذلك الطور من الحياة الذي يجعلهن مسؤولات عن كل شيء، وقد حان الوقت لهذه المرأة العليا أن تعود إلى بيتها»^(٢).

(١) ثروت جمال أصمعي: «مساواة مرد وزن»، جريدة «محدث» الصادرة من لاهور، عدد يونيو ٢٠١٣ م.

(٢) المصدر السابق، صفحة ٩٤.

ولماذا اتخذت المرأة طريقها إلى العمل؟

إذا لم تكن مضطرة إلى العمل لأجل عدم وجود من يكفلها، تعود أسبابها إلى هذه الأربعة عموماً:

أ- لأجل استقلالها هروباً من قوامة الرجال.

ب- لأجل رفع مستواها المعيشي.

ج- لأجل الحصول على مزيد من أدوات التجميل والراحة.

د- لأجل إزالة ما تشعر به من الوحدة.

وهناك عدد من الإحصائيات -من بلاد الشرق الغرب- تعطيك أدق المعلومات عن المبالغ الكبيرة الهائلة التي تنفقها النساء على شراء أدوات التجميل، أما الإحصائيات عن كثرة الطلاق (ثلاثمائة قضية طلاق في إنجلترا يومياً عام ٢٠١٢م) وكثرة الانتحار في بلاد الغرب خاصة فحدّث عنها ولا حرج، ولم تخف هذه المظاهر الاجتماعية على كثير من مفكّري الغرب، فمنهم من نظر إلى التطور الذي حصل في المجتمع الأمريكي من رفاهية وتنعم، كقول «فوكوياما» في كتابه الشهير «نهاية العالم وآخر إنسان»، عندما تحدث عن الليبرالية والعلمانية في أمريكا، فيرى أنه ليس من وسع الإنسان بلوغ حدّ أعلى من هذا، حيث إنه وصل إلى قمّته في التطور والرقّي، صدر هذا الكتاب في ١٩٩٨م، ولكن صدر في نفس العام كتاب آخر بعنوان «انحدار إلى عاقبة غموره» كتبه قاض أمريكي متقاعد السيّد روبرت بورك يقول فيه: إن المجتمع الأمريكي ينحدر انحداراً شديداً إلى الزوال، إلى عاقبة سدوم وعمورة (أي عاقبة قوم لوط) لأجل الليبرالية والعلمانية. فقال: «إن أوروبا فتحتها الأتراك وكذلك المسلمون القادمون من إفريقيا في القرن الثامن، ولكن المجتمعات

العلمانية في أوروبا الآن ليست في حاجة إلى هجوم من الخارج، إنها ستزول بنفسها من أجل نقص متزايد في نسبة العمران، أو تتعرض لعذاب سماوي من أجل مساوئها»^(١).

ويجب أن نصرح في الأخير: أننا ذكرنا في هذا الفصل النواحي السلبية لوضع المرأة في الغرب والتي تسببت في تفكك الأسرة ونشر الإباحية والمنكرات في المجتمع الغربي، وهذا لا يعني أننا ننكر الجوانب الإيجابية الكثيرة التي لا يزال يحتفظ بها هذا المجتمع رجالاً ونساءً، مثل انضباطهم بالمواعيد وصدقهم في القول وأمانتهم في المعاملات وتحملهم لآراء الآخرين برحابة الصدر وحرصهم على مساعدة المحتاجين ونزاهتهم في القضاء وعدلهم في الحكم.

وقد رأينا كيف وسعت صدورهم في إيواء الآلاف من اللاجئين من المنكوبين والمضطهدين في بلادهم أيام حرب البوسنة والهرسك وخلال الحرب الأهلية في الصومال سابقاً، وفي سوريا لاحقاً، بالإضافة إلى الهاربين من جراء القتال في أفغانستان والعراق وكثير من الدول الأخرى. ولا شك بأن العدل يُبقي الحُكم وبالظلم والطغيان تزول الدول، وهذا هو سرّ البقاء والفناء للشعوب والأمم.

(١) المهندس مختار فاروقي، «أمريكا أورأس كاتهديبى مستقبل»، جريدة «المنبر»، عدد

الفصل الثاني نموذج المرأة الشرقية

وعندما نتحدث عن نموذج المرأة في الشرق لا نقصد بها وضعها الاجتماعي في عصور الإسلام الزاهرة من عهد الرسول ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين إلى نهاية الخلافة العثمانية في القرن العشرين، ولكننا نتحدث عن وضعها في العصر الحاضر، في دول الشرق الأوسط خاصة.

وقد يكون من الأسهل أن نتناول المرأة بالبحث في إحدى الدول الإسلامية حيث اختلطت التقاليد الإسلامية بكثير من التقاليد الغربية لأجل الاستعمار الذي مر عليها سابقاً، وأقصد بها دولة باكستان المسلمة، ويجدر بي أن أتحدث عنها فقد تربيّت فيها وتعلمت في معاهدها، وبقيت مطلعاً على أحوالها حتى بعد الاستقرار في بريطانيا منذ مدة طويلة، ووضعها لا يختلف عن كثير من البلاد الإسلامية التي خضعت للاستعمار مثل مصر والسودان وبلاد الرافدين وأخرى في الشرق الأقصى.

وقد لا أكون مخطئاً عندما أقول: إن وضع المرأة في تلك البلاد غير محسود عليه، فمثلاً لا تزال نسبة الأمية مرتفعة، وخاصة في المناطق الشمالية حيث لا توجد تسهيلات وافرة لتعليم البنات، كما لا يشعر أهلها بضرورة تعليمهنّ أكثر مما تحتاج إليه المرأة في دينها وأداء شعائر عبادتها.

ولا شك أن الزواج لا يزال يتم برضى العوائل وبترتيب من الآباء مما ينتج بكثير من البركة والاستمرارية، غير أنه هناك نسبة غير قليلة من الزواج القسريّ وخاصة في حدود العائلة نفسها أو في حدود القبيلة أو من ناحية الانتماء إلى فئة معينة من مجموعات الناس مما لا يقع موقع القبول في نفوس الأزواج، فيحدث

بذلك الفساد والاضطراب، وعُرف في بعض مناطق بلاد السند الزواج بالمصحف، ويقصدون بذلك بقاء البنت بدون زواج حقيقي مع شاب حتى لا يدخل أجنبي في صفوف الأسرة التي تنتمي إليها البنت، فيبقى التوارث داخل العائلة لا يشارك فيه أجنبي، وهذا شيء غير مرضي تماماً في الإسلام، ويوجد هناك ظاهرة الحفاظ على الشرف ويذهب ضحيتها الشابة المسكينة إذا تزوجت شخصاً بدون إذن أهلها، والأمر أخطر وأدهى لو وُجدتفي علاقة غرام قبل الزواج.

وهناك وقائع للشذوذ الجنسي واغتصاب للبنات الصغيرات، ولو على قلة، مما لا يرضى به الشرع ولا يستساغ في مجتمع مسلم، وكانت هناك واقعة هزت المجتمع، وهو أن شاباً اتهم بعلاقة محرمة مع شابة، فاجتمع كبار القوم للفصل في القضية، فحكموا بعقوبة سخيفة، وهو أن هذا الشاب قد انتهك حرمة عائلة أخرى، فلذلك يجب أن تنتهك حرمة عائلته أيضاً، فسمحوا لعدة رجال من عائلة البنت التي اغتصبت الوقاع بأخت الشاب الذي ارتكب الجريمة، ولولا تدخل السلطات في القضية لنفذوا هذا الحكم، وكذلك من المساوي التي ينكر عليها هو إجبار الأولاد الصغار - بنين وبنات - على العمل لأجل الارتزاق وتجنبيهم التعليم، ويعود سببه إلى الفقر والضرورة عموماً وإهمال شأنهم من قبل السلطات.

أما العنف الأسري فليست حالة الدول المسلمة بأحسن مما عليه الحال في الدول المتطورة. وحسب تقرير من قبل الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م عن العنف الأسري في عشر دول بالذات وهي بنغلاديش، البرازيل، إثيوبيا، اليابان، ناميبيا، البيرو، سامووا، صربيا، الجبل الأسود، تايلند وتزانيا، والذي يتناول استجواباً مع أربعة وعشرين ألف امرأة، تبين أن هذا العنف بلغ قمته في بنغلاديش (٧١٪) وإثيوبيا والبيرو وتزانيا (ما بين ٢٩٪ إلى ٦٢٪)، وكانت اليابان في أسفل القائمة (١٥٪).

ويشمل العنف الأسري اللطم واللكم وجرح الشخص بشيء من الأشياء وذلك برميّه به إياه، والضرب بالعصيّ أو الإضرار بألة من الآلات بما فيها البندقية، وكذلك يشمل الصلات الجنسية على كره منها وإخافتها وتهديدها وتعريضها للسخرية والاستهزاء والطعن في عزّتها وشرفها وإذلالها نفسياً، وليست باكستان بأحسن وضعاً من بنغلاديش، وجاء في تقرير أعدته هيئة الحقوق الإنسانية أن ٩٠٪ من النساء هناك يتعرّضن لنوع من أنواع العنف، وجاء في تقرير عن منطقة بنجاب خاصة لعام ١٩٩٣م أنه سُجّل فيه أربعمائة قضية من العنف الأسري، منها القتل للزوجات بنسبة ٥٠٪.

وورد في أحدث تقرير للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩م خلاصة القضية بالعبارة الآتية: «على الرغم من جهود الحكومات وسعي المنظمات الدولية، لا يزال العنف الأسري يجري على قدم وساق في جميع الدول الراقية والمتطورة»^(١).

وكما أننا أنصفنا المجتمع الغربي - في الفصل السابق - بذكر محاسنه بعد إيراد مساوئها بخصوص المرأة، ننصف المجتمع المسلم بعد هذا السرد عن مكان من ضعفه، فنقول: إن المجتمعات المسلمة لا تزال تحافظ على حشمتها وعزّها وشرفها، والمرأة فيها معزّزة مكرّمة وترابط الأسرة يزيد لها عزّاً وكرامة، ونسبة التعليم لديهنّ في ازدياد، ولا تزال المرأة تُعنى بشؤون البيت وتربية الأولاد، ولا يزال الرجل يكدّ ويجتهد ليعول عائلته، ويوجد لدى العوائل المسلمة من القناعة والاطمئنان النفسي ما لا يوجد لدى العائلات في الغرب، وهذا ما يقرّ به شاهد من الغرب!!

(١) محمد رضا الإسلام الندوي: كهريلو تشدّد (العنف الأسري)، مجلة حكمت قرآن، عدد

فهذه السيدة «كريستيان بيكر» امرأة من عالم الفنّ والتلفزيون، وُلدت في ألمانيا وتربّت في معاهدها وجامعاتها وولعت بالغناء والموسيقى وزاولت مهنة عرض البرامج الموسيقية والتعريف بأساطينها ونجومها على قناة «MTV» البريطانية حتى أصبحت من أشهر مقدمي هذا البرنامج.

تعرّفت كريستيان على علم من أعلام الألعاب الرياضية سابقا وسياسي من ساسة باكستان حاليًا، ألا وهو (عمران خان)، فعرّفتها بالإسلام ودعاها إلى زيارة باكستان، فزارتها مرّة بعد مرّة وطافت بمناطقها الشمالية بجبالها الشاهقة ووديانها المتشعبة، كما أنها التقت بشخصيات في مجال الإعلام والسياسة، واطلعت على أحوال الطبقة المتوسطة من الرجال والنساء، والتقت بالمفكرين في باكستان وغيرها من الدول الإسلامية، وأعجبت بتعاليم الإسلام أيّما إعجاب حتى دخلت في الإسلام عن يقين واقتناع، وتزوجت، فذاقت حلاوة الزواج ومرارته مع رجل عربي مسلم، ولكنّ زواجها الفاشل لم يفلمن ساعدها ولم يضعف من حرارة إيمانها، ثم كتبت عن حياتها بعنوان «من MTV إلى مكة» (من تلفزيون الموسيقى إلى مكة، وكيف أثر الإسلام في حياتها).

جاء في سرد كلامها محاورتها مع عمران خان، وقد وافقت على قوله عند التحدث عن الأفلام الصادرة في الغرب، بأنّ الغرب فقد جانبا مهمّا من الجوانب الخُلقية وهو الحياء، تقول: إنها كانت تعتقد أن المرأة المسلمة لا تتمتع بالحرية، وهي فريسة لنظام أبويّ رجاليّ، ولكنها اقتنعت أخيراً كيف يأتي الإسلام بالسّلم والأمن الداخلي لكلّ من دخل الإسلام.

وأقرّت بالاستغلال الجنسي للمرأة في الغرب فقالت: «رأيت خلال عملي بأن نظرية «الجنس يساعد على البيع» هو السائد في الإعلام، وكنت دائماً أتساءل عن جديتها، وإن النساء في صنعة الإعلام كنّ في معظم الأوقات ينصرفن

إلى حيلة قديمة، وهي إذا كانت (أي: المهارة الجنسية) عندك فأبرزها، إنني فعلت ذلك شخصياً إلى حدّ ما، غير أنني لم أجعل فلسفة «كلما قلّ كانت الزيادة» كخطة استراتيجية متعمدة للتقدم في مجال العمل، كما فعله غيري، وذلك بلبس الزيّ بطريق مجاهر يغري الجنس الآخر، بغية تغطية الإعلام على أوسع نطاق، وإنني لم أعجب إطلاقاً باستغلال المرأة، تسعين بالمئة عادة، في الدعاية الترويجية، وهي لا تستند إلى شخصية المرأة أو مهارتها الذهنيّة بل إلى قامتها وملامحها الجسدية المثيرة للجنس، ووافقت إذابما قاله عمران: إنه مهما قيل عن قهر المرأة المزعوم في الثقافات الإسلامية، إن طريقة عرض الغرب للمرأة إنها بلا شكّ تجريح لشرفها ونوع من استغلالها»^(١).

وتحدّثت في الفصل الرابع والخامس والسادس عن انطباعاتها الشخصية بخصوص حياة الناس في باكستان، وشمل حديثها الأولاد والعائلة ومعاملة النساء فقالت (باختصار): «أعجبت بإكرام الأولاد للأباء على غير طريقة الأولاد في الغرب، وكنت واحدا منهم» (ص ٧١).

وقالت أيضاً: «تمتعت بالجو الشرقي وحيويته، وأعجبت أيّما إعجاب بالناس الذين قابلتهم وكرمهم وضيافتهم، كأنهم يحملون الله في قلوبهم على النقيض من عالم التسلية والإمتاع الباهر العجيب الذي كان ينتظرنى بعد عودتي من رحلتي الأولى إلى باكستان» (ص ٧١).

«إن قاعدة المجتمع الباكستاني هو الأسرة، وأثر في ذلك الترابط الموجود بين أفراد العائلة ورعاية بعضهم لبعض بدون شروط أو تحفظ، وكلّه كان مختلفاً تماماً عن المجتمع الأوروبي» (ص ٨٣).

(1) Kristiane Backer: From MTV to Mecca, P69

«تذكرت كيف عوملتُ كامرأة غريبة، بل كيف كانت النساء يعاملن بصورة عامّة في هذا البلد، وأقول بصدق: إنه لا أحد من الرجال نظر إليّ باحتقار أو عداً أو عدم احترام، بل على العكس من ذلك، رحّبوا بي ترحيباً حاراً حيثما ذهبت، ووجدتُ من جميع من قابلتهم معاملة هادئة.

وقد وجدت في مناطق نائية أنّ الرجال كانوا يتجنّبون النظر إليّ ويهملونني، فأخبرني عمران إنه علامة الإكرام لديهم، وما أعجب هذه العلامة حتى يكون المرء يعتاد بها» (ص ٨٥).

«غير أنه كانت هناك جوانب من الثقافة الباكستانية التي لم أكد أسأل عنها دائماً، لماذا تُمنع النساء من دخول كثير من المساجد؟ ولماذا هذا التفريق بين الجنسين في معظم الأماكن ما عدا لدى الطبقة المستغربة؟» (ص ٨٥).

«اكتشفت حيثما ذهبت أن جدران المنازل مزينة بصور رجال العائلة فقط، وليس بينهما صور النساء، فأخبرني عمران أن ذلك من أجل الحفاظ على سمعة النساء، أنّهنّ لدينا كالجواهر الثمينة التي هي ليست للمشاهدة» (ص ٨٦).

«بما أنّ الرجال هم مسؤولون عادة عن إعالة الأسرة بمن فيهم الآباء والأمهات والزوجات والأولاد والأخوات العوانس، فلذلك كانوا يهتمّون بتعليم الأبناء دون البنات» (ص ٨٧).

«كان من الصعب عليّ أن اعتاد ذلك التفريق الذي يمارسونه بين الجنسين، وأكتفي بمخاطبة النساء اللاتي لم يعرفن عن العالم كثيراً، وقد أكّد لي عمران أنّ الهدف من ذلك هو الحفاظ على المرأة وعلى قداسة الزواج، وأنّ هذه العادة توجد في مناطق محافظة على التقاليد أو القروية منها، وأنّ الحياة في المدن أكثر تحرراً، وأنّ هذه العادة ليست تعبيراً للنساء، بل إنّما هو علامة إكرامها وتبجيلها» (ص ٨٨).

«إنني لم أختبر في حياتي مثل هذا الحب للدين، كما شاهدته لدى المسلمين الذين قابلتهم في باكستان» (ص ٩٣).

«أحببت الترابط الأسري الذي شاهدته في باكستان، والذي جعلني أقارنُ بينه وبين الحياة في الغرب، حيث يعتقد كثير من العوائل أن الشباب يجب أن يغادروا البيوت إذا بلغوا الثامنة عشرة من العمر، أو يدفعوا الإيجار لأجل السكنى مع الآباء في معظم الأحيان، وأن تجاربي في باكستان وقراءتي للقرآن جعلني أتيقن من ضرورة أهمية الأسرة، وتعهدت بأن احذو هذا الحدو بشيء من الاستحسان» (ص ١٠٣ / ١٠٤).

«وكان يعجبني أن أسمع بأننا لإسلام يبجل دور النساء، كالأمهات اللاتي يرعاهن أزواجهن فلا يُرجى منهن أن يعملن لأجل الارتزاق لجميع العائلة، بالإضافة إلى القيام بجميع أعمال البيت، فيكن مرهقات تمام الإرهاق» (ص ١٠٥).

«لم أفهم بالصراحة آية سورة النساء بخصوص ضرب المرأة الناشزة، وقد نصحني عمران أن أمر على الآية التي لم أفهمها إلى وقت آخر، فان الله يحب الرجال والنساء فإنهما على سواسية عنده، وإن كان هناك شيء من التغير في أدوارهم» (ص ١٠٦).

«أخبرتني سيّدة عن أهمية البكارة، وخاصة عندما تتأهب المرأة للزواج إلى حدّ يجعل بعض البنات - إذا فقدن البكارة لسبب ما - يذهبن إلى الطبيب «للخياطة»، حتى يعرف الزوج ليلة الزواج أنها مازالت بكرًا، وقلت في نفسي: ما أغرب هذه العملية، عملية التجميل للمرأة» (ص ١١٤).

هذه هي بعض خواطرها عن المجتمع الباكستاني وهولا يختلف كثيراً عن المجتمعات المسلمة في عدد من البلدان الأخرى، هي جاءت بكثير من المحامد وصدقت نفسها عندما أنكرت بعض ما لم تألفها من العادات^(١).

وأعجب من ذلك هو قصة السيدة (مريم جميلة)، المرأة الأمريكية من أصول يهودية، التي أسلمت ثم استقرت في باكستان إلى أن لقيت ربها، ونسرها بإيجاز:

كانت هي «مرغريت ماركوس» عندما وُلدت عام ١٩٣٤م في نيوروشيل في أمريكا من عائلة يهودية هاجرت من ألمانيا إلى أمريكا عام ١٨٤٨م، وكانت منذ نعومة أظافرها مولعة بالقراءة والكتب، نافرة من اللعب والخروج مع صديق أو صديقة، ولحقت بالجامعة بعد الفراغ من المدرسة الثانوية، وقد بلغت من العمر الثامنة عشرة، وأعجبت بدراسة مقارنة بين الإسلام واليهودية إلى أن اضطرت إلى مغادرة الجامعة بعد أربع سنوات من أجل مرضٍ داهمها، فتفرغت لدراسة شخصية لعدد من المذاهب بما فيها المسيحية والبهائية، والتقت برجالها في نيويورك، ووقع في يدها كتاب «محمد أسد» وهو «الطريق إلى مكة»، فكانت تتأرجح بين المذاهب حتى أثر ذلك عليها نفسياً، فأدخلت مستشفى الأمراض النفسية عام ١٩٥٧م، حيث قضت عامين انكبّت فيهما على دراسة المذاهب والإسلام خاصة.

وساعدها على ذلك ترجمة محمد أسد لمعاني القرآن الكريم، وأخيراً اقتنعت أن الإسلام هو الدين الحق، وواصلت قراءة كتب الحديث مثل ترجمة صحيح البخاري لمحمد أسد، ومشكاة المصابيح للحاج فضل كريم، بالإضافة

(١) المصدر السابق.

إلى عدد من الكتب الأخرى، مثل الهداية، ومقدمة ابن خلدون، والمثنوي لمولانا الرومي، وقصائد محمد إقبال.

ولمّا رأى والداها ميلها الشديد إلى الإسلام سحباً عنها أيديهما الكافلة لها، فاضطرت إلى كسب معيشتها بنفسها، وكانت لا تزال على صلة بكثير من العلماء والمفكرين، مثل الدكتور فاضل جمالي (مندوب حكومة العراق في الأمم المتحدة)، والدكتور محمد حُبّ الله (مدير المركز الإسلامي في واشنطن)، والشيخ محمد بشير الإبراهيمي (رئيس جبهة العلماء في الجزائر)، والدكتور حميد الله المقيم في باريس، والدكتور معروف الدواليبي (أستاذ الشريعة في جامعة دمشق)، والدكتور سعيد رمضان (مدير المركز الإسلامي في جنوة) آنذاك.

وقد اطّلت على مقال للشيخ أبي الأعلى المودودي بعنوان «الحياة بعد الموت»، والذي نُشر في مجلة (مسلم دائجست) الصادرة من دربن بجنوب أفريقيا، ووجدت فيه جواباً على جميع أسئلتها حول هذا الموضوع، فبدأت تراسل الشيخ عام ١٩٦٠م، فأشار إليها الشيخ أن ترحل إلى أيّ بلد إسلامي، وخاصة باكستان بعدما تعتنق الإسلام، وأخيراً زارت المركز الإسلامي في بروكلين يوم ٢٤ مايو ١٩٦١م يوم عيد الأضحى، لتُسَلِّم على يد مديره الشيخ داود أحمد فيصل، وتنقلب من مارغريت ماركس إلى مريم جميلة.

وعزمت على الرحيل إلى باكستان كما أشار إليها الشيخ، ولمّا كانت يدها قاصرة عن تحمّل نفقات السفر بالطائرة، ركبت باخرة ألمانية -على رغم مخالفة شديدة من معارفها وأقاربها- يوم ١٨ مايو ١٩٦٢م، وقطعت هذه الرحلة البحرية الطويلة مارّة بموانئ مصر والسودان وصوماليا والسعودية إلى أن وصلت ميناء كراتشي يوم ٢٦ مايو ١٩٦٢م، فاستقبلها أعضاء من الجماعة

الإسلامية، ثم سافرت إلى لاهور وأقامت في بيت الشيخ، ثم اصطبغت تماماً بالصبغة الإسلامية، فارتدت الحجاب وتعلّمت الأردية حتى أتقنتها، ولمّا انتقلت إلى قرية في ضواحي لاهور صبرت على الحياة القروية، وبدأت تتكلم باللغة البنجابية أيضاً، ووقع اختيار الشيخ أخيراً لأحد أعضاء الجماعة، وهو السيّد محمد يوسف ليتزوّجها يوم ١٨ أغسطس ١٩٦٣م في لاهور وقد بلغت من العمر ٢٩ سنة، وكان زوجها يكبرها بعشر سنوات، وكان رجلاً وسيماً ذا وجهة، وقد تزوّج سابقاً وأنجب، وأحبّت زوجته الأولى هذه المرأة الوافدة من الغرب، وصار لمحمد يوسف أولاد منها أيضاً، وكان بين أولاد المرأتين من المحبّة والمؤانسة ما يُعجب الناس.

واصلت السيدة مريم جميلة عملها الدّعوي بالكتابة، فألّفت حوالي ٣٤ كتاباً من مختلف الأحجام، وتولّى طبعها زوجها، واهتدى كثير من الناس إلى الإسلام بطريق كتبها، عاشت مريم جميلة طائعة قانتة حميدة، وشهدت وفاة ضرتها السيدة شفيقة، ثم وافتها المنية يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٢م، بعد خمسين سنة قضتها في بلد غير بلدها وثقافة غير ثقافتها وبين أشخاص ليسوا من بني جلدتها، ولكنه الإسلام الذي هيأ لها الأقارب من جديد، ووطأ لها المكان البعيد، قنعت باليسير، ولكنها أعطت الكثير للأمة الإسلامية.

إنّها هي النموذج للمرأة المسلمة التي اجتمع فيها الشرق والغرب في بوتقة واحدة هي بوتقة الدين المتين رحمها الله وأسبغ عليها شأيب رحمة ومغفرته^(١).

(١) محمد إسحاق بهتّي: حياة مريم جميلة، جريدة الاعتصام الأسبوعية الصادرة من لاهور، عدد ٢٤ محرم الحرام ١٤٣٥هـ.

الفصل الثالث

دور المرأة في التضامن

تحدثنا عن نموذج المرأة في الفصل السابق بتمثيل باكستان، وهو يصدّق على غيرها من كثير من البلاد المسلمة، لأنّ تقاليدنا تنبثق من تعاليم الإسلام، فتتشكّل هنا وهناك بأشكال عديدة إلا أنّ جوهرها واحد، وبما أنّ عدد النساء نصف عدد الأمة أو يزيد عليه، فلذلك إذا تحدثنا عن أسباب القوة والمنعة لهذه الأمة، يجب ألاّ نتغافل عن دور المرأة المسلمة في بناء كيان هذه الأمة، والرفع بها إلى قمة العلياء من المجد والعزّة.

إنّ للمرأة دوراً كبيراً في المجالات العديدة؛ التربوية والتعليمية والخلقية، وفي المجال الوظيفي والسياسي، فلنتحدّث عنها باختصار.

أ- مجال التربية:

تحدّث عن العناية بالأطفال منذ الصغر الأنبياء والأتقياء في كل العصور، ومن أشهرها ما قاله الرسول ﷺ بهذا الصدد: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» الحديث^(١).

و قال الإمام الغزالي: إنّ قلب الطفل كاللوح، فإذا سمع الأذان والإقامة بعد الولادة في أذنيه ثبتت هذه الكلمات في قلبه، وهي التي ترشده إذا بلغ سنّ التمييز إذا لم يُفسده ما حوله، وهذه هي حكمة التأذين في أذن الطفل، والظاهر أنه لا يعقل في ذلك الوقت شيئاً.

(١) صحيح مسلم، رقم ٢٦٥٨، الترمذي ٢١٣٨.

وَيُقْبَلُ أَنَّ عُلَمَاءَ السُّوفِيَّاتِ (رُوسِيَا) تَحَقَّقُوا مِنْ صِحَّةِ هَذَا الْأَصْلِ، فَكَانُوا يُوَصِّونَ بِالِقَاءِ الْمُنَشُورِ الْاِشْتِرَاكِي فِي آذَانِ الْأَطْفَالِ حَتَّى يَتَرَبَّوْا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.

وَقَدْ ثَبَتَ كَذَلِكَ عِلْمِيًّا أَنَّ الطِّفْلَ يَبْدَأُ يَسْمَعُ وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى السَّمْعَ قَبْلَ الْأَبْصَارِ حَيْثُمَا ذُكِرَا مَعًا فِي الْقُرْآنِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَ هَذِهِ الْفِكْرَةَ الْيَابَانِيُّونَ جَيِّدًا، فَيَعْتَنُونَ بِفِتْرَةِ الْحَمْلِ اعْتِنَاءً بِالْغَا حَتَّى أَنْهَمَ يَحْسِبُونَ فِتْرَةَ الْحَمْلِ جِزَاءً مِنَ الْعَمْرِ، فَيَعُدُّونَ عَمْرَ الْوَلَدِ ابْتِدَاءً مِنْ أَوَّلِ الْحَمْلِ، فَلِذَلِكَ يَزِيدُونَ فِيهِ ٢٨٠ يَوْمًا (أَي: تِسْعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامًا).

ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدُ الْكُتَّابِ فِي مَقَالِهِ عَنِ حِكْمَةِ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ^(١).

وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ إِقْبَالُ الشَّاعِرِ وَالْفَيْلَسُوفِ الْهِنْدِيِّ الشَّهِيرِ: الَّذِينَ مَنَحُوا لِلنِّسَاءِ حُرِيَّةَ مُطْلَقَةً لَابَدًا أَنْ يَنْدَمُوا يَوْمًا، لِأَنَّ اللَّهَ حَمَّلَ الْمَرْأَةَ مَسْئُولِيَّاتٍ عَظِيمَةً مَهْمَةً إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَقُومَ بِهَا خَيْرَ الْقِيَامِ مَا وَجَدَتْ لِنَفْسِهَا وَقْتًا لِشَيْءٍ آخَرَ، فَإِذَا أَزْحَنَاهَا مِنْ أَعْمَالِهَا الَّتِي تَفْرِضُ عَلَيْهَا طَبِيعَتُهَا إِلَى أَعْمَالٍ يُمْكِنُ أَنْ يُوَدِّيَهَا الرِّجَالُ، صَارَ خَطَأً جَسِيمًا، وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنْ نَجْعَلَ الْمَرْأَةَ الَّتِي مِنْ مَهْمَتِهَا تَرْبِيَةُ النِّسَاءِ الْجَدِيدِ، نَجْعَلُهَا كَاتِبَةً عَلَى آلَةٍ أَوْ مَوْظِفَةً فِي مَكْتَبٍ، إِنَّهُ حَقًّا خِلَافُ الْفِطْرَةِ، بَلْ هُوَ مَحَاوَلَةٌ لِتَخْرِيبِ الْمَجْتَمَعِ الْإِنْسَانِيِّ^(٢).

وَمَهْمَةُ تَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ هِيَ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٦].

(١) مُحَمَّدُ عَبْدِ الْمَجِيدِ صَدِيقِي: «حِكْمَتُ آذَانِ»، UD، عَدَدُ يُولْيُو ٢٠٠٥ م.

(٢) د/ نَسْرِينَ اخْتَر: وَجُودِزَنْ سِيَهِي كَاتِنَاتِ سِ رَنْك، UD عَدَدُ نَوْفَمْبَرِ ٢٠٠٢ م.

وعلى المرأة عبء كبير من هذه المسؤولية لأنها هي التي تربي الرضيع في حضنها، والطفل في حجرها، وقد ثبت علمياً أن ٨٠٪ من شخصية الولد إنما تتم في السنوات الست الأولى من عمره، عليها أن تراقبه وتراقب أصدقاءه وخلانته، فإن العادات التي تتحکم عند الأطفال، الثلاثون بالمئة منها بالوراثة، والسبعون الباقية هي من صنع المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن أهم ما يجب أن يعتاده الطفل هو الحياء، ويتمثل في الكلام الذي ينطق به واللباس الذي يلبسه والجو الذي ينام فيه، يجب أن يعود الطفل (ذكراً أو أنثى) على حسن القول وطيب الكلام ويُجنّب دائماً بذيء القول وأفحشه، يجب أن يعلّم التحميد والتسبيح والآداب الإسلامية في الأكل والشرب ومخاطبة الكبار والصغار.

أمّا من ناحية اللبس فقد عُرف في كتب الفقه أن أبدان الأطفال إلى الرابعة من العمر ليست في حكم السّتر، فإذا بلغ الطفل الرابعة تستر عورته، لذلك ينبغي للأمهات بعد هذه المرحلة من أعمارهم الأخذ بالاحتياط من تغيير ملابسهم أو تغسيلهم، حتى لا يكون بمحضر من الأولاد الآخرين، ومن المستحسن جداً أن يعودوا على اللباس الساتر منذ الصغر، وخاصة البنات، كما لا يُشترى لهنّ الدُمى التي تلبس لباساً غير ساتر (مثل دمية باربي)، وذلك لتعويد الأطفال على الحياء منذ نعومة أظفارهم، وما أحسن قوله ﷺ في التعليم والحياء: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاصْرَبُواهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» الحديث^(١).

وآخر هذا الحديث صريح في تفريق الأولاد في الأسرة، وهم لا يزالون في العاشرة من العمر، حتى لا تكون هناك إثارة جنسية فيما لو استمروا على هذه العادة إلى سنّ البلوغ، وهذا يحدونا إلى جانب آخر من التربية، وهي عدم تعريض الأولاد إلى مشاهدة الأفلام المخلة بالأخلاق، وكذلك إلى أفلام الكاريكاتيرات التي تصوّر أبطالاً يقفزون ويجولون كأنهم خلّقوا عندهم قدرات ما لا يملكه البشر، فيترّبون الأولاد على تأليه هذه الأبطال، ويغفلون عن قدرة الإله الحق، وقريباً نشر خبر في بريطانيا أنّ ولداً بلغ من العمر الحادية عشرة وقع على أخته وهي في السابعة من العمر بعد مشاهدة فيلم خليع مثير للجنس.

إننا في هذه السطور أردنا التنبيه على واجب المرأة تجاه أولادها في أمور تختصّ بتربية الأطفال، وليس هذا هو صلب موضوع هذا البحث، فإنّ هناك كتباً بل أسفارا ألفت في موضوع تربية الأولاد وطرقها وآدابها^(١).

ب- مجال التعليم:

لا ريب أنّ التعليم هو أقوى المجالات للنهوض بالأمة والرقّيّ بها، قال العلامة إقبال: «تعليم الرجل هو تعليم فرد واحد، ولكن تعليم المرأة هو تعليم الأسرة كلها، ولا يمكن لأمة أن تتطور في العالم إذا بقي نصفها جاهلاً، ولكن من الضروري أن يكون هذا التعليم حسب الطرق الشرقية حتى تحافظ على الأخلاق العالية النبيلة التي هي جوهر دماغ الشرق»^(٢).

(١) نكهت حسين: عنصر الحياء في تربية الأولاد (بالأردنية)، مجلة ترجمان القرآن عدد سبتمبر

٢٠١١م.

(٢) المصدر السابق برقم ٢٦.

ولا أحد ينكر أنه من الواجبات على الرجال والنساء بأجمعهم معرفة أساسات الدين وما يجب عليهم من العبادات والفرائض وكيفية أدائها، وقد أنجبت هذه الأمة مشاهير من النساء الفضليات العالمات بدءاً من السيدة عائشة رضي الله عنها إلى المئات بل الآلاف من النساء على مدى التاريخ اللاتي برزن في العلوم الدينية مثل التفسير والحديث والفقه، وذكرهن أصحاب التواريخ والأخبار مثل الزركلي وغيره من مشاهير المؤلفين، ولكن يجب أن لا نغفل أن عصرنا الحاضر -منذ مائة سنة تقريباً- هو عصر انفجار العلم بعد أن كثرت المطابع وانتشرت الكتب إلى أن صار العلم متناولاً بأسرع الطرق عن طريق الإنترنت، وصار من الممكن الاتصال بعدد كبير من الناس بأيسر الوسائل وبأقصر الأوقات، وأصبحت للوسائل المذكورة يدٌ قويةٌ في إنهاض الهمم وتطوير معيشة الناس، فلذلك أصبح من واجب المرأة المسلمة أن تتضافر جهودها في جميع ميادين العلم وخاصة في ميادين الدعوة والإبلاغ.

بالعلم وحده تعرف الصحيح من السقيم والحق من الباطل، وبه وحده يمكن أن تُصحح المفاهيم الخاطئة التي توجد عند أصحاب الغي والضلال، وبه وحده تعرف حقوقها فتدافع عنها إذا أراد أحد أن يسلبها أو تناضل للحصول عليها إذا منعها المانعون.

وقد ذكرنا في الفصل السابق قصة السيدة مريم جميلة التي اهتدت إلى الإسلام بعد أن قرأت وداومت القراءة في كتب الأديان، ثم راسلت أساطين العلم حتى زالت جميع شكوكها وشبهاتها، وأعجبتني قصة إسلام السيدة «لكشميائي» البنت الهندوسية التي تعرّضت إلى تحرّش جنسى من قبل عمّها وهو تحت وطأة السكر ونشوة الخمر، فهربت من بيتها متنفّرة من دينها وتقاليدها وسافرت إلى مدينة أخرى تبحث عن ملجأ أمين، ولم تجد غير

الإسلام مأمناً، إنها ذهبت إلى عدد من أئمة المساجد لتدخل في الإسلام، ولكنهم رفضوها نظراً إلى حداثة سنّها إلى أن آوتها أرملة مسلمة، فأحاطتها برعاية وإكرام، وأدخلتها في الإسلام، وسمّتها فاطمة، ثم أعطتها عدّة كتب بعناوين «أمانتك في خدمتك» و«قائد الإنسانية» و«نساءم الهداية» و«رسول الإسلام» و«ما هو الإسلام» و«ماذا بعد الموت».

بالإضافة إلى كتاب فقهي ألف خاصة بعنوان «حُلّي من الجنة» كلها باللغات الأردية، درست فاطمة هذه الكتب، وكلّما قرأت عن قصص وبطولات المسلمين والمسلمات الجُدد وصرهم على البلاء في الدين ازداد إيمانها وقويت همّتها وعرفت أن ما حدث معها من قبل عمّها هو الذي هداها إلى الإسلام، فلذلك عفّت عنه وسامحتّه في قلبها، ثم قويّ عزمها على العودة إلى الأسرة، لعلّ الله يهديهم على يديها.

رجعت فاطمة إلى البيت لتواجه جحيما من الحياة لا يطاق بعدما اكتشفوا أنها اعتنقت الإسلام، وذاقت كل ألوان العذاب من ضرب وكسر وجرّ كالبهائم ومحاولة للقضاء عليها بالسمّ ومعالجتها بالسحر والشعوذة والطلاسم، فكانت تقرأ المعوذتين لتكفّ عنها شرّ السحرة والكهان.

تقول فاطمة: إنها كلّما تعرضت للضرب والأذى رأت رؤيا سارة مبشرة، فيزول همّها وغمّها، وكانت تدعو لهداية أبويها وأشقائها وشقيقتها، وفي ليلة من الليالي جاءت أمها تبكي بحرارة وتقول: ليتك لم تعودى إلى البيت؛ لأنك جعلتني جحيما لساكنيه، فقالت: أنا مستعدة للرحيل على أن تعديني بقراءة هذين الكتابين - من الكتب التي كانت عندها - فرضيت، وقرأت شيئا منها ثم خافت على نفسها وأغلقت الكتاب، وقالت للبت: «أخشى أن تدخليني في الإسلام» فذكرتها بوعدّها، وهو قراءة الكتابين بكاملهما، وأخيرا اهتدت إلى

الإسلام، فصارت أمّها مساندة لها في البيت، ثم تمكّنت من إغراء أبيها إلى قراءة الكتابين، فقرأ ورأى رؤيا سارّة جعلته يدخل في الإسلام أيضاً، ولم يمض زمن طويل حتى أسلم كل من في البيت بمن فيهم عمّها الذي تاب وأسلم وأصبح من دعاة الإسلام^(١).

وما من شك أن الله هو الموقّف للهداية إلاّ أنه جعل لها أسباباً، ومنها العلم كما حصل للبتت المذكورة، وكم هنالك من آلاف النساء اللاتي لديهنّ شكوك وشبهات عن بعض تعاليم الإسلام، ولا يمكن أن تزول إلاّ إذا واجههنّ داع أو داعية بسلاح العلم وحده.

ج - المجال الخلفي:

قال الرسول ﷺ: «إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق»^(٢).

إنّ الله تعالى اختار العرب بالجزيرة العربية ليكونوا حاملي رسالة الإسلام مع أنهم كانوا مشركين، ووُجدت فيهم مساوئ ومعائب أشرنا إليها في المقدمة، غير أنه كانت لديهم مجموعة من الأخلاق الفاضلة مثل الشجاعة والكرم وصدق المقال والغيرة على الشرف، فلمّا دخلوا في الإسلام حازوا قصب السبق في المكارم كلّها، وصدق قوله ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنُ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا»^(٣)، وللمرأة نصيب كبير في إصلاح الشعوب وإفسادها، وما أسرع الفسادُ ليجد طريقه في شعب ضلّت نساءها وقبّحت سيرتها وشاعت الفاحشة في صفوفها، فلذلك جاء الإسلام وهذب من طبيعتها ولو بشيء من إرشادات وتوجيهات قد تكون مكروهة عندها ولكنّ عاقبتها سليمة.

(١) مجلة ترجمان القرآن، عدد فبراير ٢٠١٤ نقلًا عن مجلة أرمغان وليّ الله الهنديّة.

(٢) مسند أحمد ٢: ٣٨١ (فيه: صالح الأخلاق)، البيهقي ١: ١٩٢ (فيه: مكارم الأخلاق).

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٧٠.

وهذه هي التعليمات التي لها صلة بالستر والحجاب وتربية الأولاد وعدم الخروج من البيت إلاّ لحاجة وطاعة الأزواج في المعروف، أصبحت عرضةً للنقد الشديد والاستخفاف من قبل الحاقدين على الإسلام.

إنهم يريدون شوارع بلادهم نظيفة صافية آمنة من المصادمات، خالية أجواءها من التلوّث حتّى من دُخان السيارات والعربات، وجعلوا لذلك قوانين صارمة في سير السيّارات ووقوفها في أماكن خاصّة وخلوّها من بثّ الأدخنة، فمن خالف شيئاً من هذه القوانين تعرّض لغرامات باهظة. وياليتهم فكّروا في تطهير الجو الخلقى السائد في بلادهم، الجو الذي يساعد على ارتكاب الجريمة من القتل والاعتصاب والتحرّش بالبنات وتعرّض الشباب والشابات لكثير من المخدّرات. وياليتهم عرفوا أنّ هذه التعليمات السامية من غصّ البصر للرجال والنساء على السواء، وتمسّك النساء بأمر الشريعة في الستر والحجاب وملازمتهنّ للحياء وابتعادهنّ من إغراء الرجال بلبس القصير من اللباس لها دور كبير في حفظ المجتمعات من هذه الجرائم.

وقد بحث باحث غربيّ هذا الموضوع - موضوع لبس المرأة الثياب القصيرة في الغرب - فتوصّل إلى نتائج مهمّة، وقد ذكر أنّ كثيراً من الرجال يصابون بأمراض جنسيّة، ومنها مرض تورّم (غدد المثانة) من أجل إثارة جنسيّة من قبل النساء اللاتي يلبسن لباساً قصيراً يثير الغرائز الجنسيّة، فيعانون من جوع جنسيّ مؤدّ إلى فاحشة أو كبت مؤدّ للأبدان أو ضعف يبلغ العنّة، وطبعاً يرفض الرجل الضعيف من قبل النساء، فينقلب من ضعفٍ إلى أضعف، ومن مرضٍ إلى أمراض، فإنّ هذه النسوة بخروجهنّ مع صدورٍ وسيقانٍ عارية إنّما يحفرن قبوراً للرجال^(١).

(1) Leonid KitaerSmyke: Pravda Moscow

(ترجم المقال سليم منصور خالد: مجلة ترجمان القرآن، عدد يونيو ٢٠٠٨).

فلتكن المرأة المسلمة على حذرٍ من محاكاة المرأة الغربية لتُحافظ على البيئة الصالحة الطاهرة التي بها صلاح المجتمعات وقوتها.

د- المجال الوظيفي العملي:

قد تكون المرأة في حاجة لعمل إما لفقد عائل لها ولأولادها، أو لمشاركة الزوج في تحمّل أعباء النفقات الزوجية نظراً إلى قلة دخل الزوج، أو لسدّ ثغرات لا يمكن أن تقوم بها إلا النساء في مجال التعليم والتمريض لهنّ خاصة، فلا بأس أنتقوم بهذا العمل مع مراعاة تعليمات الإسلام في الستر الحجاب والخلوّة، ويجب ألاّ نتغافل ظاهرة الفقر المنتشرة في كثير من البلاد الإسلامية، ولا يمكن إزالتها إلاّ إذا شاركت المرأة في العمل الاقتصادي.

ورأينا جهود السيّد محمد يونس الاقتصادي الشهير الذي أدخل في بنغلاديش فكرة التمويل على المستوى الأدنى (Micro finance) للنساء خاصة، والمراد بها إعطاءهنّ قروضاً بمبلغ زهيد، يبدأن به مهنة من المهن أو حرفة من الحرف أو تجارة متواضعة، يُدرّ عليهنّ رزقاً كافياً لها ولأسرتها على أن تردّ هذا القرض في مدّة معينة حتّى يدفع إلى امرأة أخرى هي في حاجة إليه أيضاً.

واقتبست هذه الطريقة السيّدة «روشاني ظفر» في باكستان، فأقامت «مؤسسة كشف» عام ١٩٩٥ لتعليم المرأة كيفية الادّخار وإشغال نفسها - بهذه القروض المتواضعة - في تجارة أو صناعة، وقد استطاعت أن تصل إلى ٨٢ ألف امرأة، لتستفيد من هذا المشروع الحيوي المفيد.

وكلّ من التحق به من النساء تُدرّب أوّلاً على خطط لازمة لعملية الادّخار ومزاولة التجارة وكيفية التسعير، هي تقدّم إليهنّ هذا القرض المتواضع، ويسمّى رأس المال لمدّة سنة ونصف، تزاوّل خلالها تجارة معينة، وتتمكّن من

ردّ رأس المال في المدّة المحدّدة، وقد بلغت نسبة الردّ إلى ٩٩٪ من مجموع المشاركين في هذا المشروع، وهي مستعدّة لإعفاء من كانت في مشكلة مالية من هؤلاء النسوة، وتقول: إنّ كل امرأة يجب أن تحلف على خمس:

١- سأنفق هذا المال في التجارة بدون إسراف.

٢- أحافظ على الوقت مع مراعاة جميع الضوابط.

٣- ادّخر شيئاً من الدّخل لأجل مستقبل الأولاد.

٤- لا أقترض إلّا ما استطعت تحمّله وإشغاله.

٥- أسعى لتحسين مستقبل أولادي^(١).

وهذا مثل واقعيّ من قبل النساء للنساء، من قبل امرأة شابة متعلّمة أدركت ضرورة تحسين وضع المرأة الاقتصادي في بلدها، فجاءت بخطة واقعية عمليّة ساعدت على تحسين وضع المرأة من جانب وإزالة الفقر من جانب آخر، ويرجى من المنظمات النسائية في جميع البلدان الإسلامية القيام بمثل هذه المشاريع على خطوط إسلامية مجانية للريبة والرّبا.

ر- المجال السياسي:

هل كان للمرأة دور في سياسة الحكومات ودفع عجلة الحكم؟

وقديما قيل: إنّ وراء كلّ رجل عظيم امرأة مهذّبة، وكذلك العكس، ألا ترى كيف وقفت السيّدة خديجة رضي الله عنها وراء الرسول صلى الله عليه وآله في أوّل بعثته بالمال والمواساة والتشجيع، وعلى العكس من ذلك نرى أمّ جميل تقف وراء زوجها أبي لهب في معاداة الرسول صلى الله عليه وآله حتى نزلت فيهما سورة بأكملها.

(١) مقالة مع السيدة روشاني ظفر: UD، عدد يونيو ٢٠١٣م.

ولا نبعد عن الصواب إذا قلنا: إن المرأة المسلمة - على مجرى التاريخ -
إذالم يكن لها دورٌ مباشر في شؤون السياسة، كان لها دورٌ لا يستهان به في
مجريات الأمور خلف دواليب الحكم.

كانت هناك نسوة تولين زمام الحكم لأجل ظروف أجبرتها أو ساعدتها على
ذلك، ونذكر منهنّ على سبيل المثال: الملكة شجرة الدرّ، حكمت مصر لثمانين
يوماً بعد الصالح نجم الدين، وعُرفت بالصلابة وحُسن الإدارة، والملكة رضية
سلطانة خلفت السلطان شمس الدين ألتمش في الهند من عام ١٢٣٦م إلى
١٢٤٠م، وعُرفت بالذكاء الخارق والشجاعة، والأميرة جانديبي بنت الأمير
حسين نظام شاه صاحب ولاية أحمد نغر في الهند، وتزوَّجت عادل شاه حاكم
ولاية بيجابور، وكانت تساعد في إدارة شؤون الولاية وخلفته في الحكم بعد
وفاته، ودافعت عن ولايتها دفاعاً مجيداً عندما هُوجمت، واعترف المغول في
دهلي بسلطانها من بين خمس ولايات في «دكهن» (جنوب الهند)، وقد قُتلت
أخيراً بعد الحرب عام ١٥٩٢م، وكانت معاصرة للملكة إليزابيث في إنجلترا
آنذاك، وحكمت مساحة تعادل مساحة إنجلترا، والأميرة «شاهجانبيجوم» حاكمة
ولاية بهوبال الهندية في آخر القرن التاسع عشر، وهي التي يُنسب إليها «مسجد
شاهجان» في مدينة «وكنج» في جنوب إنجلترا، لأنها هي التي تبرّعت لبنائه.

ونعود فنقول: إنّ هناك نساءً شاركن في الجهاد وقاتلن في الغزوات، مثل هند
بنت عتبة وقفت وراء زوجها أبي سفيان عندما كانا كافرين في غزوة أحد، ولمّا
أسلما شاركت مع زوجها في غزوات بلاد الشام، وكانت شاعرةً تحضّ
المقاتلين على الشجاعة وبذل الأرواح بشعرها الحماسي، والسيدة خولة بنت
الأزور خاضت في صفوف الرومان في حرب أجنادين عام ١٩هـ بعد أن علمت
بأسر أخيها ضرار بن الأزور، والسيدة أسماء بنت يزيد قتلت تسعة من جنود

الرومان بأعمدة الخيام، وكذلك فعلت أمّ حكيم زوجة عكرمة بن أبي جهل وهى التى تزوّجت خالد بن سعيد بن العاص بعد وفاة عكرمة، وقتلت تسعة من جنود الرومان أيضاً، والسيدة أمّ حرام بنت ملحان الأنصاريّة التى صاحبت زوجها عبادة بن الصامت في غزو قبرص في عهد معاوية بن أبى سفيان، وشهدت فتحها وماتت شهيدة بعدما صُرعّت وهى تركب الدابة^(١).

والتاريخ الإسلامى حافلٌ بعديد من مواقف بطوليّة قامت بها النساء المسلمات أثّرت في القرار السياسى لدى أصحاب الحكم، نورد منها موقفاً واحداً للسيدة الأفغانية السيدة زرغونة. ومن هى السيدة زرغونة؟

كانت أمّ الأمير الأفغانى الشهير أحمد شاه أبدالى، واشتهرت بديانتها وشجاعته وحبّها للإسلام والمسلمين. وعندما صار في الهند الغلبة للمرّهته (قوم من الهنادك الوثنيين)، وبدأوا يزحفون من الشرق إلى الغرب حتى وصلوا إلى حدود الشمال الغربى من شبه القارة الهنديّة (ما يسمّى بمقاطعة خيبر بختون خواه حالياً)، أهمّ أحمد شاه أمره، فطلب أعيان القبائل في قندهار، وبعد ساعات من التشاور قرّر أن تُبنى في قندهار قلعة متينة دفاعاً عن وطنه، وكان لا يزال في بحث وتمحيص عندما نُودي عليه بأن يقابل أمّه في الداخل، فدخل المنزل وإذابأمّه تشتعل غضباً فقال: خيراً إن شاء الله!!

فقال: يا ليتنى لم ألد ولداً مثلك! يا ليتنى لم أضعك! هل ربّيتك لهذا اليوم وأنت خائف من مرهته إلى حدّ بدأت تفكّر في بناء قلعة هنا في قندهار حتى تختفى فيها، إنّما عليك أن ترحل إلى الهند وتهاجمه في عقر داره، وتكسر شوكته ثم ترجع إلى وطنك!!

(١) انظر الموسوعة الإسلامية «تأليف السيّد قاسم محمود باللغة الأردية» ط، لاهور.

اعتذر أحمد شاه أبدالى إلى أمّه، وقال: إنه لا بدّ أن يستجيب إلى طلبها فسُرت، ودعت له، فرجع أحمد إلى المجلس وقال لهم: «لا نبني قلعة، بل نستعدّ للهجوم، فأعدّوا عدّتكم للرحيل إلى الهند»، وهكذا جمع الجموع، وأعدّ عدّته للحرب، واتّجه إلى الهند حيث واجه جموع مُرته وهم كالديدان في كثرتهم في ميدان (باني بت)، وبقيت الجنود هناك تناطح من وقت لآخر إلى أن أُشيع خبرٌ بأنّ أخاه انهزم أمام العدو، واختفى في مكان ما، ولمّا سمعت الأم هذا الخبر لم تصدّق وقالت: «إنّ ابني قد يموت، ولكنّه لا يمكن أن ينهزم، إنه أخوك، وقد أرضعتكما وأنامتوضّة دائماً»، وكانا في هذه المحاورة عندما انكشف الغبار عن أخيه وهو يحمل رأس أحد أمراء العدو، فسُرت الطمأنينة في قلوبهم، وصاحت السيدة زرغونة فرحةً: أما قلتُ لك يا أحمد شاه! إن ابني لم يكن لينهزم أبداً، ثم جرت الواقعة الشهيرة المعروفة بالحرب الثانية في ميدان «باني بت» عام ١٧٦١م، انتصر فيها أحمد شاه أبدالى، فعزّز من قوة الدولة المسلمة، وقضى على أحلام مُرته في السيطرة على الهند^(١).

ولا يسعنا أن نذكر بعض الأسماء الأخرى التي صارت لها صلة بشيء من السياسة، مثل السيدة عائشة رضي الله عنها في خروجها، وهي تطالب قصاصاً لدم عثمان رضي الله عنه، والسيدة فاطمة بنت قيس وهي التي انعقد في بيتها مجلس الشورى بعد أن استشهد سيّدنا عمر رضي الله عنه عام ٢٤هـ، والسيدة زبيدة أمة العزيز بنت جعفر بن منصور العبّاسي وزوجة الخليفة هارون الرشيد وأمّ الخليفة محمد الأمين، التي عُرفت بالجود والسخاء وإكرام العلماء والشعراء، وتوجّ ذلك جهدها ببناء النهر الذي نُسب إليها لسقيا ساكني البلد الحرام والقاصدين من الحجّاج، والسيدة زيب النساء (توفيت ١١١٤هـ) بنت الملك المغولي «أورنك زيب عالمكير»

(١) عبد الكافي أديب: «أمان زرغونة»، UD، عدد فبراير ١٩٩٤م.

التي حفظت القرآن الكريم، واشتغلت بالعلم والآداب، وعمّرت مسجداً في مدينة «آكره» وآخر في كشمير، وكانت الساعد الأيمن لأبيها في أمور الخير، والسيدة أم محمد على جوهر (توفيت ١٩٣١م) وشوكت على الأخوين الجليلين الذين قادا حركة الخلافة في الهند بعد سقوط الخلافة العثمانية وسُجنا من أجل ذلك، فكانت الأم تشجّعهما على المُضَى في هذا الطريق كما كانت هي تشارك اجتماعات عامّة لهذا الغرض إنهاضاً للهمم وإبراءً للذمم، والسيدة فاطمة شقيقة محمد على جناح مؤسس دولة باكستان وقفت وراء أخيها تشجيعاً وتحريضاً في حركته السياسية للحصول على استقلال الهند من الاستعمار البريطاني على أن يكون للمسلمين دولة مستقلة باسم باكستان.

هكذا كانت النساء الفضليات يمارسن السياسة في غابر الزمان وهذا الذي يُرجى منهم في سائر الأزمان.

وأسجل فيما يلي رؤوس أقلام لهذا الفصل لتُنبئ عمّا أضمرت في نفسى من الكلام بهذا الصدد:

- ١ - سرد آيات في فضل الفتوة إذا صُرفت في إعزاز دين الله.
- ٢ - الذين ناصرُوا الرسول في أوّل أيام بعثته أكثرهم من الشباب دون الأربعين.
- ٣ - أقوال الرسول ﷺ وهو يخاطب الشباب خاصّة.
- ٤ - التعريف بجمعيات الطلبة في كلّ مكان من باكستان وبنغلاديش وأندونيسيا وبريطانيا وأمريكا ممّن حرّكوا همم الطلاب لفهم الدين فهماً صحيحاً ثمّ الدعوة إليه بجدّ واجتهاد.
- ٥ - ضرورة طلب العلم بفرعيه من آيات القرآن وآيات الكون لتعزيز الأمة في كل ميادين الحياة.

- ٦- ضرورة وضوح الغاية لدى الشباب عندما يقومون بالدعوة إلى الله.
- ٧- يجب عليهم معرفة المُثل العليا لديهم في الحياة في عالم يُولع فيه الشباب بشخصية وهمية مثل «هاري بوتر» الذي تخيلته كاتبة بريطانية، والبحث عن بطولات حقيقية قدّمت للإسلام خدمات جديدة هائلة.
- ٨- ضرورة معرفة المكاييد التي تُكادُ لهذه الأمة بطريق الدعاية والإعلام وخاصةً بطريق الانترنت، ولا يمكن أن يتصدّى لها إلا الشباب المتعلّم الفاهم.
- ٩- ضرورة الابتعاد عن الملاهى والمخدّرات التي تكاد تقضى على مقدرات الشباب الهائلة فتخسر الأمة بذلك خسائر فادحة.
- ١٠- الاستشعار بأهمية الوقت وكيف يمكن استغلاله لبناء شخصية قويّة وتوريث هذا الدين للأجيال القادمة.
- تلك عشرةٌ كاملةٌ، والله الموفّق

وصلّى الله تعالى على نبيّنا محمد ﷺ.

حول التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي

إعداد

الأستاذ محمد السماك

الأمين العام للقمّة الروحية الإسلامية - المسيحية - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الإسلام في الفكر الغربي

في منتصف القرن التاسع؛ نشر المؤرخ البيزنطي جورج هامر تولوس كتاباً عن تاريخ الإنسانية، في الفصل ٢٣٥ من هذا الكتاب؛ وصف المسلمين بأنهم «رجال أغبياء مشوشى العقول»^(١).

ومن بعده وجّه الراهب الفرنسي هيو كلوني (١٠٤٩-١١١٩) رسالة إلى أحد الأمراء المسلمين؛ دعاه فيها إلى الارتداد عن الإسلام واعتناق المسيحية، مبرراً دعوته بقوله: «لقد خدع الشيطان أحفاد إسماعيل بالنسبة لإيمانهم بمن يعتقدون أنه نبي، فكان طبيعياً أن يكون عقابهم نار جهنم»^(٢).

وفي أواسط القرن التاسع عشر؛ حرّمت الحكومة الإنكليزية على رعاياها شرب القهوة، وكانت حبات البن تُعرف يوم ذاك باسم «حبات محمد»، وكان هناك اعتقاد بأن من يشرب القهوة يرتد عن مسيحته إلى الإسلام، وأن الأتراك المسلمين يتآمرون على المسيحية في بريطانيا من خلال القهوة.

وقد تمكن رئيس أساقفة كانتربري الأسقف «لاند» من استصدار قانون عن مجلس العموم في عام ١٦٣٧م يحرم شرب القهوة ويمنع أي بريطاني من اعتناق الإسلام.

(1) Gaudeul, Encounters and Clashes, Vol. II, P. 78.

(2) Ilvid. Vol II, P.19.

وفي العصر الحديث وقبل وفاة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون؛ صدر له كتاب عنوانه: «اقتناص اللحظة»، كشف فيه عن كراهية الإسلام، فقال في (ص ١٩٤): «يحذر بعض المراقبين من أن الإسلام سيكون قوة جغرافية متعصبة ومتراصة، وأن نمو عدد أتباعه ونمو قوته المالية سوف يفرضان تحدياً رئيساً، وأن الغرب سيضطر لتشكيل حلف جديد مع موسكو من أجل مواجهة عالم إسلامي مُعادٍ وعنيف».

ويضيف نيكسون أن وجهة النظر هذه «تعتبر أن الإسلام والغرب على تضاد، وأن المسلمين ينظرون إلى العالم على أنه يتألف من معسكرين لا يمكن الجمع بينهما: دار الإسلام، ودار الحرب»^(١).

وعكس نيكسون في كتابه صورة بشعة عن العالم الإسلامي عندما قال (ص ١٩٤): «إن معظم الأميركيين ينظرون نظرة موحدة إلى المسلمين على أنهم غير متحضرين، وسخين، برابرة، غير عقلانيين، لا يسترعون انتباهنا إلا لأن الحظ حالف بعض قادتهم وأصبحوا حكاماً على مناطق تحتوي على ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف من النفط».

ولا شك في أن كثيرين في الولايات المتحدة وفي الغرب، يشاركون نيكسون وجهة نظره التي يقول فيها (ص ١٩٦): «إنه يوجد في العالم الإسلامي عاملان اثنان مشتركان فقط: هما الدين الإسلامي والاضطراب السياسي».

بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وانحلال حلف وارسو، جرى تصعيد متعمد للعدوانية ضد الإسلام، حتى إن هيلموت سوننفل

(1) Richard Nixon, Zeize the Moment, Simon Schuster, N.Y. 1992. P.194.

Brookings Helmut Sonnenfedt مدير معهد بروكنغز في واشنطن و Inshution قال: «إن حلف شمال الأطلسي سوف يعيش، وإن الغرب سيبقى مجموعة دول لها قيم مشتركة، وستبقى هذه المجموعة متماسكة من خلال الشعور بخاطر خارجي: الموقف من الفوضى، أو التطرف الإسلامي».

وفي ربيع ١٩٩٠م؛ ألقى هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق خطاباً أمام المؤتمر السنوي لغرفة التجارة الدولية، قال فيه: «إن الجبهة الجديدة التي يتحتم على الغرب مواجهتها هي العالم العربي الإسلامي، باعتباره هو العدو الجديد للغرب».

وما زال حلف الأطلسي باقياً رغم انخفاض حدة التوتر بين الشرق والغرب في أوروبا، ذلك أن «أكثر الأخطار المهددة للغرب في السنوات القادمة؛ آتية من خارج أوروبا، وفي نهاية التسعينيات، فإن أخطر التحديات للغرب ستأتي من ناحيتي الجنوب (أي المغرب العربي) والشرق الأوسط».

وكانت مجلة الإيكونوميست البريطانية المعروفة برصانتها؛ قد نشرت في الوقت نفسه على الغلاف موضوعاً بعنوان: «الإسلام: الإيديولوجية البربرية المعادية للغرب». وجاء في دراسة أخرى نشرتها مجلة ألمانية متخصصة في الدراسات الاستراتيجية^(١): إثر انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية في عام ١٩٩٠م، قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي وليم كلايس (وزير الاقتصاد في بلجيكا فيما بعد): «حان الوقت الذي يجب علينا فيه أن نتخلى عن خلافاتنا وخصوماتنا السابقة، وأن نواجه العدو الحقيقي لنا وهو الإسلام.. والأصولية الإسلامية هي على الأقل في مستوى خطورة الشيوعية سابقاً».

(1) Blaetter Fuer Deutsche u. International Politik 10/1990, P. 1158- 1163.

وفي حزيران - يونيو من عام ١٩٩٤، انتهت مهمة الجنرال جون كالفان القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي، وفي الاحتفال التكريمي الذي أقيم له في بروكسل، ألقى كلمة تحدث فيها عن الآفاق المستقبلية للحلف ودوره، تستوقفنا من كلمته العبارة التالية: «لقد ربحنا الحرب الباردة، وها نحن نعود بعد ٧٠ عاماً من الصراعات الضالة إلى محور الصراع القائم منذ ١٣٠٠ سنة، إنه صراع المجابهة الكبيرة مع الإسلام».

إن ثقافة العداة للإسلام ليست ثمرة جريمة ١١ من أيلول ٢٠٠١م، وإن كانت هذه الجريمة قد وُظفت على أوسع نطاق لتعميم هذه الثقافة وتعميقها وتجذيرها في العقول والقلوب، وما سياسة «العقاب الجماعي» التي يعاني منها المسلمون خاصة في الولايات المتحدة؛ سوى إحدى مظاهر هذه السياسة التي تتناقض مع القيم الإنسانية التي يقوم عليها المجتمع الأميركي والتي تقول بها الكنائس الأميركية الكبرى.

على أن القضية الكبرى هي أن العالم الإسلامي لم يفعل شيئاً يذكر طوال العقود الخمسة الماضية لتصحيح ثقافة الاستعداد المنغرس في الفكر الغربي، كان يكتفي بالإدانة عن بُعد، متكئاً على مخدة نظرية المؤامرة، ثم جاءت جريمة ١١ من أيلول - سبتمبر ٢٠٠١، لتعطي هذه الثقافة مبررات وأبعاداً جديدة تُلهب مشاعر الكراهية واللا ثقة، ورغم أن بعض الأصوات الإسلامية العاقلة ترتفع من هنا أو من هناك؛ مصححة أحياناً، ومنبهة أحياناً أخرى، إلا أنها لم تنجح في تصحيح الصورة السلبية عن الإسلام، ولا تمكنت من كبح جماح مشاعر الاستعداد، ومن هنا تكمن أهمية وضع استراتيجية إسلامية تقوم على:

١- إقامة شبكة تواصل وتعاون بين المؤسسات الإسلامية المعنية بصورة الإسلام ودوره في العالم.

- ٢- تصنيف المؤسسات والحركات السياسية والدينية والثقافية المعادية للإسلام، أو المتعاطفة مع المسلمين، أو المترددة بين العداء والتعاطف.
- ٣- وضع برنامج عمل للتواصل مع هذه المؤسسات والحركات، وإقامة علاقات معها من خلال تنظيم لقاءات وندوات ومؤتمرات دورية.
- ٤- وضع مخطط لعمل مشترك تقوم به المؤسسات الإسلامية في الميادين الاجتماعية والثقافية مع المؤسسات المماثلة في العالم غير الإسلامي.

أولاً: الحركات المعادية للإسلام

أ - في أوروبا الغربية: تشهد مجتمعات أوروبا تكاثراً في ولادات الحركات والأحزاب اليمينية المتطرفة على النحو الذي عرفته أوروبا في الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما قامت حركات النازية والفاشية وسواها من الحركات القومية الإلغائية للآخر.

كما تشهد الولايات المتحدة ظاهرة من هذا النوع أيضاً بعد أفول نفوذ الحركة العنصرية ضد السود المعروفة بالأحرف الثلاثة K.K.K. والتي تقول بفوقية العنصر الأبيض. وتتمثل هذه الظاهرة في قيام ما يُعرف باسم حزب الشاي Tea Party والذي يقف إلى يمين الحزب الجمهوري.

ويمكن تحديد هذه الحركات السياسية على النحو التالي:

| | | |
|-------------------------|-------------------------|----------|
| National Front | الجبهة الوطنية | فرنسا |
| Alternative for Germany | البديل لألمانيا | ألمانيا |
| Northern League | الجبهة الشمالية | إيطاليا |
| I love Italy | أنا أحب إيطاليا | |
| British national Party | الحزب الوطني البريطاني | بريطانيا |
| Freedom Party | حزب الحرية | هولندا |
| Progress Party | حزب التقدم | النرويج |
| Sweden Democrats | الديمقراطيون السويديون | السويد |
| Swiss People's Party | حزب الشعب السويسري | سويسرا |
| Freedom Party | حزب الحرية | النمسا |
| Vlaams Belang | حزب الحرية والديمقراطية | بلجيكا |

الجامع المشترك بين كل هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة؛ هو العداء للإسلام ورفض هجرة المسلمين، وعدم قبولهم في المجتمعات الأوروبية، وتلقى ادعاءات هذه الأحزاب وشعاراتها رواجاً في مجتمعاتها، وهي تزداد نفوذاً وقوة يوماً بعد يوم، وإذا لم يتصدّ المسلمون لها بحكمة؛ فإنها قد تُشكّل موجات جارفة من الكراهية والحقد والرفض للمسلمين على غرار موجات اللاسامية التي اجتاحت أوروبا من قبل واستهدفت اليهود، والتي بلغت ذروتها في الحقبة النازية.

لقد حققت هذه الأحزاب نجاحات في برلماناتها المحلية وفي البرلمان الأوروبي، وهذا يعكس مدى تجاوب الناس معها، وبالمقابل هناك غياب إسلامي كامل عن مواجهتها بالحكمة والموعظة الحسنة، بل إن رد الفعل الإسلامي المحلي يتخذ أحياناً أشكالاً استفزازية تؤدي إلى تفاقم الأوضاع؛ فمن ردود الفعل مثلاً: اغتيال، محاولة اغتيال شخصيات بارزة من هذه الأحزاب، الاحتجاج بعنفٍ على مواقفها، بينما تقتضي الحكمة وضع رؤية لمواجهة هذا التطرف المتصاعد، وإعداد برنامج عمل لتنفيس الأحقاد وإعادة بناء الثقة والاحترام المتبادل، صحيح أن هذا الأسلوب صعب ويحتاج إلى كثير من الصبر والأناة وبعده النظر، ولكنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يحقق النتائج المرجوة، ومن المهم التعلم من دروس الآخرين لتجنب الوقوع في المأساة التي وقع فيها الآخرون، ولا يزال أمام المسلمين في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية؛ مساحات كافية للتحرك، إلا أن هذه المساحات تضيق يوماً بعد يوم، ولا يزال أمامهم وقت كاف لإعادة بناء الجسور، ولكن الوقت ينفد يوماً بعد يوم، لقد أصبح ختان الأولاد مشكلة في ألمانيا، وأصبح حجاب المرأة مشكلة في فرنسا، وأصبحت اللحية مشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح بناء المآذن مشكلة في سويسرا.. إلخ، وعبرت هذه المشاكل عن ذاتها ليس فقط من خلال محاولات قمع حريات المسلمين؛ ولكن من خلال الافتراءات المهينة، كالصور الكاريكاتورية (الدانمارك)، والأفلام السينمائية (هولندا)، ودائماً من خلال توجيه تهمة الإرهاب للإسلام كدين.

هناك كثير من الأحكام الخاطئة التي تواجه المسلمين في الدول غير الإسلامية، ولكن ليس من الحكمة معالجتها بأحكام خاطئة من نوع آخر، لقد كانت هذه المعالجة أحد أسباب نشوء حركات التطرف المعادية للإسلام.

إن المدخل الواقعي لمواجهة التطرف الذي تمثله هذه الحركات الحزبية الغربية؛ هو إدراك الأمر الأساس التالي، وهو أن المجتمعات الأوروبية فكَّت ارتباطها بالدين منذ القرن التاسع عشر، وهي تحمل ذكريات مؤلمة عن الصراعات الدينية (بين الكاثوليك والبروتستانت) التي أودت بحياة عشرات الملايين من الأوروبيين، وقد تمكنت هذه المجتمعات من إعادة ترتيب أوضاعها على أساس لا ديني، وبدا لها أنها نجحت في ذلك وحققت من الاستقرار ما مكنها من تحقيق الاتحاد الأوروبي، ولذلك تنظر هذه المجتمعات بقلق إلى عودة الدين إليها من بوابة الإسلام.

وهي عندما ترفض الإسلام؛ فإنها لا ترفضه لأنه يقوم على أسس اجتماعية وثقافية وتربوية مختلفة فحسب؛ ولكن لأنها - أي هذه المجتمعات الأوروبية - لم تتصالح مع الدين المسيحي، ولا ترغب في التصالح معه، وفي هذه الحال كيف تقبل الدين الإسلامي القادم إليها من عالم متخلف - في نظرها - اجتماعياً واقتصادياً؟

لا يعالج هذه المشاعر تحدي المسلمين لأصحابها من خلال ممارسات تفسر على أنها استفزاز للمجتمع الأوروبي، من ذلك مثلاً: قطع الطرق أمام المساجد يوم الجمعة في عواصم ومدن أوروبية لإقامة الصلاة، وإصرار بعض المسلمين في عيد الأضحى على ذبح الخراف على أرصفة الطرق المجاورة للمساجد في هذه المدن والعواصم، ورفع أذان صلاة الصبح من مساجد تقع وسط أحياء تعيش فيها غالبية من غير المسلمين.. إلخ.

ب - في الولايات المتحدة الأمريكية:

أما في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن أهم وأسوأ الحركات السياسية الدينية؛ تلك المعروفة باسم «المسيحانية الصهيونية» Christian Zionism، وهي ليست حركة جديدة؛ إنها أقدم من إسرائيل (١٩٤٨) بل ومن الصهيونية (بال ١٨٩٧)، وتعود بداياتها إلى مطلع القرن السابع عشر (١٦٤٩)، مما يعني أنها أقدم من أميركا نفسها، ولا يمكن استيعاب حقائق هذه الحركة وأسباب انتشارها في أميركا - أكثر من ٧٠ مليون عضواً - دون العودة إلى هذه الخلفية التاريخية ببعدها اللاهوتي، ويمكن تلمس تأثير هذا الفكر الجديد في المجتمع الأميركي الأول من خلال الوقائع التالية:

١- أول دكتوراه منحتها جامعة هارفرد في عام ١٦٤٢، كان عنوانها: «العبرية هي اللغة الأم».

٢- أول كتاب طُبع في الولايات المتحدة الأمريكية، كان سفر المزامير .Psalm.

٣- أول مجلة صدرت كانت تحمل اسم «اليهودي» The Jew.

٤- الرئيس جيفرسون اقترح رمزاً لأميركا يصور أبناء إسرائيل تظلمهم غمامة في النهار وعمود من نور في الليل - سفر الخروج - بدلاً عن شعار النسر.

لقد شبّه المهاجرون الأوائل إلى أميركا:

١- ملك بريطانيا جيمس الأول الذي طردهم، بفرعون.

٢- وبريطانيا التي هربوا منها، بمصر.

٣- وأميركا التي لجأوا إليها، بكنعان الجديدة.

٤- والهنود الحمر؛ بالأسباط العشرة المفقودة.

وقد يكون أشهر كتاب ديني في أميركا هو الذي وضعه القس «سايروس سكوفيلد»، والذي استمد تعاليمه من نظريات القس «جون نلسون داربي» (الاييرلندي)، ومن نظرياته تلك: «أن لله برنامجين وشعبين: إسرائيل، وهي مملكة الله على الأرض والشعب اليهودي؛ والكنيسة: وهي مملكة الله في السماء والشعب المسيحي»، ولقد نشرت أول طبعة من كتابه (ويحمل اسم إنجيل سكوفيلد) في عام ١٩٠٩م.

كذلك وضع أحد كبار قساوسة هذه الحركة «هول ليندسي» كتاباً عنوانه: *The last Great Planet Earth* في عام ١٩٧٠م، وطبع منه أكثر من ٢٠ مليون نسخة، في هذا الكتاب يرسم ليندسي سيناريو نهاية الزمن وليس نهاية التاريخ (التي طلع بها فرانسيس فوكوياما)، ووفقاً لهذا السيناريو؛ فإن تسلسل الأحداث يتم على النحو التالي:

- ١- قيام دولة إسرائيل.
- ٢- عودة اليهود من الشتات إلى أرض الميعاد.
- ٣- إعادة بناء هيكل سليمان - المزعوم - على أنقاض المسجد الأقصى.
- ٤- تعرُّض إسرائيل لهجوم كبير من الكفار (المسلمين وأنصارهم).
- ٥- قيام ديكتاتور - أسوأ من هتلر وستالين وماوتسي تونغ - يتزعم القوات المهاجمة.
- ٦- خضوع مناطق واسعة من العالم لسيطرة هذا الديكتاتور الذي يعادي اليهود.

- ٧- وقوع معركة هرمجدون النووية التي تسبب في كارثة بيئية ضخمة.
- ٨- ارتفاع المؤمنين بالولادة الثانية للمسيح - وحدهم - بالجسد وبمعجزة إلهية؛ فوق أرض المعركة ونجاتهم من الكارثة، ومنهم ١١٤ ألف يهودي فقط، بينما تذوب أجسام بقية البشر في الحديد المنصهر.
- ٩- حدوث كل ذلك في غمضة عين.
- ١٠- نزول المسيح بعد سبعة أيام إلى الأرض مع جميع المؤمنين به.
- ١١- تحول الـ ١٤٤ ألف يهودي إلى المسيحية الإنجيلية بحيث يصبح كل واحد منهم مثل يبلي غراهام (القس الإنجيلي الأمريكي المعروف) ينتشرون في العالم لتحويل بقية الشعوب إلى الديانة الإنجيلية.
- ١٢- يحكم المسيح العالم لمدة ألف عام بعدل وسلام حتى تقوم الساعة (الألفية).

تحمل لواء هذه الحركة الدينية؛ مجموعة من القساوسة تتمتع بشعبية واسعة وبنفوذ معنوي كبير، ومن أتباع هذه الحركة الكنسية شخصيات أميركية سياسية ودبلوماسية وإعلامية وعسكرية تتبوأ مراكز قيادية بارزة، كان منهم مثلاً الرئيسان الأسبقان رونالد ريغان، وجورج بوش الابن.

ففي عهد ريغان، أصبح تقليدياً دعوة شخصية دينية أو أكثر من هذه الحركة الدينية إلى البيت الأبيض - هذا في كل مرة يجد الرئيس الأمريكي نفسه مدعواً لاتخاذ قرار جوهرى يتعلق بالشرق الأوسط، وذلك حتى يأتي القرار متوافقاً مع النبوءات الدينية التوراتية.

وفي مفهوم هذه الحركة، أن إرادة الله تحددتها التفسيرات الموضوعية للنبوءات الدينية التي ورد ذكرها في بعض أسفار التوراة والعهد القديم، مثل سفر الرؤيا، وسفر حزقيال، وسفر يوحنا، وغيرها، من هذه النبوءات: معركة هرمجدون^(١) التي يتبعها مباشرة الظهور الثاني للمسيح.

إن العلاقة مباشرة بين العمل السياسي العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، والإيمان الديني بهذه النبوءات؛ ذلك أن هذه الحركة الدينية تعلم أتباعها أن من واجب الإنسان المؤمن أن يوظف كل إمكاناته وقدراته لتحقيق إرادة الله، والله يختار من الناس من يؤهلهم ويمكّنهم من القيام بهذا الدور المساعد لتحقيق الإرادة الإلهية، ولذلك كان الرئيس الأسبق ريغان يقول: «أتمنى أن يؤمن الله عليّ بشرف كبس الزر النووي لتحقيق إرادة الله في وقوع هرمجدون، ومن ثم عودة المسيح».

وفي يوم الثلاثاء ٢٤ من تشرين أول - أكتوبر ١٩٩٥م، قرر الكونغرس الأميركي بمجلسيه الشيوخ والنواب، اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل مقر السفارة الأميركية إليها من تل أبيب، ويعكس ذلك الموقف مدى قدرة هذه الحركة الدينية الأصولية على التأثير في صناعة القرار الأميركي.

وفي المؤتمر السنوي الذي عقدته هذه الحركة في واشنطن في تشرين الثاني - نوفمبر من عام ٢٠٠٣، قال القس بات روبرتسون: «إن الفلسطينيين ليسوا سوى مجموعة من العرب قدمت إلى إسرائيل منذ عدة عقود فقط، وأن ادعاءهم بالأرض هو ادعاء حديث؛ بينما ادعاء اليهود يعود إلى ثلاثة آلاف عام، وأن جبل الهيكل هو لإسرائيل وليس للفلسطينيين»، واستشهد بالفصل

(١) يقع سهل مجيدون بين القدس وعسقلان في فلسطين.

٣٣ من التوراة (الأرقام) حيث إن الرب يدعو موسى إلى وراثة أرض كنعان، محذراً من أن يُبقي فيها على أحد من الكنعانيين «لأنهم سيتحولون إلى أشواك في الخواصر وإلى عيدان في العيون لينغصوا عليكم حياة الهناء في أرضكم».

من خلال ذلك يتبين بوضوح أن الصهيونية المسيحية - وليس الإنجيلية المسيحية التي تبشرها كنائس إنجيلية عديدة داخل الولايات المتحدة وخارجها - لا تقتصر في ادعائها على مجرد تقديم تفسيرات معينة لمفاهيم دينية محددة، ولكنها تحاول أن تصنع المستقبل وفقاً لهذه التفسيرات وعلى قاعدتها، ومن خلال الموقع الممتاز الذي تتبوأه في مصنع القرار الأميركي (والذي يتحكم في مصائر العالم ومقدراته) لم يعد يجوز، ولم يكن جائزاً في الأساس، تجاهل دورها وتأثيرها ونفوذها، فقرار الكونغرس بشأن القدس، ثم قرار الحرب على العراق، لم تمله مصالح أميركية، ولا يقع في إطار حركة المصالح السياسية الأميركية في الشرق الأوسط، ولكن أملتته معتقدات دينية أصولية فرضت على السياسة الأميركية التكيف معه، كما فرضت عليها إعادة النظر في سلوكها وفقاً لمقتضيات الالتزام به كمعطى إلهي مقدّس.

ثانياً: الحركات غير المعادية للإسلام

ليس صحيحاً أن كل الحركات والمنظمات الدينية غير الإسلامية؛ معادية للإسلام، أو أنه يجب التعامل معها على أنها رافضة للإسلام وللمسلمين. والواقع أن هناك مؤسسات كنسية كبرى في الولايات المتحدة وفي أوروبا؛ تتمتع بمصداقية عالية اتخذت مراراً مواقف متعاطفة ومؤيدة لقضايا إسلامية كبرى؛ وخاصة القضية الفلسطينية.

ويمكن اختصار أهم وأكبر هذه المنظمات كالتالي:

- مجلس الكنائس العالمي - جنيف، وهو مجلس يضم أكثر من ٣٥٠ كنيسة إنجيلية وأرثوذكسية في العالم، والفاتيكان عضو مراقب فيه.
- مجلس كنائس الشرق الأوسط - بيروت، وهو مجلس يضم كل كنائس الشرق الأوسط ويمثلها جميعاً وينطق باسمها.
- مجلس الكنائس الوطني الأمريكي - نيويورك، ويضم هذا المجلس كنائس إنجيلية وكاثوليكية وأرثوذكسية أميركية مختلفة.
- مجلس اتحاد الكنائس الإنجيلية - نيويورك، يضم هذا المجلس الكنائس الإنجيلية الأساس في الولايات المتحدة.
- الكنيسة المشيخية الأميركية (Presbyterian Church)، وهي من كبرى الكنائس الإنجيلية، وأنشأت الجامعة الأميركية في بيروت والقاهرة وأنقرة.
- كنيسة المسيح المتحدة (United Church of Christ)، وهي كنيسة إنجيلية أميركية لها أتباع في العديد من دول العالم وخاصة في آسيا وأميركا الجنوبية.
- الفاتيكان - المرجع الوحيد للمسيحيين الكاثوليك (١، ٢ مليار) في العالم.
- مؤسسة الدراسات الأميركية (American Studies Association)، وتضم مجموعة من الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث.

• مؤسسة الدراسات الأميركية الآسيوية (Native American And Indigenous Studies Association)، وتضم مجموعة من مراكز الدراسات الآسيوية - الأميركية.

ولقد قررت المؤسستان الأخيرتان مقاطعة الجامعات ومراكز الدراسات في إسرائيل على خلفية مواقفها العنصرية من الفلسطينيين.

لقد اتخذت هذه الكنائس مواقف متعاطفة مع قضايا إسلامية ومؤيدة لحقوق المسلمين، إلا أنه بسبب عدم التواصل معها؛ لم تجد هذه المواقف الإيجابية صدىً لها في العالم الإسلامي، وتالياً لم تتلق هذه الكنائس ردود فعل مشجعةً من أية مرجعية إسلامية، وهذا ما يشكل سبباً إضافياً لوجوب الانفتاح عليها والتعاون معها، فقد سبق لمجلس الكنائس العالمي أن أصدر عدة بيانات تؤيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتعارض تغيير معالم القدس، ومثل هذه المواقف صدرت - ولو بلهجة أخف - عن «مجلس الكنائس الوطني الأمريكي» أيضاً.

إلا أن «مجلس كنائس الشرق الأوسط» كان عالي الصوت في الدفاع عن العلاقات الإسلامية المسيحية وفي تبنيّه للحوار الإسلامي المسيحي، ولقد سبق له أن أصدر موقفاً جريئاً بانتقاد المسيحية الصهيونية الأميركية، فوصفها بأنها خارجة عن العقيدة المسيحية.

والكنيسة المشيخية الأميركية هي الكنيسة الوحيدة في العالم التي قررت سحب استثماراتها وودائعها المالية من إسرائيل؛ احتجاجاً على انتهاك حقوق الفلسطينيين وبناء الجدار العازل، كما سحبت استثماراتها من شركة «كاتربيلر» الأميركية لأنها زودت إسرائيل بالمعدات لبناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد تعرضت هذه الكنيسة لحمولات تشهير وتشويه في الإعلام الأميركي الذي تسيطر عليه الحركة الصهيونية؛ للضغط عليها من أجل التراجع عن موقفها، ولكنها تمسكت به، مع ذلك لم تتلقَ من أية جهة عربية أو إسلامية رسالة دعم أو تأييد.

وبادرت كنيسة المسيح الأولى إلى تقديم مذكرة لمجلس الشيوخ الأميركي تحتج فيها على عدم تطبيق قانون المساعدات الأميركية الخارجية إلى إسرائيل، فالقانون يفرض على متلقي المساعدة عدم استخدامها في أي عمل ينتهك حقوق الإنسان أو يسيء إلى كرامته، وهو ما لا تلتزم به إسرائيل التي تتلقى وحدها أكثر من نصف المساعدات الخارجية الأميركية، وقد أدانت الكنيسة السلوك الإسرائيلي، وطالبت الكونغرس بربط أي مساعدة لإسرائيل بالتزامها بالقانون، وهو موقف أخلاقي أصاب الحركة الصهيونية الأميركية بصدمة شديدة، وهناك أمثلة عديدة أخرى.

أما الفاتيكان فقد اتخذ من الإسلام موقفاً جديداً منذ المجمع الفاتيكاني الثاني الذي اعتبر الخلاف مع المسلمين خلافاً مع الإيمان، حتى إن البابا يوحنا بولس الثاني وصف المسلمين أكثر من مرة بأنهم «إخوة».

وعندما اتُّهم الإسلام بالإرهاب إثر عملية ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، قال البابا: «لا يوجد دين إرهابي، ولكن يوجد إرهابيون في كل دين».

وعندما وصف الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الحرب على العراق بأنها صليبية جديدة، قال البابا: «إنها حرب غير أخلاقية وغير مبررة».

ويشكل البابا الجديد فرانسيس بمواقفه الأخلاقية والاجتماعية؛ مجالاً مفتوحاً وواسعاً لتعاون إسلامي مع الفاتيكان يُطوق حملة الافتراء والتشويه التي يتعرض لها الإسلام.

مقترحات عملية

في ضوء هذه الوقائع؛ نقترح ما يلي:

أولاً: إقامة شبكة من المؤسسات الإسلامية للاتصال والتواصل مع المؤسسات والحركات الغربية في مختلف ميادين الثقافة والإعلام والدين والسياسة والاجتماع، تعمل هذه الشبكة على تقليص حجم فجوة اللامعرفة بالإسلام، وردم هوة سوء المعرفة بالإسلام؛ فالإسلام مظلوم من خلال الصورة المشوهة التي تُعرض عنه، وهو مظلوم أيضاً بسبب تقصير المسلمين في توضيح معالم صورته الحقيقية، وهو مظلوم أكثر بسبب سوء سلوك متطرفين ينتسبون للإسلام ويعبرون عن مواقفهم بالعنف والإرهاب.

ثانياً: وضع صيغة عمل تمكّن المسيحيين في الدول الإسلامية - وخاصة العربية - من المشاركة في الشبكة، ذلك أن تجربة التعايش الإسلامي المسيحي؛ تُسفه في حد ذاتها - ومن خلال المسيحيين العرب أنفسهم - اتهام الإسلام بأنه يستحيل التعايش بسلام وحرية مع معتنقيه المسلمين، فالمسيحيون الذين اشتركوا في صناعة الحضارة الإسلامية وحافظوا على لغة القرآن الكريم - اللغة العربية - يشكلون جزءاً أصيلاً ومكوناً أساساً من الشخصية العربية، ومن مصداقية العيش مع المسلمين بحرية ومحبة واحترام.

ثالثاً: تمكين المؤسسات والمجالس الكنسية الدولية المتفهمة للإسلام والمستعدة للتعاون مع المسلمين؛ من أن تكون جزءاً مكماً للشبكة الإسلامية، لما لهذه المؤسسات والمجالس من مواقف مبدئية تؤكد على احترام الإسلام كعقيدة، وعلى احترام حقوق المسلمين عامة والفلسطينيين خاصة، وفي مقدمة هذه المؤسسات: الفاتيكان، مجلس الكنائس العالمي - جنيف، مجلس كنائس

الشرق الأوسط - بيروت، مجلس الكنائس الوطني الأميركي - نيويورك، أسقفية كانتربري - لندن، وعدد من الكنائس الإنجيلية الأميركية وسواها من المراجع الدينية.

رابعاً: طبعاً لا يمكن للمسيحيين العرب ولا للمؤسسات الكنسية الغربية المتفهمة للقضايا الإسلامية العادلة أن تغير وحدها من ظاهرة الإسلاموفوبيا، ولا بد للعالم الإسلامي من أن يتحرك بسرعة وجرأة لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام؛ التي يمارسها المتطرفون الإسلاميون المهاجرون إلى الدول الغربية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من أهم المراجع الكنسية الدولية؛ اتخذ مواقف داعمة للحقوق الفلسطينية، رافضة للحرب على العراق، متعاطفة مع الحقوق الإنسانية للمسلمين في الغرب، لكنها لم تلقَ من المراجع الإسلامية ما تستحقه من تقدير لمواقفها.

لابد من قرار بضرورة العمل المشترك والمنسق بين المؤسسات الإسلامية المتعددة. ولا بد من وضع استراتيجية موحدة لهذا العمل المشترك.

ولا بد من الانفتاح على مؤسسات العالم الخارجي وإقامة جسور للتواصل والحوار معها وصولاً إلى التعارف والتعاون.

وبدلاً من أن نلعن -كمسلمين- ظلام الأحكام النمطية السلبية عن الإسلام والصور المشوهة عنه، نستطيع أن نضيء شمعة من خلال هذا التواصل؛ تُبدد الظلام.. وتفتح آفاقاً معرفية لإقامة علاقات سوية مع أهل الأديان والثقافات الأخرى.

مَلاحق:

- ١- لائحة بالبيانات الرسمية التي صدرت عن كنائس أميركية بشأن قضايا الشرق الأوسط: القدس وفلسطين.
- ٢- نص بيان مقاطعة إسرائيل الصادر من الكويكرز - أميركا (باللغة الإنكليزية).
- ٣- نص بيان مجلس الكنائس الوطني الأميركي حول المسيحية الصهيونية (باللغة الإنكليزية).
- ٤- نص بيان مجلس الكنائس الوطني الأميركي حول السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.
- ٥- نص البيان ضد جدار الفصل العنصري الإسرائيلي.

خطط التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي

إعداد

الدكتور عبد المجيد عمراني

مدير مركز حوار الحضارات والعملة - الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى دراسة خطة التواصل ومفهوم جدلية الحوار بين الأنا والآخر، ودوره في تقوية التضامن الإسلامي عامة والتقارب الإنساني بخاصة، برؤية فلسفية جديدة؛ وذلك بناء على التحديات الكبرى والتحويلات والتغيرات في الحضارة الإنسانية، لتجديد التواصل بين الثقافات الإنسانية من أجل تحقيق التضامن الإسلامي الذي أصبح محل اهتمام ومناقشة من المسلمين والمهتمين فضلاً عن أنه «مسؤولية الجميع»، وذلك نظراً لظهور منظومة من المفاهيم الجديدة مع نهاية القرن العشرين من جهة، والثورة المعلوماتية الكبرى التي أصبحت في متناول الجميع من جهة أخرى، إلا أن العوامل التكنولوجية الأساسية ساعدت المجتمعات الأكثر تديناً لنشر دينها، والمجتمعات الأكثر تحضراً لتوسيع حضارتها، والأكثر ثقافة لنشر ثقافتها ولغتها وفنونها، والأكثر صناعة لترويج مصنوعاتها التجارية، والأكثر اتصالاً لنشر إعلامها، الأمر الذي دفع وأسهم في تأكيد خطط التواصل المستمر وأهمية دور الحوار في تقوية التضامن الإسلامي مع مؤسسات العالم الخارجي.

والتواصل الاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي والمعلوماتي بين الشعوب؛ أدى إلى إعادة قراءة منهجية الحوار الموضوعي البناء مع العالم الخارجي؛ وذلك بناء على بعض المفاهيم الدخيلة التي دفعت الذات المفكرة إلى تجديد الجدل بين الهوية التراثية والهوية الكونية؛ لتحقيق التضامن الإسلامي من جهة، والتقارب والوئام الإنساني من جهة أخرى، مما جعلنا نقصر في هذه الدراسة على نقطتين أساسيتين هما:

١ - رؤية فلسفية جديدة لترقية خطط التواصل ومفهوم الحوار الموضوعي وإسهامهما في جدلية الأنا والآخر.

٢ - الانتقال إلى الديمقراطية المفروضة والحوار والتحالف الحضاري من أهم الأساليب والطرق الإيجابية التي تحقق الوعي بالذات والاعتراف بالآخر من أجل التضامن الإسلامي والتعايش السلمي.

وعلى هذا الأساس فإننا نعتقد بأن المنظور الجديد لجدل الأنا والآخر في ظل خطط التواصل ومنهجية الحوار؛ يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما دور منظومة المفاهيم الدخيلة على تحديات منهجية الحوار السياسي والانتقال إلى الديمقراطية المفروضة؟

وكيف ينبغي أن يكون تجديد التواصل ومنهج الحوار والوعي بالذات والاعتراف بالآخر من أجل تحقيق التضامن الإسلامي؟

وللإجابة عن هذين السؤالين؛ يمكن تحديد البحث وفق العناصر التالية:

- ١ - طبيعة التواصل وجدل الحوار بين الأنا والآخر.
- ٢ - خطط التواصل ومنهجية الحوار مع مؤسسات العالم الخارجي في ظل الديمقراطية المفروضة.
- ٣ - خطط التواصل ومنهجية الحوار مع إيجابيات فكرة حوار الحضارات والثورة المعلوماتية الجديدة.
- ٤ - خطط التواصل والحوار ودورهما في ترقية فكرة حوار الحضارات.
- ٥ - نحو منظور جديد لاستراتيجية التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي من أجل تحقيق التضامن الإسلامي.

١- طبيعة التواصل وجدل الحوار بين الأنا والآخر:

التواصل والحوار هو طرح مجموعة من المبادئ والمشاكل بصدق وإخلاص، وانطلاقاً من الرصيد المشترك بين الإنسانية والالتزام بالشرعية الدولية، وإقامة علاقات ثنائية بين الدول على أساس التعاون والاحترام المتبادل؛ فإن حركية الحضارة الغربية في نهايات القرن العشرين؛ أنتجت عدداً هائلاً من المفاهيم والمصطلحات التي تعبر عن التطور الحضاري الذي وصلت إليه هذه الحضارة، منها ما تم استيحاؤه من داخل التراث الغربي، ولم يكن حديثاً بالمفهوم الفلسفي والحضاري، ومنها ما تم إنتاجه نتيجة تطور المجتمع الغربي في نهايات القرن الماضي.

وهذه المفاهيم والمعاني تشير إلى نقلة تاريخية وفلسفية مهمة، وإلى قطيعة معرفية وسياسية وحضارية مع الأشكال الحضارية السابقة، مما جعلها تثير وعياً بأنفسنا وبالعالم من حولنا، والبحث عن واقعنا الحقيقي بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، ومن بين هذه المفاهيم الجديدة التي أصبحت مفروضة على المجتمعات البشرية: ما بعد الحداثة، ما بعد الإيديولوجية، نهاية التاريخ، بداية التاريخ الجديد، العولمة، فكرة حوار الحضارات والثقافات، التحالف الحضاري والديمقراطية المفروضة، وجدلية الحوار السياسي بين الأنا والآخر، إلخ...

وهذه المصطلحات الجديدة والمفاهيم العديدة؛ ليست هي البداية ولا هي النهاية؛ بل هي امتداد للتراث الديني والفكري والثقافي والحضاري للإنسانية التي تولدت عنه عدة معانٍ ومناهج فلسفية حديثة، تندرج في الممارسات الفكرية للمشاريع المستقبلية للتطور التاريخي المتواصل؛ أي: أنها بداية لمشروع متطور أكثر منه بديلاً معرفياً، وهذا يتماشى مع التضامن الإسلامي.

وعلى الرغم من استعمال بعض من منظومة المفاهيم - التي انتهى بها القرن العشرون، واستقبلت بها البشرية القرن الواحد والعشرين - في بحثنا هذا؛ إلا أننا سنهتم بتطور مصطلح «جدلية الأنا والآخر» في كيفية تجديد التواصل والحوار والاعتراف بالآخر مع العالم الخارجي، والسؤال المطروح هنا: ما هو الجدل؟ ولماذا الجدلية في خطط التواصل والحوار؟ وكيف نتصور طبيعة الجدل القائم بين الأنا والآخر في ظل التحولات والتحديات الكبرى؟ وما هي الرؤية الجديدة المستقبلية لهذه الجدلية الثنائية في التواصل والحوار؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة؛ نُعرِّف الجدل الذي ما زال محل اهتمام ومناقشة من المفكرين عامة والفلاسفة خاصة؛ لأنه من المصطلحات التي تستعمل كمنهج موضوعي لمفهوم الحوار.

الجدل (Dialectic) كما شرحه معجم «الرائد»: المناقشة على سبيل المخاصمة، ومقابلة الحجة بالحجة، وشدة الخصومة والقدرة عليها. وفي المنطق: قياس مؤلف من مقدمات معروفة أو مسلمة^(١)، بينما كلمة الجدل يعود أصلها إلى فعل: جدل الرجل جدلاً: «إذا اشتدت خصومته، وجادل جدالاً ومجادلة: إذا خاصمه، وتجادلا: تخاصما»^(٢).

والجدل في الأصل: فن الحوار والمناقشة، والجدلي عند أفلاطون: «من يُحسن السؤال والجواب»، والهدف من ذلك: الانتقال من تصور إلى تصور،

(١) جبران مسعود، الرائد: معجم ألفبائي في اللغة والأعلام (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٣) ص ٣٠٧.

(٢) أمين إيسير: الحوار والحضارة العربية الإسلامية (دمشق: الأهالي للتوزيع، ٢٠٠٣) ص ٦٧.

ومن قولٍ إلى قول؛ قصد الوصول إلى التصورات الشاملة والمبادئ العليا^(١)،
بينما الحوار (Dialogue) هو المحاوره، أي: المجاوبه، والتحاوور: التجاوب،
واستحاره: أي: استنطقه^(٢)، قال الله تعالى في قصة صاحب الجنتين:
﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٤].

ورغم أن الكلمتين تُستخدمان في نفس الموقع والبحث والدراسة؛ إلا أن
الجدال يدخل في دائرة الحوار كمنهج أساس لترقية مفهوم الحوار، والجدل
أحياناً ينتهج أسلوب العنف في الحوار نتيجة شدة الخصومة كما يفيد الفعل،
والجدل في رأي بعض الدارسين والفلاسفة؛ هو المحرك الديناميكي والتقدمي
الفعال التطوري الحضاري^(٣).

وكلمة الجدل ومشتقاتها وردت في (٢٩) موضعاً من القرآن الكريم؛ منها
قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا
أَثِيمًا﴾ [النساء: ١٠٧].

وعلى الرغم من أن مفهوم الجدل يقابل الحجة بالحجة والمجادلة
والمناظرة؛ إلا أن الفيلسوف الألماني هيغل؛ يستعمل الجدل كمنهج أساس
لشرح طريقة تطور الأفكار؛ حيث يتم الجدل بين الأطروحة - أي بين حالة
الإيجاب وحالة السلب - للوصول إلى مُركب ثالث جديد، وهذا انطلاقاً من
مقولته الفلسفية: «كل ما هو عقلي فهو حقيقي، وكل ما هو حقيقي فهو عقلي»،
والعقل عنده هو جوهر التاريخ وجوهر العالم، وكل حدث من أحداث التاريخ
جرى وفقاً لمقتضيات العقل.

(١) جميل صليبيّا: المعجم الفلسفي، ج ١، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩)، ص ٢٩١-٢٩٢.

(٢) لسان العرب (٢٠٣. ١٤).

(٣) جميل صليبيّا: المعجم الفلسفي، ص: ٢٩٢.

والجدلية (Dialectics) أو (الديالكتيك) كانت في البداية تعبيراً عن الحوار الذي يقوم بين المتنازعين حول الآراء المختلفة، ثم تطورت وأصبحت تهتم بدراسة القوانين الأساس للتطور في الطبيعة والمجتمع والفكر، وعلى هذا الأساس فالجدل صفة إنسانية لازمة ومفروضة في مختلف مجالات الحياة؛ يهدف إلى ترقية وتطوير مفهوم الحوار الموضوعي البناء بين الفرد والمجتمع في بناء الإنسان، وقبل المنهج الجدلي الهيجلي قال الإمام الغزالي: «إن الجدل منازعة بين متفاوضين لتحقيق الحق وإبطال الباطل»^(١)، وهذا لم يهدف إلى تحقيق «الإقناع والاقناع» بين الذات والموضوع، بين الأنا والآخر أو بين نحن والآخر، وهذه الثنائيات التي تركز على جدلية الواقع والمعنى؛ تنطلق في الحقيقة من الأحاسيس والمشاعر المشتركة؛ أي من الحوار مع الذات إلى الحوار مع الآخر، وذلك لتحقيق رؤية مستقبلية جديدة لجدلية الأنا والآخر في ظل التحديات الكبرى للعولمة؛ من أجل تحقيق التضامن الإسلامي عامة والتقارب الإنساني بخاصة، والتعايش السلمي للمجتمعات والأفراد.

هذه الأسئلة حول المفاهيم الجديدة والتعاريف المختلفة والعديدة حول المصطلحات الفلسفية والثنائيات؛ أصبحت تقليدية ومتكررة في مفهوم المعرفة العلمية وفي استعمال المناهج في تقنيات البحث العلمي، وعلى هذا الأساس فدراستنا تهدف إلى تحقيق التوافق والتكامل في خطط التواصل ومنهجية الحوار السياسي العقلاني بين الأنا والآخر مع مؤسسات العالم الخارجي.

والسؤال المطروح هنا: لماذا وكيف ندعو إلى تجديد التراث الثقافي العربي والإسلامي في ظل التغيرات والتحولات والتحديات العالمية الكبرى؟ وكيف

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور، ج ٤، ص: ٢١٨ .

ينبغي أن يكون عليه التراث الثقافي الإسلامي في ظل التنبؤات المستقبلية؟.

والتراث هو مجموعة القيم المعنوية والنظم والنماذج الثقافية القومية التي تتوارثها الأجيال من الأجيال عن الأجيال السابقة^(١)، وهو أيضاً مجموعة المهارات المكونة للذات الحضارية للإنسان.

وللتراث قيمة تعليمية وثقافية مهمة وكبيرة للمجتمع في مختلف الحضارات عبر العصور. والوعي بالتراث له دور أساس وفعال في تماسك والتحام الشخصية التاريخية للأمة والشعور بالوحدة القومية؛ إذ يمنحها الثقة الكاملة بحقيقتها الواقعية على تجاوز الأزمات والتغلب على الصراعات الداخلية والخارجية والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة من حين إلى آخر، وبهذا يتحول التراث من مجرد ذكريات وحنين للماضي؛ إلى نهضة فكرية شاملة، وثورة ثقافية تهدف إلى تطوير وتجديد التراث من أجل الإسهام في ترقية الحضارة الإنسانية من جهة، والتضامن الإسلامي من جهة أخرى.

والوعي بالتراث يعني الالتزام والإدراك الحقيقي للهوية والحفاظ على الثقافات والإرث الحضاري للأمة، وذلك لتبليغها للأجيال القادمة وللإنسانية، رغم أن التراث يطلق على مجموع نتاج الحضارات السابقة التي تورث من تجارب الإنسان في ميادين مختلفة؛ كالعلم والفكر واللغة والأدب والفلسفة والدين والعمران، وهذا يعني أن التراث «وطن الجماعة»، إلا أن الأمم والشعوب تختلف بتراثها العريق والمتنوع عن بعضها البعض؛ كالعرب واليونان والرومان الذين أسهموا بتراثهم لصالح الإنسانية.

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج١، ط٣، ١٩٩٠) ص: ٧٠٦.

والتراث لا يعني قضايا فكرية أساس يتنازع حولها مفكرون ومهتمون فقط؛ بل هو مشروع ثقافي يحمل في طياته وعياً جديداً لأبنائه، ويجعل الإنسان يفتخر ويعتز بانتمائه الثقافي ويشجعه على التفوق والإبداع والتنبؤ بالمستقبل المُرَّهَر، وهذا يؤدي إلى عقلنة وعصرنة التراث الثقافي العالمي الذي يهدف إلى الرؤية الاستراتيجية الجديدة.

يشير الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (Gurgen Habermas): إلى أن الخلاف وليس الاختلاف هو السبب الرئيس في أزمة الهوية، ويعود في جذوره إلى ضعف الوعي الاجتماعي من الداخل؛ أي: من الذات أولاً ومن الآخر ثانياً، مع أن الفصل بينهما أمر تعسفي دوماً، لأن هناك علاقة جدلية بينهما، وعلينا تحديد موقفنا من (الأنا) ومن (الآخر)، وأن نبدأ أولاً من (الأنا) لأن الانشغال بالآخر دون (الأنا) يبعد الخلاف والاختلاف ونقاط التشابه والالتقاء بين الأنا والآخر^(١).

ونتيجة لذلك فالوعي بالذات (الأنا الذات) أو الوعي الداخلي العربي والإسلامي؛ يلزمه وعيٌ بالذوات الأخرى والاعتراف بالآخر (الذات)؛ في حدود الموضوعية الممنهجة، حيث إن «الفكر العربي بخاصة والإسلامي عامة» ما زال في طور التنشئة والتكوين وتحديد موقفه تجاه «الأنا والآخر» أو «نحن وهم»، فالحديث عن الأنا يستدعي بالضرورة الحديث أو النقاش عن الآخر؛ لأن «نحن» تقتضي دائماً وجود «هم»، فكيف صاغ هذا الفكر فلسفته مع منظومة المفاهيم الجديدة والدخيلة على التراث الثقافي العربي عامة واللغة العربية بخاصة؟.

(١) يورغن هابرماس، الفلسفة الألمانية والتصوف اليهودي، ترجمة نضير حامل (دار البيضاء:

نستنتج مما تقدم أن التراث هو النموذج الأمثل للأمم؛ إلا أنه دخل في جدل بين الأصالة والمعاصرة، وبين الخصوصية والعالمية، وبين تقليدية التراث بجميع أنواعه الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن عصرنة الرؤية الاستراتيجية؛ حيث يحاول الإبداع والابتكار والاعتماد على المعرفة الموروثة لتحقيق التضامن الإسلامي في العالم.

وعليه؛ فإننا ندعو إلى إحياء التراث العربي وتجديده ودراسته باللغة الأصلية (العربية)؛ لمواجهة الحضارات الأخرى والتيارات الفكرية الدخيلة التي أصبحت مفروضة علينا بطرق مختلفة؛ أي بإيديولوجيا جديدة وبحدثة الحدثة، ونحن ندعو إلى عالمية اللغة العربية لأنها لغة القرآن ولغة الخطابة والفصاحة والبلاغة، وعالميتها تعود إلى تاريخ الدعوة والفتوحات الإسلامية وبعثاتها المستمرة وتطور علومها الشرعية والأدبية والفلسفية والسياسية عبر التاريخ، وذلك نتيجة خطط التواصل المستمرة بينهما، والحوار مع المؤسسات الداخلية والخارجية.

وهذه الاقتراحات والتنبؤات المستقبلية للغة العربية وتاريخ حضارتها في ظل العولمة؛ أعتقد أنه من واجبنا أن نحاول ترقيتها وتطويرها في جميع الميادين، إلا أنني ما زلت مقتنعا بأن اللغة العربية غنية من الناحية التراثية والأدبية والفلسفية ولها مكانتها في هذا العالم، ولكن لماذا؟ وكيف ندعو إلى استخدامها في تكنولوجيا المعلومات؟

ورغم أن موضوع اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات يهدفان إلى نقل المعرفة العلمية وتحديد سياستها الثقافية ومكانتها الجغرافية؛ إلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبقى ركنًا من الأركان الحيوية للحضارة المعاصرة لعقود وربما لقرون قادمة، إضافة إلى الإيمان العميق بأن اللغة العربية هي لغة

القرآن الكريم، وتمثل قوة ثقافية وتاريخية وحضارية متميزة عن اللغات الأخرى، عملاً بقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

هذه الأرضية الأساس للمؤثرات التاريخية للغة العربية عبر العصور؛ ستدفع حتماً بالعقل العربي لأن يفكر ويبدع ويخترع؛ لضمان مستقبل لغته، ومواجهة التحديات وتحديد موقعه الجغرافي من الثقافة المعولمة، والعمل على تطبيق استراتيجية مستقبلية لتطوير مختلف العلوم والتقنيات الحديثة والمناهج العلمية المتطورة باللغة العربية، وكذلك العمل على تحرير العقل، والانتقال من المستهلك إلى المنهج، والدعوة إلى النهضة الفكرية الشاملة.

وأعتقد أن اللغويين أصابوا عندما نادوا بـ«المثاقفة المتكافئة» أي: الوقوف على قدم المساواة وعلى قاعدة المشاركة في صنع الثقافة والحضارة الإنسانية، وذلك بلغة أهل القوم دون غيرها؛ لأن ثقافة العولمة تعتبر أحد التحديات الكبرى التي تواجه كثيراً من المجتمعات، ففرنسا مثلاً أنشأت وزارة خاصة بالفرانكفونية لحماية نفسها من التبعية الثقافية للأنجلوساكسونية التي اعتبرتها إمبريالية أمريكية جديدة؛ وقال الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران: (François Mitterrand-1916-1996): «من ذا الذي يستطيع أن يتعامى اليوم عن التهديد الذي يواجهه العالم الذي تغزوه بالتدرج ثقافة واحدة، ثقافة أنجلوساكسونية تتحرك تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية؛ على الرغم من أن العولمة لا تتنافس مع الديمقراطية الليبرالية ومع الاقتصاد الحر ومع التعددية الثقافية والتنوع الحضاري فقط، بل هي مفروضة على المجتمعات البشرية ولا تقف أمامها التابوهات؛ لأن الدول الآسيوية التي فرضت عليها العولمة؛ ثقافتها تعاملت بثقة موضوعية فاعلة، فأبدعت وابتكرت في إطارها الشامل، ولم تُفقد

أو تضمحل هويتها الثقافية، وذلك نتيجة سياسة خطط التواصل المستمرة بينها، والحوار الفعال مع المؤسسات الداخلية والخارجية، لكن السؤال المطروح: لماذا الحوار والتواصل؟».

٢- خطط التواصل ومنهجية الحوار مع مؤسسات العالم الخارجي في ظل الديمقراطية المفروضة:

إذا كان الحوار مشروعاً ثقافياً وسياسياً في آنٍ واحدٍ لمد جسور التوافق والتعاون بين المتعارضين؛ فيجب أن يكون حواراً مبنياً في الأصل على رغبة كل الأطراف المشاركة بالمصالحة والتقارب والتسامح والتشاور والتنازل عن بعض الجزئيات التي تعرقل وتعقد منهج الحوار والتواصل بين المؤسسات، فضلاً عن إثارة تفعيل سُلم القواسم المشتركة باعتبارها القاعدة الأساس التي تحكم الجميع، حيث ينبغي التمييز بين نوعين من الحوار: حوار المبادئ والمُثل، وحوار المصالح والمكاسب، وهذان النمطان من الحوار يؤديان إلى دعم وتعزيز تقوية التقارب الإنساني من جهة، والتضامن الإسلامي من جهة أخرى؛ لأن السياسيين يُجمعون على أن الحوار هو الوسيلة الأمثل والأفضل للتعامل بين الأطراف المتنازعة، ومنهج الحوار يقتضي التواصل مع الآخر أفراداً ومؤسسات حيث يقوم هذا المفهوم على مبدأ ضرورة الاختلاف والاتفاق من أجل تحقيق التضامن الإسلامي والدعوة إلى عالميتها، وللحوار أدبيات وتقاليد يتفق عليها المتحاورون في منهجهم وطرقهم التي تهدف إلى التواصل مع الآخر، وهذا التواصل في حد ذاته ثقافة وأسلوب ديمقراطي، والديمقراطية هنا تعني الحرية نحو تحقيق التقارب الإنساني في هذا الكون، والسؤال هنا: لماذا الديمقراطية؟

آليات الديمقراطية نظام تدعو إليه كثير من المجتمعات البشرية عبر العصور التاريخية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية، لأنها البديل الأفضل عن الأنظمة الأخرى، وهي النظام الذي تتيح آلياته أن يختار الشعب من يحكمه، وهي ظاهرة سياسية حديثة، وإيديولوجية عالمية معولمة، يحلم بها الجميع ويتمناها الأفراد والأقليات لتحقيق نواياهم الثقافية والسياسية للوصول إلى المثالية الموضوعية التي تحقق الحرية والعدالة والمساواة في تسيير شؤون الحكم وتداول السلطة، وتكافؤ فرص العمل لجميع الطبقات الشعبية، ومحاربة الفقر والأوبئة والأمراض الاجتماعية بجميع أشكالها، والقضاء على الفوارق الاجتماعية لتحقيق التقارب بين المجتمعات البشرية، إلا أن الإنسان ما زال في عصرنا؛ بعيداً عن هذا السراب وبخاصة في المجتمعات النامية، رغم أن الديمقراطية أصبحت تتماشى تاريخياً مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الدول الغربية، وهذا عن طريق الأخذ والعطاء والمد والجزر - أي المحاولة والخطأ ثم التوفيق - مما جعلها نموذجاً للوئام والتقارب الإنساني في العالم، والهدف من ذلك: الخروج بالديمقراطية من حيز المبدأ إلى حيز التطبيق؛ لأنها في جوهرها عقد مبرم بين جميع أفراد المجتمع الأحرار؛ الذين يهدفون إلى تأسيس هيئة اجتماعية متحضرة تستمد قوتها وسلطانها منهم، ويمكن أن تستخدم كطريقة للتواصل بين الأنا والآخر لتحقيق فكرة التضامن الإسلامي.

وعلى هذا الأساس؛ أصبحت آليات الديمقراطية في المجتمعات المتطورة والمزدهرة حضارياً؛ تعاقداً وتحالفاً على أساس العدل والمساواة والحرية، بينما المواطنة هي انتساب الفرد إلى جماعة على أساس عقد مبرم بينهم جميعاً، ويحدد هذا الاتفاق حقوق كل منهم وواجباته أمام القانون، بينما

المجتمعات المتأخرة أو الضالة كما يسميها الفارابي، تتميز بوجود طبقتين أساسين متميزتين بين أفرادها: طبقة عليا فوقية تتمتع بجميع الحقوق والامتيازات المعنوية والمادية والسياسية، وطبقة سُفلى تحتية عليها جميع الواجبات ومحرومة من أبسط الحقوق والامتيازات ومهددة أيضاً بجميع أنواع الاستبداد (على الرغم من أنها تشكل الأغلبية من حيث العدد الهائل من السكان)، وهي القاعدة الأساس لكل مجتمع، وهذا يؤدي إلى صعوبة وعرقلة عملية التقارب والاندماج الاجتماعي، ومن التضامن الإسلامي، حيث قال عنها محمد مزالي في كتابه الديمقراطية: فكانت مسلّمةً أمرها إلى «الراعي» يقودها حيث يشاء ومتى وكيف يشاء، وسواء سَعِدَ هذا المجتمع أم شَقِيَ، قَوِيَ أم ضَعُفَ؛ فإن المسؤول الوحيد هو الحاكم بأمره أو الأقلية الممسكة بزمام الأمور، أما الشعب أو الأغلبية الساحقة منه؛ فإن دورها سلبي، وإذن فهي لا تشعر بالمسؤولية ولا تقدرها حق قدرها^(١).

ورغم أن هناك انتقادات شديدة اللهجة وهجومًا حادًا من النخبة المثقفة الغربية على النهج والتحول الديمقراطي في بعض الدول الأوروبية، بحجة أن الدولة التي لا يُنتخب فيها سوى ٤٥٪ من الناخبين ليست ديمقراطية؛ إلا أن العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة؛ استقبل وتبني آليات الديمقراطية من الناحية المبدئية والنظرية، ليس بهدف التغيير أو التجديد أو الدخول في المعركة الانتخابية أو تحقيق «الحلم المفقود»، أو من أجل ضمان هيمنة الغرب على حقوقنا وتراثنا الثقافي وثوراتنا الطبيعية كما يعتقد البعض؛ بل لوجود التقارب في المفهوم التراثي للتقارب الإنساني، والمعنى مع مصطلح الديمقراطية في الشريعة الإسلامية: من الشورى وآلياتها، إلى البيعة وممارستها، لقوله

(١) محمد مزالي، الديمقراطية (كتاب البعث)، (تونس: المكتبة الإفريقية، ١٩٥٦) ص: ١٠٣.

تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله تعالى في البيعة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

وأغلب المفكرين المسلمين يؤمنون بأن الإنسانية لم تعرف نموذجاً أكثر شورية من ذلك النموذج الذي تقدمه لنا فترة حكم الخلفاء الراشدين في تاريخ التراث الإسلامي، وعليه يجب على الفئة المثقفة أن تدعو إلى منهج القرآن الكريم؛ لأن القرآن شريعة المجتمع، كما يجب عليها أن تدعو إلى التضامن الإنساني وإلى «عالمية الإسلام» التي تقوم على مبدأ لا محدودية للمكان والزمان؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وهذا من بين الأسباب التي دفعت المجتمعات العربية الإسلامية إلى أن يحدث فيها تغير وتحول واستجابة لإشكالية الديمقراطية الليبرالية الحرة، حيث قامت معظم الدول العربية بإدخال بعض الإصلاحات في المفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية ومناهج التعليم، وذلك من أجل تدعيم التراث الحضاري الموروث، فضلاً عن التغييرات السياسية والانتقال من المرحلة الأحادية إلى المرحلة التعددية الحزبية - سواء كانت ديمقراطية مفروضة أو مختارة - وهذا بالرغم من وجود معوقات الانتقال التدريجي الذي يقف وراء أصحاب المصالح الفردية الضيقة، والتي ترفض الحوار السياسي كمنهج أساسي للتقارب الإنساني، وأيضاً خطط التواصل والاتصال مع مؤسسات العالم الخارجي.

إن الاتصال من أهم الوسائل الحضارية الحديثة التي تتبعها الإدارة الحكومية للدولة الناجحة لتسيير جميع شؤونها وأعمالها الداخلية والخارجية عبر قنوات التواصل العديدة، وهذا يؤدي إلى استراتيجيات الاتصالات التي

هي خطط الاتصال، حيث ينبغي لها تحديد الهدف والمواضيع الأساس لتحقيق خطط مشاريعها، والسؤال المطروح هنا: لماذا نتواصل؟ وما هو الهدف من التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي؟

إن التواصل المستمر قد يؤدي إلى التغيير في المواقف والسلوك والإقناع والوعي بالآخر، وإعطاء صورة إيجابية عن الأنا الداخلي إلى الآخر الخارجي (المؤسسات الخارجية)، وهذا يتطلب إمكانيات مادية ومؤهلات بشرية وثقافة سياسية حضارية وديمقراطية اختيارية وخطة استراتيجية استشرافية تهدف إلى تحقيق التواصل والحوار الموضوعي البناء مع الهيئات والمؤسسات الخارجية، ويمكن أن نلخص أهمها في النقاط التالية:

- ١ - استغلال وسائل الاتصال المعلوماتية الشاملة التي تتماشى مع العصرنة الحضارية لدعم فكرة التواصل والحوار مع العالم الخارجي.
 - ٢ - المشاركة الجماعية والتطوعية من أجل تحقيق مفهوم التواصل وترسيخ فكرة الحوار لأنه «مسؤولية الجميع»، وهذا الاختيار يحقق «الأمن للجميع».
 - ٣ - استراتيجية الاتصالات الخارجية المتمثلة في خطة العمل؛ يتم فيها تحديد المسؤوليات والأولويات والأهداف الأساس للتواصل والحوار مع المؤسسات الخارجية.
 - ٤ - تفعيل وتطوير خدمات الحكومة الإلكترونية تجاه سياسة وثقافة التواصل المستمر، والحوار الممنهج تجاه مؤسسات العالم الخارجي.
- وهذه العناصر الأساس والنقاط المقترحة والمتصورة؛ يمكن تحقيقها إذا توفرت النية الحسنة والصادقة والإمكانيات المادية والطاقات البشرية المؤهلة،

فضلاً عن الموقع الجغرافي السياسي التاريخي والمحوري والمؤثر بسياسته في ثقافة الآخر، وهذه الشروط الأولية والعوامل الأساس؛ تنتهجها المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية الناجحة التي تدعو إلى التعايش السلمي، حيث أقامت وأنشأت هيئات ومؤسسات داخلية وخارجية تهتم بخطط التواصل والحوار الاستراتيجي مع الآخر، فانطلق -من البيت العتيق بمكة المكرمة- مؤتمر الحوار الإسلامي سنة ٢٠٠٨م، ثم مؤتمر الحوار الإعلامي بمدريد سنة ٢٠٠٨م، ثم مؤتمر جنيف سنة ٢٠٠٩م، ثم نيويورك سنة ٢٠١١م بمقر هيئة الأمم المتحدة، وأنشأت عدة مراكز استراتيجية تهتم بترقية وتطوير وتعميم خطط التواصل مع الآخر عن طريق منهج الحوار الموضوعي، حيث أسست: مركز الملك عبد الله لحوار أتباع الأديان والثقافات في قلب أوروبا -بفينا عاصمة النمسا- والسؤال المطروح هنا: ما هي خطط التواصل والحوار في ظل فكرة حوار الحضارات والثورة المعلوماتية الجديدة؟

٣- خطط التواصل ومنهجية الحوار مع إيجابيات فكرة حوار الحضارات والثورة المعلوماتية الجديدة

على الرغم من أن الحوار السياسي له شروط وأدبيات في مناقشة الموضوعات المطروحة على «طاولة الحوار» بين مختلف الأمم، فإن الرغبة والطموح إلى تأكيد التواصل الكوني ووحدة الإنسانية وذلك باعتبارهما هدفاً أساسياً في تحقيق فكرة الوئام والتقارب الإنساني عامة، والتضامن الإسلامي بخاصة، ولكن السؤال المطروح هنا: ما مدى مشروعية المراهنة على تواصل كوني يضمن وحدة الإنسانية الذي يدعو بدوره إلى التضامن الإسلامي؟

وبالمفاهيم الجديدة والتحويلات والتغيرات العالمية الكبرى التي حدثت مع بداية الألفية الثالثة؛ يمكن القول: إن الإنسانية تطورت وتقدمت في اتجاه تحقيق وحدتها فيما يخص التواصل الكوني الذي يتجاوز حدود الخصوصيات، مرآهنة على وحدة الإنسانية كما قال الفيلسوف الألماني كارل ياسبرس (Karl Jaspers) 1883-1973: «إن العالمية هي الاستعداد لهذا التواصل والقدرة عليه»، أي أن التواصل القومي يتجاوز الخصوصيات العرقية والعقائدية والثقافية، وكذلك الاختلافات الإيديولوجية القائمة بين المجتمعات والأديان والحضارات والثقافات، ويرى ياسبرس أن الشرط الأساس لتحقيق مطلب التواصل الكوني بين الإنسانية؛ هو يقظة الضمير الفردي بوحدة الإنسانية، وهذا يؤدي إلى تحديد مكاسب التواصل الكوني لاكتساب القدرة على نقد الذات والتحرر من الذهنية المكتسبة والأفكار المسبقة ووهم مركزيتها، والاستعداد للدخول لمعركة الحضارة الجديدة، وأيضاً القدرة على امتلاك المعرفة بتجربة إنسانية مغايرة من أجل بناء الإنسان وتحقيق التقارب الإنساني والتضامن الإسلامي، مع بداية تاريخ جديد لمفهوم ترقية منهجية الحوار وخطط التواصل في ظل العولمة الجديدة.

وإذا كانت الديمقراطية أحدثت تغييراً جذرياً وواجهت تحدياتٍ مختلفة في المجتمعات الدولية؛ فإن زحف العولمة سيحدث أيضاً تغييراً في مجالات عديدة مستقبلاً، وعلى هذا الأساس فإنني أختلف مع صامويل هنتغتون في تصنيفه الديمقراطية في الموجة الثالثة من الحقبة الحديثة، حيث نعتقد - حسب معرفتنا العلمية - أن الديمقراطية والعولمة مرت بثلاثة مظاهر أساس في الفلسفة الحديثة وهي:

المرحلة الأولى أو المظهر الأول: حيث تأسست الديمقراطية في نهاية الحرب العالمية الأولى مع طرح فكرة العولمة الاستعمارية الجديدة في الكرة الأرضية.

المرحلة الثانية أو المظهر الثاني: التمظهر بالديمقراطية وتوسيعها في نهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء على المحور، مع طرح العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية وبروز فكرة الرجل الأعلى (Super man).

المرحلة الثالثة أو المظهر الثالث: الانتصار للديمقراطية الليبرالية الحرة عام ١٩٨٩ مع زحف العولمة التي أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة وأزمات مالية متتالية قد تؤدي إلى الانهيار الاقتصادي مع ظهور عولمة اللغة الإنجليزية.

وهذه المظاهر الثلاثة التي حددناها من الناحية التاريخية والفلسفية؛ ستؤدي حتماً - في رأينا - إلى تحقيق عولمة الثورة المعلوماتية، وهي ثورة تكنولوجية حلت محل الثورة الصناعية بإيديولوجيا جديدة في مجتمع عالمي جديد تتحالف فيه الحضارات والثقافات وتتجاوز فيه المذاهب والأديان، وهي فرصة للمجتمعات النامية لكي تطبق (التاريخانية)، وتستعمل المنهج العقلاني الخاص بآليات العولمة في المنظومة التربوية التي تتماشى مع الأيديولوجيا العالمية الجديدة، والتي تدعم تراثها الحضاري من جهة، والتواصل بين الأجيال لتحقيق التقارب وتأكيد الحوار السياسي الموضوعي في دعم التعايش السلمي والاستقرار في العالم من جهة أخرى، لذا فإننا لا نتعجب ممن يتنبؤون أو يتوقعون «بميلاد مجتمع عالمي جديد» تتحقق فيه فكرة المصالحة التاريخية للإنسانية والدعوة إلى التضامن الإسلامي.

وعلى الرغم من أن لكل مجتمع مميزاته وخصوصياته التراثية، والإنسان بدوره كائن بيئوي وكوني في آن واحد، متجذر كالشجرة في تراثه وأصالته ومبادئه، وهو دائماً يبحث ويطلب الرحيل إلى الإنسانية، ونجده بين مطلبين لا يستطيع الابتعاد أو الانسلاخ عنهما: الخصوصية، والكونية، وهو يسعى أيضاً إلى التطور والرقي والتفاهم مع الآخرين على مستوى الفكر والمعرفة، وهذا بمفهوم تعارف الحضارات أو حوار الثقافات، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْتُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

وعلى هذا الأساس تطرقنا في تحديدنا للمراحل التاريخية الثلاثة أو المظاهر التي مرت بها فكرتا الديمقراطية والعولمة، وحاولنا أن نبين أن زحف العولمة تسبب في ظهور مفاهيم جديدة؛ وهذه المفاهيم هي: الحداثة وما بعدها، نهاية التاريخ، بداية التاريخ الجديد، حوار الحضارات والثقافات، تحالف الحضارات، نهاية الفلسفة، ما بعد الثورة المعلوماتية، وما بعد الأيديولوجيا... إلخ، إلا أن التنبؤات المستقبلية لبعض الباحثين (الذين يعتقدون أن هذه المفاهيم سوف تستعمل لفترة زمنية معينة أو لعقود محددة، ثم تتولد عنها مصطلحات أخرى، وتنتهي مع نهاية الأيديولوجيا العالمية الجديدة عندما يعم ويسود الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي والديني والحضاري في الأوساط الاجتماعية والشعبية على مستوى العالم، ويعم استعمال منهج جدل الأنا والآخر لتجديد التراث الثقافي والوعي بأفاق العالمية الجديدة، مع وجود الفوارق الطبقيّة والتفاوت في الدخل نتيجة التحول الديمقراطي السريع، وزحف العولمة قد يحوّل المجتمع العالمي إلى مجتمع اشتراكي من جديد، من أجل تحقيق «الأحلام المفقودة» من إيجابيات الديمقراطية إلى إيجابيات

العولمة، وعند ذلك سينتقل المجتمع العالمي حتماً إلى المرحلة الانتقالية الأخيرة؛ وهي التقارب الإنساني عبر خطط التواصل والاتصال والحوار مع الهيئات المختلفة والمؤسسات العديدة للعالم الخارجي.

وتعميم الثورة المعلوماتية والتنبؤات المستقبلية؛ يطرح عدة أسئلة في ظل استمرارية الفوارق الطبقيّة بين مختلف الفئات الاجتماعية العالمية، والشعارات المزيفة والتهديدات المتكررة بالأسلحة الفتاكة، مما دفع السويدية أليسون، ج، ك، بيلز، مديرة معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي؛ إلى أن تقول: «تأمل في ردود الجهات الدولية الرئيسة الفاعلة - ولا سيما الولايات المتحدة - على التحديات، كما أنها تتناول انتقال التركيز منذ سنة ١٩٩٠ من الحد من الأسلحة إلى بناء الأمن في الشؤون الدولية؛ بما في ذلك تغير دور حلف الناتو وتوسيع جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الأمني»^(١).

والإشكالية مطروحة في أزمة الديمقراطية الأمريكية تجاه السياسة الخارجية، حيث قال جورج بوش الرئيس الأمريكي الأسبق بعد مراسيم التنصيب بأسبوعين: لا يوجد لدى الولايات المتحدة أي حق أو رغبة أونية في فرض أسلوب حكومتنا على أية دولة أخرى، وهذا أحد الفوارق الرئيسة بيننا وبين أعدائنا... إن هدفنا بناء مجتمع حر وأمم مستقلة ذات حكومات تلبية رغبات مواطنيها وتعكس ثقافتها وتحافظ على ذلك المجتمع، حيث إن احترام الديمقراطية والشعوب والجيران، وإسراع الخطى نحو الحرية؛ ستؤدي جميعاً إلى السلام^(٢).

(١) معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة:

ياشرف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) ص: ٣٣.

(٢) نفس المرجع: ص: ١٠٤.

ولقد تعجبتُ عندما قرأتُ البند الأول لنص الوثيقة التي تدعو إلى «شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا»، وهي وثيقة عن قمة الثماني في الولايات المتحدة ١١ / ٠٦ / ٢٠٠٤ نقول: نحن زعماء مجموعة الثماني ندرك أن السلام والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، كل ذلك يمثل تحدياً يهمنا والمجتمع الدولي ككل^(١).

ومن خلال ما تقدم؛ نستنتج أن إيجابيات الديمقراطية أصبحت مفروضة، وإذا كانت مفروضة على المجتمعات العربية الإسلامية، فما هي نهايتها الحقيقية بالنسبة لتراثنا الثقافي؟

إن آليات الديمقراطية الجاهزة بعناصرها الأساس؛ مرتبطة مع الليبرالية الحرة والمنشئة لمفهوم المواطنة الشاملة؛ الذي يهتم بعملية تنظيم العلاقات الحقوقية بين الأفراد وعلاقة الفرد بالدولة، ولقد تطورت النظرية الديمقراطية الليبرالية في الممارسة الفعلية والعملية في المجتمعات الغربية؛ حيث استغرقت -وما زالت- قرنين من الزمن في طور التعميم والتحسين والتجديد والتغيير والإقناع بحقوق الأفراد لدى الرأي العام من أجل تبني الخطاب الديمقراطي، وهذا التحول أدى إلى نتائج إيجابية وحاول القضاء على التمييز والفوارق بين الفئات الاجتماعية المتشابكة، إلا أننا نتأسف جداً على السياسات المنتهجة باسم الديمقراطية تجاه الشعب العراقي الشقيق؛ في زمن العولمة وحوار الحضارات والثقافات والدعوة إلى ترقية مفهوم منهجية الحوار السياسي والتقارب الإنساني والتضامن الإسلامي.

(١) نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٥)

في حوار مع جريدة الخبر^(١) اليومية الجزائرية؛ أكد المفكر العربي «خير الدين حسيب» مدير مركز دراسات الوحدة العربية؛ أن الحرب في العراق كان فيها عدوان: الأول صدام حسين؛ دخل التاريخ كبطل، والثاني جورج بوش سيدخل التاريخ كمهزوم. وقال: قوات الاحتلال ستسحب من العراق بأسرع مما هو مخطط لها.. وبانسحاب الأمريكان سيتراجع العنف في العراق بنسبة ٦٨٪.

إذن فالتنبؤات المستقبلية لتحقيق الديمقراطية المفروضة والحرية في العراق؛ مازالت قائمة على سراب وحلم أو ما يسمى عند علماء النفس: «ديمقراطية أحلام اليقظة».

ورغم أن الديمقراطية الليبرالية الحرة أصبحت معلومة في تصورنا لأنها تتماشى مع السياسة العالمية الجديدة من جهة، ولأنها مفروضة على المجتمعات البشرية لمواجهة التحديات الكبرى للسياسة الأحادية القطبية من جهة، إلا أن الدكتور يوسف القرضاوي كان ديمقراطياً في سياسته الموجهة نحو العالمية في منتدى أمريكا والعالم الإسلامي المنعقد بالدوحة (١٧ - ١٩ فبراير ٢٠٠٧) حيث حدّد عدة عوامل أساس مؤدية إلى الصراع بين العالم الإسلامي وأمريكا، فقال: «من الصفات التي تمتاز بها أمريكا ولا تحاول مراجعتها في سياستها تجاه الآخرين: جهل الأخلاق والقيم الأساس للمسلمين، وانتهاج ديمقراطية الظلم التي تولد الصراع بين الناس، والطمع في ثروات الشعوب، والبغض والحقد والكرهية لجميع المسلمين، والاستعلاء وزرع فكرة العلو للمجتمع الأمريكي؛ مما يعرقل عملية التقارب الإنساني، وعلى هذا

(١) حوار مع خير الدين حسيب في جريدة الخبر اليومية الجزائرية ٢٠/٣/٢٠٠٧، العدد

الأساس خسرت أمريكا ثقة الشعوب بسبب سياستها المهيمنة على العالم، ولقد وجه القرضاوي في هذا المنتدى نداءً إلى الشعب الأمريكي بالتخلي عن السيطرة العالمية لأنهم في رأي المسلمين: أهل كتاب (المسيحية واليهودية).

لكن مع نهاية القرن العشرين؛ أصبح التحول مفروضاً على المجتمعات البشرية، وظهرت عدة أفكار ومفاهيم جديدة؛ منها: حوار وتحالف الحضارات، وهذه المواضيع تدفعنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وطرح السؤال التالي: ما المقصود بالحوار والتحالف بين الحضارات في ظل خطط التواصل المستمر مع مؤسسات العالم الخارجي؟

٤- خطط التواصل والحوار ودورها في ترقية فكرة حوار الحضارات:

إن الطرح الأمريكي عن صدام الحضارات؛ أنتج الطرح الإيراني عن حوار الحضارات، وتولد عنه الطرح الإسباني التركي عن التحالف الحضاري، وتبنته الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٥؛ حيث تقام لها منتدى اتسوية كان أولها سنة ٢٠٠٨ بمديريد، والثاني بإسطنبول ٢٠٠٩، والثالث بريودي جانيرو ٢٠١٠، والرابع بالدوحة ٢٠١١، والخامس بفيينا ٢٠١٣، على أن يكون السادس باندونيسيا ٢٠١٤. وكل هذه المنتديات تحت الرعاية السامية للأمم العام للأمم المتحدة، والهدف منها نبذ العنف والكراهية والتطرف الديني والسياسي، وهي تدعو إلى الحوار الفعال بين جميع الأطراف دون إقصاء، كما تدعو إلى التقارب الإنساني في الخطاب السياسي وترقية مفهوم التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعية وتدعيم منهجية الحوار السياسي في جميع المجتمعات الإنسانية والتواصل الثقافي والحضاري بين الأفراد والمؤسسات عامة

والجمعيات المدنية بخاصة^(١).

ومن خلال هذه النتائج الإيجابية التي تدعو إليها الأمم المتحدة في ترقية منهجية الحوار السياسي من أجل إضعاف وإقصاء ثقافة الكراهية والابتعاد عن العنف والتطرف الديني بخاصة، نطرح السؤال التالي: ماذا نعني بمفهوم الصراع والحوار؟ وكيف ينبغي أن تنتقل من الصراع إلى الحوار من أجل تحقيق فكرة التضامن الإسلامي في عالمنا المعولم؟

رغم أن هناك عدداً من الدلالات لمصطلحي الصراع والحوار في الحضارات القديمة والحديثة تدارسها المهتمون أو الباحثون من مختلف الزوايا عبر المراحل التاريخية للعصور التي مرت بها البشرية؛ إلا أن هاتين الكلمتين مازالتا محل اهتمام ومناقشة في العصر الذي أصبح فيه العالم معولماً وعبارة عن قرية صغيرة، حيث يعود إلى النهضة الفكرية والعلمية الشاملة للتراث الثقافي العالمي، وتطور وازدهار الصناعة والتكنولوجيا التقنية التي أصبحت في متناول الجميع، مما دفع الأمم المتحدة إلى أن تعتمد عام ٢٠٠١ عاماً لحوار الحضارات، بقصد التقارب والتعايش بين الشعوب بمختلف أجناسها وأشكالها وثقافتها العديدة ومعتقداتها الدينية وقومياتها العرقية في ظل العولمة.

ومن خلال هذه التعاريف والمفاهيم والمعاني الفلسفية والشرعية؛ نستنتج أن كلمة الصراع لها عدة أشكال تاريخية وتصورات موضوعية وتفسيرات علمية، تختلف من عهد إلى آخر، مما يعني أنها مازالت محل بحث ودراسة

(١) انظر إلى مقالنا بالتعاون مع د/ حسينة حماميد،

كبقية المصطلحات العلمية، مما جعلنا أيضاً نحدد مفهومنا لهذه الظاهرة وتصورنا الذي يتماشى مع أغلب الدارسين لطبيعة ظاهرة الصراع الحضاري الذي يعتبر من أهم المفاهيم الأساس التي انتهى بها القرن العشرون، وهي تتمحور عادة - في أغلبها - حول مرحلتين:

- الأولى ظاهرة الدمار والخراب، وهي سلبية سيئة هدامة لا تعمل على التواصل الثقافي للبناء الاجتماعي والمادي.

- والثانية ظاهرة تركز على البناء والتواصل، وهي إيجابية حسنة وجيدة، تعمل في إطاره الأساس من أجل التكامل الاجتماعي والثقافي والمادي والتقارب الديني والاجتماعي، وهذا العامل ساعد العالم الإسلامي على توسيع فكرة التضامن الإسلامي.

وبالإضافة إلى التواصل الثقافي والتعاون والاندماج بين الأمم المختلفة: تميّز هذا العصر عن سابقه بالثورة التكنولوجية الكبرى والاتصالية المعلوماتية العارمة؛ حيث يدعونا هذا كله إلى أحادية (السياسة والفلسفة والإيديولوجية) لتأكيد فكرة التقارب الإنساني رغم من أنها لم تكن مصحوبة بثورة أخلاقية ودينية وروحية معاصرة لها، وكذلك الابتعاد عن المرجعيات الأساس والأصول العريقة للهوية الثقافية لكل أمة، والبعض يتساءل عن الممنوعات الأحادية التراثية الحضارية للإنسانية والعالم.

وإذا انطلقنا من التصور المعرفي الذي طرحناه؛ فإننا ندرك المعنى الحقيقي لنهاية الصراعات السياسية والإيديولوجيات المختلفة، والتي انتهت مع انتهاء الحرب الباردة بتفوق الرأسمالية الغربية، مما جعلها تحدد المفاهيم والمعاني، وتبشر الإنسانية بالنظام العالمي الجديد، وتنبأ بصدام الحضارات وتدّعي أو

توهمنا بأن الصراعات العسكرية والصراعات الجيوبوليتيكية التي كانت المجال الحيوي في أوروبا؛ ستصبح بلا قيمة ولا معنى مقارنةً بالاستثمارات الاقتصادية والاكتشافات المعلوماتية.

والصراع في حد ذاته - قديماً وحديثاً - يستخدم كمنهج وطريقة فعالة وديناميكية لتحقيق هدف معين، والتغلب على الأزمات والحروب والتهديدات والمواجهات العنيفة والصراعات التي لها عدة أشكال ونماذج ومراحل - ومنها التصاعد - ويراد به ارتفاع درجة التوتر والتناقض وتقليص حدته في طريق الصراع والاستقرار الذي يدل غالباً على حل الإشكالية حول إنهاء الصراع القائم بين الأطراف، وأخيراً الانتهاء الذي يبين نهاية مراحل الصراع والتوتر بين الطرفين.

وبهذه المراحل الأساس؛ تنطلق مرحلة جديدة كبدية للتعاون والتعارف والتقارب والاندماج، وأحياناً تذويب الحدود الجغرافية ونهاية التاريخ والدعوة إلى العالمية، مما يسهل عملية الحوار مع مؤسسات العالم الخارجي؛ فهل ينبغي أن ندعو إلى ترقية مفهوم الحوار مع الآخر؟

فالهدف من ترقية الحوار: الانتقال من تصور إلى تصور، ومن قول إلى قول، بقصد الوصول إلى التصورات الشاملة والمبادئ العليا، والاعتراف بالأنا والوعي بالآخر؛ مما يسهل عملية التقارب الإنساني والتواصل مع الآخر.

وللحوار مقدمات ينبغي أن تكون صحيحة مبنية على مناهج فلسفية علمية استدلالية، أي القدرة على تقديم البراهين الصحيحة والبدايل المنطقية المقنعة، والجدل في رأي بعض الدارسين والفلاسفة هو الحركي الديناميكي والتقدم الفعال التطوري الحضاري، ورغم أن مصطلح الجدل يقابل الحجة بالحجة، والمجادلة والمناظرة في عصرنا هذا؛ إلا أنه ما يزال محل اهتمام ومناقشة من المفكرين عامة والباحثين خاصة.

وقد أشار القرآن الكريم إلى استراتيجية الجدل في عدة آيات؛ كقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّلْهُمْ بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

لقد قيل إن الفلسفة حوار، وبدون حوار لا تكون هناك فلسفة، «ويمكن أن نؤكد بدون مفارقة، أن الحوار هو الشكل الفلسفي الممتاز، وأن التعبير الفلسفي متعدد الأصوات، وأكثر ما تكون الأفكار فلسفية عندما يستطيع من يفكر فيها من الداخل أن يبحث عن وجهها الخارجي، وأن الحوار هو الذي يساعد على هذا القلب»، وعلى هذا الأساس قال الفيلسوف اليوناني القديم أفلاطون: «لو لم يكن فورغوريوس يسألني لما كانت لدي اعتراضات أقوم بحلها، وبالتالي لا يكون لدي ما أقوله».

إذن فالفلسفة فن الحوار، والحوار يكون بين اثنين أو بين مجموعتين، وهذا الحوار ينطلق بشروط إقناع الذات وإقناع الآخر، وهذا الأخير يكون فيه الحوار عن وعي حقيقي مبني على شروط موضوعية عقلانية، ولكن لماذا التحالف الحضاري؟

جاء في «الرائد» - وهو معجم ألفبائي في اللغة والأعلام - ما يلي: «تحالف تحالفاً القوم: تعاهدوا، اتفقوا على أن ينصر بعضهم الآخر»^(١)، ومن الناحية القانونية في العلاقات الدولية والقانون الدولي، فالتحالف معناه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر؛ حيث يتم فيها اتفاق الدعم المتبادل

(١) جبران مسعود، الرائد (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٣) ص: ٢٢٧.

لمواجهة التحديات والمنازعات. ولقد جاء هذا المفهوم تاريخياً في سياسة التحالف بسياسة توازن القوى، وهذا يعود أساساً إلى سياسة التحالفات الدولية في نهاية القرن العشرين^(١).

ومفهوم التحالفات الدولية؛ ظهر نتيجة النزاعات والحروب بين القوميات والأمم وانهار وتفكك بعضها، مما دفع بعض المؤرخين في الغرب إلى تسميتها في القرن التاسع عشر: بالمسألة الشرقية والمسألة اليهودية والمسألة الاستعمارية، وذلك لتحديد دراسة هذه المسائل المختلفة والتحالفات الحضارية والإيجابية التي ظهرت فيما بعد في الحضارة الغربية، والتي أدت إلى إعلان الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، والتحالفات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية من جهة أخرى، ولكن قبل كل شيء، ماذا نعني بالتحالف الحضاري بالمفهوم الإيجابي؟

لقد سمعنا الكثير عن استخدام مفهوم التحالف أثناء التحديات الكبرى بين المعسكرين الشرقي والغربي في القرن الماضي، وهذا المصطلح يستعمل غالباً في المواجهة العسكرية بين الكتل أو بين الأحزاب السياسية أحياناً، ومع بداية الألفية الثالثة؛ أصبح مفهوم التحالف يستخدم في النواحي الإيجابية؛ كحوار الحضارات والثقافات، والتكتلات السياسية والتحويلات الديمقراطية، والتحالف بين الأحزاب... إلخ، وهذا أدى إلى إعادة التفكير في التقارب الإنساني والاندماج الاجتماعي والتضامن الإسلامي في هذا الكون.

(١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت: مؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠) ص: ٦٩١.

ثم جاء -مرة أخرى وبطريقة جديدة تماشى مع فلسفتهم- المفكر السياسي الأمريكي صموئيل هنتغتون بمقاله: «تصادم الحضارات» مع نهاية القرن العشرين؛ فاعتبر الكونفوشيوسية خطراً على الحضارة الغربية، وزعم أن الصراع الجديد سيكون بين الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة، والحضارة الغربية من جهة أخرى، وزعم أن الكونفوشيوسية أقل خطراً من الإسلامية؛ مما دفع الإدارة الأمريكية إلى اتهام المسلمين بالاعتداء الأخير على الحضارة الأمريكية المفروضة بديمقراطيتها الليبرالية الحرة، والتي تشكل الجزء الأكبر من الحضارة الغربية، في الهجوم على مركز التجاري العالمي بنيويورك والبتاغون بواشنطن في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، وهي رموز قمة الحضارة التي استهدفت لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الهجوم جعل العبقرية الأمريكية تطالب بتغيير فلسفة العولمة المفروضة على المجتمعات البشرية، والتي هي في الحقيقة من إنتاجها الفكري، وتطالب بعولمة التاريخ الذي تحدث عنه بعض المؤرخين الغربيين أمثال بول كيندي، الذي قال إن القرن الحادي والعشرين يبدأ بتاريخ ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، بينما الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن؛ يعتبر هذا الاعتداء أو الهجوم هو أول حرب للقرن الحادي والعشرين.

ومستقبل حوار الثقافات والحضارات في زمن العولمة؛ سيكون بين المد تارة والجزر تارة أخرى، وهذا يعود في الحقيقة إلى التحالف والتكتل بين المجتمعات ذات الطابع الحضاري والثقافي والديني، وذوي الاتجاه الواحد، وأيضاً وفق المصالح المشتركة بين الدول، وهذا رغم وجود هيئة أممية ترعى مصالح الأمم وتسعى إلى تدعيم وتطوير منهج الحوار الموضوعي بين الثقافات المختلفة والحضارات المتعددة، كما تذكر الآية الكريمة: ﴿أَتَجِدُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [الأعراف: ٧١].

حقيقةً أن هذه الأسماء أراد بها الآخرون أن يفرضوها كجزء من منهج الحوار على الآخر، وهذا يدفعنا إلى فكرة الحرية التي نادى بها أحد الفلاسفة الأوروبيين فقال: إن الجوهر الحقيقي عند الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre-1905-1980)؛ اتجاه المسؤولية التاريخية لفكرة حرية الاختيار التي التزم بها وأكدها عند نهاية الحرب العالمية الثانية بقوله: «عندما نقول إن الإنسان مسؤول عن نفسه لا نعني أن الإنسان مسؤول عن وجوده الفردي فحسب بل هو مسؤول عن جميع الناس وكل البشر... عندما نقول: إنه يختار نفسه بنفسه: نعني أنه يختار تبعاً لذلك جميع البشر... فإذا اختار الإنسان أن يكون شيئاً معيناً؛ فهو قيمة اختياره، لأنه لا يستطيع أبداً أن يختار الشر، فما نختاره لا يكون إلا الخير، ولا خير في نظرنا إذا لم يكن خيراً للجميع»^(١)، وهذا الاختيار يدفعنا إلى التنبؤ المستقبلي لتحقيق المنظور الجديد لاستراتيجية التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي في ظل الثورة المعلوماتية.

(١) انظر كتابنا: جون بول سارتر والثورة الجزائرية: ١٩٥٤ - ١٩٦٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي،

٥- نحو منظور جديد لاستراتيجية التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي من أجل تحقيق التضامن الإسلامي

العالم كله أصبح يتغير نحو الحضارة الواحدة بأيدولوجية جديدة متبنيًا منهج التغيير المجتمعي الشامل مع بداية القرن الحادي والعشرين، ويأتي مجتمع المعلومات الكوني بمراحل تاريخية مهمة مر بها التاريخ البشري؛ إذ تميزت كل مرحلة بنوع خاص من أنواع التكنولوجيا يتفق معها الإنسان؛ وهي: تكنولوجيا الصيد الأولية، وتكنولوجيا الزراعة البدائية، ثم تكنولوجيا الصناعة والتجارة الحرة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات، ثم تكنولوجيا المعلومات والتحول إلى مجتمع المعرفة لتحقيق فكرة الوئام والتقارب الإنساني من جهة، والنهضة الثورية للمعلومات بخطة استراتيجية واضحة المعالم للإنسانية من جهة أخرى، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مرحلة الإبداع المعرفي من خلال التضامن الإنساني والمشاركة الشعبية الحيوية الفعالة والديناميكية، بقصد الوصول إلى تشكيل لمجتمع المعلومات الكوني، وهذا الواقع المعلوماتي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مشروعنا الجديد: «حضارة واحدة لعالم واحد» الذي اقترحنه في متديات الأمم المتحدة لتحالف الحضارات (٢٠٠٩ - ٢٠١٣).

لكن السؤال هنا: كيف أثر الآخر بسياسته المركزية الاستعمارية في الأنا الذاتية العاطفية في المرحلة الأخيرة من تاريخنا الحديث والمعاصر؟ وهل يمكن تحقيق التضامن الإسلامي في مجتمع المعلومات الكوني؟ وكيف يمكن تحقيقه مع منهج التغيير المجتمعي الشامل في حضارتنا العربية الإسلامية؟

لقد انتقل الفكر القومي إلى البلاد العربية بعد ظهور الدولة الأوروبية الحديثة دون أن يفصل الدين عن الدولة؛ كما حدث في أوروبا والهند وبعض البلدان الإسلامية الأخرى، وهذا الانتقال في رأي البعض يفتقد فيه الفكر القومي العربي إلى مضمون الديمقراطية، والبعض الآخر يعتقد أن العرب هم «مادة الإسلام»، والإسلام هو روح العرب وأهم المقومات الأساس لوجودهم، وعلى هذا الأساس فالتنبؤ المستقبلي: إحداث حضارة ثقافية تراثية إسلامية جديدة يقودها العرب مع نهاية الإيديولوجيات، ولقد قال الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك Jacques Chirac) أمام المؤتمر العام لليونسكو سنة ٢٠٠١: «ما الهندسة المعمارية والشعر والرياضيات لولا الثقافة العربية التي ورثت المعارف القديمة وجابت أصقاع الأرض بعيداً عن حدودها حين كانت أوروبا تتوقع على نفسها»^(١).

إذن يجب على الأمة العربية أن تحمي تراثها الثقافي المتنوع وتحاول تجديده وتطويره لكي يتماشى مع العقلنة والعلمنة والعصرنة، وذلك للحفاظ على الهوية العربية المتنوعة فكرياً وتاريخياً وحضارياً وثقافياً؛ للإسهام في التاريخ الجديد للإنسانية والتبادل الثقافي بين الأمم المختلفة والتعايش السلمي بين مختلف الشعوب؛ في ظل الثورة المعلوماتية الكبرى التي غيرت التوجهات الإيديولوجية للمجتمعات البشرية نحو التطور الحضاري، فضلاً عن إحياء التراث القديم وتجديده إلى تراث ثقافي قومي والحوار مع الآخر الذي يهدف إلى تغيير الذهنيات القديمة وقبول فكرة الأنا (نحن) بالعمل الجماعي، وعن البحث فيما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني والقيم الأخلاقية الأساس

(1) Jacques Chirac , Conférence Générale de UNESCO , 31^{eme} session.

تجاه الآخر (هم)، كما قالت المستشرقة الألمانية زيغريد هونكة (ZearkhardHonga) عن دور الإسلام الفعال في تقدم وازدهار الغرب علمياً وثقافياً وسياسياً: «لقد كان ظهور الإسلام وتوسعه عاملاً أنقذ الكنيسة من الانحدار وأرغمها على إعادة نفسها لمواجهة تلك القوى المعادية دينياً وفكرياً ومادياً، ولعل أكبر دليل على هذا: أن الغرب بقي في تأخره ثقافياً واقتصادياً طوال الفترة التي عزل فيها نفسه عن الإسلام ولم يواجهه، ولم يبدأ ازدهار الغرب ونهضته إلا حين بدأ احتكاكه بالعرب سياسياً وعلمياً وتجارياً، واستيقظ الفكر الأوروبي -على قدوم العلوم والآداب والفنون العربية- من سباته الذي دام قرونًا؛ ليصبح أكثر غنى وجمالاً وأوفر صحة وسعادة»^(١).

إننا نعيش في «قرية صغيرة» بفعل الثورة المعلوماتية التي أصبحت في خدمة الإنسان، والتي دفعتنا اليوم لأن نتجاوز بعض إشكاليات التعارض بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والمشرق والمغرب، ونتخلص من سوء الفهم المتراكم بين الشعوب، وندعو إلى التواصل الاجتماعي والسياسي والثقافي لحماية المعالم الحضارية وتحقيق الهوية التراثية مع الهوية الكونية، وأن نعمل على تغليب البعد الإنساني الذي تشترك فيه جميع الحضارات والثقافات والديانات، وبذلك يمكن أن نتنبأ بحضارة واحدة لعالم واحد بفعل إيجابيات الثورة المعلوماتية وترقية منهجية الحوار السياسي ودوره في تقوية الوئام والتقارب الإنساني.

فالأنا تعمل على تعميق البعد الكوني في تفكيرنا وسلوكنا وعلاقتنا بالآخر بغض النظر عن تنوع خصوصيتنا الذاتية والتراثية والدينية والثقافية؛ حيث تبقى

(١) زيغريد هونكة، شمس العرب تسطع على الغرب ترجمة فاروق بيضون، وكمال دسوقي (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩) ص: ٥٤١.

الإنسانية وحدة لا تتجزأ تعيش في عالم معولم ثقافياً ومادياً وحضارياً، لا سبيل لنا فيه غير الحوار الموضوعي والتعاون والتفاهم والتضامن لمواجهة ما يهدد البشرية من مخاطر وأوبئة وأمراض إلخ...

فما هو موقف النخبة المثقفة تجاه التنبؤات المستقبلية لفكرة الحرية في الحوار مع الآخر؟

إن حرية المفكر هي حرية الآخرين، وعلى ما يبدو؛ إذا كانت الحضارة العربية والإسلامية قد اختارت طريق الاعتراف بالآخر، وترقية منهج الحوار بين الحضارات والثقافات عملاً بالكتاب والسنة، فإن الدول الغربية يجب عليها أن تعترف باختيار الحوار كمنهج أساس تجاه الثقافات والحضارات الأخرى، وتجعل فكرة التقارب الإنساني من اهتماماتها السياسية، وإذا لم يتحقق هذا الاعتراف في العقود الأولى من هذه الألفية، فإن نتيجة الاختيار ستكون مأساوية وتذكرنا بالوضع التراجيدي أثناء الحرب العالمية الثانية التي كتب عنها سارتر قائلاً: «لم نكن أكثر حرية مما كنا عليه تحت نار الاحتلال الألماني، لقد فقدنا حقوقنا وأولها فقدان التعبير... والاختيار، ليفعل كل من بنفسه شيء، ذلك أن ما يفعله كان في لحظة الموت»^(١).

والاعتراف بالآخر يقتضي الاختيار، وهذا الاختيار يتجسد في الحوار التاريخي بين الحضارتين الألمانية والفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث نشأت بين الشعبين علاقات ثقافية واقتصادية وسياسية في جميع الميادين، مما هيا خطط التواصل ومنهجية الحوار السياسي الذي يهدف إلى التضامن الإنساني الذي أصبح نموذجاً فيما بعد للعالم، وهذا التغيير الجذري يتنبأ به بعض

(١) انظر كتابنا: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، ١٩٥٤-١٩٦٢.

المهتمين بأنه «سيصبح معلوماً نتيجة للتحديات الكبرى والتحالفات الدولية»، مما شجع الجزائر على أن تطوي الصفحة التاريخية السوداء مع فرنسا في بداية الألفية الثالثة، اعتقاداً منها بأن فرنسا ستفتح حواراً وآفاقاً مستقبلية جديدة للتعاون كما فعلت مع ألمانيا (ونتمنى أن يحدث هذا ويتحقق فعلياً وعملياً).

ورغم أن ألمانيا وموقعها الجغرافي والتاريخي والحضاري والديني والسياسي يختلف عن الجزائر؛ فإن جاك شيراك الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية الذي دعا إلى الحوار الأورومتوسطي؛ قام فعلاً بزيارة تاريخية إلى الجزائر في ٢ من مارس ٢٠٠٣، (كان شيراك برتبة ملازم أثناء الثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢، وخرج منها مجروحاً عام ١٩٥٧، وبعد ٤٧ سنة أصبح رئيساً لفرنسا)، وفي هذا الإطار كتبت جريدة الشروق اليومية تقول: «يال له من مصير يشبه وقائع القصص الرومانسية، مفارقات الحكايات الأسطورية عاشها ذلك الملازم الفرنسي الذي أمضى سنتين من شبابه محارباً من أجل فكرة «الجزائر الفرنسية» (L'Algérie Française)، وحين زار الجزائر بصفته رئيساً للجمهورية الفرنسية؛ كان في صورة الأبطال والعظماء الفاتحين، وتزينت له شوارع العاصمة الجزائرية كما لم تتزين لرئيس أو زعيم دولة من قبله» (دعماً للتراث التاريخي الاستعماري والتبعية الثقافية!!!).

ورغم أن الحوار السياسي الموضوعي الممنهج بدأ فعلياً وعملياً بين الجزائر وفرنسا في ظل التحديات الكبرى مع زحف العولمة المفروضة على المجتمعات الإنسانية، بفعل إيجابيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المعاصرة التي دعمت فكرة التضامن مع الآخر والتقارب الإنساني؛ إلا أن بعض النقاد والمؤرخين يقولون: إن مقولة الجنرال ديغول تجسدت فعلاً في هذا الحوار بين الدولتين، والتي تقول: «ستبقى الجزائر فرنسية من عدة أوجه،

وستحافظ على الطابع الذي اكتسبته مثلما احتفظت فرنسا بالطابع الروماني»
(الإرث الموروث للتراث الثقافي).

إن التفاعل بين الحضارات أصبح قانوناً اجتماعياً من الناحية التاريخية، حيث تطورت الحضارات بفعل الحوار الصامت الذي يبدو من خلال التأثير بين الثقافات واللغات والأشياء التقنية والتجارية، وانتقال الأفكار وتلاقحها من مجتمع إلى آخر، وهذا يعود أساساً إلى ترقية منهجية الحوار السياسي وتحالف الحضارات من جهة، وعولمة التكنولوجيا وتطورها السريع من جهة أخرى، ولكن يبدو أن الغرب يميل إلى الصراع مع المجتمعات اللاغربية ومع الطبيعة أكثر من ميله إلى الحوار البناء السلمي، وهذا ما نخشاه من الغرب عامة وفرنسا بخاصة تجاه الجزائر، وهو ما توصلت إليه الحضارة الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: «إما الحرب.. أو الحرب» على الرغم من دعوة الأمم المتحدة لحوار الحضارات والثقافات سنة ٢٠٠١م.

ورغم التحديات الكبرى التي عرفتتها منهجية الحوار السياسي نظراً لظهور منظومة من المفاهيم الجديدة أدت إلى منهج التغيير في الخطاب السياسي عند البعض بخاصة، إلا أن المنظور الجديد للتعامل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ أصبح كديانة وضعية وأيديولوجيا قد تتحول إلى «مجتمع المعرفة» من ناحية، أو إلى ضياع القيم الأخلاقية والفلسفية من ناحية أخرى. ولغة الخطاب السياسي المهيمن؛ يدعم القوة السياسية والثقافية والاقتصادية، ويؤدي أحياناً إلى عدم المساواة والاستقطاب والاستبعاد، مما يؤثر بشكل جذري على مفهوم التضامن الإسلامي المستقبلي.

فالثورة المعلوماتية تسهم بشكل كبير في نقل ونشر اللغات العديدة والثقافات المتنوعة، فضلاً عن حوار الحضارات والأديان والانفتاح الاقتصادي

والأسواق الحرة، إلا أن هذه العوامل التي تتماشى مع العصرنة الجديدة؛ تتعامل بلغة واحدة هي الانجليزية؛ فتوظفها في ميادين مختلفة، وتدعي بعض التقارير العلمية أنها ستصبح اللغة العالمية للبشرية مع نهاية سنة ٢٠٢٠م، بينما اللغات الأخرى على وشك الانقراض، وهذا التنبؤ يدعم ويعزز إيجابيات التقارب الإنساني والتضامن الإسلامي.

إن تحالف الحضارات هو مستقبل الكونية البشرية، وهو مستقبل الإنسان في ظل التحديات الكبرى والمواجهة المستمرة، ومن المؤسسين لهذا الدور الإيجابي للتحالف بين الحضارات والثقافات في ظل التحول الديمقراطي العالمي الجديد: رئيس الوزراء الإسباني السابق السيد سبابطيرو، الذي دعا إلى سحب القوات المسلحة الإسبانية من قوات التحالف التي كانت تهدف إلى تدمير التراث والحضارات في العراق، وأيد تأسيس تحالف الحضارات، لأن الحضارات تتحاور وتتلاقح وتتكامل وتتآلف وتتعاون وتتآزر لكي تؤسس القيم والمبادئ الأزلية الأبدية، لأنها أساس التفاهم والتصالح والتحالف بين الشعوب والأمم المختلفة. لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

فالتحالف بين الحضارات مبدأ من مبادئ القانون الدولي التي تقوم عليها العلاقات الدولية، ويسهم إسهاماً فعالاً في التقارب بين الشعوب والتضامن من أجل إنشاء ميثاق الصلح والمصالحة وتحقيق التنمية البشرية في مختلف المجالات، وتحالف الحضارات ليس بمسؤولية اجتماعية مشتركة من أجل المشاركة في بناء جسور التعاون بين الأمم في بناء السلام العالمي مستقبلاً، بل من أجل تحقيق حلم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة في هذا العالم الذي أصبح معولماً، والمطلوب من الجمعيات والمنظمات

الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، أن يعززوا ويدعموا آليات التواصل التي تجدد معنى الحوار الموضوعي والتفاعل للتحالف بين الحضارات والثقافات وذلك لبناء الإنسان في ظل العولمة الجديدة، وهذه العوامل تدفعنا إلى التضامن والوحدة في الأمة الإسلامية.

إن طرح الإشكاليات العديدة والمفاهيم المتنوعة في بداية الألفية الثالثة -كالعولمة والديمقراطية والحوار والتحالف بين الحضارات إلخ- أدى إلى نتائج إيجابية؛ كالتواصل السليم السهل وبناء جسور التعاون بين مختلف الحضارات والثقافات والاعتراف بالآخر، فضلاً عن التحول الديمقراطي في دول الجنوب، وهذا يرتكز بالأساس على تقبل التنوع والاختلاف في عالم معولم «أصوات متعددة، عالم واحد»، إلا أن مجال الإعلام مازال بعيداً جداً في مجال الإعلاميات بين الشمال والجنوب، ومازال التفاوت هذا قائماً بحيث يتم إنفاق ٩٥٪ في الشمال و ٥٪ فقط في الجنوب، وفي مجال البحث نجد أن الهوة تفوق ذلك بـ ٩٨٪ مقابل ٢٪.

وعلى هذا أوافق وأدعم ما قاله الفيلسوف المغربي المهدي المنجرة، في حوارهِ الأخير مع مجلة عالم التربية: «الإعلام هو ثروة الثروات، بل هو الثروة التي ترتبط بها كل الثروات الأخرى، لأنه هو الذي يمكن من تحديد نوعها و تقييمها واستغلالها»^(١).

وهذا بعيداً عن السياسة الأحادية القطبية المفروضة على المجتمعات البشرية، فإن الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس وضع معايير للتواصل والحوار وهي:

(١) المهدي المنجرة، العولمة وحوار الحضارات والثقافات، (مجلة عالم التربية)، ص: ٥٢.

- معيار الصدق في الكلام أو الحديث.
- مصداقية المتكلم أي الصدق في نية المتحدث.
- الصحة المعيارية: أي أن تتماشى عبارات المتحدث أو المتكلم مع اللغة المستعملة داخل المجتمع^(١).

إن آخر ما توصل إليه هابرماس في فلسفته؛ هو التواصلية الجديدة التي تهدف إلى تأسيس عقلانية تواصلية لغتها الحوار والتفاهم والمناقشة، والوصول إلى نتيجة موحدة يتفق عليها الجميع، إذ يؤكد دائماً في كتاباته على طرح فكرة التفاهم من أجل تحقيق التوازن بين المعرفة والسلطة، واستبعاد القوة والسيطرة لتحقيق الأمن والاستقرار والاعتراف بالآخر في ظل المجتمع الأخلاقي^(٢).

(١) يورغن هابرماس، الفلسفة الألمانية والتصوف اليهودي، ترجمة جاهل (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٥) ص ٥٣-٥٦.

(٢) لمزيد من المعلومات الفلسفية حول نظرية التواصل عند هابرماس؛ انظر: شراد فوزية، الحوار والتواصل عند هابرماس (مجلة عالم التربية) العدد ١٧/٢٠٠٧، ص: ١٠٩-١٢١.

خاتمة

نستنتج من هذه الدراسة أن المنظور الجديد للتقارب الإنساني في الخطاب السياسي يمكن أن يُقترح في عدة نقاط أهمها:

- ١- من الشروط الأساس لتحقيق وتجسيد عملية خطط التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي: تجنب السياسات المؤدية إلى النزاعات والتوترات والنظرة الدنيوية للآخر، وتبني منهج الحوار وسياسة الصعود السلمي للتقارب الإنساني من جهة، والتضامن الإسلامي من جهة أخرى.
- ٢- تنظيم ندوات وملتقيات ومؤتمرات ومنتديات سنوية في العالم الإسلامي؛ لتقييم خطط التواصل والحوار مع الآخر، وتدعو إلى التضامن الإسلامي ودوره في العالم.
- ٣- إنشاء مراكز بحث في العالم الإسلامي تهتم بترقية مفهوم الحوار والتواصل مع الآخر، لها شبكة معلوماتية وأمنية وظيفتهما تحقيق الأمن ومحاربة الفساد والانحلال الخُلقي - كالدعارة والمخدرات - لتعزيز النسق القيمي الذي تقوم عليه مجتمعاتنا الإسلامية.
- ٤- التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية الجامعية الإسلامية وتدعيم مبادراتها العلمية ومشاريعها الثقافية التي تهتم بخطط التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي.
- ٥- التواصل المستمر وتوسيع منهج الحوار الذي أصبح مفروضاً على المجتمعات البشرية بفعل تدفق الثورة المعلوماتية وتطورها السريع من جهة، والخطاب السياسي الذي يؤمن بتحقيق فكرة الحوار بين الأنا (نحن) والآخر (هم)، في ظل «الأمن مسؤولية الجميع»، بفعل

التواصل الاجتماعي الذي أسهم في ترقية مفهوم الحوار مع مؤسسات العالم الخارجي في «مجتمع المعرفة» أو «مجتمع المعلومات الكوني» من جهة أخرى.

٦- الإيمان بالمسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي والمشاركة الشعبية من أجل تحقيق فكرة التضامن الإسلامي، والحوار مستقبل الجميع، والثورة المعلوماتية معرفة الجميع.

٧- إنشاء هيئة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة -تضم النخبة المثقفة من العالم الإسلامي- لمواجهة الصراعات والتكتلات والنزاعات؛ من خلال إعطاء الفرصة لإعمال العقل باعتبار أن منهج الحوار هو خيار العقلاء وسياسة الحكماء، وأيضاً نشر قيم التسامح والتشاور والتواصل مع صنّاع القرار لتحقيق فكرة الحوار مع مؤسسات العالم الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- الأشهب، نعيم، والحسيني، مازن. مشروع الشرق الأوسط الكبير (عمان: دار الشروق، ٢٠٠٥).
- ٢- بكري سعد علي الحاج، التحول إلى مجتمع المعرفة (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ٢٠٠٥).
- ٣- بوزيد بومدين، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (كتاب جماعي) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).
- ٤- التسخير، محمد علي، الحوار مع الآخر (طهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب ٢٠٠٣).
- ٥- التويجري، عبد العزيز بن عثمان، علي طريق تحالف الحضارات (القاهرة: دار الشريف، ٢٠٠٨).
- ٦- الحصادي، نجيب، جدلية الأنا - الآخر (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦).
- ٧- الربيع، حامد. النظام الإسلامي: ديمقراطي أم أوتوقراطي؟ (١٩٩٧/١١/١١/٣٥٨).
- ٨- أسير أمين، الحوار والحضارة العربية الإسلامية (دمشق: الأهالي للتوزيع، ٢٠٠٣).
- ٩- الشيتي، محمد، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢).
- ١٠- الفالح، متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).
- ١١- الكبيسي، محمد علي، التراث وإشكالية القراءة. (مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٩، ١٩٨٤، ص: ١٨٥-١١٢).
- ١٢- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة. (بيروت المؤسسة العربية

- للدراسات، ١٩٩٠).
- ١٣- المنجرة، المهدي، العولمة وحوار الحضارات (مجلة عالم التربية، العدد ١٧، الدار البيضاء، ٢٠٠٧).
- ١٤- حجاج، قاسم، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية (غرداية: نشر جمعية التراث، ٢٠٠٣).
- ١٥- حافظ، صلاح الدين، صدمة الديمقراطية (القاهرة: سبينا للنشر، ١٩٩٣).
- ١٦- شريط، الأخضر، في الحركة التاريخية وتفسير التطور الحضاري عند مالك بن نبي (الجديدة، منشورات عالم التربية، ٢٠٠٨).
- ١٧- الصفار، حسن، التنوع والتعايش (بيروت: دار الصفوة، ١٩٩٧).
- ١٨- صليبا جميل، المعجم الفلسفي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٩).
- ١٩- عابد الجابري، محمد، نحن والتراث (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣).
- ٢٠- عبد السلام، رضا، انهيار العولمة (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣).
- ٢١- عابد الجابري، التراث والحداثة (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩١).
- ٢٢- عبد الجواد، محمد أحمد، من الحوار مع الذات إلى الحوار مع الآخر (القاهرة: دار التوزيع للنشر الإسلامية، ٢٠٠٦).
- ٢٣- عمراني، عبد المجيد «نحو منظور جديد لجدل الأنا والآخر في ظل العولمة»، ندوة إشكالية التراث الثقافي العربي بين حدود الهوية وأفاق العالمية، في إطار فعاليات الدوحة عاصمة الثقافة العربية. ١٧-١٨ فبراير ٢٠١٠، ص: ٦٨-١٢١.
- ٢٤- عمراني، عبد المجيد، مستقبل حوار الحضارات و العولمة (دبي: ندوة الثقافة والعلوم، ٢٠٠٤).
- ٢٥- عمراني، عبد المجيد، جان بول سارتر و الثورة الجزائرية: ١٩٥٤-١٩٦٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦).
- ٢٦- عمراني، عبد المجيد، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي (الجزائر: منشورات الخبر، ٢٠٠٨).

- ٢٧- غريب، عبد الكريم، وجماعة من الباحثين، التواصل والثقافة (الجديدة: منشورات عالم التربية، ٢٠١٠).
- ٢٨- قاسم، قاسم عيده، إعادة قراءة التاريخ (الكويت: وزارة الإعلام الكويتية، ٢٠٠٩).
- ٢٩- عبد الفتاح إمام، دراسات هيجلية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
- ٣٠- مزالي، محمد، الديمقراطية (كتاب البعث) (تونس: المكتبة الإفريقية، ١٩٥٦).
- ٣١- مسعود، جبران، الرائد. (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٣).
- ٣٢- نصيف جاسم، أنمار لطيف، العالمية الجديدة (بيروت: المكتبة الثقافية، ٢٠٠٢).
- ٣٣- هابرماس، يورغن، الفلسفة الألمانية والتصوف اليهودي، ترجمة جاهل (الدار البيضاء: المركز الثقافي ١٩٩٥).
- ٣٤- ياسين، السيد، الحوار الحضاري في عصر العولمة (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٢).
- ٣٥- ياسين، السيد، المعلومات وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية (القاهرة: دار نهضة مصر العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
- ٣٦- هونكة، زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة فاروق بيضون وكمال دسوقي (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩).
- ٣٧- حوار مع خير الدين حسيب في جريدة الخبر اليومية الجزائرية، ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٧، العدد ٤٩٦٦.
- ٣٨- معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).
- 1- Glen T.Martin, The Anatomy of a Sustainable World. (USA, Appomattox: Institute for Economic Democracy, 2013).
- 2- Osborne, Roger, Civilization: A New History of the Western World (New York: Pegasus Books, 2006).
- 3- Prof, A.MadjidAmrani and HassinaHemamid, An Appeal to One Civilization to One World.www.unaoc.Rio de janiero.2010.

الفهرس

- ٧ * المحور الثالث : مجالات التضامن
- ٩ - التضامن الإسلامي في المجال السياسي
السفير عبد الله عبد الرحمن عالم
- ٣٣ - التضامن الإسلامي في المجال الاقتصادي
الدكتور شوقي أحمد دنيا
- ٦٧ - التضامن في المجال الاجتماعي
الدكتور حقار محمد أحمد
- ٩٥ - التضامن في المجالين العلمي والتعليمي
الدكتور إسماعيل لطفي جافاكيا
- ١١٧ - التضامن في المجالين العلمي والتعليمي
الدكتور جعفر علي عبد السلام
- ١٤٩ - التضامن في مجال الدعوة والإعلام
الدكتور أحمد مطهر عقبات
- ١٧٧ - التعاون في تأهيل وتدريب الدعاة
الدكتور أحمد بن علي الخليلي
- ١٩٩ - الأقليات والتضامن الإسلامي
الدكتور مصطفى خضر دونمز

- ٢١٥ * المحور الرابع : قضايا ملحة في التضامن
- ٢١٧ - مستجدات الحالة العربية
الدكتور بهيج ملا حويش
- ٢٣٣ - قضية فلسطين وتهويد القدس وعزلها عن العالم الإسلامي
الدكتور عزت جرادات
- ٢٧٣ - الأفق الاستراتيجي لقضية فلسطين
كيف تؤدي المفاوضات لعزلها عن عالمها الإسلامي؟
الدكتور إبراهيم البيومي غانم
- ٣٠٣ - أبرز المنظمات الدولية
وموقفها من أهم القضايا الإسلامية
الدكتور صدقة يحيى فاضل
- ٣١٥ - المؤسسات الإسلامية
في فضاء مؤسسي عالمي متعدد
الدكتور أحمد كاظم الراوي

- * المحور الخامس : خطط ومشروعات تقود إلى التضامن ٣٤٩
- مشروع إنشاء هيئة الحكماء والمصالحة..... ٣٥١
الدكتور مصطفى إبراهيم تسييرتش
- مشروع إنشاء هيئة الحكماء والمصالحة..... ٣٧٩
الشيخ محمد رفيع العثماني
- المرتكزات الفكرية للأمة الوسط ٣٩٣
الدكتور عصام الدين بن أحمد البشير
- مشروع ميثاق التضامن الإسلامي..... ٤١٥
(الأسس والمواصفات والمضامين)
الدكتور عبد المجيد عمر النجار
- مشروع ميثاق التضامن الإسلامي..... ٤٣٧
الدكتور أحمد الهادي جبالله
- رسل التضامن الإسلامي..... ٤٥١
المشير عبد الرحمن سوار الذهب
- دور المرأة والشباب في التضامن..... ٤٥٩
الدكتور صهيب حسن عبد الغفار
- حول التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي ٥٠٧
الأستاذ محمد عمر السماك
- خطط التواصل والحوار مع مؤسسات العالم الخارجي..... ٥٢٩
الدكتور عبد المجيد عمراني

